الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République algérienne démocratique populaire

جامعة امحمد بوقرة – بومرداس –

كلية الحقوق والعلوم السياسية
شعبة: العلوم السياسية

الموضوع:

إدارة الهجرة الدولية من منظور نقدي: دراسة حالة الاتفاق العالمي للهجرة.

أطروحة لنيل درجة الدكتوراه الطور الثالث في تخصص: علاقات دولية

من إعداد الطالبة: مباركي سعاد **المشرفة: أ. د.ليلي مداني**

أعضاء لجنة المناقشة:

- أ.د عمروش عبد الوهاب	جامعة امحمد بوقرة بومرداس	رئيسا
- أ.د ليلى مداني	جامعة امحمد بوقرة بومرداس	مشرفا ومقررا
- أ.د بوعمامة زهير	المركز الجامعي تيبازة	ممتحنا
- أ.د خواص مصطفى	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	ممتحنا
- د.عبد الحميد مشري	جامعة امحمد بوقرة بومرداس	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024

باسم الله الرحمان الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى عائلتي، أنتم دعمي الحقيقي وقوتي الدافعة،

عسى أن يكون هذا العمل فخرا لكم.

إلى أمي، دعائك سر نجاحي، أنت النّبع الذي استمدّ منه أسمى مبادئ الحياة.

إلى والدي، ممتنة لكل ما قدمته لي.

إلى إخوتي: صفية، محمد، أسيا، دلال، أنتم السند والقوة.

إلى الطفولة التي ملأت عالمي وأبهجت جوارحي: ليت ويحي.

لكم جميعا حبي واعترافي بالجميل

"غاية العلم الخير"

الشكر والتقدير

وفاء للواجب واعترافا بالجميل، أتقدم في البداية بالشكر إلى كل الأساتذة الذين تتلمذت على يدهم، في مختلف المراحل التعليمية، وأخص بالشكر الأستاذة الفاضلة مداني ليلى على ما أسدته من ملاحظات وتوجيهات قيمة طيلة مدة الإشراف فقد كانت مثالا للنبل وحسن المعاملة.

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
الإهداء	.I
شكر وتقدير	.II
فهرس المحتويات	.III
فهرس الجداول	.VI
فهرس الأشكال	.VII
فهرس الخرائط	.VIII
مقدمة	1
الفصل الأول: إدارة الهجرة الدولية إطار نظري ومفاهيمي	14
المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للهجرة الدولية	16
المطلب الأول: تعريف الهجرة الدولية والمصطلحات المرتبطة بها	16
المطلب الثاني: مفهوم الهجرة الامنة والمنظمة والنظامية	25
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتحكم أو السيطرة على الهجرة	30
المبحث الثاني: إدارة الهجرة الدولية النشأة، المفهوم والأهداف	35
المطلب الأول: نشأة إدارة الهجرة الدولية وأهدافها	35
المطلب الثاني: تطور مفهوم إدارة الهجرة الدولية	44
المطلب الثالث: المفاهيم المرتبطة بإدارة الهجرة الدولية	48
المطلب الرابع: تحديات إدارة الهجرة الدولية	51
المبحث الثالث: فواعل إدارة الهجرة الدولية	53
المطلب الأول: الفواعل المعنية بإدارة الهجرة الدولية	53
المطلب الثاني: مكانة المنظمة الدولية للهجرة في إدارة الهجرة الدولية	57
خلاصة الفصل الأول	64
الفصل الثاني: إدارة الهجرة الدولية من وجهة نظر نقدية	67
المبحث الأول: أطروحات التحرر، وعلاقة المعرفة بالمصلحة: دراسة نقدية	69
المطلب الأول المشروع التحريري للنظرية النقدية	71
المطلب الثاني: رابطة المعرفة والمصلحة في النظرية النقدية	79

المبحث الثاني: مفاهيم الهيمنة، مشاريع الهيمنة والهيمنة المضادة	82
المطلب الأول: تطور مفهوم الهيمنة	82
المطلب الثاني: الهيمنة من خلال المنظمات الدولية	84
المطلب الثالث: مفهوم مشاريع الهيمنة والهيمنة المضادة	86
المبحث الثالث: الدراسات النقدية حول الهجرة	89
المطلب الأول: الأسس الفلسفية للدراسات النقدية حول الهجرة والحدود	90
المطلب الثاني: وجهات النظر النقدية حول الهجرة الدولية	91
المطلب الثالث: تطور الدراسات النقدية حول الهجرة	95
المبحث الرابع: تحليل نقدي لمفهوم إدارة الهجرة الدولية	97
المطلب الأول: العمليات التاريخية والسياسية والاقتصادية المؤطرة لإدارة الهجرة الدولية	97
المطلب الثاني: إنتاج ونشر المعرفة حول إدارة الهجرة الدولية	104
المطلب الثالث: إدارة الهجرة الدولية كمشروع هيمنة	109
المطلب الرابع: المقاربة النقدية البديلة لإدارة الهجرة الدولية	112
خلاصة الفصل الثاني	118
الفصل الثالث: الاتفاق العالمي للهجرة: دراسة في المضمون والأهداف وتحديات التنفيذ	120
المبحث الأول: خلفية الاتفاق العالمي للهجرة	122
المطلب الأول: الهجرة كمشكلة عالمية	122
المطلب الثاني: غياب نظام دولي للهجرة	128
المطلب الثالث: إعلان نيويورك من أجل المهاجرين واللاجئين	131
المبحث الثاني: تعريف الاتفاق العالمي للهجرة ومضمونه	135
المطلب الأول: تعريف الاتفاق العالمي للهجرة	135
المطلب الثاني: مراحل إعداد الاتفاق العالمي للهجرة	141
المطلب الثالث: مضمون الاتفاق العالمي للهجرة وأهدافه	147
المبحث الثالث: آليات المتابعة والتنفيذ والمراجعة وتحديات تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة	151
المطلب الأول: آليات التنفيذ والمتابعة والمراجعة داخل الاتفاق العالمي للهجرة	151
المطلب الثاني: المنتدى الدولي الأول لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة 2018-2022	158
المطلب الثالث: تحديات تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة	161
خلاصة الفصل الثالث	163

الفصل الرابع: تقييم نقدي للاتفاق العالمي للهجرة	165
المبحث الأول: فرص التحرر داخل الاتفاق العالمي للهجرة	167
المطلب الأول: الالتزام الأخلاقي تجاه الأذى ضمن الاتفاق العالمي للهجرة	167
المطلب الثاني: معالجة الأسباب الجذرية للهجرة	171
المطلب الثالث: تركيز الاتفاق العالمي للهجرة على حقوق الإنسان	173
المطلب الرابع: المجتمع السياسي العالمي المتصور ضمن الاتفاق العالمي للهجرة	185
المطلب الخامس: متطلبات الحوار غير القسري ضمن الاتفاق العالمي للهجرة	188
المبحث الثاني: المصالح وعلاقات القوة ضمن الاتفاق العالمي للهجرة	191
المطلب الأول: الخطاب السائد ضمن الاتفاق العالمي للهجرة	191
المطلب الثاني: المصالح المهيمنة داخل الاتفاق العالمي للهجرة	194
المبحث الثالث: إنتاج المعرفة في الاتفاق العالمي للهجرة	202
المطلب الأول: إنتاج المعرفة عن طريق سياسات قائمة على الأدلة	202
المطلب الثاني: إنتاج عدم المعرفة في الاتفاق العالمي للهجرة	205
المطلب الثالث: إعادة إنتاج المفاهيم	208
المبحث الرابع الاتفاق العالمي للهجرة كمشروع هيمنة	210
المطلب الأول الاتفاق العالمي كمشروع مهيمن لإدارة الهجرة الدولية	210
المطلب الثاني: مساحات المقاومة والهيمنة المضادة داخل الاتفاق العالمي للهجرة	214
خلاصة الفصل الرابع	220
خاتمة	221
قائمة المراجع	228
ملاحق	257
ملخص الدراسة	260

فهرس الجداول

العنوان	الصفحة
الجدول رقم 01: أهم المبادرات والحوارات المعتقلة بإدارة الهجرة الدولية مابين 2001و2016	47-46
الجدول رقم 02: يوضح الفرق بين إدارة الهجرة وسياسات الهجرة وحوكمة الهجرة	50
الجدول رقم 03: يوضح المصالح المشكلة للمعرفة	80
الجدول رقم 04: عدد المهاجرين الدوليين بين:1970و 2020	124-123
الجدول رقم05 يبين نتائج التصويت للاتفاقين العالميين للهجرة /اللاجئين	137
الجدول رقم06: مراحل الاتفاق العالمي للهجرة	143
الجدول رقم07: أهداف الاتفاق العالمي للهجرة	150-149
الجدول رقم08: الأهداف المتعلقة بحماية المهاجرين من الأذى ضمن الاتفاق العالمي للهجرة	170-169
الجدول رقم09: الأهداف المتعلقة بالتعليم ضمن الاتفاق العالمي للهجرة	183-182
الجدول رقم 10: المواضيع المرتبطة بقضايا المناخ ضمن الاتفاق العالمي للهجرة	183
الجدول رقم 11: التصور العام لإطار العمل الخاص بالسيادة داخل الاتفاق العالمي للهجرة	185
الجدول رقم 12: ممارسات أساسية للسيادة ضمن الاتفاق العالمي للهجرة	188-187
الجدول رقم 13: تباين المصالح داخل الاتفاق العالمي للهجرة	201-200
الجدول رقم14: تحليل لبعض الحركات المناهضة والاحتجاجية ضد الاتفاق العالمي للهجرة.	218

فهرس الاشكال والمخططات

العنوان	الصفحة
الشكل رقم 01: الفرق بين التعريف الشامل والجزئي للمهاجر	20
الشكل رقم 02: مؤشر حوكمة الهجرة	29
الشكل رقم 03: أهداف إدارة الهجرة الدولية	39
الشكل رقم 04: الإجراءات العملية لتحقيق إدارة الهجرة الدولية	40
الشكل رقم 05: تصنيفات الهجرة الدولية	42
الشكل رقم 06: المجالات الرئيسية لإدارة الهدرة الدولية	43-44
الشكل رقم 07: الفواعل المعنية بإدارة الهجرة الدولية	57
الشكل رقم 08: مخطط يبرز عناصر المشروع التحرري للنظرية النقدية	78
الشكل رقم 09: القوى المشكلة للنظام العالمي	84
المخطط رقم10: عدد المؤسسات الفكرية العاملة في مجال الهجرة في الفترة ما بين 1970 و2015	104
المخطط رقم11: نسبة تنزيل المقالات والتقارير في سنتي 2015و2016 المتعلقة بمواضيع الهجرة.	105
المخطط رقم 12يوضح المسار الذي انبثق عن إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين.	132
المخطط رقم13: هيكل الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية	148
المخطط رقم 14: كبار المانحين في الصندوق حتى نهاية عام 2021	154
المخطط رقم14: آلية بناء القدرات المقترحة لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة	155
الشكل رقم15: تركيز الاتفاق العالمي للهجرة على حقوق الانسان	174
الشكل رقم16: التركيز على النوع الاجتماعي داخل الاتفاق العالمي للهجرة	177
الشكل رقم17: التركيز على التوظيف الأخلاقي والعمل اللائق	180
الشكل 18: رقم تركيز الاتفاق العالمي للهجرة على قضايا تغير المناخ	184
الشكل رقم19: تركيز الاتفاق العالمي للهجرة على سيادة الدول	186
الشكل رقم20: يوضح الخطاب المرتبط بالمصالح ضمن الاتفاق العالمي للهجرة	193
الشكل رقم21: الدلالة المفاهيم لحركات النزوح الكبرى	206

فهرس الخرائط

العنوان	الصفحة
الخريطة رقم 01: الدول التي انظمت إلى مبادرة الدول الرائدة.	157
الخريطة رقم02: خريطة لعدد المهاجرين الذين تم استقبالهم في الفترة مابين 1990-2020 حسب المناطق.	197

مقدمة

مقدمة:

اتخذ المجتمع الدولي، في السنوات الأخيرة، العديد من الخطوات والمبادرات الهامة لإدراج الهجرة الدولية ضمن جدول الأعمال العالمي، واكتسبت بذلك مكانة بارزة في النقاشات السياسية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء نظرا لارتباطها بالعديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتشابكة والمتداخلة ، خاصة بعد أن شهد العالم خلال العقد الأخير العديد من الأزمات الإنسانية والسياسية المرتبطة بالهجرة واللجوء في مناطق متفرقة ، مثلما حدث في المنطقة الأورو متوسطية في بداية سنة 2015 ويحدث بدرجات متفاوتة على الحدود المكسيكية الأمريكية أوفي جنوب شرق أسيا التي شهدت أزمة مهاجري الروهينغا(**Rohingya Refugee Crisis**) وغيرها من الأزمات التي هددت مناطق دول الساحل الافريقي وأدت الى هجرة جماعية من تلك الدول باتجاه دور الجوار.

تعد الهجرة قضية خلافية بين الدول المستقبلة والمرسلة ودول العبور لارتباطها بالسيادة وأمن الحدود، وتبعاتها على الدول المضيفة ودول المنشأ، ولهذا ترى العديد من وجهات النظر الدولية بأن الهجرة قضية بالغة التعقيد ولا يمكن إدارتها بمعزل عن التعاون الدولي الذي يتطلب إشراك كل الفئات المعنية بهذه القضية من دول ومنظمات حكومية وغير حكومية وخبراء وباحثين وحتى المهاجرين أنفسهم.

ترتبط تعقيدات الهجرة الدولية أيضا بمجموعة واسعة من التحديات لاسيما تلك المرتبطة بالتوفيق بين حاجة الدول إلى العمالة الأجنبية والالتزام بحقوق الإنسان للمهاجرين الذين يبحثون عن فرص اقتصادية وحريات سياسية وغيرها، وقد ساهمت مجموعة كبيرة من العوامل في زيادة في حجم الهجرة الدولية حول العالم بطريقة غير مسبوقة، الشيء الذي ولد الحاجة الماسة إلى إطار عالمي منسق لتحسين إدارة التنقل البشري في عالم يتميز بالترابط الشديد وسرعة الحركة.

اعتبرت العديد من الجهات الفاعلة في مجال الهجرة الدولية أن وجود إطار عمل متفق عليه بشكل مسبق بطريقة شاملة ومنسقة، سيساعد الدول في موائمة مصالحها ووجهات نظرها المتباينة وسياساتها المختلفة على أساس الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة في مواجهة التحديات والفرص التي تفرضها الهجرة، الشيء الذي سيسمح بالسيطرة على العواقب السلبية التي تنتج عن غياب إطار عمل خاص بالهجرة الدولية.

والحقيقة أنه منذ تسعينيات القرن الماضي، أصبحت إدارة الهجرة الدولية النموذج التنظيمي السائد للتعاطي مع الهجرة الدولية، وعلى الرغم من أن العولمة ساهمت بإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال وقامت بتكثيف حركة السلع والخدمات والتقنيات عبر الحدود، كما رفعت أغلب الحواجز القانونية والمادية أمام هذه القضايا، إلا أنه وعلى العكس من ذلك تأثرت الهجرة بشكل سلبي، وأصبحت تشكل واحدة من الهواجس الأمنية والحضارية والسياسية للعديد من الدول.

كما شهدت نفس الفترة، ظهور وتطور العديد من المناهج والممارسات التي تهدف إلى إدارة الهجرة وبذل جهود غير مسبوقة للسيطرة على حركة الأشخاص عبر الحدود الدولية، بالإضافة إلى بروز ممارسة عسكرية وأمنية مثل تسييج الحدود بين الدول، ودوريات عسكرية عبر الحدود وإضفاء الطابع الخارجي على الحدود.

ومع تنوع القضايا المرتبطة بالهجرة مثل إدارة الحدود، التهريب، الاتجار بالبشر، إجراءات العودة الطوعية للمهاجرين غير النظاميين وإعادة القبول، وكذا وجود أعداد متزايدة من المهاجرين الذين يتعرضون لمخاطر متعددة كالاستغلال والموت غيرها، تعالت الدعوات التي تطالب بالتنسيق والتعاون بين الدول والمطالبة بحلول عالمية وتقاسم عادل للمسؤوليات.

كانت سنة 2016 منعطفا حاسما في قضية إدارة الهجرة الدولية أين أصبحت الهجرة أهم قضية على الصعيد العالمي وعرضت ضمن جدول الأعمال الدولي للتعاون بين الدول والمنظمات الدولية أين اجتمع المجتمع الدولي كرد فعل على التحركات الكبرى للاجئين والمهاجرين خلال سنة 2015، وجاء نتيجة لذلك اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة الامنة والمنظمة والنظامية، بعد سنتين من ذلك بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء أصبح كأول إطار تعاوني دولي بشأن الهجرة، والذي جاء نتيجة لمسار طويل نسبيا من المناقشات والمفاوضات بين الدول.

وضمن هذا الإطار تحاول هذه الدراسة مناقشة قضية إدارة الهجرة الدولية على اعتبار أن العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة شهد مستوى غير مسبوق من المخاطر العالمية والتي تشكل ظاهرة الهجرة واحدة منها، ومع تزايد النقاش حول الهجرة على المستوى المحلي والاقليمي والدولي هناك أيضا تزايد في عدد البحوث والدراسات العلمية حول الهجرة وتأثيراتها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والسياسية والثقافية

على دول المنشأ والعبور والدول المضيفة، وأصبحت مسألة إيجاد سياسات عالمية لتنظيم حركات الهجرة أمرا حتميا.

1. إشكالية الدراسة:

تحاول هذه الأطروحة دراسة الحقائق المرتبطة بإدارة الهجرة الدولية ونقد الاشكالات الحالية للحكم على هذه الظاهرة بمختلف أشكالها باتباع منهجية النقد الجوهري **(immanent critique)**عبر التشكيك في مفهوم إدارة الهجرة والشروط التاريخية التي أدت إلى ظهور هذه الفكرة، وكيفية تطورها والظروف التي جعلتها تصبح فكرة مهيمنة، والبحث أيضا في الصيغ البديلة التي تطرحها وجهات النظر النقدية بالتطبيق على حالة الاتفاق العالمي للهجرة، الذي أعتبر بمثابة لحظة تاريخية لمعالجة قضايا الهجرة والتعاون الدولي المتعدد الأطراف.

وانطلاقا مما سبق تحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال الآتي:

هل قدم الاتفاق العالمي للهجرة مقاربة جديدة لإدارة الهجرة الدولية تختلف عن النموذج السائد؟

2. الأسئلة الفرعية:

ويمكن تفصيل هذه الإشكالية ضمن الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما المقصود بإدارة الهجرة الدولية؟ وماهي النظريات المفسرة للتحكم أو السيطرة على الهجرة؟
2- ماهي الفواعل المعنية بإدارة الهجرة الدولية؟
3- ما هو السياق التاريخي الذي ظهر فيه الاتفاق العالمي للهجرة؟
4- من هم المستفيدون من إدارة وتنظيم الهجرة وضبطها دوليا؟
5- ما الذي يجعل الدول تلتزم بتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة بالرغم من الطابع غير الملزم له؟

3. أهمية الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن مجال الدراسات النقدية للهجرة ، أين تهدف إلى تقديم تفكيك نقدي لمفهوم إدارة الهجرة الدولية بعدما صار المفهوم رائجا وأخذ حيزا مهما في أجندات الدول على المستوى المحلي والاقليمي والدولي، وهي عبارة عن فحص نقدي للعوامل التي تؤثر في الكيفيات التي يعامل بها المهاجرين الذين يعملون بوعي منهم، لتغير ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والعوامل المقيدة لقدرتهم

على التغيير من خلال العديد من أشكال الهيمنة الاجتماعية والثقافية والسياسة، حيث تشكل إدارة الهجرة الدولية واحدة من بين هذه الآليات التي من خلالها يتم تنظيم وضبط الهجرة الدولية، وتحديد المرتكزات التي تنطلق منها الجهات الفاعلة في مسألة إدارة الهجرة الدولية، وعموما تبرز أهمية الدراسة من خلال النقاط الآتية :

- ❖ الدراسة هي محاولة لفهم الطرق التي يتم من خلالها إنتاج المعرفة المتعلقة بالهجرة الدولية.
- ❖ دراسة الاتفاق العالمي للهجرة مع بداياته مما قد يسهم في وضع خطوة أولى لمشاريع بحثية لاحقة تساعد في تقييم السياسات العالمية لإدارة الهجرة الدولية مستقبلا.
- ❖ فحص أهداف ومصالح ومنطلقات الفواعل المتدخلة في سياسات إدارة الهجرة العالمية.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- فهم السياسات المتعلقة بإدارة الهجرة الدولية بين السلوك المعياري والاستراتيجي للفواعل المعنية.
- فحص الحجج التي تستخدمها الدول حول موضوع إدارة الهجرة الدولية.
- نقد الأشكال الحالية للحكم على ظاهرة الهجرة بمختلف أشكالها.
- فهم الأسس الاخلاقية للتعاون الدولي المتعدد الأطراف ضمن موضوع إدارة الهجرة الدولية.

5. فرضيات الدراسة:

ينطلق هذا البحث من الفرضيات الآتية:

- **الفرضـية الأولى:** يوفر الاتفاق العالمي للهجرة الأطر والأهداف التي تسـمح بتبرير خيارات سياسية مسبقة حول الهجرة الدولية.
- **الفرضية الثانية:** يندرج الاتفاق العالمي للهجرة ضمن منطق فكري مهيمن يعزز استمرارية علاقات الهيمنة بين الدول.
- **الفرضـية الثالثة:** يحاول الاتفاق العالمي للهجرة الربط بين منع الضـرر للمهاجرين وحماية مصالح الدول في نفس الوقت.

6. الدراسات السابقة:

إن اســـتخدام النظرية النقدية في معالجة ظواهر العلاقات الدولية والمشـــاكل الحالية للمجتمع العالمي مثل مشكلة الهجرة، هو مسعى جديد للفهم والتحليل وإعادة توسيع وتشكيل المعاني والوصول إلى نتائج مختلفة عن تلك التي يتم ترويجها، وعلى اعتبار أن أدبيات الدراســـة جزء مهم من أجل الدخول إلى أي حقل معرفي كان، فمن بين الأدبيات التي تناولت إدارة الهجرة الدولية من منظور نقدي نجد :

1- كتاب لـ **(Martin Geiger and Antoine Pécoud)** بعنوان **(The politics of international migration management)** الصادر سنة 2010 يتحدث الكتاب عن مجموعة من المبادرات التي تندرج ضمن ما يعرف بإدارة الهجرة الدولية والذي يتم استخدامه من قبل العديد من الجهات الفاعلة على المستوى المحلي أو الدولي خاصة من قبل المنظمة الدولية للهجرة **(International Organization for Migration)** والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة **(International Centre for Migration Policy Development)** وكذا الشبكة الأوروبية للهجرة **(European Migration Network)** ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا **(Organization for Security and Co-operation in Europe)**، ويقوم الكتاب بتحليل خطابات وممارسات هذه الجهات التي يعتبرها مهيمنة في مجال إنتاج السياسات المتعلقة بالهجرة الدولية، وقد توصل الكتاب إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي :

- ✓ الخطاب السياسي للجهات الفاعلة في مجال إدارة الهجرة الدولية إلى غاية 2010 هو خطاب يتميز بالعقلانية السياسية والتماسك.
- ✓ تفهم ظاهرة الهجرة على أنها ظاهرة طبيعية في ظل العولمة وكل محاولة للسيطرة عليها وضبطها هي محاولات غير واقعية بل وغير رشيدة خاصة في المجال الاقتصادي.
- ✓ الخطاب الليبرالي حول الهجرة هو خطاب متناقض.
- ✓ يوصي الكتاب بضرورة توفير آليات وقنوات قانونية جديدة لاستيعاب ظاهرة الهجرة.
- ✓ يمكن جعل الهجرة أداة إيجابية للتحقيق التنمية للدول المستقبلة والمصدرة للهجرة.

وانطلاق مما سبق ستحاول دراستنا هذه، اختبار النتائج بعد صدور الاتفاق العالمي للهجرة سنة 2018، خاصة وأن هذه الفترة تميزت بتحولات وتغييرات كبيرة مست ظاهرة الهجرة الدولية والتي كانت لها تداعيات على مسألة إدارة الهجرة والخطاب العالمي حول الهجرة.

2- كتاب بعنوان (**Critical epistemologies of global politics**)، والصادر سنة 2017، الكتاب يضم مجموعة من الدراسات المتخصصة، والتي صدرت خلال الأزمة العالمية للهجرة واللجوء لتقديم نقد حول الأنظمة السياسية والمعرفية خاصة الأوروبية واعتبارها هيمنة معرفية **(Epistemic Domination)** ، كما يحاول الكتاب نقد القيم المعيارية (الحضارية – العنصرية – الثقافية) بين الدول داخل النظام الدولي التي تؤخذ غالبا على أنها ثوابت للتفكير، ونجد ضمن الكتاب دراسة مهمة للباحثة: **(NORA EL QADIM)**، بعنوان : (**EU-Morocco Negotiations on Migrations and the Decentring Agenda in EU Studies)**، والتي قدمت دراسة نقدية حول السياسات الأوروبية للهجرة عبر البحث في الطرق التي يتحدد من خلالها جدول أعمال المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، وتمنح الدراسة إطارا منهجيا لفهم كيف يتفاوض الاتحاد الأوروبي مع بلد مجاور (في إطار سياسات الجوار) لفهم المنطق الأوروبي وغير الأوروبي في تعريف وإعادة تعريف الحدود وبلدان الوجهة والمنشأ والعبور، وحالات اللامساواة في منع حرية التنقل والعديد من القضايا الأخرى المتعلقة بالهجرة، وقد توصلت الباحثة إلى أن المفاوضات الدولية حول الهجرة هي حالة مثيرة للاهتمام ولكنها غير متكافئة ، وبالمقابل ستحاول دراستنا فحص هذه النتائج على المستوى العالمي خاصة ضمن المفاوضات التي سبقت المصادقة على الاتفاق العالمي للهجرة والطرق التي تحددت بها بنوده وآليات تنفيذه.

3- كتاب بعنوان **(Critical Perspectives on Migration in the Twenty-First Century)** الصادر سنة 2018 يحاول هذا الكتاب عبر مجموعة من المقالات المتعددة التخصصات توسيع النقاش وتقديم وجهات نظر نقدية حول الهجرة في القرن الواحد والعشرين، ويستند في ذلك إلى دراسات حالة الهجرة في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ وجميع السياسات المرتبطة بها، مع تقديم عام للنظريات الكلاسيكية للهجرة الأكثر استخدامًا في القرن السابق،

كما يتطرق الكتاب للبحوث الأكاديمية التي تنجز بإيعاز من الحكومات والمؤسسات ذات الصلة بالحكومات، والتي يتم من خلالها تبرير سياسات معدة سلفا، ونجد ضمن هذا الكتاب مجموعة

من الدراسات المتخصصة مثل دراسة **(THOMAS NAIL)** بعنوان : **(The Political Centrality of the Migrant)** تتحدث الدراسة عن أهمية ومركزية ظاهرة الهجرة في الفكر السياسي والنظرية السياسة تحديدا عند أفلاطون وماركس وحنة أرندت وأخرين، وتركز على ضرورة إعادة التفكير في الافتراضات الأساسية حول الهجرة والتي هي مورثة من منطق فكري مهمين، وبعد استعراض العديد من الأطروحات الفكرية الفلسفية توصلت الدراسة إلى أن النظرية السياسة في القرن الواحد والعشرين تقف في مفترق الطرق بالنسبة للطرح الهامشي تجاه ظاهرة الهجرة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاستمرار في التعامل مع هذه الظاهرة بالأساليب القديمة، وعليه سنحاول فحص الطرح الذي جاء به الاتفاق العالمي للهجرة من الناحية النظرية ومدى قدرته على ابتكار حلول جديد بشأن المسائل المتعلقة بالهجرة الدولية و سبل إدارتها.

4- كتاب **(The Evolution of Migration Management in the Global North)** الصادر سنة 2017 للباحثة **(Christina Oelgemoller)**، يتحدث الكتاب عن تطور نموذج إدارة الهجرة الدولية في شمال الكرة الأرضية، كما يتناول القضايا المرتبطة بالعنف المعياري وأخلاقيات ممارسة إدارة الهجرة الدولية، ويوفر الكتاب فهما للكيفية التي تتشكل بها السياسات والروايات الخاصة بإدارة الهجرة الدولية على مستوى الدول الواقعة في شمال الكرة الأرضية ، ويجادل الكتاب بأن هذه الأخيرة ابتكرت مفهوم إدارة الهجرة الدولية لتبرير الممارسات القمعية تجاه المهاجرين ولحماية مصالحها، وتقوم دراستنا بالتأكد من النتائج المتوصل إليها عن طريق تحليل مفصل للاتفاق العالمي للهجرة مع الوقوف على التناقضات والنقائص التي تتخلله.

7. الإطار المنهجي والنظري

من الناحية النظرية، استخدم عدد من الباحثين نظريات العلاقات الدولية لشرح الأسباب التي أدت إلى إدارة الهجرة الدولية، وتم تقديم العديد من التفسيرات النظرية حول سبل السيطرة على تدفقات الهجرة لكن العديد من النظريات أثبتت أنها غير مجهزة لتقديم إجابات عندما يتعلق الأمر بالأسباب الحقيقة للهجرة ولا يمكنها أن تقدم التفسيرات والبدائل الممكنة لنموذج إدارة الهجرة الدولية يكون عادل بالنسبة للمهاجرين ولا يحرمهم من حقوقهم الأساسية.

تحاول هذه الدراسة استخدام الأدوات النظرية ، الذي يمكننا من فهم إدارة الهجرة الدولية بشكل مختلف ولهذا الغرض تم اختيار النظرية النقدية في العلاقات الدولية باعتبارها مقاربة تبحث في الطرق التي تعزز من انعتاق الفرد من ظروف الهيمنة والقهر والمخاطر العالمية التي تتحول فيها حريات الأفراد وحقوقهم الأساسية إلى تهديدات ولا يتمكن هؤلاء من الاختيار، وهي أيضا مشروع تحرري يسعى لجعل العالم أكثر مساواة وعدالة عبر الدعوة إلى إعادة النظر في العلاقات الموجودة بين الدول ذات السيادة وتأسيس هذه العلاقات على منطق الحرية والعدالة والمساواة،

تشرح لنا النظرية النقدية أيضا الأسباب التي تؤدي إلى الفشل في تحقيق هذه الأهداف ولا تتوقف عند نقد الممارسات المجتمعية والمؤسساتية بل تسعى لبلورة صيغ بديلة بالتركيز على فكرة جوهرية هي "حرير الفرد" من الدولة الحديثة والنظام الاقتصادي العالمي وتشجيع السياسات العالمية العادلة.

- **المقاربات النظرية:**

– **النظرية النقدية في العلاقات الدولية:** ترتبط النظرية النقدية في العلاقات الدولية بأعمال روبرت كوكس الذي تأثر بدوره بمدرسة فرانكفورت الفكرية وأفكار أنطونيو غرامشي، وتبحث النظرية في الكشف عن جميع أنواع المصالح المهيمنة التي تغذي النظام العالمي كخطوة للتغلب على الإقصاء وعدم المساواة وتحقيق العدالة والإنصاف، كما تتساءل حول أصل المؤسسات السياسية والاجتماعية والطريقة التي تغيرت بها في سياقات تاريخية معينة، وتشتمل النظرية النقدية في العلاقات الدولية على مجموعة واسعة من المقاربات تركز جميعها على فكرة تحرير الإنسان هذه الفكرة التي نشأت من أعمال كارل ماركس وكانط ايمانويل اللذان قدما أفكار ثورية حول كيفية إعادة ترتيب العالم وتحويله، وكذا مجموعة الممارسات التي تسمح بالتمتع بالحقوق العالمية داخل المجتمع، ويتم الحكم على الممارسات أو الترتيبات السياسية أو نقدها وفق منظور نقدي بالنظر إلى قدرتها على تحرير الأفراد وتوسيع الحدود الأخلاقية وتحسين الشؤون الإنسانية[1].

[1]Marcos Farias Ferreira, critical theory: in Stephen Mc Glinchey, Rosie Walters and Christian Scheinpflug, ***International relations theory***(Bristol, England, E-International Relations publishing ,2017)pp50-56.

- تنطلق النظرية النقدية من فكرة أساسية مؤداها أن هناك شيئا إنسانيا في جوهره وهو قدرة البشر على العمل يدا بيد لتحويل شكل بيئتهم ونقد مجتمعاتهم والمؤسسات التي تسلبهم القدرة على اختيار القرارات واتخذها، هذه الفكرة تزودنا بمعيار مهم نقيم من خلاله الاتفاق العالمي للهجرة ونتمكن من نقده.

- **المقاربات المنهجية**

اقتضت طبيعة الموضوع وحالة الدراسة اعتماد منهجين أساسيين هما منهج النقد الجوهري ومنهج دراسة الحالة،

- **منهج النقد الجوهري** أو **(Immanent critique)** هو عبارة عن منهج نقدي لتحليل التناقضات الموجودة داخل الأنظمة الاجتماعية أو السياسية أو غيرها من الظواهر الاجتماعية المراد دراستها، وهو التزام منهجي مركزي للنظريات النقدية يستخدم للوصف والتقييم ويتضمن هذا المنهج ثلاثة خطوات رئيسية:

1. **الكشف عن المشكلة المراد دراستها.**
2. **النقد التشخيصي-الترميمي-التفسيري**
3. **التحقق العلمي العام**[1].

انطلاقا من:

المرحلة الأولى:

- ❖ تحديد المشكلة والأهداف المراد تحليلها.
- ❖ تحديد العلاقة بين المشكلة الرئيسية والتحليلات المطروحة بشأنها والنظريات المفسرة لها.
- ❖ وضع المشكلة في السياق التاريخي باستعمال الوصف والتحليل الكمي والتفسير.

[1]Gilberto Carvalho, Reconstructive Methodology and Critical International Relations Theory, ***Contexto Internacional*** ,vol.(40), n.(1),(2018), p.p09-32.

المرحلة الثانية:

- ❖ إعادة البناء عبر تحليل نقدي لكل السمات السلبية والإمكانيات الايجابية للخيارات المطروحة لحل المشكلة.
- ❖ الكشف عن مشاريع محتملة للهيمنة والقوة داخل الخيارات المطروحة لحل المشكلة.

المرحلة الثالثة:

- ❖ المقارنة بين الخطاب النظري والخطاب العملي والتحقق من إمكانية تطبيق وقبول النتائج من قبل المعنيين والمتضررين من المشكلة.
- ❖ الوقوف عند القوى والعوامل والاليات.
- ❖ تقديم تصور عن البدائل والحلول الممكنة للمشكلة.

- **منهج دراسة الحالة:** تم استخدام منهج دراسة الحالة لتميز هذا المنهج بالتركيز على جميع الجوانب المتعلقة بحالة الدراسة، ويهتم بجميع العوامل المؤثرة في الظاهرة المراد دراستها عن طريق الفحص الدقيق والمعمق، وهو بذلك مناسب للتعرف على خصائص الاتفاق العالمي بصورة مفصلة ودقيقة.

8. أدوات الدراسة:

- **تحليل المحتوى:**

تم استخدام تقنية تحليل المحتوى لتصنيف الأفكار المفتاحية التي وردت في مضمون الاتفاق العالمي للهجرة، وساهمت هذه التقنية في تحليل نص الاتفاق العالمي للهجرة بشكل نموذجي مما أدى إلى تحديد كمي وكيفي للمواضيع والكلمات والمفاهيم الواردة في نص الاتفاق بهدف التفسير والفهم والمقارنة.

ويمكننا القول بأن تحليل المحتوى هو تقنية للتحليل المفصل للمضامين الموجودة داخل الوثائق من أجل التعرف على العلاقات المحتملة بين الأفكار، والتي لا يمكن إدراكها من خلال القراءات البسيطة أو السطحية للوثائق[1]، وتساعد هذه التقنية في الوصول إلى تفسيرات موضوعية حول الوثائق المراد دراستها.

9. تقسيم الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة فصول ، احتوى الفصل الأول من الدراسة ثلاثة مباحث تم من خلالها التطرق إلى الاطار النظري والمفاهيمي للهجرة الدولية واستعراض أكبر قدر من المفاهيم المرتبطة بالهجرة الدولية، وكذا المصطلحات المعقدة والمتداخلة وشائعة الاستخدام، كما تسليط الضوء على الإشكاليات الاصطلاحية في سياق الهجرة الدولية ، كما تطرق المبحث إلى النظريات المفسرة للتحكم والسيطرة على الهجرة الدولية كمدخل مهم لفهم الحجج التي تم من خلالها التوصل مفهوم إدارة الهجرة الدولية ، في المبحث الثاني من الفصل تم التطرق إلى نشأة مفهوم إدارة الهجرة الدولية وأهدافها والتطورات التي طرأت عليه ، بالإضافة إلى المفاهيم التي يمكن أن تتداخل معه وكذا التحديات التي تعترض تطبيق إدارة الهجرة الدولية كنموذج للتعامل مع موضوع الهدرة الدولية ليتطرق المبحث الثالث من الفصل إلى الفواعل المعنية بإدارة الهجرة الدولية عن طريق التركيز على المنظمة الدولية للهجرة باعتبارها فاعل مهم ومحوري ارتبط بشكل مباشر بالأسس النظرية والتطبيقات العملية لمفهوم إدارة الهجرة الدولية .

الفصل الثاني من الأطروحة زودنا بالأسس النظرية التي تمكننا من مقاربة موضوع الاتفاق، تمت الاستعانة بالنظرية النقدية في العلاقات الدولية التي تم اعتمادها كإطار تحليلي يمكننا من فحص إدارة الهجرة الدولية بشكل نقدي وإسقاط هذه المفاهيم النظرية لاحقا مضمون الاتفاق العالمي للهجرة، استعرض المبحث الأول المشروع التحرري للنظرية النقدية والقيود التي ينبغي التخلص منها لتحقيق هذا المشروع بالإضافة إلى التطرق إلى الرابطة الموجودة بين بين المعرفة والمصالح، المبحث الثاني في الفصل تطرق إلى مفهوم مشاريع الهيمنة والهيمنة المضادة ، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى الدارسات النقدية حول الهجرة وتطورها انطلاقا من الأسس النظرية والفلسفية ووصولا إلى تقديم نقد لمفهوم إدارة

[1] Méthodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisations. ***Une introduction à la démarche classique et une critique*** (Montréal : Les Presses de l'Université du Québec, 1987), p.111.

الهجرة الدولية تحديد العمليات التاريخية والسياسية والاقتصادية التي تؤطر إدارة الهجرة الدولية، بالإضافة إلى فحص مصادر إنتاج المعرفة والخطاب حول الهجرة وفئاتها وسبل إدارتها ، كما حاولنا في نهاية الفصل الثاني للدراسة تقديم مجموعة من الحجج التي تعد مقاربة نقدية بديلة لنموذج إدارة الهجرة الدولية.

الفصل الثالث من الدراسة تضمن ثلاثة مباحث اهتمت بمعالجة مضمون وأهداف وهيكل الاتفاق العالمي للهجرة والاسهامات الرئيسية للاتفاق في مجال إدارة الهجرة الدولية تمهيدا لتقديم تحليل نقدي لكل السمات السلبية والإمكانيات الإيجابية للخيارات التي يطرحها الاتفاق العالمي بشأن الهجرة، المبحث الأول من الفصل تطرق إلى خلفية الاتفاق العالمي للهجرة انطلاقا من تحول الهجرة الدولية إلى مشكلة عالمية يتم تداولها ضمن جدول الاعمال العالمي ، وصولا إلى إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين الذي دعا إلى تطوير الاتفاق العالمي للهجرة ، لننتقل في الفصل الثاني إلى تعريف الاتفاق العالمي للهجرة ومراحل إعداده وأهدافه ، المبحث الثالث من الفصل تطرق إلى اليات تنفيذ ومتابعة الاتفاق العالمي للهجرة والتحديات المرتبطة بتنفيذه.

عالج الفصل الرابع والأخير من الأطروحة الاتفاق العالمي للهجرة بشكل نقدي من خلال أربعة مباحث خصص المبحث الأول إلى تقييم الأهداف التي جاءت في مضمون الاتفاق العالمي للهجرة بالاعتماد على نتائج الفصل الثاني من الدراسة ، المبحث الثاني حاول التعرف على المصالح وعلاقات القوة ضمن الاتفاق العالمي للهجرة وناقش المبحث الثالث المعرفة التي تم انتاجها أو إعادة انتاجها من خلال الاتفاق العالمي، المبحث الرابع قدم الاتفاق العالمي للهجرة كمشروع هيمنة بالإضافة إلى مناقشة مساحات المقاومة وعمل الهيمنة المضادة داخل الاتفاق العالمي للهجرة ، في نهاية الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج تمت مناقشتها في الخاتمة .

الفصل الأول

إدارة الهجرة الدولية:

إطار نظري ومفاهيمي

تمهيد:

تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل نقدي حول مفهوم إدارة الهجرة الدولية، الشيء الذي يتطلب الاستعانة بإطار مفاهيمي يزودنا بمجموعة من المصطلحات، حتى تتمكن الدراسة من توفير تحليل واضح ودقيق حول الهجرة الدولية والمفاهيم المرتبطة بها، خاصة ما يتعلق بالإدارة والتنظيم والتحكم وغيرها من المفاهيم الرائجة وواسعة الاستخدام والتي تحظى بقبول كبير من قبل الباحثين المختصين في قضايا الهجرة والخبراء والمنظمات الدولية التي تشكل في الأخير مفهومنا للهجرة الدولية، وهي بالتأكيد تتطلب التدقيق والتمحيص.

سنحاول أيضا من خلال الفصل استعراض وجهات النظر المفسرة للتحكم والسيطرة على الهجرة بهدف التعرف على الحجج الأساسية التي تلعب دورا في صنع سياسات الهجرة التوسعية أو التقييدية.

يحاول هذا الفصل التطرق إلى مفهوم إدارة الهجرة الدولية كمقاربة تضع نفسها في وسط السياسات التقييدية والتوسعية[1] مع استعراض لمجموعة من المفاهيم التي يمكن أن تتداخل مع هذه المقاربة، عن طريق تقديم تفصيل لأوجه التشابه والاختلاف، كما سنشير إلى التطورات التي طرأت على المفهوم والفواعل الرئيسية في إدارة الهجرة الدولية، مع تحديد التحديات والفرص التي يقدمها هذا النهج في معالجة التحديات الناشئة عن ظاهرة الهجرة،

[1] السياسات التقييدية والتوسعية في مجال الهجرة تشير إلى النهج والسياسات التي تتبعها الدول في التعامل مع قضايا الهجرة وفي هذا السياق هناك اتجاهان رئيسيان: السياسات التقييدية التي تتضمن مجموعة من الإجراءات الصارمة للحد أو السيطرة على تدفقات الهجرة وتشديد الحصول على تأشيرات الدخول والإقامة وتكثيف إجراءات الفحص والمراقبة عبر الحدود ، وتهدف السياسات التوسيعية للهجرة إلى تبسيط إجراءات الهجرة و تقديم فرص أكبر للمهاجرين للاندماج في المجتمعات المستقبلة و قد تشمل إجراءات سهلة للحصول على تأشيرات و برامج الهجرة و تشجع هذه السياسات على حماية حقوق المهاجرين.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للهجرة الدولية

تمتلك الهجرة العديد من المصطلحات المتعددة الأبعاد والمتداخلة، منها ما هو شائع الاستخدام مقارنة ببعض المصطلحات الأخرى، يقدم هذا المبحث نظرة عامة على أهم المصطلحات التي تشكل فهمنا الحالي للهجرة الدولية، كما يحاول هذا القسم مواكبة أهم التغييرات التي طرأت على بعض المفاهيم المرتبطة بالهجرة والتعرف على الخطوط الفاصلة بين هذه المفاهيم.

المطلب الأول: تعريف الهجرة الدولية والمصطلحات المرتبطة بها

ارتبطت الهجرة كظاهرة للدراسة بالعديد من العلوم الاجتماعية والإنسانية كعلم السياسة والديموغرافيا وعلم الاجتماع والأدب وغيرها من العلوم، ما جعل تحديد مفهوم مفصل وشامل لمصطلح الهجرة يبدو في غاية التعقيد، إذ لا يوجد تعريف قانوني موحد لمصطلح الهجرة على المستوى الدولي، كما لا توفر الأوساط الأكاديمية تعريفا للهجرة مقبول بشكل عالمي، ولكن هذا لا ينفي وجود العديد من التعاريف التي تستخدم على نطاق واسع في مجتمعات البحث، ويتم اعتمادها والتوصية بها من قبل الدول والخبراء ومراكز الفكر والمنظمات الدولية وغيرها .

أولا: مفهوم الهجرة الدولية

يصنف علم الديموغرافيا مصطلح الهجرة كمصطلح ثانوي لمفهوم أكثر عمومية وهو الحركة أو التنقل (movement)والذي بدوره يضم مجموعة واسعة من أشكال وأنماط التحرك البشري[1]، ونجد هذه المصطلحات مستخدمة بشكل كبير في دراسات التنقل البشري التي تعني بخصائص السكان من حيث الحكم والنمو والتركيبة والتنبؤ بمستقبلهم العددي.

ويتجه علم الاجتماع إلى تعريف الهجرة على أنها عملية انتقال السكان عبر مجتمعات ذات قوميات مختلفة، تقوم بإحداث تغيرات اجتماعية داخل المجتمعات المستقبلة، [2]وهو التعريف الذي يركز على تبدل الحالة الاجتماعية، ويضع الهجرة في سياق اجتماعي.

---

[1]طه حمادي الحديثي، ***جغرافية السكان*** (دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ط2، 2000) ص51.

[2]أنتوني غيدنر، فيليبصاتن، ترجمة الذوادي، ***مفاهيم أساسية في علم الاجتماع*** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1،2018) ص 95.

في العلاقات الدولية يتم بشكل أساسي تعريف الهجرة، عبر استخدام مفاهيم ترتبط بشكل مباشر بالهجرة الدولية بوصفها حركة الأشخاص عبر الحدود الدولية.

من جهتها تعرف المنظمة الدولية للهجرة، الهجرة الدولية كمايلي:

"حركة شخص أو مجموعة من الأشخاص إما عبر الحدود الدولية أو داخل دولة ما، وهي حركة سكانية تشمل أي نوع من حركة الأشخاص، مهما كان طولها أو تكوينها وأسبابها ويشمل هذا التعريف اللاجئين والمشردين والمهاجرين الاقتصاديين (المهاجرين العمال) والأشخاص الذين ينتقلون لأي أسباب أخرى بما في ذلك لم شمل الأسرة[1]".

التعريف السابق للمنظمة الدولية للهجرة يميز بين نوعين من الهجرة من حيث العوامل الجغرافية، بحيث نجده يشير إلى تحرك الأشخاص داخل حدود دولهم دون عبور الحدود الدولية للدلالة على الهجرة الداخلية (النزوح) وتعتبر حركة الأشخاص عبر الحدود الدولية والانتقال نحو دولة أخرى عبارة عن الهجرة الدولية.

من جهتها تعرف المفوضية الأوربية هي الأخرى الهجرة من خلال وضعين مختلفين أين يتم التمييز بين المهاجرين القادمين من خارج الاتحاد الأوروبي ويطلق عليهم مصطلح رعايا دولة ثالثة، وغالبا ما يتم التعامل مع الهجرة في هذه الحالة على أنها ظاهرة تحتاج إلى التحكم والإدارة[2]، كما يتم اعتبار انتقال وإقامة شخص من دولة عضو داخل الاتحاد الأوروبي إلى دولة أخرى داخل الاتحاد لفترة لا تقل عن 12 شهر كذلك بمثابة هجرة.

ومما سبق نلاحظ تعدد الطرق التي من خلالها يتم تعريف الهجرة، أين تسترشد هذه التعريفات بمتغيرات قانونية أو سياسية أو زمنية أو جغرافية، ومنها ما يربط عملية الهجرة بمكان الميلاد ومكان أو مدة الإقامة.

[1] International Organization for Migration, ***iom Glossary on migration***(IML Series No. 34, 2019) p132.

[2]European commission, ***Migration and Home Affairs***, in: https://ec.europa.eu/home-affairs/pages/glossary/migrant_en#:~:text=Definition(s),or%20irregular%2C%20used%20to%20migrate. Seen 21/02/2022.

قد يتضمن مفهوم الهجرة بناء على ما سبق، صور متعددة مثل الهجرة الدائمة أو المؤقتة، فالهجرة الدائمة تعني مكوث المهاجر في بلد المقصد لمدة تفوق السنة، أما الهجرة المؤقتة فتشمل الهجرات لفترات وأغراض محددة، كالهجرة الموسمية بسبب العمل أو الدراسة، كما يمكن ملاحظة أشكال أخرى للهجرة مثل الهجرة الطوعية التي تتم على أساس قرار طوعي، والهجرة القسرية التي تتم دون الموافقة الحرة للمهاجرين نتيجة عناصر الاضطهاد أو الإكراه بما في ذلك تهديدات الحياة المختلفة.

نلاحظ كذلك أنه يتم تعريف الهجرة الدولية، من خلال إشارات متعددة إلى المهاجرين الدوليين هذا بالرغم من عدم تحديد تعريف دقيق لمصطلح المهاجر الدولي، إلا أننا نجد في الاستخدامات الشائعة أن المهاجر الدولي هو أي شخص ترك مكان إقامته للاستقرار بصفة مؤقتة أو دائمة في بلد آخر عبر عبور الحدود الدولية، تجدر الإشارة هنا إلى أن أغلب الدول تتبنى تعريف الأمم المتحدة للمهاجر الدولي والتي تعرفه كما يلي:

"كل شخص أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة بغض النظر عن الأسباب سواء كانت طوعية أو كرهيه، وكذلك بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة للهجرة سواء كانت نظامية أو غير نظامية "[1].

ويشمل هذا المفهوم الفئات التي تعبر الحدود الدولية بشكل قانوني مثل العمال المهاجرين، وكذلك أولئك الذين لم يتم تحديد وضعهم مثل المهاجرين الذين تم تهريبهم عن طريق شبكات التهريب والطلاب الأجانب وغيرهم.

ثانيا: المصطلحات المرتبطة بالهجرة الدولية.

الهجرة الدولية والمصطلحات المرتبطة بها موضوع مثيرة للخلاف ومتنازع عليه بشدة في السياسة الدولية والعمل الإنساني ويتعلق الخلاف الأساسي بشمولية إطلاق مصطلح مهاجر على فئات أخرى مثل اللاجئين أو طالبي اللجوء أو الهجرات الانتقائية وغيرهم.

[1]International Organization for Migration, ***Key Migration Terms***, in: https://www.iom.int/key-migration-terms , seen on: 22/11/2021

1-الفرق بين الهجرة واللجوء

من وجهة نظر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المهاجرون هم أشخاص يختارون الانتقال ليس بسبب تهديد مباشر بالاضطهاد أو الموت بل بهدف تحسين حياتهم من خلال إيجاد عمل أو التعليم أو لأسباب أخرى وإذا أختار هؤلاء العودة إلى بلدانهم سيستمرون في الحصول على الحماية من قبل حكوماتهم أي عكس اللاجئين الذين لا يستطيعون العودة بكل حرية أو بأمان[1]، وتستند الأمم المتحدة في تعريفها للجوء إلى اتفاقية 1951*بشأن اللاجئين ويتم تعريف اللاجئ كما يلي:

> **" كل شخص يوجد خارج دولة جنسيته بسبب تخوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينيه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو أرائه السياسية وأصبح بسبب ذلك لا يريد أولا يستطيع أن يستظل بحماية دولته."[2]**

وتوضح الاتفاقية بشكل مفصل ودقيق من هو اللاجئ ونوع الحماية القانونية التي يجب أن يتحصل عليها اللاجئون وكذا الإعانات والحقوق التي تلتزم بها الدول الموقعة على هذه الوثيقة والتي تشكل 139 دولة عبر العالم، غير أن الدول في كثير من الأحيان توافق على توفير الحماية المؤقتة (*temporary protection*) عندما تتعرض أنظمتها الخاصة بمنح اللجوء إلى ضغوط شديدة أو تواجه تدفقا جماعيا مفاجئا من الأشخاص.

كما تستخدم في كثير من الأحيان نفس المفردات لوصف أشخاص انتقلوا من مكان لآخر مثل طالبي اللجوء، واللاجئ والمهاجر غير أن طالب اللجوء هو عبارة عن شخص يبحث عن ملاذ قانوني طويل الأمد في بلد أخر، ويتقدم للحصول على ملاذ (لجوء) وغالبا ما يتم احتجاز طالب اللجوء إلى

---

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ***اللجوء والهجرة***، في: https://www.unhcr.org/ar/4be7cc2765f.html، تاريخ الاطلاع 2022/02/21.

*اتفاقية خاصة بوضع اللاجئين وعدمي الجنسية تم اعتمادها يوم 28 جويلية 1951، وكانت هذه الاتفاقية مقصورا على توفير الحماية بشكل أساسي للاجئين الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية، غير أن برتوكول 1967 وسع من نطاق الاتفاقية بعد أن بدأ تغير الهجرة على الصعيد العالمي

[2] الأمم المتحدة، قضايا عالمية، ***اللاجئون***، في https://bit.ly/3chXwMn : تم الاطلاع عليها يوم 2020/07/03.

غاية مراجعة طلباتهم[1]، وعلى الرغم من اختلاف القوانين الوطنية إلا أن الدول ملزمة بمراجعة طلبات اللجوء في وقت قصير.

بالنسبة للعديد من المنظمات الدولية، المهاجر هو كل شخص يقيم خارج بلده الأصلي من غير طالبي اللجوء أو اللاجئين بحيث ليس كل من يعبر الحدود الدولية ينطبق عليه التعريف القانوني للاجئ، وهذا التعريف ينتج عنه فصل شديد بين فئات المهاجرين.

الشكل رقم 01: الفرق بين التعريف الشامل والتعريف الجزئي للمهاجر

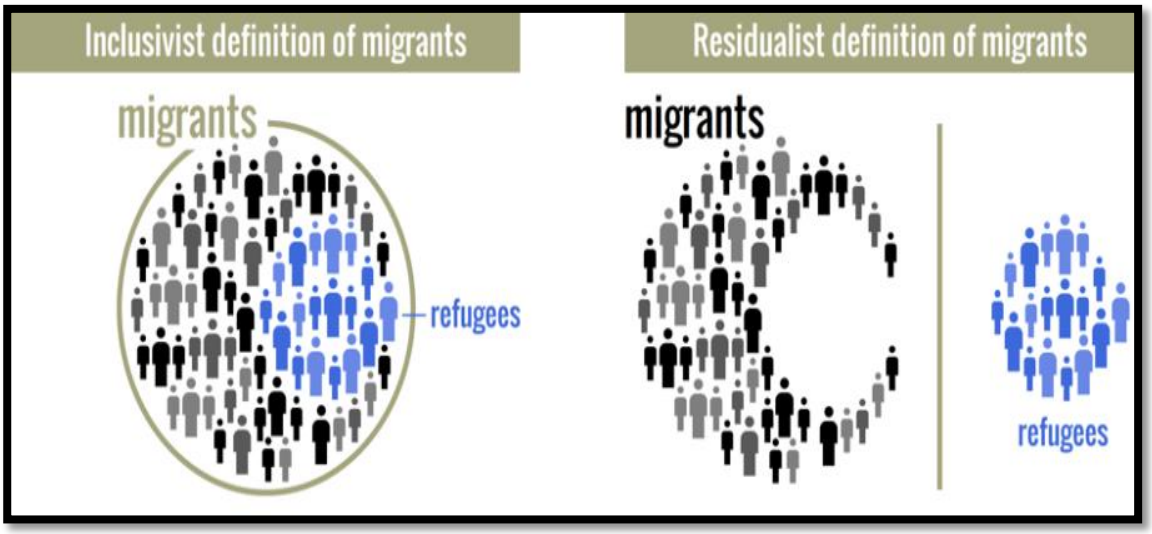

المصدر:

Jorgen carling, ***what is the meaning of migrants***, in https://meaningofmigrants.org, seen 02/03/2020.

يوضح الشكل أعلاه، اختلاف في وجهات النظر حول تقديم تعاريف بخصوص المهاجرين وجهات النظر الشمولية (inclusivist)أن المهاجرين هم كل الأشخاص الذي تنقلوا من مكان إقامتهم المعتاد بغض النظر عن وضعهم القانوني ودوافع الانتقال، وهذا يعني أن فئة اللاجئين مشمولة ضمن فئات الهجرة الواسعة والمتعددة.

في حين ترى وجهات النظر الجزئية (residualist) أنه من الضروري الفصل بين اللاجئين والفئات الأخرى من المهاجرين لأن عملية الخلط بين الفئات يمكن أن تزيد من معاناة فئات معينة ويعقد

[1]Doctors without borders, ***global migration and refugee crisis***, 2017, in: https://www.doctorswithoutborders.org/refugees , seen on 02/03/2022.

من وضعهم القانوني والإنساني، خاصة وأن الدخول غير الشرعي لبعض الدول يعد جريمة يعاقب عليها القانون.

2-الفرق بين الهجرة القسرية والطوعية

يكمن الفرق بين الهجرة القسرية والهجرة الطوعية في مسألة القدرة على الاختيار بين المغادرة أو البقاء بمعنى أن المهاجرين القسريين الذين يجبرون على الفرار من خلال التعرض إلى العنف أو التهديد بالعنف في حين أن المهاجرين الطوعيين يختارون الانتقال من أجل البحث عن فرص أفضل[1]، فالهجرة القسرية تختلف عن الطوعية من حيث عنصر الإكراه غياب عنصر الطوعية غير أن هذا الخط الفاصل ليس واضح من الناحية العملية خاصة أمام إشكالية تصنيف المهاجرين الذين يغادرون بلدانهم لعدم وجود وظائف تعرضهم لخطر الموت.

في هذا الإطار ينص القانون الدولي أن الشخص الذي ينتقل بسبب تهديد وجودي (هجرة البقاء على قيد الحياة) والذي لا يمكن معالجته عن طريق المؤسسات المحلية هو من يمتلك الحق في طلب اللجوء[2]، ما يعني أن الفئات الأخرى يمكن اعتبارها تندرج ضمن فئات الهجرة الطوعية أو الهجرة الاقتصادية وغيرها من الفئات.

3-إشكالية المصطلحات في الهجرة غير النظامية (غير شرعية /غير قانونية):

يحظى موضوع الهجرة غير النظامية باهتمام متزايد من قبل السياسيين والباحثين على حد سواء، ويتم النظر إلى هذه الفئة من المهاجرين في أغلب الأحيان على أنها تهديد للأمن والاقتصاد والعديد من الايحاءات السلبية، لذا من المهم شرح المقصود بعبارات الهجرة غير النظامية أو غير الشرعية وسبب وجود عدد كبير من المرادفات التي تعني في أغلب الأحيان نفس الفئة.

[1] Nicholas R. Micinski, ***UN Global Compacts Governing Migrants and Refugees***, (New York, Routledge, 2021)p.120.

[2] محمد النادي، ***حماية اللاجئين في القانون الدولي***، (الرياض: المركز العربي للقانون الدولي الإنساني، 2020) ص ص. 2-3

تعرف الهجرة غير النظامية بأنها كل حركة للأفراد التي تتم خارج نطاق القوانين أو اللوائح أو الاتفاقيات التي تحكم الدخول إلى دولة المنشأ أو العبور أو الوجهة أو الخروج منها[1]، وقد يقع المهاجر في وضع غير قانوني أو غير نظامي أو غير شرعي في واحد من الحالات الآتية[2]:

- عن طريق الدخول إلى دولة ما بطريقة غير منتظمة على سبيل المثال بوثائق مزيفة أو بدون عبور عند نقطة عبور حدود رسمية.
- الإقامة في دولة ما بشكل غير منتظم في حالات انتهاك شروط تأشيرة الدخول أو تصريح الإقامة.
- ممارسة مهنة في دولة ما دون التصريح مع وجود الحق في الإقامة داخل تراب هذه الدولة.

كما يمكن أن تكون الهجرة غير النظامية جزء من عدم قدرة الدول على التعامل مع طالبي اللجوء ورفضها مع مكوث هؤلاء بشكل غير قانوني في بلد المقصد.

يشار في كثير من الأحيان إلى الهجرة غير النظامية بعبارات مثل الهجرة غير الشرعية أو غير قانونية (illegal migration)، أو غير الموثقة(undocumented migration)، أو غير المصرح بها (unauthorised migration)، أو السرية(clandestine migration)، وكلها مفردات تستعمل دون تدقيق، ويفضل علماء الاجتماع استخدام مفردة الهجرة غير النظامية لتجنب أية دلالات تميزية ولمنع تجريم المهاجرين،[3] لأن الأفراد لا يمكن أن نصفهم بغير القانوني أو غير الشرعي على العكس من الإقامة أو الطريقة التي تم استخدمها في الهجرة أو الأفعال التي يقومون بها.

المنظمة الدولية للهجرة تتبنى هي الأخرى مصطلح الهجرة غير النظامية، ووفقا لها، عبارة الهجرة غير النظامية هي العبارة القادرة على وصف الحركة التي تحدث خارج القواعد التنظيمية للبلدان المرسلة والمستقبلة وبلدان العبور، وبالتالي فإن الأمر يتعلق بالدخول أو الإقامة أو العمل في بلد ما دون التصريح أو المستندات المطلوبة بموجب لوائح الهجرة.

[1]Iom, ***key migration terms*** ,In :https://www.iom.int/key-migration-terms. Seen 23/02/2022.

[2]Migration data portal, ***irregular migration***, 09 June 2020, in: https://www.migrationdataportal.org/themes/irregular-migration , seen 22/11/2021.

[3]Masja van Meeteren, ***Irregular Migration as a Fact of Life*** (Amsterdam, Amsterdam University Press, 2014) pp.13-22.

وبالتالي فإن عدم انتظام الهجرة يظهر في الإجراءات التي يتوجه فيها شخص ما إلى الحدود الدولية دون وثائق سفر أو هذه الوثائق لا تفي بالمعايير الإدارية لعبور الحدود[1]، وبتعبير آخر الهجرة غير النظامية هي نتيجة تفاعل الهجرة وفرض الدولة للرقابة على المهاجرين من خلال الأطر القانونية وإجراءات الدخول والخروج.

في سنة 1975، طلبت الجمعية العامة من الوكالات المتخصصة التابعة لها وباقي أجهزة الأمم المتحدة باستخدام مصطلح العمال المهاجرين غير الموثقين أو غير النظاميين من ضمن التدابير التي تضمن حقوق الإنسان لجميع العمال المهاجرين[2]، وقد استجابة غالبية الوكالات التابعة للأمم المتحدة لهذا الطلب والذي انعكس بشكل واضح على غياب مفردة الهجرة غير الشرعية في أغلب التقارير والمنشورات الصادرة عنها.

وخلال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة سنة 1994 تم اعتماد تعريف للهجرة غير النظامية[3] واعتبارها ترتبط بالأشخاص الذين لا يستوفون المتطلبات التي حددتها دول المقصد للدخول أو الإقامة أو ممارسة النشاط الاقتصادي

كما قام المفوض السامي لحقوق الإنسان في سنة 2009 بالتوصية بتجنب عبارة المهاجرين غير الشرعيين وتعويضها بتعريفات مقبولة دوليا، مثل عبارة مهاجر غير نظامي أو مهاجر غير مسجل[4]، والتي اعتبرها مفردات تصف الوضع بدقة.

وفي عام 2013 قامت وكالة الأنباء الأمريكية الاسوسياتد برس(Associated press)بتغيير بعض الإرشادات الخاصة بأسلوبها وأوصت بعدم استخدام عبارة مهاجر غير شرعي لوصف شخص ليس لديه تأشيرة صالحة، كما قامت العديد من وسائل الإعلام عبر العالم بإسقاط هذه المفردة من

[1]Stylianos Kostas, irregular vs. Illegal immigration: setting the definitions .an overview of the European practice, essays, discussion, ***institute of ethnology***, vol. (4) n°. (65), (2017), p p. 420-426 .

[2]Unhcr, ***« undocumented » or « irregular »***, 2018, www.unhcr.org, seen 21/11/2021.

[3]European commission, ***migration and home affairs***,https://ec.europa.eu/home-affairs/pages/glossary/irregular-migration_en ,seen 21/11/2021.

[4]Iom, ***glossary on migration, op.cit***, p.110.

استخداماتها المتعلقة بالهجرة،[1] غير أن هذا المصطلح لم يختفي بشكل نهائي من على مختلف المنصات الإعلامية وحتى الأكاديمية.

ومما سبق يمكن أن نستنتج أن هناك الكثير من الجدل بخصوص الكلمات المستخدمة لوصف الهجرة غير النظامية خاصة وأن مصطلح الهجرة غير شرعية يعد من بين الاستخدامات الشائعة لدى وسائل الإعلام وحتى في العديد من الهيئات البحثية، بالرغم من اعتبار هذا المصطلح خطير من قبل علماء الاجتماع والعديد من المنظمات الدولية على اعتبار وصف شخص ما بالمهاجر غير الشرعي والذي يرتبط مباشرة بالسلوك الإجرامي، كما أنها تعطي انطباع بأن الشخص غير شرعي أو غير قانوني وليست أفعاله.

كما يمكننا الوقوف عند مصطلح المهاجر الذي يعبر عن فئة شاملة تشمل العمال المهاجرين والطلاب وطالبي اللجوء واللاجئين والأشخاص الذين تم الإتجار بهم والمشردون والمهاجرين غير النظاميين، وكلها مصطلحات فرعية لفئات مختلفة تندرج تحت فئة المهاجرين، كما نجد مصطلحات فرعية تستخدم لوصف هذه الفئات مثلما يظهر تعبير المهاجرين الاقتصاديين لوصف المهاجرين العمال.

وفي الأخير، ومع تعدد التعريفات واختلافها لا توجد تعاريف متفق عليها بشأن الهجرة الدولية أو المهاجر الدولي ولا حتى للمصطلحات المرتبطة بها، إلا أن بعض المفاهيم والمصطلحات تكتسب شعبية أكثر من أخرى ويتم الترويج لها من قبل المنظمات الدولية الفاعلة في مجال الهجرة أو عبر وسائل الاعلام ومن قبل السياسيين ولا يتم في أغلب الأحيان تقبل التوصيات التي يقدمها العلماء حتى من قبل الأكاديميين.

الملاحظ كذلك وجود جانب سلبي في المصطلحات التي تمت مناقشتها، الشيء الذي ينعكس على صورة اللاجئين والمهاجرين وعلى ظاهرة الهجرة بشكل عام، كما أن النفاذية الكبيرة الموجودة بين فئات المهاجرين تزيد من صعوبة دراسة ظاهرة الهجرة، فمسألة اختيار المصطلحات أخذت طابعا متنازع عليه ويتعين على الباحثين التعامل مع الدلالات والمعاني التي يحملها المصطلح بحذر ودقة شديدين لتفادي المساهمة في خلق الأساطير الاجتماعية السلبية، كما أن تبني مصطلح معين يعني تبني وجهة نظر محددة.

[1]Unhcr, ***« undocumented » or « irregular »,*** 2018, www.unhcr.org, seen 21/11/2021.

المطلب الثاني: مفهوم الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

الهجرة الآمنة المنظمة والنظامية مفهوم ورد في العديد من المناقشات متعددة الأطراف والبرامج الإنمائية، يحاول هذا القسم من البحث، التعرف على مفهوم الهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة والعناصر الأساسية لتسهيل الهجرة بهذا الشكل، والأسباب التي أدت إلى رواج هذا المفهوم.

"الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" مصطلح له تاريخ طويل في المشاورات المتعددة الأطراف والالتزامات بشأن الهجرة الدولية، ففي عام 2004 اتفقت الدول على إيجاد "طرق لإدارة الهجرة الدولية بشكل أكثر فعالية لجعلها أمنة ومنظمة ومفيدة بالنسبة للمهاجرين والمجتمعات "[1]، كجزء من تنفيذ برنامج العمل الدولي المتعلق بإدارة الهجرة، غير أنه لقي رواجا كبيرا بعد استخدامه من قبل المنظمة الدولية للهجرة.

تعرف المنظمة الدولية للهجرة الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية على أنها:

> **" حركة الأشخاص بما يتفق مع القوانين والأنظمة التي تحكم الخروج من الدول والدخول والعودة والإقامة داخلها مع التزام الدول بموجب القانون الدولي على نحو يتم فيه احترام الكرامة الإنسانية للمهاجرين ورفاهم واحترام حقوقهم وحمايتها وتحقيقها مع ضرورة الاعتراف بالمخاطر المرتبطة بحركة الأشخاص والتخفيف من حدتها"[2]،**

وهو التعريف الذي تعتمده العديد من المنظمات الدولية التي تنشط في مجال الهجرة الدولية وقد أصبح مفهوم الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية مفهوما رائجا بعد أن تم تسليط الضوء بشكل متزايد على أمن وسلامة المهاجرين لاسيما بعد الزيادة الملحوظة في عدد المهاجرين الذين حاولوا دخول أوروبا عبر المتوسط في السنوات الأخيرة، والمخاطر الكبيرة في الأرواح التي رافقت هذه التدفقات.

[1]IOM, ***Global Compact Thematic Paper, Safe, Regular and Orderly Migration:*** [en ligne] https://www.iom.int/sites/g/files/tmzbdl486/files/our_work/ODG/GCM/IOM-Thematic-Paper-Facilitation-of-Safe-Orderly-and-Regular-Migration.pdf, seen 12/10/2021.

[2]IOM, ***Key Migration Terms***, [en ligne] https://www.iom.int/key-migration-terms. Seen 12/10/2021.

ويندرج في مجال الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية كل فعالية مراقبة الحدود، تدريب موظفي الحدود، معايير القبول والأهلية وتدابير مكافحة الاتجار بالبشر ودعم وإدماج المهاجرين[1]، وغيرها من المعايير والتدابير التي يمكن أن تزيد أو تنقص بما يتفق مع هذا المفهوم ما يعني أن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية تحمل العديد من الممارسات التي يمكن أن تتغير باستمرار.

تم إدراج مفهوم الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية على المستوى الدولي في مناسبتين عالميتين هامتين ورسميتين وهما على التوالي:

1. في الإطار الإنمائي العالمي في هدف صريح ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030 والمتمثل في الهدف 10 الغاية رقم 7-10 وجاء على الصيغة الاتية: تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظمة وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة[2].
2. كما تم استخدام المصطلح كعنوان خاص بالاتفاق العالمي للهجرة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 73/195 المعتمد بتاريخ 19 ديسمبر 2018.

أولا: مفهوم الهجرة المنظمة

تعرف المنظمة العالمية للهجرة، الهجرة المنظمة بأنها " انتقال شخصن مكان إقامته المعتاد إلى مكان إقامة جديد وفق القوانين والأنظمة التي تحكم الخروج والدخول إلى الدول"[3] وهذا التعريف يؤكد على حق الدول في تنظيم الدخول والخروج كأساس لقدراتها ويشير استخدام مصطلح الهجرة المنظمة إلى أن الهجرة ظاهرة غير منظمة يتعين تنظيمها، وهذا الواقع فرضته الهجرة نتيجة عدم امتثال المهاجرين لقواعد وقوانين الدخول والخروج من الدول.

ثانيا: مفهوم الهجرة النظامية

تعرف الهجرة النظامية على أنها الهجرة التي تحدث من خلال الطرق المعترف بها والمرخصة من الناحية القانونية، وانتظام الهجرة لا يدل فقط على الطريقة المستخدمة لعبور الحدود، حيث يمكن

---

[1]The economist intelligence unit ,***measuring well-governed migration*** :the 2016 migration governance index ,London ,2016,p25

[2]الاسكوا، ***ورشة عمل لبناء القدرات حول الهجرة وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية***،2018، في:https://bit.ly/33JYJY، تاريخ الاطلاع 2022/02/23.

[3]IOM, ***Key Migration Terms, op.cit***.

للمهاجرين عبور الحدود من خلال القنوات العادية ولكن يجدون أنفسهم داخل الدول في حال غير نظامية بعد مرور فترة زمنية معينة[1]، ما يعني أن الهجرة النظامية تتعلق بنقطتين أساسيتين من جهة الطرق المستخدمة في الهجرة ومن جهة أخرى الوضع القانوني داخل الدولة المستقبلة، وترتبط الهجرة النظامية بالشروط المسبقة التي يتم تحديدها من قبل الدول.

ثالثا: مفهوم الهجرة الآمنة

لا يوجد تعريف واضح ومحدد أيضا حول مفهوم الهجرة الآمنة ولكن من خلال الاستخدامات المختلفة للمصطلح، يمكننا أن نستنتج أن المهاجر يمكن أن يكون في وضع غير آمن خلال جميع مراحل الهجرة، بمعنى أثناء عبور الحدود الدولية أو بعد وصوله إلى وجهته[2]، وهذا يشمل استخدام المهاجرين للطرق النظامية للهجرة، ويتعلق مفهوم الهجرة الآمنة في المقام الأول برفاه المهاجرين خلال الهجرة، وبالتالي فإن الهجرة الآمنة تعني حماية المهاجرين من أي مخاطر تتعلق بصحتهم أو وضعهم القانوني أو حياتهم في جميع مراحل الهجرة.

يكثر الحديث عن مفهوم الهجرة الآمنة عند يتعرض المهاجرين إلى عن خطر الاختفاء خلال الرحلات المحفوفة بالمخاطر، وفي كثير من الأحيان تشير إلى أعداد كبيرة من المهاجرين الذين لايمكن التعرف على هويتهم خاصة بعد مرور وقت طويل من اختفائهم.

على سبيل المثال تشير البيانات التي جمعها مشروع "المهاجرين المفقودين" الذي قامت به المنظمة الدولية للهجرة إلى أن أعداد المهاجرين الذين فقدوا أو ماتوا خلال عبور الحدود الدولية قد ارتفع بشكل ملحوظ منذ سنة 2014، فنجد في الستة أشهر الأولى من 2016 فقد أكثر من 3700 شخص حياتهم خلال رحلات الهجرة في مختلف أنحاء العالم وهذه زيادة بنسبة 28% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2015 وزيادة بنسبة 52% في نفس الفترة من 2014 [3]، وتتطلب الهجرة الآمنة تهيئة مجموعة من الظروف لتحقيق رفاه المهاجرين انطلاقا من الدفاع عن حقوق المهاجرين في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والصحية وخلق ظروف آمنة تمنع من الوقوع في أيدي المتاجرين بالبشر أو التعرض لمواقف صعبة مثل فقد الحياة.

---

[1]IOM, ***Key Migration Terms, op.cit.***

[2] ***ibid.***

[3]Iom , dangerous journeys :international migration increasingly unsafe, Global Migration Data Analysis Centre, ***iom publication***, Issue No.(4), (2016)p.08.

رابعا: العناصر الأساسية لتسهيل الهجرة بشكل منظم وآمن ونظامي

تقترح المنظمة الدولية للهجرة ثلاثة مبادئ من أجل تسهيل الهجرة بشكل منظم وأمن ونظامي ومن أجل خلق بيئة فعالة لتحقيق أقصى قدر من متطلبات إدارة الهجرة بشكل جيد، وتجادل المنظمة الدولية للهجرة بأن هناك ثلاثة مبادئ إذ تم تحقيقها واحترامها ستكون كفيلة بتحقيق هجرة منظمة ونظامية ومفيدة للمهاجرين والمجتمعات على قدر سواء.

- **المبدأ الأول:** من متطلبات تحقيق الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية هو الالتزام بالمعايير الدولية وحقوق الإنسان للمهاجرين والامتثال للقانون الدولي، بغض النظر عن الجنسية أو حالة الهجرة من أجل الحفاظ على سلامتهم وكرامتهم، وتشمل حماية حقوق الإنسان للمهاجرين، مكافحة كراهية الأجانب والعنصرية والتمييز، وضمان الوصول إلى الحماية وغيرها من الحقوق المنصوص عليها في الصكوك الدولية[1].

- **المبدأ الثاني: مقاربة حكومية شاملة** ويشير هذا النهج إلى الأنشطة المشتركة التي تقوم بها مختلف والهيئات العمومية والوزارات المختلفة من أجل توفير حل مشترك لمشكلة أو قضية معينة داخل الدولة. ويقصد بذلك بأن السياسات المتعلقة بالهجرة لابد أن تقوم عبر جمع وتحليل واستخدام البيانات الموثوقة من مختلف القطاعات مثل التركيبة السكانية، والتحركات عبر الحدود، أسواق العمل والاتجاهات العالمية للهجرة والتعليم والصحة، وبذلك تسعي الدولة إلى إبراز هذه العناصر في سياستها وربطها مع عناصر خارجية مثل تدهور البيئة وتغير المناخ والأزمات[2]، حتى تعبر وتعزز مخرجات هذه السياسات عن مصالح الدولة وتعتمد هذه المقاربة على إشراك أكبر عدد ممكن من الدوائر الحكومية من أجل فهم اكبر لاتجاهات الهجرة وإبرازها في السياسات الحكومية.

- **المبدأ الثالث: شراكات قوية** تتطلب عملية تسهيل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية شركات متعددة بين الدول والفواعل دون الوطنية والمجتمعات المحلية والمهاجرين وأسرهم وأرباب العمل والنقابات، ومختلف المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية التي تضطلع ولايتها بالهجرة وحقوق الإنسان[3]،

[1] International organization for migration, ***migration governance framework*** (iom publications,2015)p.1.

[2] ***Ibid.***

[3] iom, ***migration governance framework,*** **op. cit**, p.2.

والهدف هو توسيع الفهم المشترك لقضية الهجرة بين مختلف هذه الجهات وتطوير مقاربة شاملة وفعالة.

وقد أدى الاهتمام المتزايد بمفهوم الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية إلى إنشاء مؤشر يحتوي على 05 خمسة مجالات من بينها مجال خاص تحديدا بالهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ويمكن مؤشر حوكمة الهجرة، من معرفة وجود تدابير تسهيل الهجرة والتنقل المنظم والأمن والنظامي وهو بمثابة إطار مرجعي لمساعدة الدول على قياس أدائها بخصوص الهجرة المدارة بشكل جيد، كما يقوم بتوفير الأفكار وأفضل الممارسات للدول في ظروف مماثلة[1].

الشكل رقم 02: مؤشر حوكمة الهجرة

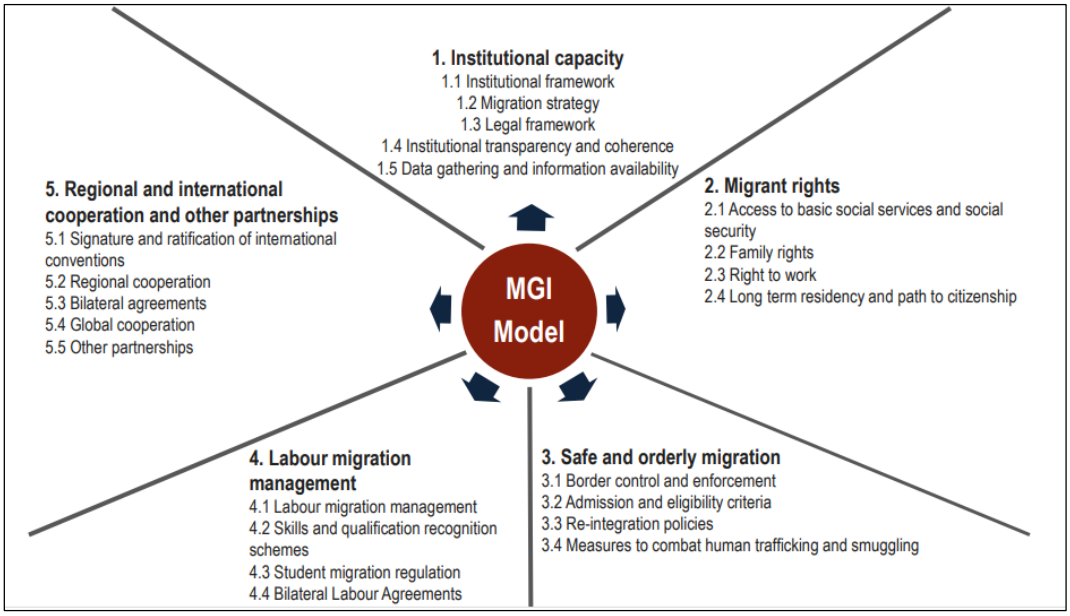

المصدر : https://www.eiu.com/public/topical_report.aspx?campaignid=DemocracyIndex2016

يوضح الشكل السابق، مؤشر حوكمة الهجرة كأداة تساعد في تحديد الممارسات الجيدة والممارسات التي ينبغي تطويرها بشأن إدارة الهجرة الدولية، في سنة 2019، استوفت 54 % من الدول على الصعيد العالمي، معايير هذا المؤشر بالكامل، أما بخصوص المعيار المرتبط بالهجرة الآمنة

[1] ***Ibid.***

والمنظمة والنظامية فقد استوفت 77 % من الدول هذا المعيار[1] من بين تلك التي أعلنت عن وجود إجراءات ترتبط بمراقبة الحدود ومكافحة تهريب البشر والعمالة المهاجرة.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتحكم أو السيطرة على الهجرة

نشهد في الوقت الراهن عصر الرقابة الصارمة والشديدة على الهجرة الدولية، أين أصبح تركيز الدول منصبا بشكل أساسي حول توفير السياسات والأليات والوسائل التي من شأنها وضع تدفقات الهجرة الدولية تحت السيطرة والتحكم فيها بما يتناسب مع مصالح هذه الدول، ولكن من المهم أيضا وضع أسلوب التحكم والسيطرة على الهجرة داخل إطار نظري يمكننا من فهم وجهات النظر المفسرة للسيطرة والتحكم في الهجرة، وسيقوم هذا القسم باستعراض بعض وجهات النظر التي من شأنها تقديم تفسيرات نظرية حول مسألة التحكم في الهجرة.

في البداية يتفق العديد من علماء السياسة على أن السياسة في أبسط مستوياتها تتضمن السيطرة أو التأثير أو القوة أو السلطة إذا أضفنا إلى هذا التعريف مخاوف ماكس فيبر (max weber) بشأن الشرعية* وأهمية السيطرة على الأرض، جنبا إلى جنب مع تركيز أرسطو المعياري على قضايا المشاركة والمواطنة والعدالة، وما قدمه روربت دال (robert dahl) في مجال الجانب السياسي(political aspect**[2]) يمكننا فهم مسألة السيطرة والتحكم في الهجرة عن طريق ربط العناصر السابقة مع بعضها البعض لتتضح لنا التفسيرات من وجهة نظر سياسية محضة كما يلي :

1- البعد التوزيعي والإجرائي: من خلال الإجابة على سؤال من يحصل على ماذا ومتى وكيف.
2- البعد القانوني أو المتعلق بالدولة: والذي يتضمن قضايا السيادة والهوية والشرعية.
3- البعد الأخلاقي أو المعياري: الذي يدور حول مسائل المواطنة والعدالة والمشاركة.

---

[1] iom, (***migration governance*** **framework….)**.,**op.cit**, p.2

*بالنسبة لماكس فيبر الشرعية هي صفة تنسب لنظلم ما من قبل الخاضعين له ويكون هذا النظام شرعيا عند الحد الذي يشعر المواطنون بأن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة، وتكمن أهمية الشرعية بالنسبة لماكس فيبر في المساهمة في الاستقرار بين الحاكم والمحكوم الذي يودي إلى استقرار المجتمع بأكمله.

**الجوانب السياسية لها معنى مزدوج، التعريف الأكثر تحديدا هو الإشارة إلى للأنشطة المعنية بتحقيق القوة واستخدامها في بلد أو مجتمع معين، الاليات وقواعد صنع القرار الموجودة في بلد ما وكيفية ممارسة السلطة وحكم البلاد، في تعريف أوسع يستخدم المصطلح في الشركات للإشارة إلى جانب القوة داخل الشركة، وكيف يتم تقاسم السلطة داخل الشركة وكيفية اتخاذ القرارات المهمة، وكيف تؤثر التحالفات والعلاقات الخاصة على القرارات.

[2] Caroline berttel, ***migration theory: talking across discipline*** (New York: Rutledge, 3rd ed, 2015) p.240.

في الواقع ممارسة السلطة بخصوص الهجرة تتم في نطاق المفاهيم الفكرية والقانونية والمؤسسية للأنظمة السياسية، هذه الأخيرة تتراوح بين الأنظمة الأكثر استبدادا أين يتم فيها اتخاذ القرار من قبل فرد واحد وبين الأنظمة الأكثر ديمقراطية والتي يتخذ فيه القرار من قبل الشعب وفق ترتيبات دستورية مفصلة أنشأت أساسا لحماية الأفراد وبشكل خاص للأقليات[1]، لكن من الواضح أنه كلما كانت المجتمعات أكثر ديمقراطية وليبرالية ظهرت إشكالية السيطرة على الهجرة وبرزت مستويات مختلفة من الهجرة غير المرغوب فيها والتي ينبغي السيطرة عليها .

أظهرت كذلك بعض البحوث التي تم إجراؤها حول سياسات التحكم والسيطرة على الهجرة، في بداية السبعينيات أن الدول المستقبلة حاولت تأكيد سيطرتها على تدفقات الهجرة، باستخدام سياسات مماثلة، من خلال الاستجابة للرأي العام الوطني الذي كان معاديا بشكل متزايد لمستويات الهجرة العالية، ومع ذلك استمرت الهجرة مع وجود فجوة بين أهداف ونتائج السياسات المتبعة للسيطرة على تدفقات الهجرة [2]، وعلى الرغم من أن هذه السياسات لم تتغير في العديد من الدول المستقبلة إلا أن بعض الآليات الأكثر قسرية أصبحت أكثر بروزا في المراقبة والسيطرة على الهجرة مثل الترحيل والاحتجاز والضوابط الخارجية وغيرها .

في الدراسة التي قام بها العالم الأمريكي جيمس ويلسون (James Wilson)، بعنوان (The Politics of Regulation)، من أجل وضع إطار نظري لفهم سياسة التحكم في الهجرة، لاحظ أن المطالبة بسياسة الهجرة مثل أية سياسة عامة في الديمقراطيات تعتمد بشكل كبير على المصالح، بمعنى يجب أن نمتلك القدرة على تحديد التكاليف والفوائد في المناقشات السياسة حول الهجرة[3]، ما يعني أن التكاليف والفوائد تؤثر بشكل مباشر على السياسات التنظيمية المتعلقة بالهجرة.

[1] Freeman Gry, ***immigration and public opinion in liberal democracies*** (new York :routledg,2012)p.112

[2] Berttel, **op.cit** ,p238

[3] Wilson James, ***The Politics of Regulation in: The Political Economy Readings in the Politics and Economics of American Public Policy*** (New York: Harper, 1980) p.p22-28.

*يستخدم مصطلح الزبونية لوصف العلاقات غير المتكافئة والعدائية بين مجموعات من الفاعلين السياسيين مقسمة إلى رعاة وعملاء وأحزاب سياسية، يمكن تعريفه على أنه نظام اجتماعي وسياسي قائم على المحسوبية بأن يتيح عميل للعملاء والجهات الراعية الاستفادة من الدعم المتبادل كونه متوازياً على مختلف المستويات السياسية والاجتماعية والإدارية. هناك اختلاف بين علماء السياسة في تعريف المصطلح لكنه غالباً ما يستخدم في سياق سلبي، لارتباطه بالفساد السياسي والإداري وعرقلة مؤسسات الدولة وانتهاكها للقيم الديمقراطية.

بحسب ويلسون حساب التكاليف والفوائد يؤدي إلى تطور سياسة الزبونية* (Clientelism)، أين تتم السيطرة على هذه السياسات من قبل جماعات المصالح، التي تستفيد من سياسات الهجرة التوسعية للهجرة في قطاعات معينة مثل الزراعة والبناء[1]، وهذا ما يفسر لنا استمرار بعض الدول في قبول المهاجرين العمال حتى خلال فترات الركود، ما يعني أن لجماعات المصالح دور مهم في اختيار سياسات التحكم في الهجرة، الذين يختارون بدورهم صناع القرار المتعاطفين مع خياراتهم.

تعرض هذا التفسير إلى العديد من الانتقادات بسبب إهماله لأهمية التفاوت المؤسسي والإيديولوجي داخل الدول وفيما بينها، خاصة وأنه هناك من يرى بأن العوامل الفكرية والثقافية والمؤسسية تنعكس بشكل كبير على سياسات التحكم في الهجرة، ومن الأهمية بمكان مراعاة التغيرات في البيئة القانونية والمؤسسية والفكرية داخل الدول[2]، كما يمكن للمؤسسات والقوانين أن تتغير ويحدث أن تتأرجح سياسات الدول بين التقييدية والتوسعية خاصة مع خشية الدول لتوسع حقوق الأجانب وفقدان السيطرة على الحدود لدرجة تغيير مؤسسات السلطة والسيادة في هذه الدول .

في كتاب (الهجرة، كيف تؤثر في عالمنا) (Exodus: How Migration Is Changing Our World) ، قدم الاقتصادي الشهير بول كولبير (paul collier) إجابة عن سؤال أساسي تعتمد عليه كل النظريات المفسرة للتحكم في الهجرة ويتعلق السؤال بما إذا كانت الهجرة ظاهرة إيجابية أو سلبية.

وفقا لكولبير لا يمكن اعتبار الهجرة ظاهرة إيجابية بشكل مطلق، ولكن علينا التحقق في كيفية ارتباط التكاليف لظاهرة الهجرة بمكاسبها المحتملة، ويمكن أن تحسب هذه التكاليف بالنسبة لكل من البلدان المصدرة والمستقبلة للهجرة والمهاجرين أنفسهم[3].

توصل البحث إلى نتيجة مفادها أن بعض أشكال الهجرة كثيرا ما تكون لها نتائج وخيمة خاصة الهجرات الجماعية التي تكون ضارة بشكل واضح وبشكل متساو لكل من البلدان المصدرة والمستقبلة للمهاجرين [4]، أما بخصوص المهاجرين فيرى الباحث بأنهم يواجهون في البداية تكاليف اجتياز الحدود

[1] James, ***op.cit*** p.p22-28.

[2] Gry, ***op.cit***,p.126

[3] Szabolcs Janik and Balazs Orban, ***The UN Compact as a catalyst of migration***, migration research institute, March 7, 2018,https://www.migraciokutato.hu/en/2018/03/07/the-un-compact-as-a-catalyst-of-migration/ , seen on 10/05/2022.

[4] بول كولبير ترجمة مصطفى ناصر، ***الهجرة كيف تؤثر في عالمنا*** (الكويت، *سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطن للثقافة والفنون والآداب، 2016) ص 33.*

وعلى الرغم من أنها تكاليف لا يستهان بها إلا أنه يمكن تعوضها بسهولة[1]، فالباحث يرى بأن المهاجرين يحققون مكاسب اقتصادية في البلدان المستقبلة هامة، بحيث تتجاوز تكاليف الهجرة وتشكل تعويض جزئي وربما جوهري على معاناتهم النفسية والاجتماعية والاقتصادية، قبل وأثناء انتقالهم.

وهي نفس المقاربة التي أسس لها لاري جاستاد (larry sjastad) الذي اعتبر أن المهاجر لا يغادر بلده حتى يقوم بمقارنة حسابات الربح والخسارة التي ينطوي عليها مشروع الهجرة ، بمعني أن الفوائد التي يجنيها المهاجر من مشروع الهجرة تكون أكبر من فوائد البقاء في بلده[2]، هذا النموذج القائم على الربح والخسارة هو منطق اقتصادي محض، يركز أيضا على مسألة الندرة والوفرة واعتبار المهاجرين كسلع تخضع إلى منطق السوق أي تفاعلات العرض والطلب.

يقدم الباحث في نهاية كتابه مجموعة من التوصيات والنصائح خاصة للدول المتقدمة التي تستقبل المهاجرين وتتعلق بتشديد سياسات الهجرة الخاصة بها، واخضاع جميع سياسات ووسائل السيطرة على الهجرة إلى منطق اقتصادي عن طريق حساب المكاسب ومقارنتها بالخسائر[3]، وعلل ذلك بأن ترك الهجرة بدون ضوابط محددة تؤدي إلى تدفقات كبيرة للهجرة.

في النهاية الكتاب الهجرة، يدعم الكاتب بشكل كبير أنصار سياسات الهجرة الوقائية والحازمة غير أن الكتاب تعرض للعديد من الانتقادات خاصة عندما ركز في بحثه على الهجرات التي تحدث بشكل أساسي من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية، بيمنا في الواقع تظهر العديد من الاحصائيات تدفقات كبيرة للهجرة بين الدول الفقيرة وهو أحد الاتجاهات الحالية للهجرة، كما أن اللاجئين لا يتوافدون بالضرورة من دولة فقيرة وإنما بسبب الحروب أو نتيجة لصراعات سياسية، و التركيز على حسابات الربح و الخسارة لا يأخذ في الحسبان أن أغلب الهجرات هي هجرات مغامرة.

وفي الأخير يمكننا الاستنتاج بأن الحجج الأساسية التي تلعب دورا في صنع سياسات الهجرة التوسعية أو التقييدية هي إما حجج اقتصادية تدور حول تكاليف وفوائد الهجرة، أو حجج سياسية أو ثقافية أو أيديولوجية تدور حول السيادة والشرعية والهوية الوطنية والاندماج وحقوق الإنسان، وهذا ما

---

[1] كولبير، ***مرجع سابق***، ص 29.

2رشيد بن بية، ***الهجرة النسائية الجديدة في إفريقيا المحددات و الديناميات*** (المركز العربي لأبحاث و دراسة السياسات،2021) ص .37.

[3] **المرجع نفسه**، ص .30

يقدم لنا ما يمكن اعتباره المتغيرات الرئيسية التي تنطلق منها التفسيرات المرتبطة بنظريات التحكم في الهجرة.

الجدير بالذكر هنا أيضا أن معظم المؤلفات المتعلقة بسياسة السيطرة والتحكم في الهجرة على البلدان المستقبلة والعديد منها ديمقراطيات ليبرالية، في حين لم يكتب سوى القليل جدا عن سياسات السيطرة والتحكم من وجهة نظر الدول المرسلة لتبقى السيطرة واضحة من قبل البلدان التقليدية للهجرة[1]، وعلى الرغم من أن تحول الهجرة إلى قضية سياسية وطنية ليس بالجديد في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية التي واجهت ظاهرة جديدة نسبيا وصعوبات كبيرة في تحديد السياسات الرقابية الملائمة.

[1] Gry, ***op.cit,***p.125

المبحث الثاني: إدارة الهجرة الدولية: النشأة، المفهوم والأهداف

تم وضع الهجرة على جدول أعمال مختلف المؤسسات والمنظمات الاقتصادية والسياسية والأمنية العالمية والإقليمية والوطنية لمواكبة جميع التغيرات التي تطرأ على هذه الظاهرة، وذلك إدراكا من جميع هذه الجهات أن الهجرة تنطوي على العديد من الفوائد والتحديات، وأنه يجب تحديد التدابير اللازمة التي تسمح بتعظيم هذه الفائدة وتفادي التحديات المرتبطة بها، ومن بين هذه الجهود نجد فكرة "إدارة الهجرة" التي جاءت على شكل نموذج أو خطة شاملة تتضمن سلسلة من التوجيهات التي تحاول تغطية جميع القضايا المرتبطة بالهجرة.

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم إدارة الهجرة الدولية من خلال تتبع نشأته وأهدافه والطرق الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف على أرض الواقع، مع التطرق إلى التحديات التي يمكن أن يوجهها بالنظر إلى جميع التعقيدات المحيطة بظاهرة الهجرة الدولية.

المطلب الأول: نشأة إدارة الهجرة الدولية وأهدافها

إدارة الهجرة الدولية مفهوم شائك ويمتلك العديد من الدلالات، ومثلها مثل باقي المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بالهجرة تأتي إدارة الهجرة الدولية كفكرة متنازع عليها بشدة ولكن من جهة أخرى نلاحظ بأنها شائعة الاستخدامات ويتم الترويج لها بشكل كبير.

أولا: نشأة ومفهوم إدارة الهجرة الدولية

يستخدم مفهوم" إدارة الهجرة الدولية" للإشارة إلى مجموعة واسعة من المبادرات التي تهدف إلى تطوير السياسات المتعلقة بحركة الأفراد عبر الحدود عن طريق نهج مخطط[1]، وهو النهج الذي يستخدم لهيكلة جميع جوانب الهجرة لاسيما معايير الدخول إلى دولة ما ومعايير القبول ولإقامة والاندماج واللاجئين[2]، وهو عبارة عن نهج إداري تم وضعه لتجاوز القصور في السياسات المتجهة نحو الهجرة والتي لم تجاري الطبيعة المتغيرة لظاهرة الهجرة.

[1]Ghosh Bimal,Managing Migration, ***Time for A New International Regime*** (Oxford, Oxford University Press, 2000) pp. 875-878.

[2]European commission, ***managed migration***, https://bit.ly/3JZ6auD, seen 27/02/2022.

في كثير من الأحيان يتم استعمال المصطلح للدلالة على نظام عالمي ناشئ لتنظيم الهجرة، كما تقوم العديد من الجهات الفاعلة في مجال الهجرة على المستوى الدولي لاسيما المنظمات الدولية الرائدة في مجال الهجرة مثل منظمة الهجرة الدولية والمفوضية الأوروبية بالترويج للمصطلح على نطاق واسع، كما يظهر ذلك في كثير من التقارير الرسمية الصادرة عن هذه الهيئات.

غير أن استخدام المصطلح والترويج له بشكل مكثف كان من قبل المنظمة الدولية للهجرة تحت شعار "إدارة الهجرة لصالح الجميع"[1]، في هذا الإطار تصف المنظمة الدولية للهجرة أنها تتبنى هذه المقاربة في أنشطتها التي تعمل على ضمان إدارة الهجرة بشكل منظم وإنساني وتعزيز التعاون الدولي في القضايا المرتبطة بالهجرة، كما تعتبر المفوضية الأوربية إدارة الهجرة النهج الذي يتم استخدامه من قبل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه للتعامل مع الهجرة والقضايا المرتبطة بها.

في البداية تم استخدام مصطلح " إدارة الهجرة " لأول مرة سنة 1993 من قبل الأكاديمي والمستشار لمنظمة الهجرة الدولية بيمال غوش (bimal ghosh)، الذي ينسب إليه تطوير مفهوم إدارة الهجرة، عندما طلبت لجنة الأمم المتحدة للحوكمة العالمية (* Commission on Global Governance) وحكومة السويد في عام 1993، بإعداد مشروع حول التعاون الدولي في مجال الهجرة وتمويليه تحت شعار النظام الدولي الجديد للتنقلات المنظمة للناس[2]، قدمت هذه اللجنة مجموعة من التوصيات تم تقسيمها إلى سبعة فصول، تعتبر بمثابة مخطط عمل لخلق بيئة مواتية للعمل الدولي متعدد الأطراف.

انطلقت أطروحة غوش الرئيسية من أن الهجرة تخرج عن نطاق السيطرة وأن حجم الهجرة غير النظامية يعكس أوجه القصور في نظام الهجرة الحالي[3]، كما اعتبر الهجرة المدارة بشكل جيد يمكن أن تكون إيجابية للجميع ويقصد هنا دول المنشأ والمقصد والمهاجرين أنفسهم.

---

[1]Antoine pécoud , ***the politics of international migration management*** (uk, palgrave macmillan, 2010) p1.

* تأسست لجنة الحوكمة العالمية وهي لجنة دولية مكونة من 28 فرد، في نهاية الحرب الباردة لخلق بيئة أفضل للتعاون بين الدول ومواصلة استكشاف التحديات الجديدة للاعتماد المتبادل العالمي تأسست اللجنة عام 1992 بدعم كامل من الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي وهي منظمة اشترك في رئاستها رئيس الوزراء السويدي إينغفار كارلسون والأمين العام السابق للكومنولث شريداث رامفال .

[2]pécoud, ***op.cit,*** p .2.

[3] Bimal, ***Time for A New International Regime.., op.cit***, p.p 875-878.

ارتبطت المناقشات الأولية حول مفهوم إدارة الهجرة الدولية ونطاقه، ارتباطا مباشرا "بالحوكمة العالمية" بشأن الهجرة[1] وبالرغم من أن الحوكمة العالمية تشير بالضرورة إلى إطار مؤسسي دولي لتنظيم الهجرة الدولية، كما سيتم التفصيل في ذلك لاحقا، إلا أننا نجد فكرة إدارة الهجرة الدولية توصف على أنها طريقة أو نموذج جديد للتعامل مع الهجرة الدولية، ولم يتم الإشارة في ذلك إلى الحاجة لمؤسسات دولية لتبني النموذج، وهذا ما يستدعي لاحقا التفصيل في الاختلافات الموجودة بين كل من إدارة الهجرة الدولية والحوكة العالمية بشأن الهجرة و بعض المصطلحات المتشابهة والشائعة الاستخدام.

قامت منظمة الهجرة الدولية بتقديم تعريف دقيق ومفصل لإدارة الهجرة على النحو التالي:

> **"تعني إدارة وتنفيذ مجموعة كاملة من الأنشطة المتعلقة بالهجرة والتي تضطلع بها الدول بشكل أساسي وذلك على المستوى الوطني أومن خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف ويتضمن ذلك إدماج كافة الاعتبارات المتعلقة بالهجرة ضمن السياسات العامة للدولة، ويشير المصطلح إلى منهج مخطط يتضمن كافة الأطر التشريعية والإدارية التي تم وضعها من قبل جهات مختصة" [2]**

ومن خلال هذا التعريف يمكننا أن نستنتج بأن إدارة الهجرة الدولية تتضمن مجموعة من الإجراءات والأنشطة التي تتولاها الدولة بشكل حصري والتي تهدف إلى زيادة الفعالية ومراعاة كل جوانب الهجرة من قبل السلطات التنفيذية والإدارية عن طريق توفير الاليات التشريعية والادارية.

من بين السمات الأساسية لمفهوم إدارة الهجرة هو الانتشار الواسع للمصطلح وتطوير الجهات الفاعلة والمروجة له لمجموعة محددة ومتميزة من الخطابات حول الهجرة الدولية وسبل تنظيمها والسيطرة على الاتجاهات غير المرغوبة فيها[3]، وتميزت الفترة التي ظهر فيها المصطلح وما بعدها بانتشار التقارير من أصول مختلفة هدفها المشترك مناقشة اتجاهات الهجرة والخيارات المتاحة لإدارتها عن طريق تطوير مجموعة من المفاهيم والافتراضات المشتركة من خلال جمع وجهات النظر العالمية.

---

[1]Alexander Betts, ***introduction: Global Migration Governance, in Global Migration Governance*** (Oxford: Oxford University Press, 2012) p25.

[2]IOM, key migration term, ***op.cit.***

[3]Antoine Pécoud , ***Informing Migrants to Manage Migration***? An Analysis of IOM's Information Campaigns (London, Palgrave Macmillan, 2010)p.185.

ثانيا: أهداف إدارة الهجرة

مما سبق يتضح لدينا أن فكرة إدارة الهجرة الدولية هي مشروع دولي هدف إلى إنشاء نظام دولي للهجرة كهدف بارز ورئيسي، ليس هذا فقط وإنما سعى كذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية.

لقد حددها بيمال غوش عند صيغته للمفهوم مجموعة من الأهداف الفرعية التي تهدف إدارة الهجرة إلى تحقيقها، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية[1]:

1. مساعدة الدول الصناعية الغنية على تلبية احتياجات سوق العمل والاحتياجات الديمغرافية من خلال زيادات منظمة ومخطط لها في عدد المهاجرين مع تدعيم لسياسات الاندماج وتعزيز مساهمة الهجرة في تنمية الدول المرسلة للمهاجرين.
2. زيادة كفاءة الاقتصاد العالمي عبر استغلال عقلاني للموارد البشرية وكذا حرية الحركة المتصلة بالتجارة والاستثمار وجميع أشكال الهجرات المؤقتة.
3. تشجيع التبادل القصير الأجل فيما بين البلدان على نحو يفضي إلى التقدم العلمي والثقافي وإثراء المجتمع البشري.
4. تعزيز مصداقية النظام الدولي للهجرة بالنسبة للمهاجرين المحتملين من خلال سن قوانين وطنية للهجرة وجعلها أكثر قابلية للتنبؤ والشفافية.
5. تهيئة الظروف لجعل مراقبة الهجرة أكثر فعالية من حيث التكلفة وتقليل العوامل السلبية مثل التوترات بين الدول والحد من الحركات غير النظامية للهجرة بما في ذلك الأعمال الإرهابية.
6. تسهيل عودة المهاجرين بما فيهم طالبو اللجوء المرفوضون والمهاجرون غير النظاميين في ظروف لائقة وتسهيل إعادة اندماجهم الفعال في بلدهم الأصلي.
7. ضمان فعالية الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية والحماية حسب الاقتضاء والحاجات الحقيقة للمهاجرين بمختلف أصنافهم مع درجات كبيرة من التنبؤ.

[1]Antoine pécoud and paul de guchteneire , ***migration without borders :essays on the free movement of people*** (new York , Berghahn Books ,2007) p.p79-118.

وفقا لبيمال غوش يعد الهدف الأساسي لإدارة الهجرة الدولية هو إنشاء نظام قادر التحكم في حركة الأشخاص وجعلها أكثر تنظيما وقابلية للتنبؤ وبالتالي أكثر قابلية للإدارة[1]، مع التركيز على التعاون بين الدول الذي يجنب الدول ردود الفعل السريعة وغير المدروسة.

الشكل رقم 03: أهداف إدارة الهجرة الدولية

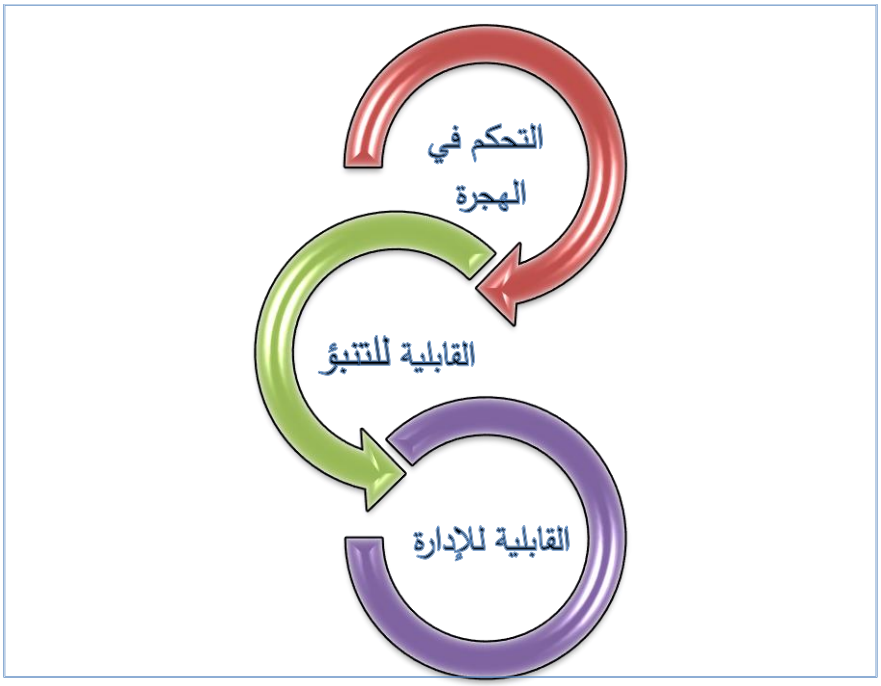

المصدر: من إعداد الباحثة

وحتى تصبح إدارة الهجرة الدولية تمكن من التحكم في الهجرة ووضع القيود المتعلقة بالهجرة غير المرغوب بها، وتسمح بالتنبؤ الذي يمكن من التخطيط وإبقاء الأوضاع المرتبطة بالهجرة تحت السيطرة مع إمكانية الانفتاح بطريقة منظمة ومدروسة تجاه الهجرة المطلوبة اقتصاديا والمفيدة مع استمرار.

والملاحظ أيضا من خلال الأهداف الفرعية أن هذا النهج يرفع أهداف وممارسات السياسة العامة إلى معايير ومبادئ معيارية معترف بها مما يوفر رؤية وواضحة للتنفيذ من قبل الدول

تصور بيمال غوش إدارة الهجر الدولية على شكل نموذج يتكون من ثلاثة أعمدة أساسية تمكن من تنفيذ هذا المشروع وهي عبارة عن إجراءات عملية تتركز على الموائمة بين مصالح الدول والأطر

[1]Bimal, **Time for A New *International Regime…, op.cit***, p.p 875-878.

التشريعية والقانونية المتوجهة نحو الهجرة والتي يتم وضعها في إطار تعاون دولي متعدد الأطراف تقوم المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بدور مهم في تقريب الأفكار والسياسات وتنفيذها، كما يلعب الخبراء ومراكز الفكر دور رئيسي في توفير المعلومات والمناهج والخطط التي تسهل المهمة بالنسبة للصناع القرار.

الشكل رقم 04: الإجراءات العملية لتحقيق إدارة الهجرة الدولية

المصدر: من إعداد الباحثة

إذن النهج الذي قدمه بيمال غوش أدى إلى ظهور نموذج جديد (new paradigm) يفترض أن الهجرة المدارة بشكل جيد يمكن أن تكون إيجابية للبدان المنشأ والمقصد، ومن الناحية العملية تتضمن إدارة الهجرة أهداف خفية تظهر من خلال الإجراءات الهادفة إلى اعتراض المهاجرين قبل الوصول إلى وجهتهم[1]، ولكن الشيء الأساسي الذي يمكن استخلاصه هو أن إدارة الهجرة هي من بين المشاريع الأساسية التي هيمنت على مجال الهجرة بداية من سنة 1993 وتحديدا انطلاقا من تقرير بيمال غوش الذي كان له تأثير كبير على صياغة رؤية جديدة حول التحركات المنظمة للأشخاص تتمحور حول الهجرة المدارة أو المنظمة .

1 Victor Piché, Translated by Catriona Dutreuilh , ***Contemporary Migration Theories as Reflected in their Founding Texts*** ,Population, Vol (68), n°(1), (2013), p.p. 141- 164.

يقول بيمال غوش أنه في بداية هذا المشروع تعرضت أفكاره للانتقاد الشديد، فقد اعتبر مصطلح إدارة الهجرة كلمة قذرة (dirty word) لأنه يوحي بأن الدول لم تعد تسيطر على تدفقات الهجرة، وقد تطلب تعميم الفكرة وجعلها مقبولة لدى الحكومات والدول الكثير من الجهد والوقت، غير أنه يعترف بأن تبني الفكرة من قبل منظمات دولية وتحديدا من طرف المنظمة الدولية للهجرة، ساعد في انتشار وقبول هذا النهج.

ثالثا: المجالات الرئيسية لإدارة الهجرة الدولية

الجدير بالملاحظة أن منظمة الهجرة الدولية قد جعلت من " إدارة الهجرة الدولية" مسألة مركزية في أغلب منشوراتها ومؤلفاتها حول الهجرة، وقد تطور المفهوم أكثر من قبل الخبراء والباحثين التابعين لها، وفي هذا الإطار، قدمت المنظمة المجالات الرئيسية لإدارة الهجرة التي تعتبر بمثابة إطار نموذجي يمكن أن يتكيف مع الظروف الخاصة لكل دولة.

يمكن أن تحقق هذه المجالات الرئيسية لإدارة الهجرة والتي تعكس الطبيعة المترابطة والمعقدة للهجرة أربعة أهداف رئيسية[1]:

1. العلاقة بين الهجرة والتنمية: زيادة إمكانيات وفرص النمو الاقتصادي عن طريق الهجرة

بشكل عام يتم النظر إلى العلاقة بين التنمية والهجرة بشكل إيجابي وفعال وخاصة في تدعيم النمو الاقتصادي العالمي والمساهمة في تطوير المجتمعات والدول، فمثلا تعد التحويلات المالية للمهاجرين من بين الأدوات التي تساهم بشكل فعال في تنمية بلدان المنشأ للمهاجرين، كما تعد عملية نقل المعارف والخبرات المكتسبة من دول المهجر من العوامل المؤثرة بشكل إيجابي على رأس المال البشري، ويقوم هذا المجال بتسليط الضوء على تأثيرات الهجرة على مجال التنمية.

2. تسهيل ومساعدة الهجرة القانونية للطلاب والعمال (تسهيل الهجرة):

يركز المجال الثاني علي تسهيل الهجرة، عن طريق خلق بيئة مواتية تعمل على تسهيل الهجرة النظامية والإقامة طويلة المدى والمواطنة وإدراج الاليات اللازمة لتوفير معايير العمل اللائق للمهاجرين.

[1]Fabiangeorgi ,***for the benefit of some, the international organization for migration and its global migration management*** ,(UK: palgravemacmillan,1st ed, 2010)p48

3. مكافحة الهجرة غير النظامية (تنظيم الهجرة)

تعد مكافحة الهجرة غير النظامية من بين المجالات الرئيسية التي تهدف إدارة الهجرة إلى تحقيقها والتي تنطوي على مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وتجريمها مع تعزيز أنظمة مراقبة الحدود والتأشيرات.

4. مساعدة اللاجئين والحفاظ على تحركاتهم تحت السيطرة (الهجرة القسرية)

عن طريق توفير الحلول المناسبة التي تتثمل في الدعم المالي والإداري واللوجستي لإدماج اللاجئين أو النازحين وتوطينيهم ومساعدتهم على العودة الطوعية إلى بلدانهم بأمان وكرامة من خلال إنشاء برامج للعودة الطوعية أو برامج للإدماج.

الشكل رقم 05: تصنيفات الهجرة الدولية

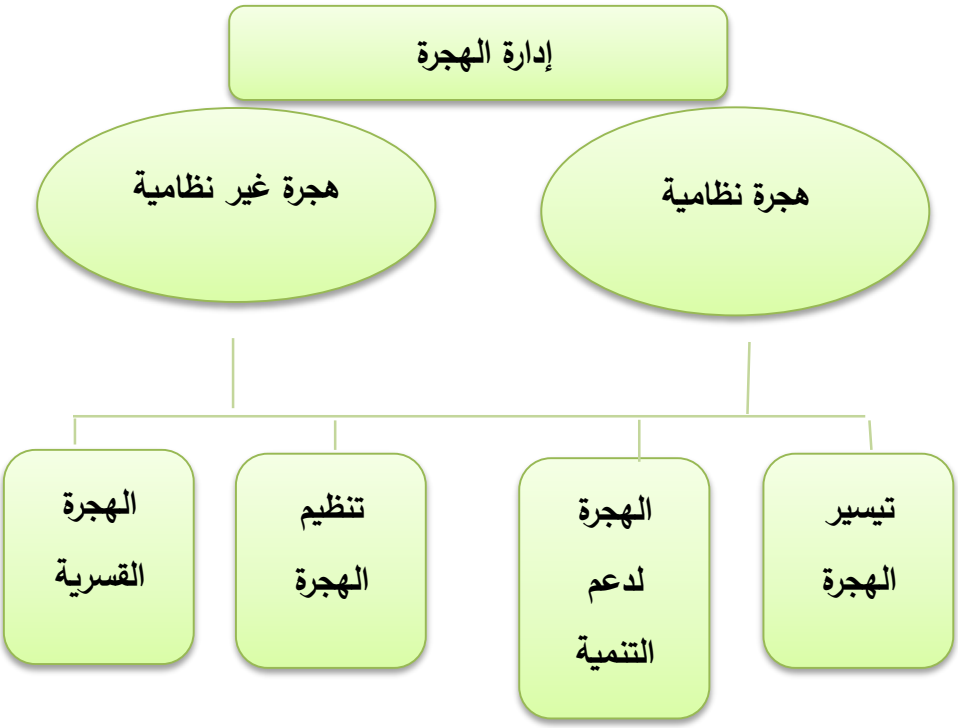

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال المخطط السابق يمكن ملاحظة تصنيف للمجالات التي يتم معالجتها من خلال نموذج إدارة الهجرة والتي نتعكس بشكل مباشر على تصنيف المهاجرين إلى فئتين رئيسين: مهاجر نظامي ومهاجر غير نظامي، وبالتالي فإن النموذج الذي تم طرحة من قبل الخبراء يسعى إلى تبسيط تعقيدات الهجرة الدولية وتقليصها إلى فئتين رئيسيتين يتم معالجتهما بطرق مختلفة.

الملاحظ أيضا أن فكرة إدارة الهجرة الدولية تقوم على النهج النفعي الذي يهدف إلى الاستغلال العقلاني للموارد البشرية (المهاجرين) بشكل يتيح كفاءة أكبر للاقتصاد العالمي، ويستند النهج النفعي الذي تقدمه مقاربة إدارة الهجرة الدولية على التمييز بين أنواع المهاجرين ومنحهم حقوق بناء على مدى فائدتهم بالنسبة للدول المستقبلة،[1] وعليه يمكننا وصف إدارة الهجرة بأنها عملية يتم فيها التمييز بين رأس المال البشري المفيد والقابل للاستغلال والتي تظهر من خلال فئة المهاجرين النظاميين المرغوب فيهم.

الشكل رقم 06: المجالات الرئيسية لإدارة الهجرة الدولية

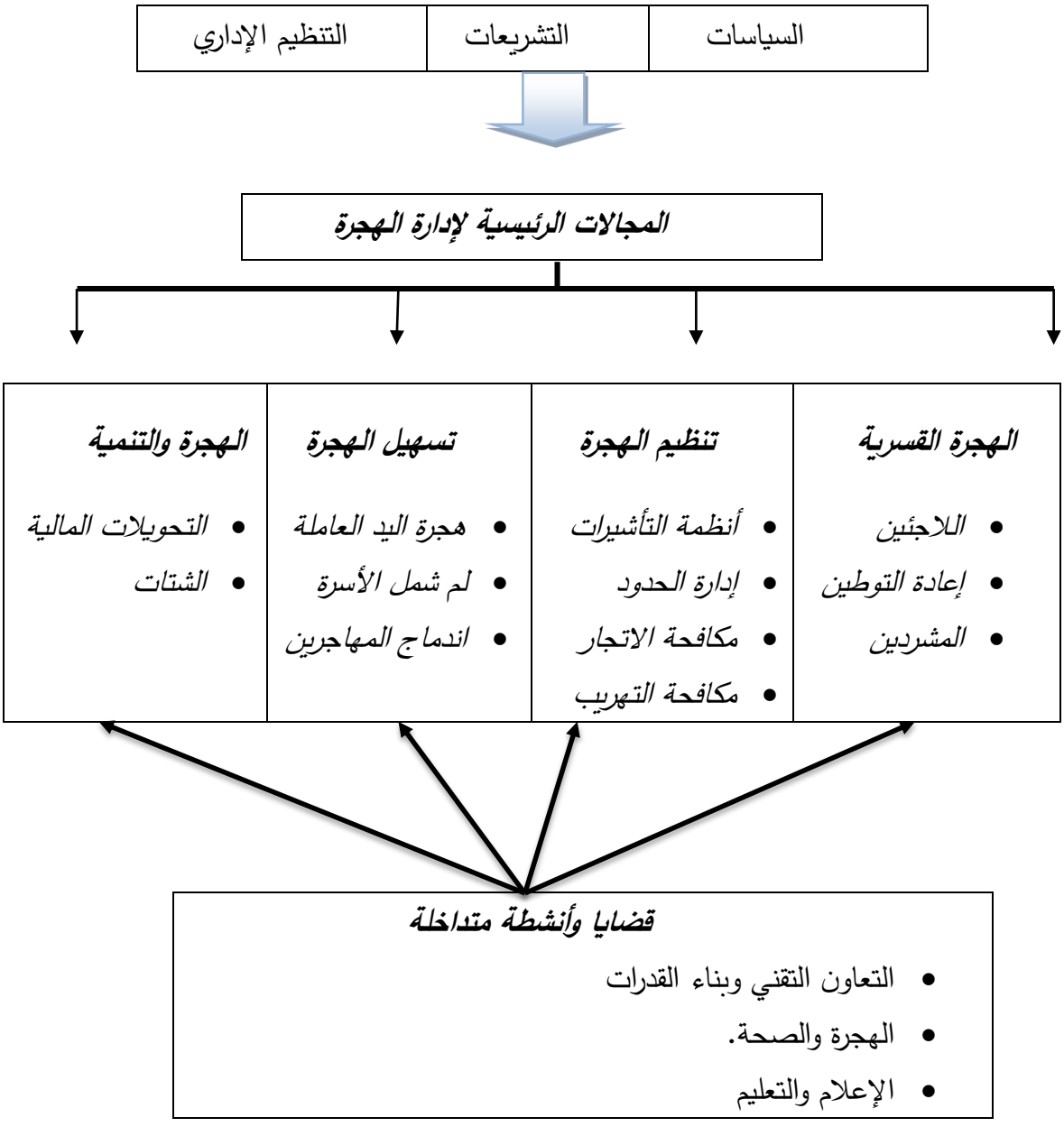

[1]Bridget Anderson, **Them & Us? The Dangerous Politics of Immigration Control** (Oxford: Oxford University Press, 2013) p.55.

- التعاون الإقليمي والدولي
- البيانات والبحوث.

المصدر: Iom's managing ***migration conceptual framework***.

تشكل سياسات والتشريعات والتنظيم الإداري هي الركائز الأساسية اللازمة لإدارة الهجرة والتي تعكس في مجملها الأهداف الوطنية من إدارة الهجرة، ما يجعلها تنعكس على المجالات الرئيسية لإدارة الهجرة التي تتميز بالمرونة ومراعاة احتياجات وخصوصية كل دولة.

المطلب الثاني: تطور مفهوم إدارة الهجرة الدولية

كما سبق وأشرنا أن نقطة بداية مشروع نظام دولي جديد للتنقلات المنظمة للناس انطلق في بداية التسعينيات عندما تمت صياغة مفهوم إدارة الهجرة والتعبير عنه كنهج جديد للتعامل مع تدفقات الهجرة المختلفة، وقد طرأت على إدارة الهجرة الدولية عدة تغيرات، يمكن تلخصيها في مراحل على النحو الآتي:

✓ **المرحلة الأولى: الحوارات والعمليات التشاورية لبناء الثقة والتوافق بين الدول**

شغلت السيطرة على تدفقات الهجرة أذهان صناع القرار منذ نهاية الحرب الباردة بحيث عرفت هذه الفترة انفتاح في نظم الهجرة عبر العالم وتزايد مستمر في تدفق المهاجرين أين أصبحت معظم سياسات الهجرة تدور حول سبل السيطرة على الحدود والوقاية من بعض التدفقات غير المرغوب فيها، وقد قدم التحول من استخدام مصطلح سياسات الهجرة إلى مصطلح إدارة الهجرة مع بعض الفروق الدقيقة والجديدة في الخطاب السياسي وتشجيع بعض أشكال الهجرة[1]، فقد كانت الهجرة كقضية لفترة طويلة من صلاحية الدول من خلال السيطرة على حدودها واتخاذ القرارات بشأن قبول وإقامة الأجانب داخل أراضيها لاسيما في قضايا الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والتهريب.

ويعد مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية سنة 1994 أول مؤتمر يقدم الهجرة كقضية عالمية ووضعها في قلب العمليات متعددة الأطراف، وهي الفترة التي احتلت فيها الهجرة مكانة بارزة على جدول الأعمال العالمي بحيث تم بعد هذا المؤتمر عقد العديد من المؤتمرات الحكومية برعاية الأمم المتحدة

[1]Maria I. Baganha and others, ***international migration and its regulation*** (Amsterdam: Amsterdam university press, 2006) p26.

بشأن الهجرة الدولية[1]. وتميزت هذه الفترة باختلاف وجهات النظر بين دول الشمال والجنوب فيما يتعلق بإدارة الهجرة الدولية والطرق التي يتم من خلالها معالجة الملفات المتعلقة بالهجرة والمواضيع المرتبطة بها.

كانت هناك أيضا العديد من المبادرات خارج الأمم المتحدة التي هدفت إلى إنشاء منصة جماعية لحل المشاكل المتصلة بالهجرة وتقديم التوصيات للدول ومن بين هذه المبادرات نجد مبادرة برن 2001 برعاية المنظمة الدولية للهجرة وقد تلتها العديد من المبادرات والمؤتمرات الإقليمية والدولية برعاية منظمة الأمم المتحدة ووكالتها المتخصصة، وقد حاولت من خلالها العديد من الدول تعديل سياسات الهجرة المتمحورة حول الدولة وتبني مواقف ذات توجه عالمي تماشيا مع التحولات والتحديات التي طرحتها العولمة، وتحديد أجندة دولية لإدارة الهجرة.

- ✓ **المرحلة الثانية: مبادرات معيارية تهدف إلى تعزيز حماية المهاجرين.**

خلال عملية التكامل الأوروبي حاولت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إيجاد استجابات مشتركة لتدفقات الهجرة ومن أول هذه التدابير كانت اتفاقية دبلن التي جاءت لتنظيم طلبات اللجوء ومنع تقديم طلبات متعددة داخل دول الاتحاد الأوروبي[2] ومنع المهاجرين غير القانونين من محاولات العبور بين الدول سعيا وراء طلبات اللجوء.

كانت هذه أول مرة يتم الانتقال من مرحلة السياسات الوطنية إلى التنسيق في التعامل الموحد في قضايا الهجرة بين مجموعة من الدول بالإضافة إلى تحديد الإجراءات المنظمة لعملية إدارة الهجرة من خلال اتفاقية ونظام قائم بذاته أطلق عليه تسمية "نظام دبلن"*.

- ✓ **المرحلة الثالثة: مبادرات تهدف إلى إشراك كافة الجهات الفاعلة في مجال الهجرة والمهاجرين في صناعة القرارات العالمية بشأن الهجرة.**

[1] **Loc.cit**

[2] **Ibid**, p.p 28-29.

*تهدف الاتفاقية إلى تحديد الدولة المسؤولة عن تلقي طلبات اللجوء ودراستها والبت فيها من الناحية القانونية والإنسانية وفق معايير محددة داخل هذا النظام.

قامت الأمم المتحدة سنة 2003 بإنشاء اللجنة العالمية للهجرة *(The Global Commission on International Migration)*، وهي أول لجنة عالمية تختص بالهجرة الدولية بحيث هدفت هذه اللجنة إلى تعزيز النقاش والتعاون العالميين بشأن القضايا المتعلقة بالهجرة، وقد تشكلت هذه اللجنة من 19 عضو[1]، عقدت اللجنة أول اجتماعاتها سنة 2004 بالفلبين أين قام الأعضاء بمناقشة قضايا محددة مثل هجرة العمال وعلاقة التنمية الاقتصادية بأنماط الهجرة وقضايا حقوق الإنسان وقدمت اللجنة سنة 2006 مجموعة من المخرجات ذات الصلة بإدارة الهجرة الدولية [2]،أكدت توصيات اللجنة على ضرورة تعزيز الإطار القانوني والمعياري الذي يؤثر على المهاجرين الدوليين وتطبيقها من أجل ضمان حقوق الإنسان للمهاجرين وضرورة تعزيز القدرات الوطنية والقيام بالمزيد من المشاورات بين الدول على المستوى الإقليمي وإشراك المنظمات الدولية على المستوى العالمي[3].

الجدول رقم 01: أهم المبادرات والحوارات المعتقلة بإدارة الهجرة الدولية ما بين 2001و2016.

السنوات	المبادرات –المشاورات	المخرجات
2001	• مبادرة برن السويسرية –مبادرة حكومية	• تحديد الأجندة الدولية لإدارة الهجرة. • صياغة التفاهمات المشتركة والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها إدارة الهجرة. • الممارسات الفعالة بشأن مجموعة القضايا التي تعتمد على الخبرات الدولية.
2003	• اللجنة العالمية للهجرة الدولية	• وضع اتجاهات جديدة للعمل على صياغة استجابات متماسكة لمسألة الهجرة

[1]Iom, ***The Global Commission on International Migration***, https://bit.ly/3eaguQZ.

[2]Encyclopaedia Britannica , ***The Global Commission on International Migration*** , https://knowledge4policy.ec.europa.eu/organisation/gcim-global-commission-international-migration_en#:~:text=The%20Global%20Commission%20on%20International,9%20December%202003%20in%20Geneva. Seen 18/10/2020.

[3]Un , ***Department of Economic and Social Affairs*** , New York,2005,p.5

	مبادرة حكومية بين سويسرا والسويد.	الدولية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.
2006	• حوار الأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية	• دعم ومواصلة الحوار العالمي بشأن الهجرة الدولية والتنمية.
2007	• المنتدى العالمي للهجرة والتنمية	• عملية تتيح التشاور والحوار بشأن قضايا الهجرة وبمشاركة حكومية واسعة
2013	• حوار الأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية	• الاعتراف والتأكيد على الحاجة إلى التعاون الدولية والعمل على إدارة الهجرة الدولية وحماية حقوق المهاجرين
2016	• اجتماع الأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن معالجة التحركات الكبرى للاجئين والمهاجرين	• القمة الأولى على مستوى رؤساء الدول والحكومات حول التحركات الكبرى للمهاجرين واللاجئين نتج عنه إعلان نيويورك للمهاجرين واللاجئين بإجماع من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والبالغ عددها 193 دولة

المصدر:

World migration report 2018, ***Global migration governance: Existing architecture and recent developments,*** p.13

ضمت أغلب المبادرات والحوارات العالمية المطروحة في الجدول، مجموعة من الخطوط العريضة المتعلقة بالهجرة مثل تقليل الجوانب السلبية للهجرة والاعتراف بالآثار الايجابية لها على بلدان المنشأ والمقصد والعبور وكذلك على المهاجرين، وبالرغم من التفاوت في وجهات النظر حول بعض المواضيع التي تناولتها هذه المنتديات مثل تعزيز الأطر القانونية للهجرة وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين مهما

كان وضعهم القانوني وغيرها، هناك تقارب كبير بين الدول حول أهمية التعاون الدولي ومعالجة الأسباب الرئيسية للهجرة واللجوء خاصة بعد اجتماع الأمم المتحدة رفيع المستوى لعام 2016 الذي جاء في أعقاب أزمة كبرى للاجئين والمهاجرين التي أترث على أجزاء كبيرة من دول العالم.

أحدثت هذه المبادرات والنقاشات بخصوص الهجرة الدولية تطورات عديدة على مفهوم إدارة الهجرة الدولية فبعد أن كان النموذج الذي قدمه بيمال غوش متمركزا حول الدولة ويسعى إلى إدماج الخبراء والمنظمات الدولية كفواعل مساهمة في إدارة الهجرة، أصبحت إدارة الهجرة الدولية اليوم تضم العديد من الفواعل الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المدني العالمي وحتى المهاجرين أنفسهم وتعالج من خلال مقاربات حديثة.

المطلب الثالث: المفاهيم المرتبطة بإدارة الهجرة الدولية

يعج مجال إدارة الهجرة الدولية بالعديد من الممارسات والمفاهيم المتداخلة وهنا تزداد أهمية فهم واستيعاب المفاهيم التي ترتبط بصورة أو بأخرى بإدارة الهجرة الدولية ومدى الاختلافات الموجودة بين هذه المفاهيم.

أولا: سياسات الهجرة

تعرف "سياسات الهجرة" ***(migration policies)*** على أنها عملية معقدة يتفاوض فيها العديد من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين للوصول إلى مجتمع سياسي معين، تتطور هذه السياسات من مفاوضات أساسية حول من يُسمح له بالدخول أو الخروج (سياسة الدخول / الخروج)، ومن يتم قبوله كمقيم دائم (سياسة الإقامة والاندماج)، وكيف يحدد المجتمع حدوده (سياسة المواطنة والانتماء)[1]، بصفة عامة يتم تحديد سياسات الهجرة من قبل المؤسسات داخل الدولة القومية[2]، كما أنها تتأثر بالعلاقات الموجودة بين الدول فضلا عن المؤسسات والقوى أو التحيزات الثقافية أو الدينية، كما ترتبط هذه السياسات بمجموعة غير منتهية من القضايا و السياسات الأخرى داخل دولة ما، مثل السياسات الزراعية و سياسات الاستثمار، نسب الولادات، السياحة و غيرها.

---

[1]Agnieszka Weinar, Saskia Bonjour, Lyubov Zhyznomirska, ***the case for regional approach to study politics of migration*** (uk, Routledge, 2018) pp1-12.

[2]Emma Carmel, ***The governance and politics of migration: a conceptual-analytical map*** (uk, Elgar publishing, 2021) p.p1-23.

أما بخصوص إدارة الهجرة الدولية فهي المصطلح الذي يتم الترويج له تحديدا منذ منتصف التسعينيات، والذي يرمز إلى نهج يتعلق بإدارة تدفقات الهجرة الدولية والذي يتجاوز المفهوم المجرد للسياسات الذي يمكن أن يتلخص في السيطرة على تنقل البشر والسعي بشكل استباقي إلى تنظيم الهجرة وتوجيهها لصالح الجميع، إذ تحاول إدارة الهجرة توفير حلا وسطا محتملا بين الأهداف المتضاربة في كثير من الأحيان بالنسبة للدول، مثل الحاجة إلى توظيف وتصدير العمالة والتركيز على (نقص) التنمية، وحقوق المهاجرين، والأمن.

كما تحاول المقاربة المستخدمة في إدارة الهجرة أن تضم بعض الجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول مثل الوكالات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية وغير الحكومية ومراكز الفكر والخبراء في تصور ووضع المقاربات الأمثل للتحكم بتدفقات المهاجرين على أن تتعاون مع بعضها البعض ومع الدول في بناء أسس حقيقية لإدارة دولية للهجرة.

ومما سبق يمكن أن نستخلص إن ما كان في السابق يطلق عليه تسمية سياسات الهجرة كان ينطوي على الكثير من الدلالات المتعلقة بالمبادئ والسلطة والمصالح والصراعات وقد جاء التحول إلى مصطلح إدارة الهجرة الدولية في محاولة لإزالة الطابع السياسي عن محاولات التحكم في تدفقات الهجرة بمعنى عدم تسييس التحكم في الهجرة وهي محاولة ضمنية تهدف إلى إنكار المصالح السياسية والمؤسساتية والتبعية الهيكلية والمالية.

ثانيا: حوكمة الهجرة

يتم تعريف حوكمة الهجرة (migration governance) على أنها الإطار المشترك للمعايير القانونية والقوانين واللوائح والسياسات والتقاليد وكذلك الهياكل التنظيمية والعمليات ذات الصلة التي تشكل وتنظم نهج الدول فيما يتعلق بالهجرة بجميع أشكالها وتتناول الحقوق والمسؤوليات والتعاون الدولي[1]، وتشير حوكمة الهجرة الدولية إلى بنية معقدة من العلاقات المتبادلة بين مختلف الفواعل التي تحاول التحكم في الهجرة على الصعيد العالمي تحت غطاء مؤسسي عالمي، وفي أغلب الأحيان تتعامل مع حكومات بلدان المقصد والعبور، وبالتالي فإن حوكمة الهجرة تنطوي على درجة كبيرة من السياسات المتداخلة، في حين تشير إدارة الهجرة إلى مشاريع تهدف إلى تنظيم الهجرة في سياقات محددة ويستند

[1]International Organization for Migration, ***Migration Governance Indicators: A Global Perspective***, (Geneva: iom, 2019) p .03.

إلى العلاقات بين الدول التي تريد إدارة الهجرة والمنظمات الدولية التي تعمل بالنيابة عنها وتقدم الخدمات ذات الصلة[1]، التي تطلبها الدول أو توصي بها المنظمات الدولية أو الخبراء، ما يعني أن هذه المنظمات لا تقوم بالحكم بل هي مسألة سيادية متروكة بشكل رئيسي للدول.

الجدول رقم 02: يوضح الفرق بين إدارة الهجرة وسياسات الهجرة و حوكمة الهجرة

إدارة الهجرة الدولية طابع تقني	سياسات الهجرة طابع سياسي (القوة)	حوكمة الهجرة الدولية طابع معياري
النهج المصمم لتطوير الاستجابة السياسية والتشريعية والإدارية لجميع القضايا المرتبطة بالهجرة ويضم فواعل متعددة	• تشير مباشرة إلى عملية تقوم بها الدول لتحديد قواعد الدخول والخروج وشكل مجتمع سياسي معين.	نظام مؤسسات وأطر قانونية ومعيارية ومجموعة ممارسات تهدف إلى تنظيم الهجرة وحماية المهاجرين

المصدر: من إعداد الباحثة

مما سبق نستنتج أن مفهوم إدارة الهجرة الدولية يختلف عن باقي المفاهيم بسبب الطابع التقني للنهج المصمم لتطوير استجابة متعددة لجميع قضايا الهجرة الدولية وفي حين يشير مصطلح سياسات الهجرة إلى طابع القوة الذي تنتهجه الدول في التعامل مع الهجرة، يدل مصطلح حكومة الهجرة على نظام مؤسساتي ذو طابع معياري يهدف إلى تنظيم الهجرة وحماية حقوق المهاجرين.

[1]Oleg Korneev, (2014) "***Exchanging Knowledge, Enhancing Capacities, Developing Mechanisms": the Role of IOM in the Implementation of the EU-Russia Readmission Agreement***, *Journal of Ethnic and Migration Studies*. Vol (40), Issue (6),p.p. 888-904.

المطلب الرابع: تحديات إدارة الهجرة الدولية

تواجه إدارة الهجرة الدولية تحديات متعددة الجوانب، نظرا للطبيعة المعقدة للهجرة والتحديات التي يتم فرضها من المستويات المحلية والوطنية والدولية وهناك ما هو مرتبط بطبيعة النهج نفسه، ومن بين هذه التحديات يمكننا أن نركز على:

- **سيادة الدول** تعتبر مسألة الحرص على السيادة في صميم التحديات المرتبطة بإدارة الهجرة الدولية، ولعل ردود الفعل التي واجهها أصحاب الفكرة في البداية و تعرضهم للانتقاد من قبل الدول الحريصة بشدة على السيادة هي خير مثال على ذلك، ، بالنسبة لبيمال غوش مصطلح إدارة الهجرة لطالما كان ولا يزال يشكل مصطلح غير مريح بسبب إدخال منطق إداري في مجال يتم النظر إليه في الغالب على أنه مسألة سياسية تتعلق بسيادة الدول[1]، ومن الأمور الأساسية في مفهوم السيادة هي حماية الحدود وتقرير الدخول والخروج، ومن الواضح أن التعاون بين الدول بشكل وثيق في إدارة الهجرة يعني بالضرورة أن الدول تتنازل عن جزء من هذه السلطة و هي المسألة غير القابلة للتفاوض.
- **معالجة الأسباب الجذرية للهجرة** يعد تحدي معالجة الأسباب الجذرية للهجرة من بين أهم التحديات التي تواجهها إدارة الهجرة ذلك أن هذا النهج لا يقدم حلولا تفصيلية حول كيفية معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، وبخاصة ما يتصل بالفقر و الحروب و تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، بل على العكس من ذلك يتم الرهان على التنمية لتحقيق التغييرات الإيجابية، وفي كثير من الأحيان يتم الرهان على المهاجرين أنفسهم من أجل تعزيز التنمية في بلدانهم الأصلية عن طريق التحويلات التي يقومون بها[2]، ما يشكل عقبة أساسية أما تنفيذ هذا المشروع.
- **تضارب المصالح بين الدول** المصالح وأولويات المتضاربة والمتأصلة خاصة بين الدول المستقبلة والمرسلة تضع عقبات في طريق الرضا الثاني وتتصدر الخلافات الثنائية والإقليمية في كل مرة الأجندة التي يفترض أنها مشتركة لكنها في الحقيقة تتطلب الكثير من الجهد للتغلب على الخلافات والتوصل إلى أرضية مشتركة على أساس التكافؤ.

[1] GEIGER Martin, ***The transformation of migration politics. In: Disciplining the transnational mobility of people***(Palgrave Macmillan, London, 2013). pp. 15-40.

[2]Adam Higazi , integrating migration and development policies :challenges for acp-eu cooperation , ***European centre for development policy management*** ,n° (62) , (2005), p .p 4-7.

- **غياب شراكات حقيقة** يشكل غياب شراكات حقيقة تحدي كبير بالنسبة لإدارة الهجرة الدولية، لإن هذه الشراكات هي التي توفر التوازنات التي تجعل من الممكن النظر إلى الهجرة كظاهرة مربحة لجميع الأطراف، وتسمح بتحديد مجالات الاهتمام المشترك والتنسيق في مجال المصالح المتباينة التي تسمح بالتغلب على الخلافات وتحقيق إدارة أكثر تنظيما للهجرة تعود بالفائدة على جميع الأطراف المعنية.
- **حقوق الانسان** يمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه إدارة الهجرة الدولية هو تطوير مقاربة تتوافق مع حقوق الأنسان للمهاجرين وتعزيزها لضمان وصول المهاجرين إلى حقوقهم لاسيما عندما يكون المهاجر عرضة للخطر أو عند وقوعه خارج نطاق القانون.
- **الافتقار إلى القدرات** لا تمتلك العديد من الدول والمنظمات الدولية القدرة الدائمة على الاستجابة إلى تحركات المهاجرين لا سيما غير النظامية منها والتي تتطلب حشد العديد من الموارد المادية والبشرية[1]، مثل شرطة الحدود والعاملين في المجال الإنساني بالإضافة إلى الامدادات الطبية والغذاء والخيام التي تلبي الحاجات الإنسانية الأولية للمهاجرين
- **عدم تقاسم المسؤولية على الصعيد العالمي لا** تتفق الدول على كيفية تقاسم المسؤولية لدعم المهاجرين المستضعفين، كما لا توجد أية مؤسسات دولية لتمويل مثل هذه العمليات، وتعد مشكلة تقاسم المسؤوليات معضلة جدية أمام التضامن.
- **الافتقار إلى التنسيق والشمولية** هناك العديد من الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة داخل إدارة الهجرة الدولية مما يؤدي إلى استجابات غير متماسكة أو مكررة أو مهدرة وعلى الرغم من انتشار العديد من اليات التنسيق داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة إلى اننا لا يمكن ان نتحدث عن نظام مركزي للتنسيق[2]، بل على العكس من ذلك توجد تعددية رسمية ضعيفة وغير ملزمة تنتشر عبر مستويات مختلفة (محلي –وطني –إقليمي –عالمي).
- **التحديات المتعلقة بالبيانات:** يمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه إدارة الهجرة الدولية هي إرساء الشفافية والمصداقية في القدرة على تدفقات الهجرة غير المرغوب فيها من خلال توفير قنوات مصرح بها ومعلومات واضحة.

---

[1] Micinski, ***op.cit,*** p.27.

[2] Bradley Megan, ***The International Organization for Migration: Challenges, Commitments, Complexities*** (uk, Routledge 1st ed, 2020.) p. 23.

هناك عدد كبير من التحديات المرتبطة بإدارة الهجرة الدولية ويتضح ذلك بالنظر إلى التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسة الكبيرة التي يشهدها العالم في الوقت الراهن.

المبحث الثالث: الفواعل المعنية بإدارة الهجرة الدولية

تنطوي عملية إدارة الهجرة الدولية على مجموعة من الفواعل والتي تؤثر على صناعة وتنفيذ أجندة إدارة الهجرة، وتشمل هذه الفواعل الدول والمنظمات الدولية والجهات المشكلة للمجتمع المدني المحلي والعالمي بدرجات متفاوتة، وتتضمن إدارة الهجرة تعاون ومشاركة هذه الأطراف على المستويين الوطني والدولي.

المطلب الأول: الفواعل المشاركة في إدارة الهجرة الدولية

- ✓ **الدول:** تعتبر الدول جهات فاعلة أساسية في إدارة الهجرة الدولية من خلال الحق السيادي الذي تملكه بخصوص تحديد من يمكنه دخول أراضيها والبقاء فيها، وتمارس الدول هذا الحق عن طريق السياسات واللوائح والقوانين التي تقوم بتنظيم الهجرة وقبول المهاجرين وتحديد شروط إقاماتهم ومشاركاتهم في سوق العمل[1]، وكذا ضمان حصولهم على حقوقهم الاجتماعية والسياسية والمدنية وبالتالي فإن دور الدول ينعكس بشكل أساسي على حجم وتكوين وتدفقات الهجرة.

تعتبر كذلك سياسات اللجوء والهجرة من ضمن المسؤوليات الأساسية التي تقع على عاتق الدول مثلها مثل باقي السياسات المحددة في مجالات أخرى، ويتم تنفيذ معظم العمليات المرتبطة بإدارة الهجرة الدولية من قبل مؤسسات الدول مثل وزارات الداخلية وشرطة السواحل والحدود ووكالات الهجرة، وتعمل الدول مع بعضها البعض من خلال بعض الاتفاقيات الدولية والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة[2]،

على سبيل المثال عند دراسة الفواعل المرتبطة بإدارة الهجرة الدولية في الجزائر نلاحظ أنها تستند إلى توزيع المهام بين قطاعات وزارية محددة فمثلا تختص وزارة الخارجية الجزائرية بملف الهجرات النظامية في حين تتكفل وزارة الداخلية بملف الهجرة غير الشرعية عن لجنة وزارية مشتركة تضمن عددا

[1] Micinski, ***op.cit***, p.29

[2] Martin, ***op.cit***, p.p. 15-40.

من القطاعات الوزارية، ويتداخل نطاق صلاحيتهما مع وزارات أخرى كالتعليم العالي ووزارة العمل والشغل بالتكفل بفئات معينة من المهاجرين مثل الطلاب وتصاريح العمل بالنسبة للمهاجرين العمال.

كما تتكفل الجمعيات الوطنية مثل الهلال الأحمر الجزائري بالعمل في الجانب الإنساني والتنسيق بين مع المنظمات الدولية، ويتركز عمل وزارة الدفاع الوطني في الجانب الاستخباراتي والعمل مع الأجهزة العسكرية في ملاحقة شبكات الجريمة المنظمة المرتبطة بالتهريب الاتجار بالبشر ومراقبة السواحل وإدارة الحدود.

المنظمات الدولية: تلعب العديد من المنظمات الدولية دورا هاما في توليد واستدامة إدارة الهجرة الدولية وتنقسم المنظمات الدولية الفاعلة في مجال إدارة الهجرة إلى نوعين:

1- **المنظمات المرجعية**[1]: مثل المنظمة الدولية للهجرة التي تنشط في مجال الهجرة الدولية بشكل عام ونجد المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التي تنشط في المجال المرتبط باللجوء واللاجئين.

2- **المنظمات الدولية غير المرجعية**[2]: مثل البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيرها، التي لا يرتبط مجال نشاطها بشكل مباشر بالهجرة ولكنها موجودة بشكل كبير في إدارة الهجرة الدولية.

وقد أظهرت العديد من الدراسات بأن المنظمات الدولية المشاركة في إدارة الهجرة الدولية، تعمل على تقديم مجموعة من المدخلات التكنوقراطية والمعارف المتخصصة ذات الصلة بأفضل الطرق حول إدارة الهجرة، وتحاول هذه المنظمات أن تظهر نفسها بشكل محايد وغير سياسي[3] وقائم على تقديم الخبرة والأدلة.

وتحتضن الدول هذه المنظمات وتتبني أفكارها ومشاريعها، عبر إدخالها بصفة شريك أو خبير أو غيرها ضمن السياسات المحلية لهذه الدول، على اعتبار أن الخدمات التي تقدمها المنظمات الدولية هي خبرات دولية موضوعية وغير سياسية وأكثر من ذلك قائم على الأدلة.

[1] Megan, ***op.cit***, p.25.

[2] Higazi, ***op.cit***, p.p 5-7.

[3] Micinski,***op.cit***,p.29

لا تقدم المنظمات الدولية خدماتها بالقوة بل تعرض على الدول كشريك فعال في إدارة الهجرة الدولية وهنا تمتلك هذه المنظمة ما يتم وصفه بالقوة الرمزية[1]، إذ تقوم هذه المنظمات بالترويج بشكل استباقي لجميع المناهج والمشاريع، المراد تنفيذها من قبل الشركاء مع تقديم الحوافز المادية والتزويد بالخبرات الفنية والبيانات الدقيقة في الوقت المناسب من أجل تعزيز القدرات الوطنية لإدارة الهجرة.[2]

✓ **المجتمع المدني المحلي والعالمي:**

يعد المجتمع المدني من بين الجهات الفاعلة الرئيسية في إدارة الهجرة الدولية وتشمل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني عادة المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات الخيرية والمؤسسات الدينية والمجموعات المجتمعية والمنظمات التي يقودها المهاجرون واللاجئون ووسائل الإعلام والأوساط الاكاديمية[3] وكذا المنظمات الدولية الكبرى غير الحكومية مثل منظمة أطباء بلا حدود وغيرها من المنظمات التي تدافع عن حقوق المهاجرين.

يظهر دور المجتمع المدني في إدارة الهجرة الدولية من خلال مجموعة من الاليات ويمكننا أن نذكر منها[4]:

- الضغط على الدول والمنظمات الدولية من أجل تبني سياسات معينة دون غيرها أو على الأقل توجيه النقاش العام.
- تقديم خدمات مباشرة مثل الغذاء والماء والخيم والرعاية الطبية.

وأثبت المجتمع المدني العالمي أهميته من خلال تقديم هذه المساعدات عندما لا تقدمها الدول أو المنظمات الدولية

- يعد المجتمع المدني مصدرا حيويا للمعلومات ومراقبة تنفيذ السياسيات.

كما تتعاون الدول والمنظمات الدولية مع منظمات المجتمع المدني، لأنه في الغالب تتمتع هذه الأخيرة بعلاقات قوية مع المجتمعات التي تنشط داخلها وهو الجانب الذي يكمل جهود الدول والمنظمات

[1] Korneev, Oleg. "International Organizations as Global Migration Governors: The World Bank in Central Asia." ***Global Governance***, vol (23), no. (3) (2017), p. p 403–421.

[2] **Ibid.**

[3] IOM, ***Advancing Migration for the Benefit of All***, https://www.iom.int/civil-society seen 12/12/2020.

[4] Colleen Thouez, The Role of Civil Society in the Migration Policy Debate, ***migration global perspectives***, no (12), (2004), p.p1-7.

الدولية في مجال إدارة الهجرة، لكن هذا لا ينفي أن المجتمع المدني العالمي يمتلك أدروا متباينة تختلف باختلاف حجم الجهات الفاعلة فيه، ومهماها وقدراتها المؤسسية والتنظيمية.

الشكل رقم 07: الفواعل المعنية بإدارة الهجرة الدولية

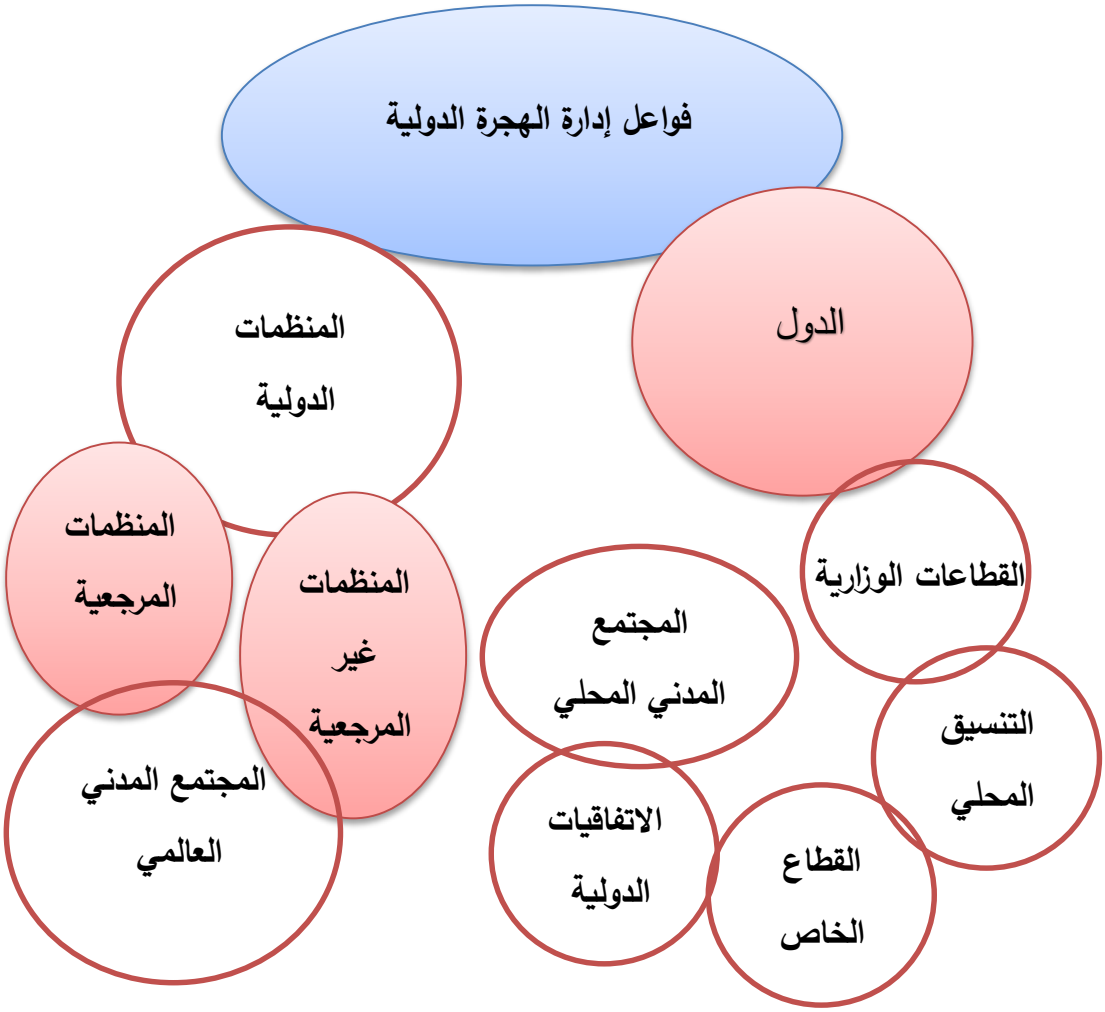

المصدر: من إعداد الباحثة

على هذا الأساس يمكننا أن نستنتج بأن الجهات الفاعلة في مجال إدارة الهجرة الدولية هي الدول التي تأتي في المركز الأول، باعتبارها تمتلك كل وسائل الرقابة والسيطرة على الحدود و ضمن نطاق سيادتها، كما تلعب المنظمات الدولية دورا هما في تقديم الهجرة على جدول الأعمال الدولي ومساعدة الدول على تطوير سياساتها الوطنية، من أجل إدارة الهجرة بشكل أفضل، ويمكن أن نجد منظمات المجتمع المدني سواء المحلي أو العالمي في أدوار ثانوية في مجال إدارة الهجرة الدولية، ولكن هذا لا ينفي الأهمية التي يولها جميع فواعل إدارة الهجرة إلى الشراكات فيما بعضها البعض.

المطلب الثاني: مكانة المنظمة الدولية للهجرة في إدارة الهجرة الدولية

يحاول هذا القسم تقديم عرض مبسط حول منظمة الهجرة الدولية ومراحل تطورها والأدوار المنوطة بها، وبشكل رئيسي دورها في إدارة الهجرة الدولية، كما سنحاول الإشارة إلى العوامل التي تشرح النمو الهائل للمنظمة الدولية للهجرة على مدى السنوات الماضية في مجال الهجرة ومصادر تمويلها والآثار المترتبة عن ذلك، خاصة وأن المنظمة تتعرض لنقد دائم كمنظمة تعمل لصالح الحكومات وضد المهاجرين واللاجئين غير المرغوب فيهم، في حين المنظمة تدعي أنها تقدم خدمات مرنة لمعالجة ظاهرة الهجرة من منظور متكامل وشامل، تحت شعار إدارة الهجرة لصالح الجميع.

أ- نشأة المنظمة الدولية للهجرة وعوامل تطورها

تمتلك المنظمة الدولية للهجرة تقليدا طويلا في تقديم المشورة للدول بشأن السياسات والقوانين الوطنية للهجرة، زيادة على ذلك فإن المنظمة تتبنى مفهوم إدارة الهجرة الدولية وتقوم بالترويج له على شكل واسع في جميع أنشطتها وحملاتها.

لقد اكتسبت المنظمة دورا مركزيا في تطوير إدارة الهجرة الدولية وتم الإشادة بها لكفاءتها ومرونتها في دعم الدول لمواجهة التحديات المختلفة المرتبطة بالهجرة، وتعد الجهة الفاعلة الرئيسية التي تقوم بطر المبادرات والعمليات التشاورية والمنتديات ذات الطابع العالمي والإقليمي وحتى المحلي المرتبطة بإدارة الهجرة الدولية.

- نشأة المنظمة الدولية للهجرة:

المنظمة الدولية للهجرة هي منظمة حكومية دولية *(Intergovernmental Organization) أنشئت في سنة 1951 بغرض المساعدة على إعادة توطين السكان النازحين في أوروبا بسبب الحرب العالمية الثانية وبدأت المنظمة العمل كلجنة دولية مؤقتة بصفتها اللجنة الحكومية الدولية المؤقتة لحركة المهاجرين من أوروبا ثم اللجنة الحكومية الدولية للهجرة الأوروبية[1] ليتغير اسمها عدة مرات قبل أن

*المنظمات الحكومية الدولية هي منظمات تتشكل بشكل رئيسي من الدول ذات السيادة، يطلق عليها اسم الدول الأعضاء، في العداة تتمح هذه المنظمات الامتيازات والحصانات التي تضمن الحفاظ على استقرار أنشطتها التي تحدد بدقة من ناحية الموضوع ونطاق الاختصاص.

[1] Martin Geiger, World Organization in Migration Politics: The International Organization for Migration, ***journal of international organizations studies***, vol (9), n(01), (2018), p.p25-44.

يستقر على الاسم الحالي في سنة 1989، ويقع المقر الرئيسي للمنظمة الدولية للهجرة في مدينة جنيف السويسرية.

تعمل منظمة الهجرة الدولية في إطار المجالات الأربعة الرئيسية المتعلقة بإدارة الهجرة الدولية وهي: الهجرة والتنمية، تسهيل الهجرة، تنظيم الهجرة، الهجرة القسرية.

وقد شهدت المنظمة الدولية للهجرة من الناحية التاريخية العديد من المراحل، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل أساسية:

- **المرحلة الأولى: النشأة والأدوار التقنية** تم إنشاء المنظمة الدولية للهجرة من أجل الاستجابة لسياق محدد للهجرة في أوربا بعد الحرب العالمية الثانية التي تسببت في نزوح ملايين الأشخاص، وكان ينظر إلى تدفقات المهاجرين واللاجئين على أنها تحدي للدول وتهديد للانتعاش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في أوربا[1]، تم تكليف المنظمة الدولية للهجرة بمعالجة هذه المخاوف من خلال تسهيل الهجرة الخارجية للأوروبيين إلى مناطق العالم، مثل تلك التي كانت تعتبر مناطق تعاني من نقص السكان مثل أمريكا الجنوبية.
- تميز دور المنظمة في ذلك الوقت فقط بالعمل التقني –تم اعتبارها وكالة لوجستية معنية بالسفر– وتم الاتفاق على تفكيكها بمجرد حل مشكلة الزيادة السكانية في أوروبا وقامت المنظمة الدولية للهجرة بسد فجرة في النظام الدولي الخاص بالهجرة، فقد ركزت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على اللجوء ومنظمة العمل الدول على الهجرة المؤقتة للعمالة ولم تكن هيئة دولية معنية بنقل المهاجرين موجودة في ذلك الوقت[2].ما سمح للمنظمة الدولية للهجرة بلعب دور مهم وسد الفراغ الموجود.

– اقتصرت الأدوار التي قامت بها المنظمة الدولية للهجرة في تلك الفترة على تزويد المهاجرين بالمعلومات وإعطاء دروس في اللغة، والتحقق من الظروف الصحية للمهاجرين، والإيواء عند

[1]Antoine Pécoud, What do we know about the International Organization for Migration? ***Journal of ethnic and migration***, vol.(44), no. (10), (2018), p. p 1621-1638.

[2] Stefanie grant, ***IOM and the UN: Unfinished Business*** (Queen Mary University of London, School of Law Legal Studies Research Paper No. 255, 2017) p.p1-24.

الوصول، والتنقيب عن فرص في مناطق الاستقبال وتعزيز الاتفاقيات بين الدول المرسلة والمستقبلة[1] وغيرها.

- **المرحلة الثانية: التوسع والانتشار** شهدت الوكالة توسعا كبيرا منذ نشأتها وطرأت عليها العديد من التطورات المرتبطة بعدد الأعضاء والميزانية وعدد الموظفين، ومنذ التسعينيات شهدت نموا ثابتا، في سنة 1991 كانت تضم 43 دولة وبلغت ميزانيتها أنداك حوالي 200 مليون دولار، وارتفع عدد أعضائها ليصل إلى 174عضو في سنة 2016 كما ارتفعت ميزانيتها من 242.2 مليون دولار في عام 1998 إلى 2.13مليار دولار في عام 2019 مع وجود أكثر من 15000 موظف في 590 مكتب[2]، عبر العالم.
- وتحولت المنظمة الدولية للهجرة إلى واحدة من أكبر الوكالات الدولية التي تشتغل في مجال الهجرة من ناحية دول الأعضاء وضخامة الميزانية، كما طورت المنظمة دورها الدولي.
- انضمت المنظمة الدولية للهجرة إلى منظومة الأمم المتحدة عام 2016 وأصبحت فيما بعد سنة منسق شبكة الأمم المتحدة المعنية الهجرة، وتمتلك منظمة الهجرة الدولية أكثر من 400 موقع ميداني و9000 موظف بالإضافة إلى 2000 مشروع[3]. من الناحية الجغرافية تنشط المنظمة الدولية للهجرة في مناطق مختلفة ولكن يتوزع العدد الأكبر من المكاتب في الدول الأفريقية ومنطقة أسيا بحوالي 244 مكتب أي ما يشكل 61%، كما تدير مواقع ميدانية أصغر من المكاتب وتعد مكاتبها الواقعة في مطقة الشرق الأوسط من أكبر المكاتب على الرغم من أن عددها لا يتجاوز 6% من المجموع الإجمالي للمكاتب حول العالم.
- في هذه المرحلة تحديدا تحول مشروع إدارة الهجرة الذي هدف إلى خلق نظام دولي للتنقلات المنظمة للناس في بداية التسعينات إلى نموذج عالمي، ولم يتم إنشاء النموذج المتصور في المشروع الأصلي بل تم تطويره وفق رؤية المنظمة الدولية للهجرة التي ركزت على مشاركة المعلومات وأفضل الممارسات بشأن إدارة الهجرة[4]، وبهذا قامت المنظمة الدولية للهجرة بتبني مفهوم إدارة الهجرة ووضعت نفسها في قلب النظام العالمي للهجرة الناشئ كمنسق ومنظمة تمتلك العديد من الخبرات والقدرات في مجال الهجرة.

---

[1] Pécoud, ***What do we know… op.cit***, p .p 1621-1638

[2] bradley, ***op.cit*** ,p.p97-106

[3] Geiger, ***(World Organization in Migration …) op.cit***, p p25-44.

[4] ***ibid***

- **المرحلة الثالثة: منظمة ذات صلة بالأمم المتحدة** في سبتمبر 2016 وقعت المنظمة الدولية للهجرة مع الأمم المتحدة اتفاقية تجعل من المنظمة الدولية للهجرة منظمة ذات صلة بالأمم المتحدة، وتم اتخاذ القرار خلال قمة الأمم المتحدة للاجئين والمهاجرين، ومنذ 2016 أصبحت المنظمة تقدم نفسها على أنها وكالة الهجرة التابعة لأمم المتحدة، أو منظمة ذات الصلة بالأمم المتحدة.
- بصفتها وكالة ذات صلة (related organisation) فإنها تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية على العكس من المنظمات الأخرى على غرار منظمة العمل الدولية أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فهي لا تقدم تقاريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ولا يتم انتخاب رئيسها من قبل الجمعية العامة بناء على توصيات الأمين العام، وهي بذلك تعمل باستقلالية أكبر في مجال الهجرة من باقي الوكالات التابعة للأمم المتحدة[1]،
- كما تؤكد منظمة الهجرة الدولية أنها ستعمل كمنظمة مستقلة وغير معيارية لها دستورها ونظام حكمها وهيكلها التنظيمي وتعهدت كل من الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة بأن نشاطهما لن يمس بحقوق ومسؤوليات كل منهما بموجب الصكوك التأسيسية لكل منها.[2]

ب-أنشطة ومصادر التمويل المنظمة الدولية للهجرة

يتم تمويل المنظمة الدولية للهجرة من خلال المساهمات الطوعية من قبل الدول المانحة ومن عدد قليل من المانحين الرئيسين مثل الاتحاد الأوروبي الذي يعد جهة مانحة رئيسية، وتحديدا عبر المفوضية الأوروبية التي توفر تمويل المشاريع، تدار المنظمة الدولية للهجرة عن طريق التوجه القائم على المشروع بطريقة تشبه المؤسسات الخاصة أين تقوم بتقديم خدمات للدول بمقابل ويتم إغلاق المكاتب الموجودة في مختلف الدول بالنظر إلى ربحية هذه المكاتب[3]،تألفت استراتيجية بقاء المنظمة الدولية للهجرة من إقناع المناحين بأنها تملك القدرة بشكل أفضل من باقي المنظمات التي تعمل في مجال الهجرة، على تقديم مشاريع وسياسات معينة مقابل التمويل .

[1]Elspeth Guild, ***IOM and the UN: Unfinished Business***, Queen Mary School of Law Legal Studies Research Paper No. 255, 2017, p37.

[2] Guild, ***op.cit,*** p39.

[3] Pauline Gardiner Barber, Catherine Bryan International Organization for Migration in the field: 'walking the talk' of global migration management in Manila, ***Journal of Ethnic and Migration Studies***, (2017), p.p1-19.

تشكل المساهمات من الدول الأعضاء ما يقر 3% من الميزانية السنوية للمنظمة في حين يتم تجميع النسبة الباقية وهي النسبة الأكثر أهمية كرسوم مقابل الخدمات التي تقدمها المنظمة[1] ويحتوي البرنامج والميزانية التي تعتمدها المنظمة على حسابات متحفظة فقط للمشاريع التي يتم تأمين ميزانية تمويلها بالفعل من طرف الجهات المانحة قبل اعتماد الميزانية وبالتالي فإن عملية وضع الميزانية تخضع لجمع الأموال أكثر من عملية تخصيص الموارد.

المنظمة الدولية للهجرة لا تقوم بانتقاد الدول الأعضاء فيها، وتعمل بشكل استباقي على تحديد احتياجات الدول التي ستعالجها المنظمة لاحقا، عن طريق بإطلاق نداءات يتم من خلالها دعوة الدول لتمويل مشاريع محددة مسبقا يفترض أنها تتوافق مع مشاكل هذه الدول[2]، وهذا يعني أن المنظمة الدولية لديها مصالح تجارية في إدارة الهجرة، ما يدفعنا إلى الاستنتاج بأن مشروع إدارة الهجرة الدولية وهو نفسه المشروع الذي تتبناه المنظمة هو مشروع يهمين عليه منطق اقتصاد السوق.

في نفس السياق توصف المنظمة الدولية للهجرة على أنها أحد مؤسسات النظام الدولي الحالي فقد جاء تأسيسها مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية من قبل الغرب والولايات المتحدة الأمريكية تحديدا مثلها مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات التي يتم وصفها على أنها نماذج للمؤسسات النيوليبرالية، وتمثل المنظمة الدولية للهجرة شكلا جديدا من أشكال النظام الليبرالي الذي يتجاوز تدفقات رأس المال ليشمل إدارة الهجرة، ويتم استخدام المنظمة الدولية للهجرة من القبل الدول من أجل تنفيذ بعض الخدمات المتعلقة بالهجرة بشكل تعاقدي، والتي لا تتمكن الدول من تنفيذها أو لا ترغب في القيام بها لأغراض سياسية أو قانونية كشكل من أشكال تنفيذ الأعمال العابرة للحدود[3] .

1- الأنشطة الحالية للمنظمة الدولية للهجرة

[1] Farida Hassan, Martin Geiger, The International Organization for Migration: A Key Player in Global Migration Policy, ***Bundeszentrale für politische Bildung***, 17.06.2016: https://www.bpb.de/themen/migration-integration/kurzdossiers/229621/the-international-organization-for-migration-a-key-player-in-global-migration-policy/ seen 24/07/2020.

[2]Barber, Pauline Gardiner, and Catherine Bryan, "International Organization for Migration in the Field: 'Walking the Talk' of Global Migration Management in Manila." ***Journal of Ethnic and Migration Studies,*** vol (44) no (10), 2018,p.p 1725–1742

[3]Hassan, ***op.cit.***

بشكل عام، منذ نشأة المنظمة الهجرة الدولية، كان تركيزها الأساسي على الجوانب اللوجستية وهو دور تقني، وعلى الرغم من توسيع نطاق ومحتوى عملياتها بشكل كبير إلا أن دستورها يواصل تحديد أهدافها ووظائفها، كما أنه لا توجد إجابات واضحة حول من يراقب أنشطة المنظمة الدولية من حيث التوافق مع القانون الدولي أو يمكن من قياس سياستها وممارساتها مقابل إطار معياري واضح وملزم، ويسمح بالتأكد من أن جميع المشاريع التي تمولها الدول والحكومات وتنفذها المنظمة متوافق مع هذا الإطار.

ولكن من الواضح أن طموحات المنظمة الدولية للهجرة تتجاوز الجوانب اللوجيستية، فهي تعمل كذلك كوكالة للتنمية وتسعى لدور أقوى في أسواق العمل، مثلا تستهدف بعض مشاريعها الخاصة بالعودة الطوعية تقديم المعلومات عن أسواق العمل والطاقات الرئيسية للشغل في الدول، مع إيجاد بعض فرص العمل والتدريب ومطابقتها المهاجرين أو اللاجئين الراغبين في العودة، بين سنتي 2014 2016 ساعدت برامج العودة الطوعية في العراق 170 عائدا في الحصول على تدريبات مهنية وتكنولوجيا المعلومات ودروس اللغة ومنهم 86 حصلوا على عمل[1].

كما وافق مجلس المنظمة على دور استراتيجي جديد للمنظمة وهو تسهيل الإدارة المنظمة والإنسانية للهجرة (to facilitate the orderly and humane management of the international migration)، ولتحقيق هذا الهدف حددت المنظمة مجموعة من الأولويات الاستراتيجية التي تمكنها من ذلك على أن يتم تنفيذها بموافقة الدول الأعضاء باعتبارها أنشطة المنظمة[2]:

1- تزويد الدول والمهاجرين بخدمات أمنة وموثوقة وملائمة وفعالة.
2- تعزيز الإدارة الإنسانية والمنظمة للهجرة.
3- تقديم الاستشارات والبحوث والتعاون التقني للدول والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الأخرين.
4- تصميم وتنفيذ البرامج المتعلقة بالهجرة.
5- تبادل المعلومات ونشر أفضل الممارسات وتيسير الحلول التي تركز على التنمية.
6- مساعدة الدول على تسهيل اندماج المهاجرين، وتولي برامج العودة الطوعية.

[1] Hassan, **op.cit.**

[2] grant, ***IOM and the UN…,op.cit***,p.22

7- تأمين الخدمات في حالات الطوارئ.

8- العمل على أن تصبح المنظمة بمثابة مرجعية أساسية لمعلومات الهجرة، والبحوث، وجمع البيانات.

9- تعزيز ودعم الحوار الإقليمي والعالمي بشأن الهجرة.

ويمكننا القول بأن المنظمة الدولية للهجرة هي وكالة عالمية رائدة في مجال الهجرة اكتسبت مكانة أساسية انطلاقا من مجموعة الخبرات الميدانية والتجارب المختلفة عبر مناطق مختلفة عبر العالم، وعلى الرغم من أن الدول التي قامت بتأسيسها اتفقت على أن تكون منظمة غير دائمة، دعت إلى إعادة تقييم الحاجة إلى استمرار وجودها إلا أنها لا طالما أعادت التأكيد على قيمتها وفائدتها في العديد من الأزمات المرتبطة بالهجرة.

خلاصة الفصل الأول واستنتاجاته:

تناولنا في هذا الفصل من الدراسة، الإطار النظري والمفاهيمي الخاص بإدارة الهجرة الدولية، ناقشنا في هذا الفصل نشأة مفهوم إدارة الهجرة وتطوره وأهم التحديات التي تعيق تحقيق أهداف هذا النموذج وبالنظر إلى الطبيعة المعقدة لظاهر الهجرة الدولية فقد ناقشنا الإشكالية المرتبطة بدقة المصطلحات المستخدمة في وصف مختلف تدفقات الهجرة، وتعرفنا على وجهات نظر مختلفة تراوحت بين الإطار الشمولي والجزئي، كما تعرفنا على الجدل المثار حول الاستخدام الصحيح للمصطلحات المرتبطة بالهجرة.

وتمت مناقشة الإطار النظري المفسر للتحكم في الهجرة الدولية عبر استعراض أهم الحجج التي تتحكم في جميع السياسات التقييدية أو التوسعية بشأن الهجرة وهي إما حجج اقتصادية تدور حول منطق اقتصادي يرتبط بحسابات الربح والخسارة أو حجج سياسية تتعلق بالسيادة والهوية والأمن وغيرها.

كما تعرفنا على مفهوم الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والعناصر المشكلة للمفهوم والمجالات الرئيسية التي يتم من خلالها توظيف المفهوم واستخدامه.

استعرض الفصل أهم المبادرات والحوارات العالمية التي تم طرحها في مجال إدارة الهجرة، والتي بدورها أخذت العديد من التطورات، الملاحظ بخصوص التشريعات الدولية المتعلقة بالهجرة هو نقص أو غياب إطار قانوني دولي يرتبط بشكل مباشر وحصري بالهجرة، على عكس ما نجده في الإطار المتعلق باللجوء واللاجئين.

كما تم التعرف على نشأة المنظمة الدولية للهجرة والعوامل التي أدت إلى تطورها واكتسابها أدوار ومكانة مهمة في معالجة القضايا المرتبطة بإدارة الهجرة، كما تعرفنا أهم أنشطتها، ومصادر تمويلها.

وانطلاقا من العناصر التي تم التطرق لها في هذا الفصل يمكننا أن نعدد الاستنتاجات الاتية:

- تتعدد التعاريف الخاصة بالهجرة والمهاجر، غير أنه لا توجد تعاريف متفق عليها، على الرغم اكتساب بعض المفاهيم والمصطلحات شعبية أكثر في الأوساط الإعلامية والسياسية ويتم الترويج لها من قبل مجموعة واسعة من الفواعل ويتم نشرها بشكل واسع عبر وسائل الاعلام ومن قبل السياسيين ولكن في أغلب الأحيان لا تقبل التوصيات التي يقدمها العلماء والأكاديميين.

- إدارة الهجرة الدولية عبارة نموذج للسيطرة على تدفقات الهجرة والتحكم في حركة المهاجرين يتم من خلاله جعل الهجرة قابلة للمعرفة والحكم من خلال بناء نموذج يخضع لسلطة الخبراء التقنيين والفنيين، وقد حاول هذا النموذج تبسيط التعقيدات المرتبطة بالهجرة عن طريق تقسيم الهجرة والمهاجرين إلى فئات لتحديد المجالات الرئيسية التي تمكن من العمل على تنظيم وإدارة الهجرة بشكل فعال.
- إدارة الهجرة الدولية هو المصطلح المفضل بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي وكذا المنظمة الدولية للهجرة، غير أن هذه الأخيرة تتبنى المصطلح وتقوم بالترويج له بشكل واسع، بل إن مفهوم إدارة الهجرة الدولية تم تطويره وفق رؤية المنظمة الدولية للهجرة بشكل حصري وهو المشروع الذي يهمين عليه منطق اقتصاد السوق بحيث يخضع لمنطق ربحي.
- تتولى الدولة القيام بالأنشطة المرتبطة بإدارة الهجرة الدولية وتقوم منظمات دولية بتزويد الدول بالمساعدة التقنية والخبرات وأحسن الممارسات كخدمات مقابل رسوم تقدمها الدول لتلك المنظمات، مثلما تلعب المنظمات الدولية دورا هما في تقديم الهجرة على جدول الأعمال الدولي ومساعدة الدول على تطوير سياساتها الوطنية من أجل إدارة الهجرة بشكل أفضل، يمكن أن نجد للمجتمع المدني أدوار ثانوية في مجال إدارة الهجرة الدولية
- تمتلك المنظمة الدولية للهجرة مكانة رئيسية في إدارة الهجرة الدولية معتبرة الهجرة ظاهرة عادية لا يمكن تجنبها ولكن يمكنها أن تجذب منافع ثلاثية لدول المنشأ والدول المصدرة والمهاجرين، إذا تمت إدارتها بشكل جيد ومنظم وأمن، وقامت المنظمة الدولية للهجرة، بربط الهجرة بقضايا أخرى مثل التنمية والصحة والبيئة وغيرها.
- يتم استخدم مصطلح إدارة الهجرة الدولية في محاولة لإزالة الطابع السياسي لإدارة الهجرة وإنكار المصالح السياسية والمؤسساتية والدلالات المتعلقة بالمبادئ والصراعات بين مختلف الفواعل المعنية بالهجرة.
- يستند مفهوم الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية من الناحية النظرية إلى مجموعة من المعايير الدولية والحقوق المنصوص عليها في الصكوك الدولية عن طريق الاعتماد على إشراك أكبر عدد ممكن من الدوائر الحكومية بالإضافة إلى الاعتماد على الفواعل على بناء شراكات قوية وتوسيعها لتسهيل الهجرة الامنة والمنظمة والنظامية.

- تطرقنا إلى أبرز النظريات المفسرة للتحكم والسيطرة في الهجرة وتوصلنا إلى استنتاج مفاده ان السياسات التقييدية الخاصة بالهجرة تتناسب مع تقلبات الرأي العام الداخلي، كما تنعكس العوامل الفكرية والمؤسسية والثقافية بشكل كبير على سياسات التحكم في الهجرة.
- تملك جماعات المصالح داخل الدول دور هام في تبني السياسات التقييدية /التوسعية الخاصة بالهجرة وتخضع هذه الأخيرة إلى منطق اقتصادي قائم على حسابات الربح والخسارة واعتبار المهاجرين كسلع تخضع لمنطق السوق، كما لا تتضمن البحوث التي تنطلق منها هذه السياسات، وجهات نظر الدول المرسلة.
- تتعد الجهات الفاعلة في إدارة الهجرة الدولية غير أن الدول تعد الجهة الفاعلة الأساسية إلى جانب ذلك تلعب المنظمات الدولية دورا هاما في دعم الدول على تطوير سياساتها الوطنية وتسهيل التعاون بين الدول، كما يمكن اعتبار كل من منظمات المجتمع المدني بمثابة فواعل ثانوية.

الفصل الثاني:

إدارة الهجرة

الدولية من وجهة

نظر نقدية

تمهيد:

الهجرة بجميع أشكالها وأسبابها ليست ظاهرة جديدة، لكنها أصبحت تشكل واحدة من أهم القضايا المعاصرة التي تتصدر المشهد العالمي جنبا إلى جنب مع قضايا الصراع والأزمات السياسية والاقتصادية والمناخية وغيرها.

يتم مناقشة الهجرة أيضا على نطاق واسع من خلال اسهامات نظريات العلاقات الدولية، في هذا الفصل سنحاول التركيز على المساهمة التي يمكن أن تقدمها النظرية النقدية في العلاقات الدولية في موضوع إدارة الهجرة الدولية بالتركيز على النقد الذي تم توجيهه لمجموعة من المفاهيم على رأسها مفهوم الدول القومية، ذلك أن الإدراك الشائع للهجرة وطرق إدارتها ارتبط بالدولة القومية الحديثة القائمة على حدود واضحة وأنظمة قانونية تحدد قواعد الدخول والخروج وتقوم بتصنيفات مختلفة للهجرة والمهاجرين وتقوم ببناء سياسات وقوانين تقييدية للهجرة.

من جهة أخرى يشهد العالم مجموعة غير مسبوقة من التحديات المتمثلة في التفاوتات العالمية المتزايدة في الثروة والصراعات والأزمات الاقتصادية المختلفة، التي انعكست على ظهور أشكال مختلفة من الهجرة، وتحولات متعددة في الوسائل والآليات التي تحاول السيطرة والتحكم في هذه التدفقات، وأصبحت الهجرة المدارة واحدة من الأساليب التي تستخدمها الدول وتسعى من خلالها للسيطرة على تطور الهجرة، وفقا لمصالحها عن طريق التحايل على المبادئ والمعايير الدولية المشكلة للنظام الدولي الذي هو بدوره في صميم النقد الذي تتبناه النظرية النقدية في العلاقات الدولية.

ومما سبق ستعتمد الأطروحة على بعض المفاهيم المرتبطة بالنظرية النقدية في العلاقات الدولية كإطار توضيحي يمكننا من فهم إدارة الهجرة الدولية وفحص هذه المقاربة بشكل نقدي حتى يتسنى لنا إسقاط هذه المفاهيم لاحقا على فصول الدراسة.

المبحث الأول: أطروحات التحرر، وعلاقة المعرفة بالمصلحة: دراسة نقدية

تضم النظرية النقدية مجموعة مختلفة من الأفكار السياسة والاجتماعية والفلسفية التي سعت إلى إيجاد إطار نظري قادر على التفكير في طبيعة وأهداف النظريات السائدة وكشف الأشكال الممكنة الظاهرة والخفية، للظلم *والهيمنة داخل المجتمعات.

وعلى الرغم من أن النظرية النقدية تتخذ العديد من الأشكال المختلفة إلا أنها تأكد جميعها على حق الفرد في الحرية والاختيار[1]، ويعد الهدف الرئيسي للنظرية النقدية تغيير المجتمعات على جميع الأصعدة والمستويات، والتوجه نحو مستقبل لا يعيد إنتاج أنماط القوة المهيمنة، وتعد النظرية الدولية النقدية أو النظرية النقدية للعلاقات الدولية (Critical Theory in International Relations) امتداد لهذا الفكر في المجال الدولي.

تتضمن النظرية الدولية النقدية هي الأخرى مجموعة واسعة من المقاربات التي تركز على فكرة تحرير الناس من الدولة الحديثة والنظام الاقتصادي الرأسمالي، وهو المفهوم المعروف لدى المنظرين النقديين بالتحرر أو الإنعتاق(emancipation) ، وهذا ما يجعلها من بين النظريات المعيارية في العلاقات الدولية التي تركز اهتمامها على الأبعاد الأخلاقية في السياسة الدولية، واشتراك جميع البشر في الاهتمام بتحقيق التحرر بالرغم من الاختلافات الموجودة بين البشر في العرق والجنس والطبقات الاجتماعية وغيرها.

*تبنت النظرية النقدية خطاب العدالة و الظلم justice and injustice من أجل القيام بالنقد الاجتماعي وركزت المناهج النقدية بشكل متزايد على فهم الظلم الواضح obvious unfairness/ injustice في الفشل في إعطاء الاخرين others حقوقهم ، من خلال الانتباه إلى القضايا الأخلاقية و السياسية التي تنشأ عن طريق التوزيع غير العادل للثروة عبر البلدان و الاثار غير المتكافئة لتغيير المناخ ، الاستغلال، التمييز الجنسي و الاقتصادي والإرهاب ، الهجرة والفساد والعزلة وسوء الاعتراف والهيمنة والظلم المؤسسي وهي قضايا ترتبط بالظلم العالمي.
أنظر:

-Maria Paola,(Political Theory: Forms of Injustice)-

-Christian Reus-Smit, Ayşe Zarakol (The crisis of international order: is it about injustice)

[1]Richard devetak, ***critical theory: theories of international relations*** (new York, Palgrave macmillan,3rded, 2005) p.p. 137-159.

وتحاول بذلك هذه النظرية الكشف على القوى المادية والاجتماعية التي تمنع الناس من تحقيق مصالحهم الحقيقية وتتلاعب برغباتهم وتحد من إمكاناتهم، ولا تسمح لهم بالتطلع إلى التغيير[1]، من هنا جاء الطابع العالمي لهذه النظرية، الذي يركز على التحديات التي تواجهها الإنسانية جمعاء، والتي تنشأ عن طريق مجموعة من الممارسات والمؤسسات القائمة على المستوى الوطني والدولي.

ظهرت النظرية النقدية الدولية مع نهاية الثمانينيات، أين قام عدد من المفكرين بعرض أفكارهم النقدية ومشروعهم المعرفي والانعتاقي في أجندة النظرية الدولية، انطلاقا من روبرت كوكس (Robert Cox) الذي قدم كل من أفكار غرامشي (Antonio Gramsci)وهوركهايمر (Horkheimer Max) على المستوى الدولي[2]، من خلال التركيز على طبيعة النظام العالمي وأصل المؤسسات الدولية وشرعيتها وأدوارها.

كما قام ريتشارد أشلي(Richard K. Ashley) بتقديم أفكار هابرماس (Habermas) في العلاقات الدولية فيما يتعلق بأنواع المعرفة وطبيعة علاقتها بالمصالح السياسة، لتأتي في نهاية التسعينات أعمال لينكلايتر(Andro linklater) المتعلقة بأخلاق الخطاب والجماعة[3]، التي تهدف إلى تحقيق مستويات عالية من السلوك الأخلاقي و المعايير الإنسانية.

المشروع الذي يوحد كل هؤلاء المفكرين هو الكشف عن جميع المصالح المهيمنة التي تغذي النظام العالمي من أجل التغلب على أنظمة الاستبعاد وعدم المساواة العالمية، وهناك العديد من القضايا التي تدرسها النظرية النقدية في العلاقات الدولية، ويمكن الإشارة إلى مجموعة من المفاهيم التي سيتم

---

[1]Lloyd Pettiford, ***An Introduction to International Relations Theory: Perspectives and Themes***, (Routledge:3rd ed,2013),p. 104.

[2] Faruk Yalvac, Critical Theory: ***(International Relations' Engagement with the Frankfurt School and Marxism***, (oxford research encyclopedias international studies, 2017) p.p.2-3.

[3] Devetak, Richard, ***'International Relations Meets Critical Theory', Critical International Theory: An Intellectual History*** (Oxford, 2018; online ed, Oxford Academic, 23 Aug. 2018).

* يمكن تعريف الهيكل على أنه نمط من العلاقات الاجتماعية والمعتقدات والسلوك، تهدف هذه الهياكل إلى الحفاظ على عدم المساواة والتسلسل الهرمي الاجتماعي وتحد من الفرص التي يتمتع بها الناس – أو يدركون أنها لديهم –والموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمكنهم الوصول إليها –وبالتالي تقيد الهياكل بشكل كبير حريتهم وكذلك أفكارهم ومعرفتهم ووعيهم الذاتي.

التركيز عليها كإطار تحليلي وهي: التحرر والهيمنة والعلاقة بين نمط الإنتاج وعلاقات القوة، وهياكل السلطة* والتحرر وطرق إنتاج ونشر المعرفة.

تولي النظرية النقدية في العلاقات الدولية أهمية كبرى لمن يحصل على ماذا؟ وكيف، بمعنى تقوم النظرية بتحليل الصراع على المصالح والسلطة الذي لا ينحصر فقط بين الدول، بل بين القوى الاجتماعية المختلفة[1]، على اعتبار أن الدولة ليست الفاعل الوحيد من وجهة نظر نقدية، بل قد تتجاوز قوى اجتماعية معينة حدود وقوة تأثير الدول، ويتساوى في الأهمية مع المفاهيم السابقة مفهوم الشكل العالمي لعلاقات القوة، التي تهتم بكيفية تشكل هذه العلاقات والآثار التي تنتج عنها.

المطلب الأول: المشروع التحرري للنظرية النقدية

النظرية النقدية الدولية لا تقتصر على تحليل الدولة القومية والنظام الدولي ولكنها أيضا مشروع تحرري ملتزم بالتغيير نحو عالم أكثر مساواة وعدالة، ويعد التحرر هو المفهوم الأقوى والأكثر أهمية داخل هذه النظرية.

في الواقع يقوم هذا المشروع بشرح الأسباب التي تعيق تحقيق علاقات اجتماعية قائمة على العدل والمساواة، والكيفية التي ينبغي أن يكون عليها في المستقبل، وفقا لهذه الرؤية، يندرج الهدف العام للنظرية تحت فكرة أساسية من أفكار ماركس والتي تقول بأن ***"الفلاسفة فسروا العالم بطرق مختلفة فقط ولكن الهدف هو تغييره"***[2]، وهذا يعني أن الغرض من النقد الذي تسعى إليه النظرية هو تغيير الواقع الدولي، مع وضع هذا الأخير موضع مساءلة بخصوص الأسباب التي تعيق التقدم في موضوع تحرير الإنسان.

أولا: مفهوم التحرر

التحرر مصطلح شائع الاستخدام للدلالة على الجهود التي تبذل في سبيل الحصول على الحقوق أو الدعوة إلى المساواة، وحتى تتضح الرؤية أكثر نعود إلى اشتقاقات المصطلح، كلمة التحرر مشتقة

[1] Devetak, ***op.cit*** , p.140.

[2]Faruk Yalvac, ***op.cit*** p.2.

من الكلمة اللاتينية (emancipare) التي تعني العمل على وضع خال من العبودية أو الوصاية[1]، ومن الناحية التاريخية، ارتبط المصطلح بالنضال من أجل التحرر من الهيمنة في أوجهها المختلفة، ونذكر على سبيل المثال النضالات بخصوص العبودية في أمريكا أو تحرير المرأة، كما أن الجذور النظرية للمفهوم موجودة في أفكار ماركس وكانط اللذان اشتركا في الرغبة في إقامة مجتمع عالمي من الأفراد الأحرار[2]، وقد سيطرت وجهات النظر الماركسية واللبرالية على خطاب التحرر لسنوات طويلة.

جادل أعضاء مدرسة فرانكفورت* بأن الرغبة في إسماع صوت المعاناة وإلغاء البؤس، يجب أن يكون في صميم التحليل السياسي، ونتيجة لذلك أيد أعضاء المدرسة أسس التضامن البشري بداية من الاعتراف بأن البشر هم كائنات يجمعها الخوف من الموت والمعاناة، وأن النضال من أجل تحسين وإطالة حياة الجميع هو الأساس الوحيد للتضامن الصحيح[3].

تعتبر القومية والعرق والجنس وما إلى ذلك من الفروقات الموجودة بين البشر، هي ما يعتبرها أعضاء المدرسة الأشكال الرئيسية للإقصاء في التاريخ البشري والتي تعيق إمكانات تحرر الفرد[4]، ما يعني أن التقسيمات والتصنيفات التي يتم إعطائها للناس ليست بأي حال من الأحوال طبيعية أو ضرورية أو غير متغيرة، بل على العكس من ذلك من الضروري تجاوزها، ولا ينبغي استخدامها لتبرير التمييز والعنصرية والعداء.

في النظرية السياسية والاجتماعية تفهم فكرة التحرر على أنها عملية عقلانية تنطوي على تعزيز حقوق الإنسان وتوسيع الحقوق المتساوية للأفراد وعلى الرغم من إمكانية تفسير التحرر بهذه الطريقة إلا أن هذه العملية يمكن أن تصف عملية التحرر السياسي أكثر من عملية التحرر البشري الذي تصبو إليه

---

[1]Fierke karin marie, ***Critical Theory, Security, and Emancipation***, (international Studies Association Compendium Project, 2009) p.14.

[2] **ibid**, p.15.

[3]Griffiths, ***Fifty Key Thinkers in International Relations*** (London: Routledge, 2nd ed,2008)p.p. 47-59.

*أسست مدرسة فرانكفورت في عام 1923 تحت اسم معهد البحوث الاجتماعية بألمانيا، وقد نشأت المدرسة في سياق تاريخي وسياسي مأزم في الفترة مابين الحربين العالميتين.، اتخذت المدرسة من النقد منهجا لها وحاولت القيام بممارسة نقدية جذرية للحضارة الغربية، قصد إعادة النظر في أسسها ونتائجها، على ضوء التحولات السياسة الكبرى التي افرزتها الحداثة الغربية. وقد كان كل من ماكس هوركايمر، وتيودور أدرنووهربرت ماركوز من المفكرين الأساسيين الذين كانت فلسفتهم محور الأصالة الفكرية للمدرسة وبعد ذلك يورغن هابرماس الذي يعد أهم منظري المدرسة المعاصرين.

[4]Martin, ***op.cit***, p. 57.

النظرية النقدية، والذي يعني أن يتعرف البشر على إمكانياتهم التي يتم تنظيمها كقوة اجتماعية لا تنفصل عن القوة السياسية[1]، في واقع الأمر توسيع الحقوق المتساوية للأفراد لا تؤدي إلى الحرية والمساواة بطريقة تلقائية، لذلك ووفق الرؤية السابقة يجب التمييز بين التحرر السياسي والتحرر البشري الحقيقي، ولهذا لعله من المناسب التطرق إلى المفهوم عن طريق وضعه في سياق العلاقات الدولية.

يحمل مصطلح التحرر في العلاقات الدولية العديد من الدلالات التي يمكن تلخيصها بالإشارة إلى التعريف الذي قدمه روجر دي شبيجيل(Spegele Roger Didier)في كتابه (العلاقات الدولية التحررية) والذي قدم من خلاله العديد من المراجعات والرؤى التحريرية والذي عبر عن ذلك كما يلي:

> **"كل نظرية أو خطاب أو نهج للعلاقات الدولية تدعي أن الأسس الرئيسية لدراسة العلاقات الدولية لا تتمثل في اكتساب المعرفة العلمية أوفهم العلاقات الدولية، بل في قدرتها على تحرير الأفراد والجماعات والشعوب من الهياكل أو الظروف التي تعيقهم عن تحقيق الحرية، سواء كان ذلك بسبب عدم النضج الذاتي، الأنظمة الأبوية، النظام الدولي، السيادة، الهوية، القومية أو أي شيء أخر...."[2]**

وفق هذه الرؤية فإن أهمية دراسة العلاقات الدولية لا تكمن في فهم العلاقات الدولية واكتساب المعرفة العلمية، بل في قدرة هذه النظريات على مساعدة الأفراد والجماعات والشعوب في تحقيق التحرر والتخلص من جميع المعيقات التي تحول دون ذلك، ويمكننا أيضا التمييز بين ثلاثة اتجاهات رئيسية ناقشت فكرة التحرر داخل نظريات العلاقات الدولية وهي:

- **فكرة المجتمع الأخلاقي العالمي أو مبدأ الكونية الأخلاقية:** في واقع الأمر تعد هذه الفكرة الموجهة لمشروع كانط الذي اعتبر أن التحرر الحقيقي ممكن فقط من خلال عيش حياة فاضلة مع

[1]Andreas Gottardis, ***Reconsidering the Concept of Emancipation in Critical Theory*** (Stockholm Department of Political Science, Stockholm University, 2014), p.28.

[2]Spegele Roger Didier," Emancipatory International Relations: Good News, Bad News or No News at All?" ***International Relations***, vol (16), no (3), (2002) p.p.381-401.

الجميع في مجتمع أخلاقي ومنها يجب أن تسترشد العلاقات الدولية بمجموعة من المبادئ الأخلاقية العالمية[1].

- **الاتجاه النقدي في العلاقات الدولية** ويتفق رواد هذا الاتجاه أن الدولة ذات السيادة هي جهة فاعلة مهمة في السياسة الدولية وتمثل عقبة مهمة أمام التحرر، كما تؤمن هذه النظريات بإمكانية إقامة علاقات دولية إنسانية قائمة على المساواة والعدالة.
- **الاتجاهات النظرية لما بعد الحداثة** بوصفها نظريات موجهة لتحرير الهوامش أو الأطراف في السياسة العالمية، وتحرير الفرد من قهر السلطة السياسة وقهر السلطة الاجتماعية[2].

ثانيا: المشروع التحرري للنظرية النقدية العلاقات الدولية

تهدف النظرية الدولية النقدية إلى نقد الممارسات والمؤسسات الاجتماعية وتعزيز التحرر من خلال دعم الأفكار والممارسات التي تستجيب إلى المبادئ العالمية للعدالة والشروط اللازمة لتحقيقها.

وتحاجج النظرية النقدية أن السياسة والمعرفة والنظام العالمي لابد أن تهتم بتحرير الإنسان من الضرر والتفاعلات العالمية غير العادلة أو غير المتوازنة، والمؤسسات الدولية مثلها مثل الدول يتعين عليها هي الأخرى تقديم الآليات التي تمكن من تقييم أوضاع الأفراد وتمكينيهم من التغلب على كافة أنواع الإبعاد من الداخل والخارج[3]، بمعنى أن التحرر هو السعي نحو الاستقلالية وتقرير المصير، غير أنها ليست دعوة لأن يكتسب التحرر على حساب الآخرين[4]، ببساطة مشروع التحرر هو تحرير كل الافراد من قيود النظام الذي يستعبدهم وعن طريق تظافر العديد من الجهود والعوامل.

ويعد الشكل الأكثر تطورا للنظرية النقدية في العلاقات الدولية والذي يضع فكرة التحرر في صميم اهتماماته، هو النظرية المعيارية لأندرو لينكلاتر الذي قدم إسهامات فكرية لتسهيل توسيع المجتمع الأخلاقي والسياسي في الشؤون الدولية إلى ما بعد الدولة وإضفاء الطابع المؤسسي على المبادئ

---

[1]Roger, ***op.cit***, p.p.381-401.

[2]Gottardis, ***op.cit***, p.30.

[3]Marcos farias ferreira, ***theory in action: critical theory and migration*** (Bristol: E-International Relations publishing, 2017) p. 49-55.

[4]Shirley R. Steinberg, Power, Emancipation, and Complexity: employing critical theory, ***Power and Education***, Vol (02), No(02),(2010),p.p. 51-140.

الأخلاقية العالمية[1]، ولتحقيق هذا المشروع التحرري تصور لينكلاتر تحول ثلاثي للمجتمع السياسي النحو التالي:

- أولا: مجتمع سياسي أكثر عالمية.
- ثانيا: التقليل من اللامساواة.
- ثالثا: مجتمعات سياسية أكثر حساسية تجاه الاختلافات والمخاوف لدى البشر من الضعف والمعاناة والضرر[2].

تعد هذه العناصر الثلاثة التي قدمها لينكلاتر، العناصر الرئيسية لتحقيق التحرر، بحيث تشير النقطة إلى عملية توسيع المجتمعات السياسية وتحوله إلى العالمية ليشمل الجميع ويقلل من الاستبعاد غير المبرر، في حين يشير العنصر الثاني إلى المعاملة التي ينبغي أن يتلقاها جميع الناس على اعتبار المساواة بين البشر والتساوي في الواجبات والحقوق، أما النقطة الثالثة فتشير إلى المسؤوليات التي ينبغي أن يقع على المجتمعات السياسية تجاه الافراد الأكثر ضعفا داخل المجتمع.

وقد أكد على ذلك زميله ريتشارد أشلي (Richard Ashley)عندما اعتبر تحقيق التحرر للأفراد فيه مصلحة كبيرة للمجتمعات السياسية، وقد أشاره في رؤيته إلى القيود التي يجب التخلص منها والتي لخصها في مقولته الآتية:

"تأمين التحرر من القيود غير المعترف بها، وعلاقات الهيمنة وظروف التواصل والتفاهم المشوه الذي يحرم البشر من القدرة على صنع مستقبلهم من خلال الإرادة الكاملة والوعي"[3]

تركز المقولة السابقة على مجموعة من العناصر التي اعتبرها اشلي مهمة من أجل تحقيق التحرر والتي تتمثل في القيود غير المعترف بها، علاقات الهيمنة، الظروف التي تعيق التواصل وتشوهه جميع العقبات التي تقيد وعي والإرادة الكاملة للإنسان.

---

[1]Griffiths, ***op.cit***,.p.190

[2]Linklater Andrew, ***The Transformation of the Political Community: Ethical Foundations of the Post-Westphalian Era***, (Cambridge: Polity Press, 1998)p.3

[3] Griffiths, ***op.cit,***p.253

زيادة على ما سبق، قدمت النظرية النقدية أفكار تتعلق بتوسيع التنظيم العقلاني والعادل والديمقراطي للحياة السياسية إلى ما وراء مستوى الدولة ليشمل البشرية جمعاء، والتي تندرج ضمن مفهوم واسع يدعى الكوزموبوليتانية (Cosmopolitanism) *[1] وتشير فكرة الكوزموبوليتانية هنا إلى تجاوز القيود التي تنشأ عن الدولة القومية وتعويضها بفكرة المواطنة العالمية أو المجتمعات الأممية التي تنشأ علاقات على أساس الاحترام المتبادل وإمكانية العيش المشترك برغم الخلفيات العرقية أو الدينية أو الجنسية وغيرها.

ينطلق المشروع التحرري من الكشف عن جميع أنواع المصالح المهيمنة التي تغذي النظام العالمي كخطوة مهمة للتغلب على أنظمة الاستبعاد وعدم المساواة العالمية، ويستند في ذلك لينكلاتر إلى أن العديد من الثقافات عبر التاريخ قامت على واجبات معينة تجاه الاخرين مثل حماية الضعفاء في الحرب والاجماع الحديث ضد العبودية والفصل العنصري[2]، وهذه الالتزامات لا تستند إلى الاحساس بالإنسانية المشتركة فقط بل تنطلق من التزامات أخلاقية ضد الأذى.

من زاوية أخرى يشير التحرر من علاقات الهيمنة إلى أن النظام الدولي عبارة عن بنيان اجتماعي قائم على قوى مهيمنة وهذه القوى لا تكتفي فقط بالهيمنة على العالم، بل تهدف إلى جعله على صورتها، كما تقوم الدول المهيمنة داخل النظام الدولي باستغلال هذا الأخير لتحقيق مصالحها الخاصة[3]وهنا يركز المنظرون على دور التطور التاريخي والاجتماعي وأهميته في ظهور أشكال مختلفة من الهيمنة[4].

ولعل من المناسب هنا الإشارة إلى أن النظرية النقدية قدمت في دراستها لجذور الهيمنة وتحولاتها المحتملة، تحليلات حول استمرار الهيمنة من خلال أشكال التعاون بين النخب الرأسمالية القوية داخل

---

[1] ***The Stanford Encyclopedia of Philosophy***, Kleingeld, Pauline and Brown, Eric, (Stanford University Edward N. Zalta ed, Winter 2019 Edition), https://bit.ly/3FS3sZ1.

*يعود مفهوم الكوزموبوليتانية إلى الفكرة القائلة بأن جميع البشر أعضاء في مجتمع واحد أو يمكن أن يكونوا كذلك على أن تتشكل هذه المجتمعات بالتركيز على المعايير الأخلاقية والممارسات الاقتصادية والهياكل السياسية الثقافية والتأكيد على المطالبة بشأن الحقوق العالمية المشتركة على قدم المساواة بين جميع البشر.

[2]Shannon Brincat, The Harm Principle and Recognition Theory: On the Complementarity between Linklater, Honneth and the Project of Emancipation, ***critical horizons***, vol(14), issue (02),(2013), p.p. 225-256.

[3]روبرت جاكسون، ميثاق العولمة : ***سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول*** (الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2003) ص 104.

[4]إياد هلال حسين الكناني، ***الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة*** (عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، ط1،2020) ص 377.

وخارج أقاليم المركز في النظام الدولي، وكذلك من خلال المؤسسات الاقتصادية والسياسية الدولية التي تستند إليها مهام الحكم العالمي[1].

الخطوة التي يقترحها لينكليتر، هي الابتعاد عن النظام الدولي الفوضوي الذي يقوم بتبرير وتفسير الكثير من الفكر الواقعي، انطلاقا من التركيز على الأشكال الحالية للهيمنة، والأشكال الناتجة عن العمل السياسي تحت مستوى الدولة،[2] بمعنى التحدي المباشر للإدراك الواقعي للدول الذي يجعل الماضي والمستقبل متشابه، ويقوم بإنتاج وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة التي جاءت نتيجة للتفاعل الاجتماعي بين العوامل الداخلية والخارجية وظروف تاريخية معينة.

بخصوص الحور المفتوح والتواصل غير القسري هي الفكرة التي قام هابرماس بتطويرها وقدمها بعده لينكلاتر في حقل العلاقات الدولية واعتبرها أفضل طريقة للتحرر، يمكن تعريف الإجماع العقلاني على أنه حقيقة تم الوصول إليها على أساس الجدل المؤدي إلى الإجماع فقط عندما يوجد ما يسميه هابرماس "الوضع المثالي للحوار" يمكن أن توجد الحقيقة، وبالتالي يوجد التحرر[3]، وهنا يمكننا اعتبار الحوار أداة مهمة لتحقيق التحرر.

وهنا لا بد من ذكر خصائص أخلاقيات الحوار (disourse ethics) التي تتطلب أن يصمم الحوار لاستيعاب الجميع (inclusionary) ولا يتم استبعاد أحد من الجماعة أو ممثليها بطريقة ديمقراطية مع احترام قواعد الجدل العقلاني (argumentative rationality)، وأخيرا أن يكون الحوار مراعيا للأخلاق والمبادئ وأن يعتمد على العدالة والخير العام بدلا من التركيز على المصالح أو توازنات القوى[4]، ونستنتج من ذلك أن الحوار لا بد ن يكون بعيدا عن العنف أو القهر أو الضغط ويرجى منه الوصول إلى الفهم المشترك بين الأطراف المتحاورة وخلق المناخ الإيجابي للوصول إلى الحقيقة التي تؤدي في النهاية إلى التحرر.

1 الكناني، ***مرجع سبق ذكره***، ص 379.

[2]Steven roach, ***Critical Theory: International Relations Theories, Discipline and Diversity***(Oxford, Oxford University Press, 2013) p. 175.

[3]Quentin skinner, ***The Return of Grand Theory in the Human Sciences*** (New York: Cambridge University Press, 1990) p.p.123-139.

[4]Roach, ***op.cit***, p.176.

وبخصوص المؤسسات الدولية تقترح النظرية النقدية تطوير مؤسسات دولية مناسبة أين يدار الصراع السياسي بالإجماع وليس بالقوة[1]، وتوفر هذه المؤسسات المناخ اللازم لطرح أسئلة حول الحياة الجيدة والعدالة والإنصاف وتقدم الإجابات حول ما يجب أن يكون عليه المجتمع والتي يختارها أعضاء المجتمع بنفسهم.

الشكل رقم 08: مخطط يبرز عناصر المشروع التحرري للنظرية النقدية

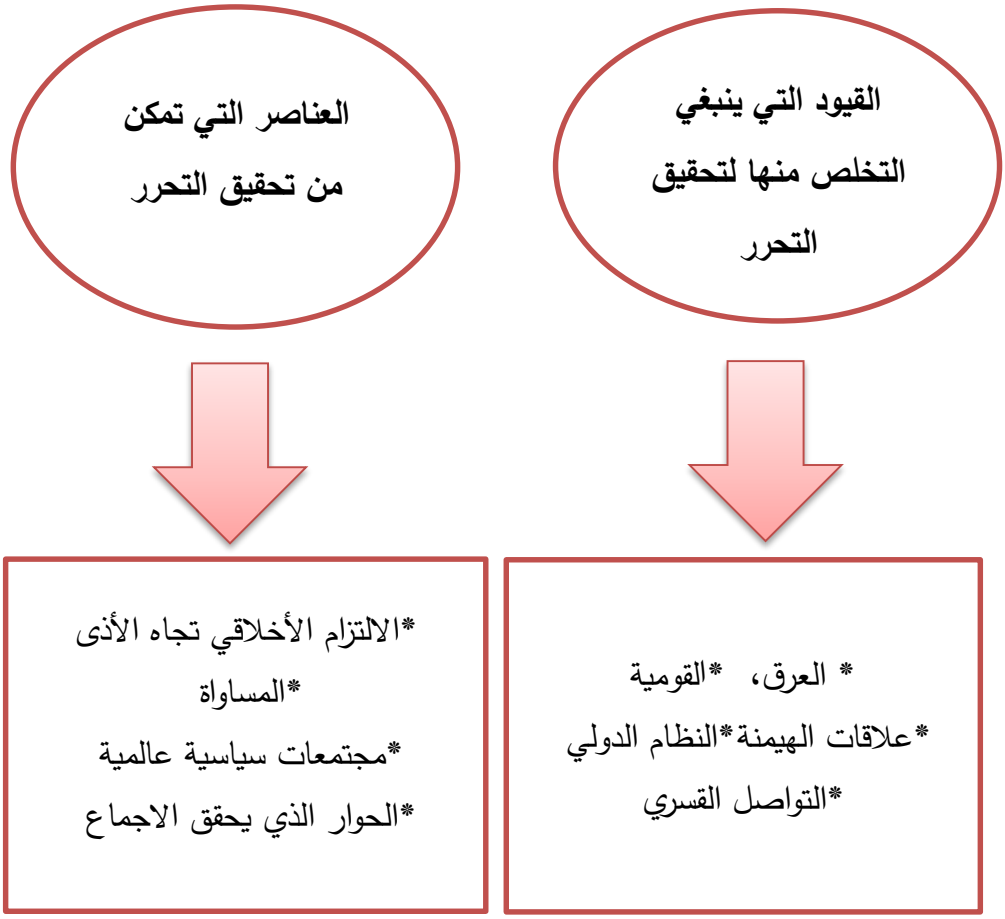

المصدر : من إعداد الباحثة

يلخص المخطط أعلاه، التصورات التي قدمها كل من لينكليتر وأشلي حول العوامل التي تمكن من تحقيق التحرر، والتصورات حول القيود التي ينبغي التخلص منها، وعن طريق الجمع بين هذه الأفكار تتوضح لنا المعالم الرئيسية التي يتشكل من خلالها المشروع التحرري للنظرية النقدية.

[1]skinner, ***op.cit***, p. 191.

المطلب الثاني: رابطة المعرفة والمصلحة في النظرية النقدية

حاولت النظرية النقدية إثبات الرابطة بين المعرفة والمصالح، انطلاقا من حجة مفادها أن كل المعارف التي يتم اعتبارها معارف علمية معارف ذات طبيعة سياسية وليست محايدة وأنها تتشكل من خلال المصالح.

كما هدفت النظرية النقدية الدولية إلى كشف الطبيعة السياسة لعملية خلق المعرفة (انتاج المعرفة) من خلال التركيز على العلاقات بين المعرفة والمصالح، فإذا نظرنا إلى كوكس، فإنه يرى أن المعرفة الوضعية هي معرفة تحاول الحفاظ على الوضع السائد في النظام الدولي الذي سمته الأساسية عدم المساواة في القوة والمصلحة، وبحسبه هذه المعرفة لا يمكن أن تقود إلى التقدم الإنساني والتحرر[1]، والذي يعد مفهوما مركزيا لدى أنصار النظرية النقدية، ونتيجة لذلك تسعى النظرية النقدية إلى زعزعة استقرار هذه المعرفة والتشكيك فيها وبالتالي تحويل المسلمات إلى تساؤلات وإشكاليات، ليتم توليد أشكال بديلة للمعرفة من خلال التركيز على المصالح الإنسانية والاجتماعية والتعاطف مع الأخرين والتأكيد على قيم الديمقراطية والمساواة والعدالة.

في البداية تطرح النظرية النقدية أسئلة تتعلق بالبنية الاجتماعية للمعرفة، بمعنى ما يتم قبوله على أنه معرفة يعكس عملية يقبل من خلالها المجتمع ادعاءات معرفية على أنها أفضل أو أكثر صدقا من باقي الادعاءات المعرفية[2]، ولعل ما عبر عنه كوكس في مقولته الشهيرة أن النظرية دائما تأتي لشخص معين و لغرض معين ، تجعلنا نستدل على أن بعض النظريات أو الأفكار أو المفاهيم يمكن أن تتحول إلى وجهات نظر مهيمنة داخل المجتمعات ويمكن أن تتخطاها إلى السياسة الدولية، وماهي في الواقع إلى تعبير عن تيار مهيمن ومتحيز، يخدم أغراض معينة ومصالح الأقوى في المجتمعات، ما يعني أن وجهات النظر النقدية لا تقبل فكرة حياة أو موضوعية المعرفة.

وحتى تتضح الرؤية السابقة أكثر يمكننا الاستعانة بفكرة ريتشارد أشلي التي استخلصها من نموذج هابرماس الخاص بالمصالح التأسيسية للمعرفة، عبر ربطها بالعلاقات الدولية من أجل توضيح

---

[1] جوانتيا الياس وبيتر ستش، ترجمة محي الدين حمدي: ***أساسيات العلاقات الدولية*** (دمشق: دار الفرقد للطباعة والتوزيع والنشر ط1، 2016)ص. 153.

[2] Robert cox, ***Social Forces, Sates, and World Orders, Neorealism and its Critics***(New York :Columbia Press, 1986)p.207

العلاقة بين المصالح والمعرفة، ومن أجل ذلك انطلق أشلي من افتراض أن المعرفة تتشكل لتعكس المصالح ويمكن اعتبار المصالح هي التي تقوم بتوجيه البحث العلمي، و تنقسم هذه المعارف إلى ثلاثة أنواع[1] :

- معرفة معرفة تقنية تنبع من المصالح التقنية وتستخدم الأدلة والبيانات والأدوات التقنية والبحث العلمي كأساس لفهم المشكلات والبحث عن حلول لها.
- المعرفة التي تنبع من المصالح العملية وترتبط بالطرق التفسيرية للمعرفة التي يتم من خلالها ترتيب الأنشطة البشرية وتحقيق مستوى من الكفاءة والفعالية.
- المعرفة الموجهة بمصالح تحريرية وهي المصالح التي تنشأ عن بطريقة مستقلة عن القيود الاجتماعية، وترتبط هذه المصالح بجميع العلوم ذات التوجه النقدي.

جدول رقم 03: يوضح المصالح المشكلة للمعرفة

المصالح المكونة للمعرفة	أنواع المعرفة	الأهداف
مصالح تقنية	المعرفة التقنية	استيعاب وفهم الطبيعة والمجتمع للامتلاك القدرة على الإدارة والتوجيه والتحكم
مصالح عملية	معرفة عملية	تحسين الاتصال والفهم والنشاط البشري وتعزيز القدرة على التكيف
مصالح تحريرية	معرفة نقدية	تحقق التحرر واستكشاف الذات بواسطة الوعي

المصدر: من إعداد الباحثة

تساعد المعرفة النقدية في تحسين قدرة الأفراد على اتخاذ القرارات وتقييميها بشكل صحيح والتي تعد أحد العوامل الرئيسية تحقيق التقدم نحو التحرر.

النظرية النقدية تنتقد عملية إنتاج المعرفة عن طريق تأكيدها على أنها تتأثر بالسياسة والقوة والمصلحة، والنقاش حول طبيعة إنتاج المعرفة ليس مستجد داخل التوجهات النظرية المختلفة في

[1]Richard Ashley , Political Realism and Human Interests , Symposium in Honor of Hans J. Morgenthau, ***International Studies Quarterly***, Vol(25),No(02),(1981) p.p. 204-236.

العلاقات الدولية، فقد أثير التساؤل حول إنتاج المعرفة في الخمسينيات والستينيات من خلال المناظرة الكبرى الثانية في العلاقات الدولية، والتي ركزت على الأسس المنهجية لإنتاج المعرفة، ولكن تركيز النظرية النقدية ينصب على العلاقة بين إنتاج المعرفة والمصالح.

النقاش التكميلي مستوحى في أغلبه، من أفكار المفكر النقدي ميشال فوكو (Michel Foucault)، الذي درس العلاقة بين السلطة والمعرفة أو علاقة العلم بالسياسة، والذي نظر إلى المعرفة باعتبارها عملية اجتماعية لها الأثر الأساسي على الواقع السياسي[1]، بمعنى لا يمكن الفصل بين نشأة المعرفة وممارسة السلطة، بحيث توجه الجهات الممارسة للسلكة عملية تطوير الأبحاث والمعرفة في اتجاه معين وهي عملية معقدة.

اعتبر فوكو إنتاج المعرفة مكون جوهري في الحفاظ على وضع و ترتيبات قائمة معينة، ما يعني أن إنتاج المعرفة ليس عملية موضوعية لإدراك الواقع، بل هي عملية يتم توجيهها لإعادة إنتاج الهياكل و البنيات القائمة والحفاظ عليها، فوفقا لفوكو ما من علاقة اجتماعية ومنها إنتاج المعرفة إلا وتوجد فكرة السلطة، وبذلك فإن إنتاج المعرفة أو استغلالها هي محصلة للصراع من أجل القوة والسلطة، وكل صراع للسلطة يتطلب شكلا معينا من المعرفة، وما نستمده من هذه الفكرة هو عدم وجود دراسات علمية موضوعية للظواهر، وإنما هي نتائج لعلاقات القوة و تضارب الأهداف و المصالح بين الأفراد والكيانات أو الجماعات التي تحاول خلق مجالات للمعرفة داخل المجتمعات.

ولتوضيح هذه العلاقة، أشار فوكو إلى العديد من الأمثلة التي تجسد العلاقة بين المصالح السياسة وعملية إنتاج المعرفة، فمثلا اعتبر المناهج الدراسية الوطنية هو موضوع نقاش كبير من قبل السياسيين، لأن ما سيقبله الجيل القادم كمعرفة سيعزز أو يهز هياكل السلطة الحالية[2]، وبناء على ما سبق فإن إنتاج المعرفة زيادة على كونه نشاط أكاديمي وعلمي، هو كذلك نشاط سياسي يسعى إلى تأسيس واقع سياسي معين ويتحول النقاش هنا إلى التساؤل عن السياق السياسي الذي يتم فيه إنتاج المعرفة كعملية قائمة بذاتها، هذا السياق ينعكس بصورة كبيرة على عملية خلق المعرفة، ونستنتج من ذلك أن المعرفة يتم إنتاجها وفقا لمصالح السلطة المهيمنة والجهات التي تقوم بإنتاج المعرفة هي مجموعة تمارس السلطة.

---

[1]Burak Toygar Halistoprak, ***Knowledge production and its politicization within International Relations and Peace Studies***(UK: Edward Elgar Publishing, 2021) p.p. 21-36

[2] ***ibid***, p.26

ومما سبق يمكننا أن نستنتج أن المعرفة التي يتم تقديمها على أنها معرفة محايدة أو منطقية أو موضوعية، هي من وجهة نظر نقدية معرفة ترتبط بشكل مباشر بالمصلحة السياسة والتي يتم الاعتماد عليها وفق منطق تبريري، لتصبح الأفعال الاجتماعية أو السياسية منطقية وغير خاضعة للنقد مع مرور الوقت، وتهميش المعارف الأخرى واعتبارها غير منطقية أو غير صحيحة.

المبحث الثاني: مفاهيم الهيمنة، مشاريع الهيمنة والهيمنة المضادة

تعد مفاهيم الهيمنة ومشاريع الهيمنة والهيمنة المضادة من بين المفاهيم المتجذرة ويتم استخدام هذه المفاهيم لفهم ديناميكيات القوة والسيطرة والمقاومة في المجتمعات، وقد كان لكتابات غرامشي الأثر الكبير في تطوير هذه المفاهيم وقد تم تطبيقها وتكييفها أيضا من قبل العديد من العلماء والناشطين في سياقات مختلفة.

المطلب الأول: تطور مفهوم الهيمنة

ظهر مصطلح الهيمنة بشكل متكرر في الفكر السياسي، ويعود أصل كلمة هيمنة إلى المفردة اليونانية (hegemonia) والتي تعني القيادة والحكم1، كما أشار ميكيافيلي(Machiavel)في كتاب الأمير إلى المصطلح من خلال الصفات التي ينبغي أن يتميز بها الأمير المثالي، وقد تم تجسيد المفهوم في إشارته إلى مخلوق أسطوري، له جسد حصان ويد وصدر ورأس إنسان، كدليل على القوة والإقناع والجمع بينهما.

كما ظهر مفهوم الهيمنة لأول مرة في مقالة لغرامشي بعنوان "عن بعض جوانب المسألة الجنوبية" في سنة(1926)، والذي اعتبرها نظام تحالف طبقي تمارس فيه "الطبقة المهيمنة" القيادة السياسية على "**الطبقات التابعة**"[2]، كما تم تقديم المفهوم أيضا في دفاتر السجن، يتجاوز التحالف الطبقي البسيط والقيادة

[1]carla norrlof, ***Hegemony*** ,Oxford, Bibliographies,2015, at : https://www.oxfordbibliographies.com/view/document/obo-9780199743292/obo-9780199743292-0122.xml. Accessed 24/01/2022.

[2]Richard Saull, ***Hegemony and the Global Political Economy***, Oxford Research Encyclopedias,2010, athttps://oxfordre.com/internationalstudies/view/10.1093/acrefore/9780190846626.001.0001/acrefore-9780190846626-e-208 ,seen 24/01/2022.

السياسية واعتبار القيادة الفكرية والأخلاقية عامل مهم تشكيل التحالف الطبق الذي تمارس من خلاله الهيمنة وهو مفهوم موسع.

التعريف الذي قدمه غرامشي للهيمنة يظهر لنا، قدرة الطبقة المهيمنة في الحصول على الموافقة وممارسة القيادة الفكرية والأخلاقية، لإقناع الطبقة المهيمن عليها بتطابق المصالح، وتمارس الهيمنة أيضا عن طريق لعب القيادة السياسية والفكرية والأخلاقية داخل نظام هيمنة، الذي يكون مدعوم برؤية عالمية مشتركة والتي تعمل بعد ذلك كمبدأ موحد لـ "الإرادة الجماعية" الجديدة،[1] بحيث تم اتخاذ القرارات الجماعية بطريقة توافقية، ولكن في الواقع هذه الرؤية العالمية التي يتم انشاؤها أو تشكيلها أو إعادة تشكيلها ماهي إلا وجهات نظر الطبقة المهيمنة.

هناك استخدامات مختلفة لمفهوم الهيمنة في العلاقات الدولية، على سبيل المثال يتم استخدام المصطلح لوصف وضعية تكون فيها دولة واحدة مهيمنة في النظام الدولي، كما يتم استخدم مفهوم الهيمنة للحديث عن القوى الاجتماعية القادرة على تحديد معايير النقاش العام من خلال وسائل غير مادية.

بالتركيز على وجهات النظر النقدية، نشير إلى روبرت كوكس الذي قام بتحديث أفكار غرامشي واستخدمها في حقل العلاقات الدولية، معتبرا الهيمنة مجموعة من العلاقات الاجتماعية الدولية والبنى المركبة (اقتصادية واجتماعية ...) التي لا يمكن فصلها عن بعضها البعض[2]، وتشمل هذه العلاقات مجموعة التفاعلات بين الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات وغيرها في مجالات مختلفة.

ووفقا لتلك الرؤية فإن الهيمنة على المستوى الدولي تعد، أكثر من نظام بين الدول وتتعدى ذلك إلى نظام داخل الاقتصاد العالمي له نمط إنتاج مهيمن يتغلغل في جميع الدول ويتصل بأنماط إنتاج فرعية أخرى، وتعني كذلك مجموعة متشابكة من العلاقات الاجتماعية الدولية التي تشمل الطبقات

[1]Valeriano Ramos, The Concepts of Ideology, Hegemony, and Organic Intellectuals in Gramsci's Marxism, ***Theoretical Review*** ,No. 27, 1982, p.2.

[2]Lloyd Pettiford, ***An Introduction to International Relations Theory: Perspectives and Themes*** (uk. Routledge, 3rd ed, 2013), p.117.

الاجتماعية من مختلف الدول[1]، حيث يتم التحكم والسيطرة على هذه العلاقات من قبل مجموعة من الأطراف أو الدول، وهي لا تحتاج إلى القوة بشكل مطلق، مادامت قادرة على عرض مصالحها، كما لو كانت من أجل الصالح العام أو من أجل السلام العالمي أو للتعاون بين الدول[2]، وبالتالي فإن الهيمنة مثلما قدمها كوكس تجمع بين القوة والتفوق المادي والأفكار والمؤسسات.

الشكل رقم 09: القوى المشكلة للنظام العالمي

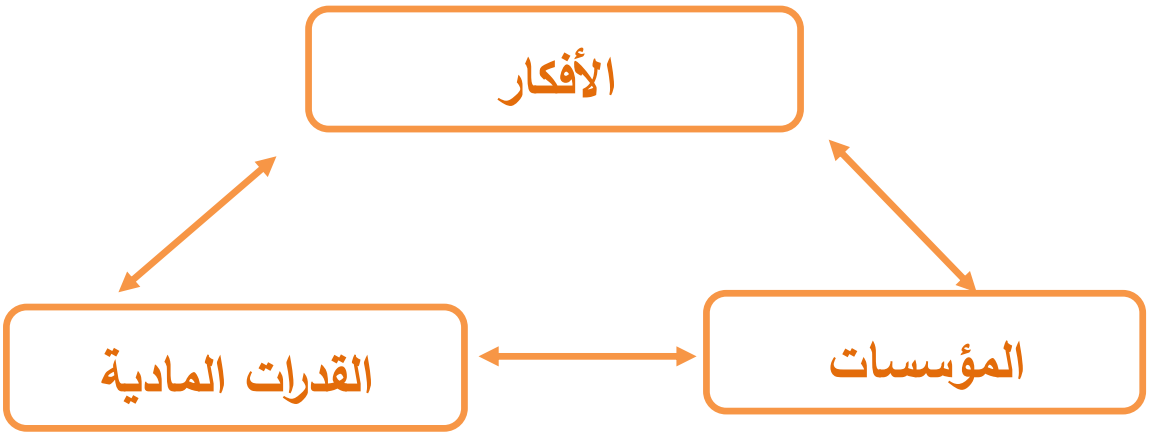

المصدر : Robert W. Cox .Timothy J. Sinclair, ***op.cit,*** p 98

قام كوكس بتوسيع فهمنا للهيمنة في السياسة الدولية وفهم تأثيرها في النظام العالمي، بشكل عام وتشمل بذلك القوة المادية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية التي تمارسها دولة أو مجموعة من الدول على الدول الأخرى، والقدرة على تشكيل القواعد على المستوى الدولي وتوجيه الأحداث بما يتناسب ومصالح هذه الجهات سواء في التحكم في النظام الاقتصادي العالمي أو في أجندة العمل الدولية.

المطلب الثاني: الهيمنة من خلال المنظمات الدولية

بالنسبة لكوكس الهيمنة هي مجال للفعل يتم من خلاله ضمان ترتيب الفضاء الدولي وفقا لنمط إنتاج عالمي، يتجسد من خلال مؤسسات وآليات ذات طابع عالمي تقدم لنا قواعد السلوك للدول وقوى

[1]Robert W. Cox .Timothy J. Sinclair, ***Approaches to World Order*** (Cambridge: Cambridge University Press, 1996) p.p.138-139.

[2]Scott Burchill, ***Theories of International Relations. Houndmills***, (New York :Palgrave Macmillan, 2009) p.p. 137-159.

المجتمع المدني التي تلعب دورها عبر الحدود بشكل لا يخرج عن نمط الإنتاج السائد[1]، وهذا يعني أن المؤسسات ذات الطابع الدولي تخدم غرض تثبيت وإدامة الأنظمة الدولية، وهي انعكاس لعلاقات القوة، خاصة بالنسبة للدور الذي تلعبه في تكوين الموافقة والاجماع والذي يسمح بالحفاظ على الوضع المهيمن لأطول فترة ممكنة.

يتشكل هذا الوضع المهيمن الذي تقوم المنظمات والمؤسسات الدولية بخدمته عن طريق القدرات المادية، وهي المجال الاقتصادي للبنية الاجتماعية والإمكانيات التكنولوجية والتنظيمية وتتعلق هذه القدرات بالكيفية التي يعيد المجتمع إنتاج نفسه على أساس مادي، وتعتبر القدرات المؤسسية متغيرا أساسيا وحاسما في إدامة النظام من خلال تنمية صورة جماعية متوافقة، والتأثير على تطوير أفكار جديدة التي تؤثر بدورها على القدرات المادية[2]،

يعتبر كوكس وجود الدول في النظام العالمي*يعود أساسا إلى الأفكار التي هي تعبير حول الذات وحول ما هو عادل وشرعي وطبيعي في مجتمع ما[3]، وبالتالي تلعب الأفكار دورا حاسما في تحديد وتشكيل السياسات والممارسات.

وانطلاقا من العوامل السابقة، تعد المنظمات الدولية آلية من آليات وضع القواعد والمعايير الدولية للقوى المهيمنة في النظام الدولي، والواقع أن المنظمات الدولية تساهم في وضع القواعد التي تسهل توسع القوى الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ومن بين السمات التي تعبر عن دور المنظمات الدولية في الهيمنة العالمية نجد أنها هي نفسها نتاج عن الهيمنة العالمية، وتقوم من الناحية الإيديولوجية بتأييد الهيمنة الممارسة على مستوى النظام الدولي، كما تلعب دورا هاما في استيعاب الأفكار المضادة

[1]Ahmed Abozaid, Critical International Relations Theories and the Study of Arab Uprisings: A Critique Athens, ***Journal of Social Sciences***, Vol(08),(2021),p.p. 111-150.

[2]Robert Cox, ***Structural issues of global governance: implications for Europe***(uk, Cambridge University Press, 1993) p.p. 259-289.

[3]Andreas bieler and adam david Morton, A Critical Theory route to Hegemony, World Order and Historical Change: neo-Gramscian Perspectives in International Relations, ***Capital and Class***, vol (28),issue (1),(2004),p.p 85-113.

*يستخدم روبرت كوكس النظام العالمي أوالسياسة الدولية ويتجنب استخدام مصطلح العلاقات الدولية لأنه يعتبر هذا الأخير تجسيد لبعض الافتراضات حول علاقات القوة العالمية التي يجب التشكيك فيها لأنها تشير إلى نظام الدولة الويستفالي كإطار لها.

للهيمنة عن طريق إدماج الخبراء من الدول ذات الاقتصاد الهامشي[1]، وتسمح هذه العملية بإنتاج التوافق بين القدرات المادية والأفكار التي يتم فرضها على الدول الأقل نفوذا عبر إنشاء مؤسسات دولية تساعدها على تحقيق مصالحها بأقل تكلفة، مما يكون عليه الحال في غياب هذه المؤسسات.

المطلب الثالث: مفهوم مشاريع الهيمنة والهيمنة المضادة

أ- مفهوم مشاريع الهيمنة

تشير مشاريع الهيمنة إلى أفكار مجردة يتم تطويرها من الناحية المفاهمية، من أجل تنفيذ مشاريع سياسية محددة أو مبادرات يتم تقديمها كحلول لمشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية ملحة، ومن أجل جعل المشاريع السياسية مهيمنة يجب أن ينجح الفاعلون المعنيون في الجمع بين أبعاد مختلفة من العمل الاجتماعي والسياسي المتمثل في المصالح المادية والتوجهات الاستراتيجية والخطابية والثقافية[2].

تتوفر هذه المشاريع على مجموعة من الموارد التي يمكن حصرها في القوة الهيكلية والمؤسسية والاجتماعية والتنظيمية ومن أمثلة ذلك[3] نجد:

1- **الموارد التنظيمية:** هي جميع الموارد التي يتم حشدها لإتمام هذه المشاريع ومن بينها البيروقراطيات والموظفون المؤهلون والشبكات وإمكانيات الوصول إلى وسائل الإعلام وأجهزة الدولة والنخب والموارد المالية والمعرفية وتتميز هذه الموارد بسهولة استخدامها وتعبئتها بسرعة.

2- **الموارد النظامية:** الموارد النظامية وتتمثل في القدرة على اتخاذ قرارات لها عواقب ذات صلة بالنظام مثل القدرة على الصراع، والتهديد بحجب خدمة ذات صلة بالنظام ويرتبط هذا ارتباطا مباشر بعملية الإنتاج الرأسمالية.

[1] Robert Cox, ***Gramsci, Hegemony and International Relations : An Essay in Method*** (Millennium 12, no. 2, 1983) p.p. 75-162.

[2] Cox, ***op.cit***, p.p. 75-162.

[3] Sonja Buckel and others, ***The European Border Regime in Crisis: Theory, Methods and Analyses in Critical European Studies*** (Berlin: Rosa Luxemburg Stiftung, 2017) p. 19.

3- **المصادر الرمزية والإيديولوجية والخطابية:** وتشير هذه الموارد إلى القدرة على الجميع بين أهداف ومقترحات واستراتيجية تنفيذ هذه المشاريع مع خطاب معترف به ومجهز برأس مال رمزي وعال مثل خطاب حقوق الإنسان والتي تسمح بأن يتم قبول هذه المشاريع من طرف أكبر عدد المجتمع.

4- **الموارد المؤسسية أو الاستراتيجية:** وتعتمد هذه المصادر على مدى التوافق بين هذه المشاريع والاختيارات المتأصلة في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي تتركز بشكل أساسي في القوانين والقواعد الإدارية وأجهزة الدولة والأسواق والمؤسسات التي تسمح لهذه المشاريع بإيجاد موطئ قدم في الممارسات والتصرفات اليومية.

ويمكن تحويل المشاريع السياسية إلى مشاريع هيمنة عبر وضع خطة تتشكل من مراحل يمكن إجمالها فيما يلي:

- أولا: وهي مرحلة رسم المشروع انطلاقا من تحديد المشكلة المراد حلها ثم العمل على تحقيق أهداف المشروع خارج الحدود، وبناء على تشخيص المشكلة الأساسية وأهداف المشروع، تنشأ العقلانية السياسية التي تشير إلى الصراع من أجل المصالح بحيث تقوم جهات فاعلة مهمة في مجال واحد أو أكثر بتبني المشروع التي تعد في النهاية القوة الفاعلة في المشروع المهيمن.

- ثانيا: تنطلق المرحلة الثانية من تحديد الاستراتيجية المركزية والعمل على تحقيق الأهداف الحقيقية لمشروع الهيمنة خارج الحدود.

- ثالثا: انبثاق العقلانية السياسية بمعنى القدرة على الوصول إلى مراكز صناعة القرار من قبل مختلف الفواعل السياسية والاجتماعية وقدرتها على التأثير في صنع السياسات من خلال خلق تصور توافقي حول المصالح.

- رابعا: إدراج الجهات الفاعلة في مشروع الهيمنة من منظمات وجمعيات وأحزاب ومراكز فكر ووسائل إعلام والشبكات الدولية ورأس المال بحيث يكون تصنيف هذه الجهات الفاعلة مبررا[1].

[1]Sonja Buckel and others, **op.cit** ,p.23.

ب-مفهوم الهيمنة المضادة

الهيمنة المضادة هي أيضا فكرة طورها غرامشي (Antonio Gramsci) لتحديد الطريقة التي يطور بها الناس الأفكار والخطاب لتحدي الافتراضات السائدة والمعتقدات وأنماط السلوك الراسخة[1]، في الواقع الهيمنة المضادة هي تفصيل لنقطة مركزية في الفكر الماركسي وهي ممارسة فلسفية لتحدي الموقف المهيمن، بالنسبة لغرامشي، كل الأفراد يملكون القدرة على التفكير الفلسفي وتسمح هذه القدرة على التفكير الفلسفي للناس، بفهم الطرق التي يعيد بها المهيمنون إنتاج مواقعهم الاقتصادية والاجتماعية المهيمنة، هذا الوعي هو الإلهام الأساسي للعمل على تحدي الهيمنة[2]، ونستنتج من ذللك أن الهيمنة المضادة هي في قلب المفاهيم النقدية التي تسعى إلى فهم الذات والوعي الذي يندرج ضمن متطلبات تحرير الفرد.

وتتكون الهيمنة المضادة من خطاب يسعى إلى تحدي الهيمنة ويلهم مجموعة واسعة من الحركات الاحتجاجية على وجه التحديد، وبالعودة إلى أفكار غرامشي الحركات المناهضة والاحتجاجية لابد أن تستخدم استراتيجيتين في الصراع المضاد للهيمنة:

أولا : حرب المواقع وهي استراتيجية بطيئة تنطلق من إنشاء مؤسسات وموارد فكرية بديلة من أجل زعزعة استقرار الإجماع الذي تقوم عليه النظرة العالمية السائدة[3]، وقد أكد على ذلك كوكس حين قدم نفس الفكرة في للمجال الدولي وأوضح أن القوى الاجتماعية المضادة للهيمنة يجب أن تنخرط في " حرب المواقع "(war of position) لتحدي وجهات النظر المهيمنة، على سبيل المثال يتعين على الحركات العمالية التعبئة على المستوى العالمي وبناء تحالفات مع مجموعة متنوعة من الحركات الاجتماعية إذا أرادت إبطاء قوى الهيمنة الطاغية وعكس مسارها[4]، وعلى العموم في حرب المواقع يتم زيادة عدد

[1]Robert Henry Cox and Albert ***Schilthuis, Hegemony and Counter hegemony*** (Boston, MA: Wiley Blackwell, 2012) p.p. 923-927

[2]**Ibid**.

[3]Joe wills, ***power ,hegemony and world order, In Contesting World Order?: Socioeconomic Rights and Global Justice Movements***(Cambridge University Press,2017)p.p.16-48

[4]Wills, ***ibid***, p.40.

الأشخاص الذين يتقاسمون وجهات النظر بشأن النظام المهيمن عبر استخدام مجموعة واسعة من أساليب الدعاية أو الاقناع.

ثانيا: حرب المناورة (war of maneuver) أو العمل بطريقة مباشرة ضد الهيمنة ويتم الرهان في هذه الحرب على المجتمع المدني (وطني أو عالمي) الذي يكون مستقل عن المؤسسات المرتبطة بسلطة الدولة مثل الاعلام والعدالة وغيرها ومنظم بشكل كبير [1]،وتأتي هذه المرحلة بعد القيام بحرب المواقع وهي الاستراتيجية السابقة في انتظار الفرصة من أجل القيام بحركة مضادة وتأتي الحركات المضادة في كثير من الأحيان على شكل ثورات.

تشكل هذه الاستراتيجيتين أهم المرتكزات التي تستند إليها عمليات تحليل الحركات المناهضة والاحتجاجية ويعد معايير النجاح الأساسي فيها استقلالية وتنظيم المجتمع المدني سواء محلي أو عالمي، والذي يقود إلى عمليات كسر الهيمنة.

المبحث الثالث: الدراسات النقدية حول الهجرة

النقاش الأكاديمي حول مسببات ودوافع الهجرة متنوع ومتنازع عليه في نفس الوقت، لقد اعتمدت نظريات الهجرة في القرن العشرين على العديد من وجهات النظر التي تم تصميمها باستخدام مجموعة من المفاهيم والافتراضات والأطر المرجعية المختلفة، التي سعت في أغلبها لشرح وتفسير أسباب الهجرة وأنماطها بالتركيز على مستويات مختلفة من التحليل، والتي عكست في أغلبها أهدافا بحثية مختلفة.

اعتمدت العديد من نظريات الهجرة بصفة أساسية على قوانين الهجرة لرافنشتاين* مع التركيز على اقتصاديات الهجرة سواء الداخلية أو الهجرة الدولية، كما ركزت النظريات على عوامل الجذب والدفع، ودرست العلاقة بين العرض والطلب العالميين على العمالة المدفوعة بفجوات في الأجور بين المناطق الجغرافية المختلفة، وتنوعت المتغيرات التي ركزت عليها الدراسات في هذه الفترة مثل سمات المهاجرين كالسن والجنس والصعوبات التي يوجهونها.

[1]Sonja Buckel and others, ***op.cit*** ,p.27

لاحقا في القرن الحادي والعشرين وبعد أن تعرضت معظم النظريات السابقة إلى النقد بسبب تركيزها الكبير على نفس الأسباب والدوافع التي تحفز الهجرة الدولية، وإهمالها للبعض الأخر، ظهرت مجموعة كبيرة من النظريات تحاول توسيع البحث واتجه الاهتمام إلى اعتماد مقاربات أوسع ليشمل عدد أكبر من المتغيرات.

ولكن وعلى الرغم من الجهود والبحوث التجريبية، إلا أن المشكلة الأساسية في الأبحاث المتعلقة بالهجرة هي عدم وجود مجموعة مركزية من النظريات التي تلخص وتعمم الرؤى المتراكمة لكمية هائلة من البحث التجريبي الذي يكون بمثابة إطار مرجعي مشترك يمكن من خلاله توجيه البحوث المستقبلية والتقدم في ففهمنا للهجرة [1]وما يتصل بها من تحيز البلدان المستقبلة للمهاجرين، مما يؤدي إلى فهم أحادي الجانب ومتحيز للهجرة، وهيمنة وجهات النظر الحكومية على القضايا المتعلقة بالهجرة، وكذا الميل إلى تقديم تصنيفات للمهاجرين والهجرة والتي تكون في الغالب مشوهة.

المطلب الأول: الأسس الفلسفية للدراسات النقدية حول الهجرة والحدود:

تعود الأسس الفلسفية للدراسات النقدية حول الحدود والهجرة إلى وقت طويل من استخدام هذه المصطلحات بالفعل، فقد وضع أحد فلاسفة التنوير جان جاك روسو الأساس لفهم مفكك للحدود من خلال عمله الذي ينتقد فكرة الملكية:

> **(الرجل الأول الذي قام بتسييج قطعة أرض قال "هذا ملكي" ووجد الناس ساذجين لتصديقه، .....احذروا الاستماع إلى هذا المحتال؛ .....إن ثمرات الأرض ملك لنا جميعا، والأرض نفسها لا تخص أحد)[2].**

*ساهمت فرضيات رافنشتان في تحفيز الكثير من البحوث حول الهجرة حول العالم، وتعد نظرية الهجرة التي قدمها في كتابة قوانين الهجرة من اشهر النظريات التي تضمنت قضايا عامة حول الهجرة واتجاهاتها ومنابعها اختلافاتها بين الجماعات السكانية.

[1]Hein de Haass, ***a theory of migration: the aspiration capabilities framework***, comparative migration studies, vol (n°09) ,(2021), p.p. 1-35.

[2]Schatral,***op.cit***,p.54

لا ترتبط الفكرة السابقة بشكل مباشر بالهجرة ولكنها تعود بنا إلى ظهور الملكية الخاصة التي نشأت معها فكرة الحدود وعدم المساواة في الملكية ومنفعة عدد قليل من الأفراد التي أدت في النهاية إلى عدم المساواة بشكل مطلق.

كما آمن قادة وفلاسفة أخرون مثل جون لوك وتوماس جيفرسون وجورج واشنطن بهجرة أكثر انفتاحا، فقد ذكر جون لوك أنه يجب أن يكون لكل رجل الحق في تقرير الحكومة التي سيضع نفسه تحت إدارتها، كما تحدث جورج واشنطن عن أمله في أن تصبح الأرضي الأمريكية ملاذا أمنا لجميع المضطهدين في العالم وكذا توماس جيفرسون عن الحق الذي أعطته الطبيعة لجميع الناس في الخروج من البلد الذي وضعتهم فيه الصدفة وليس الاختيار في الذهاب للاستفسار عن مساكن جديدة[1].

نفس الفكرة السابقة تأثر بها لينكليتر الذي انتقد فكرة انضمام الأفراد لمجتمعات معينة تهتم بمصلحتها الذاتية مما يجعلها بالضرورة أعداء لبقية الإنسانية، وهنا تأثر بأفكار كانط وماركس والفلسفة التي تقوم على التفكير الأخلاقي العالمي والتي جرى تهميشها تدريجيا في القرن العشرين وخصوصا مع بداية الحرب الباردة، فقد اعتبر لينكليتر في كتاب البشر والمواطنون في العلاقات الدولية (men and citizens in the theory of international relations)، مشكلة الدولة ذات السيادة تكمن في كونها مجتمعا أخلاقيا محدودا، يشجع على الإقصاء وتوليد الغربة وعدم العدالة وغياب الأمن والصراع العنيف للدول التي تهتم بمصلحتها الذاتية من خلال فرض حدود صارمة بين نحن وهم[2].

المطلب الثاني: وجهات النظر النقدية حول الهجرة الدولية

في البداية الملاحظ من خلال الاتجاه السائد في الدراسات النظرية حول الهجرة والدراسات الصادرة عن أغلب مراكز الأبحاث وكذا المضمون الذي تقدمه معظم التقارير الدولية عن الهجرة، يصف الهجرة بمثابة مشكلة تتطلب حلا، كما يعتبر هيكل النظام الرأسمالي العالمي في شكله النيوليبرالي الحالي، أمرا مفروغا منه ولا يتم تصويره كجزء من مشكلة الهجرة، وفي المناقشات القليلة التي تتم فيها الإشارة إلى النظام الرأسمالي العالمي اللبرالي أو الشركات عبر الوطنية أو متعددة الجنسيات، يتم دعوة

[1]Christina Oelgemoller, ***The Evolution of Migration Management in the Global North*** (uk, Routledge, 1st ed, 2017) p.p. 52-87.

[2]سكوت بورتشيل، وآخرون، ترجمة محمد صفار، ***نظريات العلاقات الدولية*** (القاهرة: المركز القومي للترجمة،2014) ص 258.

رواد الأعمال إلى احترام حقوق الإنسان والبيئية وتعزيز اندماج العمال المهاجرين في القوى العاملة واحترام حقوق العمال[1]، وهو تعبير عن وجه نظر ليبرالية دائما تحاجج بأن التنقل الحر لجميع عوامل الإنتاج بما في ذلك العمالة يكون له نتيجة مثالية للاقتصاد.

ويتم تفسير الهجرة في أغلب النظريات انطلاقا من مفهوم المجتمع المكون من أفراد عقلانيين ومدفوعين بالرغبة في تعظيم المصلحة الذاتية، وعند مواجهة هؤلاء الأفراد لظروف متدهورة في الدخل أو المعيشة، فإنهم يتخذون قرار الهجرة والانتقال إلى موقع أخر بحثا عن فرص أفضل[2]، ما يعني أن هذه النظريات تعتبر أسباب الهجرة هي ظروف طارئة أو عرضية ولا علاقة لهذه الظاهرة بالسياسات المنتهجة في دول أخرى ولا بالأقاليم الوطنية المرتبطة ببعضها البعض، والمرتبطة هي كذلك بمجموعة من المؤسسات الدولية والترتيبات العالمية الأخرى[3]، والسبب أن نقاش من هذا النوع يشير بشكل مباشر إلى تورط الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية في إنتاج والدفع إلى الهجرة .

من وجهة نظر نقدية أشكال القوة والتراكم داخل الرأسمالية العالمية أدت إلى توليد وتفاقم الظروف الاجتماعية التي تدفع الناس إلى الهجرة، بمعنى أن الظروف الكامنة وراء الهجرة ناتجة بشكل كبير عن تراكم رأس المال والتسلسلات الهرمية التي تدعمه بما في ذلك الحروب، والأزمات الاقتصادية والبيئية وإعادة الهيكلة النيوليبرالية العميقة الجذور[4] هي العوامل التي يتم تجاهلها بشكل دائم في جميع المناقشات حول الهجرة.

ترى وجهات النظر النقدية أن الأسباب السابقة مثل إعادة الهيكلية العميقة للاقتصاد العالمي على مدى العقود الماضية لم تنعكس فقط على الأسباب المباشرة للهجرة والتنقل البشري، ولكن أدت إلى تحولات عميقة في الأنماط الرئيسية للهجرة الدولية، وتشمل هذه الأنماط تدفقات الهجرة بين بلدان الجنوب كظاهرة جديدة، وتأنيث العمالة المهاجرة والتغير المستمر في الممرات الرئيسية التي ينتقل من خلالها

[1]Gerard Boucher, A Critique of Global Policy Discourses on Managing International Migration, ***third world quarterly***, Vol (29),n(07), (2008), p. p. 1461-1471.

[2]Adam haniech, the contradictions of global migration, ***Socialist Register***, vol(55), (2019), p.p. 52-78.

[3] Haniech, ***op.cit***, p.p. 52-78.

[4]de Haass, ***op.cit***, p.32.

المهاجرون والطرق التي يتم من خلالها التمييز بين الجنسين والعنصرية وغيرها والتي تعبر عن الديناميكيات الأساسية للتراكم الرأسمالي وإعادة الهيكلة الاقتصادية[1].

وبناء على المعطيات السابقة يمكن القول أن وجهات النظر النقدية تعتبر الهجرة "استراتيجية بقاء" بالنسبة للكثيرين من المهاجرين، خاصة بالنسبة للمهاجرين القادمين من الدول الواقعة في الجنوب العالمي، وهذا على خلفية الفقر الحروب والانقسامات الداخلية خاصة بعد الحرب الباردة والدمار الاجتماعي الذي ألحقته اللبرالية بأجزاء كبيرة من دول العالم النامي جراء برامج التكييف الهيكلي والتجارة الحرة[2]، وغيرها من العوامل التي أدت إلى تفكيك المؤسسات في بعض الدول وتمزيق اقتصادها وتزايد الفقر فيها وتحول أغلب هذه الدول إلى الدول الرئيسية المصدرة للهجرة .

في الواقع تقدم وجهات النظر النقدية العديد من التفسيرات التي تندرج ضمن الأسباب المباشرة وغير المباشرة للهجرة الدولية ، هيكل النظام الدولي السائد وعلاقات القوة التي تؤطر النظام العالمي والتي ساهمت في ظهور عدم المساواة والتفاوتات العالمية واستمرارها، والكيفية التي تتواطأ بها القوى الاقتصادية العالمية وتسلسلات السلطة ذات الصلة في خلق الفوضى والحروب والتدهور البيئي وانعدام الأمن، وإنتاج دول فاشلة في أنحاء مختلفة من العالم كجزء من كيفية عمل القوة هي العوامل التي تجبر الناس على مغادرة بلدانهم[3]، وتدعي هذه الهياكل نفسها بوجود أزمة هجرة عالمية غير أنها لا تقوم بتحديد مسؤولية كل جهة بدقة، ولا تعمل على الحد من الظروف التي تمكن من التحرر من هذه السياسات العالمية المهيمنة، التي تقوم بإنتاج وإعادة انتاج نفس الهياكل السابقة.

كما تحاجج النظرية النقدية بوجود تحالفات بين السياسة والمعرفة والنظام العالمي الراهن[4]، هذه التحالفات لا تخدم فكرة تحرير البشر، وليست بأي حال من الأحوال مخصصة لخدمة المهاجرين لأنها ببساطة لا تقوم بإنتاج معرفة حول الأسباب المباشرة للتشرد أو الهجرة، ولا حول الهياكل العالمية للسلطة

[1]Judy Fudge, (Re)Conceptualising Unfree Labour: Local Labour Control Regimes and Constraints on Workers' Freedoms, ***Global Labour Journal***, vol (10), n°(02),(2019), p.p. 108-122

[2]Fabian Georgi ,Susanne Schatral, Towards a Critical Theory of Migration Control: The Case of the International Organization for Migration, IMIS-Beitrage 40, ***Osnabruck*** 2012, p.p. 193-221.

[3]Degu W.A, ***The state, the crisis of state institutions and refugee migration in the Horn of Africa : the cases of Ethiopia, Sudan and Somalia*** (university of Amsterdam,2002),p.15.

[4] Susanne Schatral, ***op.cit***, p.p. 108-122

والعوامل المتواطئة فيها مثل المصالح الجيوسياسية وأساليب عمل الاقتصاد العالمي والتغيير المناخي وأثر ذلك على الافراد والمجتمعات، علاوة على ذلك لا يتم تحديد العواقب الأخلاقية بالنسبة للدول والمنظمات والمسؤوليات التي يجب تحملها من أجل تحرير الافراد من التوازنات غير العادلة.

هناك اهتمام متزايد من قبل الباحثين النقديين بتحديد مصادر اللامساواة المتأصلة داخل النسق الدولي والكشف عنها، وتحقيق المصالح التي من شأنها تحقيق الحاجات الإنسانية على المستوى العالمي، يتم توظيف مصطلح عدم المساواة ومصطلح عدم التكافؤ، وعادة ما يستخدمه علماء الاجتماع لوصف التمايز الشديد في نوعية الحياة داخل المجتمعات، المرتبط بالموارد والفرص المتاحة[1].

في الواقع اللامساواة تشكل حتى عندما ننظر إلى الهجرة كظاهرة اجتماعية باعتبارها امتياز لا يتم توزيعه لا يتم توزيعه بالتساوي بين البشر[2]، فنرى بأنه يمكن للمواطنين من البلدان المتقدمة السفر والاستقرار في أي مكان تقريبا في العالم، بينما يعتمد الأشخاص من البلدان الأقل تقدما على الإصدار غير المؤكد للتأشيرات وتصاريح الإقامة للهجرة، وبالتالي فإن القيود المفروضة على التنقل تنتهك مبدأ المساواة "الليبرالي" الذي ينبغي بموجبه أن يحصل الناس على فرص متكافئة.

على النقيض مما سبق، يدعم العديد من المفكرين النقديين الهجرة كوسيلة لتفكيك الشكل الكلاسيكي للدولة ذات السيادة عن طريق تفكيك الهوية الوطنية[3]، وتحويل الهجرة للعمل كمحفز لهذه لتدفقات الهجرة من الدول المختلفة، والتي تساعد على تكثيف التنوع الثقافي في المجتمعات المستقبلة وتدعم في النهاية الانتقال إلى هياكل حكم أو سلطة فوق وطنية تخلو من التاريخ والتقاليد المشتركة التي تعد من بين القيود غير المعلنة التي تمنح التحرر.

[1]Vilna bushini Treitler , ***migration as a response to global inequality*** ,(new York : routledge ,2017) p.p.63-77.

[2]Antoine pécoud , paul de guchteneire , ***migration without borders :essay on the free movement of people***(new York, berghan books ,2007)p. 10.

[3]Joh, whala, ***critical theory and mass immigration***, centre for immigration studies,04/04/2021 : athttps://cis.org/Wahala/Critical-Theory-and-Mass-Immigration , seen 16/02/2022.

المطلب الثالث: تطور الدراسات النقدية حول الهجرة

الدارسات النقدية حول الهجرة ليست مجالا تم تعريفه بوضوح مثل النظريات النقدية لبعض التخصصات الأخرى كالدراسات النقدية حول الإرهاب، الأمن، التعليم، وسائل الاتصال وغيرها، ومع ذلك يمكن استكشاف هذا المجال بشكل متزايد في تخصصات أخرى مثل الجغرافيا والعلوم السياسة والعلاقات الدولية انطلاقا من تقديم منظور نقدي حول الافتراضات الحديثة للدول القومية، والعمل الذي تقوم به الحدود كأسس مرتبطة بالعنف والقوة ونشر منطق الاقصاء والاستثناء، ونقد السياسات التقييدية للهجرة وتورط الدول والمؤسسات الدولية في هذه الممارسات .

تحاول الدراسات النقدية تقديم تقييمات نقدية حول استجابة الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية في مجال إدارة الهجرة الدولية وتحدي الروايات السياسية حول أسباب الهجرة وأثارها والتغلب على القومية المنهجية لإنتاج المعرفة في دراسات الهجرة وضرورة تجنب فكرة الدولة القومية المستقبلة باعتبارها السياق الرئيسي للتحليل، مع مراعاة العديد من محاور عدم المساواة مثل النوع الاجتماعي والوضع الاجتماعي للمهاجرين من حيث الطبقة والعرق وغيرها.

تركز الدراسات النقدية حول الهجرة في محاولة إيجاد طرق علمية وأخلاقية تجنب إعادة إنتاج أشكال الاستبعاد والهيمنة والعنصرية في أبحاث الهجرة [1]، عبر البحث في أفاق جديدة من المجتمعات التي يمكن للأفراد والجماعات تحقيق مستويات أعلى من الحرية داخلها، هذا بالإضافة إلى ظهور العديد من الدراسات التي تهدف إلى إنتاج تجريبية مضادة* ،التي تنتقد الدراسات المتعلقة بالهجرة المثقلة بالإحصائيات والأرقام، والتي تستخدم بشكل عام منطق إحصائي، يستعين بكل متزايد بتدفقات الهجرة، ويرسم خرائط طرق الهجرة وممرات المهاجرين وأعدادهم، والتي تركز بشكل أكبر على وجهات نظر الدول القائمة على الأمن والسيادة .

[1]Maurice Stierl, ***Do no harm? The impact of policy on migration scholarship: Politics and Space***, (UK, University of Warwick, 2020), p.13.

*يستخدم مصطلح تجريبية مضادة للإشارة إلى دراسة أو تجربة تهدف إلى التحقق من صدق أو فحص فرضيات أو نتائج سابقة بطريقة تخالف الافتراضات السابقة أو تعارض النتائج السابقة في السياق العلمي أو البحثي لضمان صحة النتائج وأنها قائمة على دليل علمي قوي.

على مدار الثلاثين سنة الماضية، قامت الدراسات النقدية بتسليط الضور على الطرق التي تتشكل من خلالها المعرفة في دراسات الهجرة في الغرب (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) والتي تكون مشبعة بالهياكل المهيمنة وهي المعرفة التي تعرضت للنقد بسبب مساهمتها في إعادة انتاج هذه الهياكل[1]، وفي نفس الوقت تسعى هذه الدراسات إلى تحرير النخب التي هي متورطة بشكل كبير في هذه الهياكل ومدفوعة بالتمويل الذي تتلقاه في أبحاثها بهدف تجنب تكرار نفس الجهود في تشكيل وإعادة تشكيل نفس الصور النمطية عن المهاجرين والهجرة.

من وجهة نظر الباحثة جانين داهيندن (Janine Dahinden) أستاذة الدراسات العابرة للقومية بجامعة سويسرا أن دراسات الهجر تقوم بتعزيز مجموعة من الاعتقادات الراسخة الاعتقاد، مثل فكرة أن المجتمعات الوطنية المستقرة والمتفوقة يهددها وجود المهاجرين، ويتناول هذا النقد إعادة إنتاج منطق الدولة القومية القائمة على هياكل القوة المهمينة في دراسات الهجرة.

كما يتم تجاهل الروابط التاريخية للهجرة الناتجة عن عمليات الاستعمار ونزع الملكية والاستيلاء في كثير من الأحيان في بحوث الهجرة، وتفشل هذه الأخيرة في تضمين هذه الروابط في نظرياتها، الشيء الذي يشكل تحدي كبير لمعالجة أسباب الهجرة من الناحية التاريخية والجغرافية.

[1] Janine Dahinden, Disentangling entangled mobilities: refections on forms of knowledge production within migration studies, ***Comparative Migration Studies***, 2022, p.p 2-17.

المبحث الرابع: تحليل نقدي لمفهوم إدارة الهجرة الدولية

تتطلب عملية التحليل النقدي لمفهوم إدارة الهجرة الدولية اتباع الخطوات المنهجية الخاصة بمنهج النقد المتأصل والتي يمكن أن نحصرها في نقطتين أساسيتين:

- أولا: عبر تحديد العمليات التاريخية والسياسية والاقتصادية التي تؤطر إدارة الهجرة الدولية.
- ثانيا: عبر فحص مصادر إنتاج المعرفة والخطاب حول الهجرة وفئاتها وسبل إدارتها.

وانطلاقا مما سبق، سيتم تخصيص المبحث لتقديم تحليل نقدي لمختلف الأبعاد المشكلة لنموذج إدارة الهجرة الدولية انطلاقا من فحص السياقات التاريخية والسياسية والاقتصادية والتطرق إلى المصادر المعرفية و الخطابية هذا النموذج.

المطلب الأول: العمليات التاريخية والسياسية والاقتصادية المؤطرة لإدارة الهجرة الدولية

في البداية لا بد من الإشارة إلى الاختلافات الموجودة بين الهجرة الدولية والأشكال الأخرى للتنقل البشري الذي يشمل النزوح القسري للسكان داخل الحدود والهجرة الطوعية داخل دولة ما، وإعادة التوطين المخطط لها، على النقيض من ذلك تشير الهجرة الدولية إلى المسارات التي تربط بين دولتين أو أكثر.

هذا يعني أن الهجرة الدولية ترتبط بشكل مباشر بمفهوم الدولة القومية، الشيء الذي يجعل نقد مفهوم إدارة الهجرة الدولية ينطلق من التشكيك في العمليات التاريخية والسياسية والاقتصادية والمفاهيم التي تشكل وتعبر عن الدولة القومية مثل الهوية الوطنية والمواطنة والسيادة والحدود[1]. كما يجدر بنا التنويه أيضا إلى أن الهجرة الدولية تحظى باهتمام دولي وإعلامي كبير بالرغم من أنها ليست أهم أنماط التنقل البشري، فقد أورد تقرير الأمم المتحدة لسنة 2015 بعنوان "أفاق التحضر حول العالم"، أن النزوح من المناطق الريفية إلى المدن هي أهم حركة هجرة من الناحية النوعية والكمية، كما لاحظ التقرير أن المناطق الريفية كانت هي مساحات العيش للبشر حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وقد تجاوز معدل سكان المدن عدد سكان الريف في سنة 2010[2]، غير أن التركيز الواضح والكبير على الهجرة الدولية بشكل عام يقترن مباشرة بأسباب سياسية ترتبط هي الأخرى بشكل كبير بالنظام الدولي

[1]Menara Lube Guizardi, The age of migration crisis, ***Tempo***, vol (25), n°(03),(2019), p.p. 577-598.

[2]United nations, ***world urbanization prospects***(new york ,2015) p.7.

الحالي ، والدول التي تشكل أكبر وحداته ، على اعتبار كل دولة لها سيادتها ومصالحها الوطنية، وعلى هذا الأساس وفي سياق العمليات التاريخية والسياسية والاقتصادية المؤطرة لإدارة الهجرة الدولية سنحاول الإشارة إلى هذه العمليات في أربعة نقاط كمايلي:

أولا: من وجهة نظر تاريخية إن ارتباط الهجرة الدولية بالدولة القومية واعتبارها نتيجة لهذا الشكل من التنظيم السياسي والاجتماعي، يعني أن الهجرة هي نتيجة تاريخية لاختراع الدولة القومية والحدود الدولية، والتي من بين سماتها الأساسية فكرة السيادة وهي السعي لاحتكار إجراءات تنظيم المنطقة التي تعمل فيها مجموعة من الوسائل والاليات التنظيمية والرقابية وضوابط الحدود.

تتوافق إدارة الهجرة الدولية مع التقاليد الويستفالية التي بموجبها تعتمد الدولة على السلطة على الإقليم والشعب، وقد لعب تطبيق السيادة على التنقل البشري دورا رئيسيا في بناء الدولة، وانعكس ذلك على ظاهرة الهجرة، والملاحظ أنه منذ القرن التاسع عشر، سعت العديد من الدول من أجل تحقيق هذا الاحتكار[1]، بمعنى السيطرة الشرعية على الهجرة عبر الوسائل الإدارية والبيروقراطية، وبالرغم من أن الدول انفتحت تدريجيا على التدفقات عبر الوطنية للسلع والاستثمارات ووافقت على تحريرها، غير أن تنقل الأشخاص بقي خارج هذا الانفتاح .

إن إدارة الهجرة تستخدم مجموعة كبيرة من الاليات مثل تنظيم الحركة ومراقبة الحدود والاحتجاز لطالبي اللجوء أو المهاجرين غير النظاميين، وكلها أمور تتعلق بتنظيم المساحات داخل الحدود الإقليمية وتهدف إلى رسم تمييز صارم بين الداخل والخارج[2] ، يوصف هذا النظام من قبل الباحثين النقديين بنظام استبعاد أو نظام تهميش ، كون الدول قامت بوضع حدود مادية واقتصادية واجتماعية وثقافية، تستخدمها كمناطق للحماية من أجل تنفيذ فكرة إدارة الهجرة[3]، هذاما أدى إلى إنشاء عالمين منفصلين عن بعضهما

[1]John Torpey : ***The invention of the passport. Surveillance, Citizenship and the State***(New York , Cambridge University Press, 2000) p.p. 1-211.

[2]ales bucarrucman, Structural Violence and Migration: Explaining Global and Local Total, ***Institutions institute for Comparative Research in Human and Social***, Vol (7), (2016), p.p.37-55.

[3]Bridget Anderson, New directions in migration studies: towards methodological de-nationalism, ***Comparative Migration Studies***, vol(7), n(36) ,(2019) p. 12.

البعض من خلال محاصرة الأشخاص وعدم السماح لهم بمغادرة أماكن البؤس والفقر والبطالة والتهديد الوجودي[1]من جهة، وعدم السماح لهم بالوصول إلى الدول الغنية التي تزعجها الهجرة.

ثانيا: من الضروري كذلك استحضار السياق التاريخي والجيوسياسي الذي ظهر فيه مفهوم إدارة الهجرة الدولية ففي بداية التسعينيات قدم لنا الخبير الدولي بيمال غوش المفهوم، عرفت هذه الفترة مجموعة من التغيرات التاريخية والجيوسياسية والاقتصادية يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- انهيار الاتحاد السوفيتي وتفتته إلى مجموعة من الدول الصغيرة وانتهاء الايديولوجية الشيوعية أدى إلى بروز الرأسمالية كنظام اقتصادي مهيمن في جميع دول العالم بالإضافة إلى الانتشار الواسع لمفهوم العولمة وتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول وزيادة التدفق في رأس المال والسلع والمعلومات ومع تراجع المواجهة بين الشرق والغرب.
- بروز العديد من التحديات العالمية المشتركة وبشكل تدريجي، مثل المخاوف الأمنية بشأن الإرهاب أو تغير المناخ وغيرها من التحديات ذات الطبيعة العابرة للحدود، التي أثارت قضية السيادة وقدرة الدولة على تنظيم القضايا التي تتطور خارج حدودها.
- كانت الهجرة واحدة من القضايا التي شهدت تنامي المخاوف بشأنها، مثلا في أوروبا الغربية ازدادت المخاوف من الهجرات الجماعية من الدول الشيوعية السابقة، بالإضافة إلى التعامل مع تدفقات اللاجئين الفارين من الحرب في البلقان*، مع ظهور مشاكل جديدة مرتبطة بالهجرة مثل تهريب البشر والاتجار بهم.

واستنادا على ما سبق فقد تم اعتبار الهجرة منذ عام 1990 ظاهرة مزعزعة للاستقرار ومولدة للأزمات، وقد أدى ذلك إلى الدفع بالدول إلى تبنى سياسات هجرة موجهة نحو السيطرة بشكل متزايد أما على المستوى الدولي فقد حفزت هذه المخاوف التوجه نحو التعاون بين الدول بشكل تدريجي.

---

[1]Abdi Kusow, ***Contesting Stigma: On Goffman's Assumptions of Normative Order, Symbolic Interaction*** Vol (27), N(2) ,(2004),p. p. 179-197.

*شهدت منطقة البلقان عقب نهاية الحرب الباردة حروبا أهلية دموية أشهرها حرب البوسنة (1992-1995) على سبيل المثال، وصل عدد طالبي اللجوء في عام 1993 في ألمانيا وحدها حوالي 440 ألف طلب لجوء، وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أكثر من 05 ملايين ما بين لاجئ ونازح داخلي .

[2] Antoine Pécoud, ***Pitfalls, ambivalences and contestations of 'migration management'***, Handbook on the Governance and Politics of Migration, (Edward Elgar Publishing, 2021) p.206.

ثالثا: بالنظر إلى العمليات الاقتصادية، كان ينظر إلى الهجرة كملاذ للمهاجرين من أجل الحصول على مستوى معيشي معتدل، لا يمكن الحصول عليه في دول المنشأ، في نفس الوقت ساهم المهاجرون في الاستجابة بنجاح للاحتياجات العمالية لدول المقصد، خاصة في الأوقات التي عرفت مناخ اقتصادي جيد ومعدلات بطالة منخفضة، غير أن الاضطرابات التي غذتها الأزمات الاقتصادية المتتالية ومع تسارع العولمة في الربع الأخير من القرن العشرين وأصبحت الدول مرتبطة بشكل أكبر بالتدفقات الدولية للاستثمار والتجارة والنقل والاتصالات، وشهدت تدفقات الهجرة زيادة خاصة تلك التدفقات من أسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية نحو الدول المتقدمة بالنظر إلى التفاوتات الاقتصادية الهائلة بين الدول.

كما أصبحت الدولة القومية في مطلع القرن العشرين ضرورة اقتصادية أيضا، وباتت مراقبة العمل أو التحكم في العمل أحد الوظائف المركزية للدولة القومية بصفة خاصة في الديمقراطيات الغربية، وذلك بسبب الأدوات الموجودة تحت تصرفها مثل العمليات القانونية، ورأس مال الثابت، الذي يتشكل من الإيرادات والضرائب وإعادة إنتاج العمالة عن طريق الرعاية الصحية، التعليم والتحكم في العمل[1] ويعد التحكم في الهجرة هو أحد التجليات الرئيسية لهذه الوظيفة المتمثل في لوائح وقوانين الهجرة وتصاريح العمل ما يجعل إدارة الهجرة الدولية مؤشر على ذلك.

رابعا: النظام الدولي وإدارة الهجرة الدولية

يشير النظام الدولي بالمعنى العام إلى كيفية تنظيم العالم أو جزء كبير منه سياسيا واقتصاديا وثقافيا في فترة معينة من التاريخ وحدد هيدلي بول(Hedley Paul) أهداف النظام الدولي على أنها:

> **الحفاظ على نظام الدولة والحفاظ على سيادة الدول واستقلالها ودعم السلام أو غياب الحرب كظروف طبيعية بين الدول، وهو المفهوم الغربي التقليدي للنظام العالمي[2].**

[1] asres Degu, ***op.cit*** , p. 16.

[2]Amitav Acharya , Race and racism in the founding of the modern world order, ***International Affairs***, Vol (98), Issue (1), (2022), p.p. 23–43.

يمكن اعتبار النظام الدولي الراهن تشكل من مرحلتين متداخلتين هي النظام العالمي الأوروبي والأمريكي، وبالرغم من الاختلاف الكبير من حيث السلطة التنظيمية الرئيسية وخصائصها المؤسسية من حيث توازن القوة والإمبريالية في الأولى والمؤسسات المتعددة الأطراف في الأخيرة، ولكن هناك العديد من القواسم المشتركة، التي تتمثل في أسبقية الغرب على باقي العالم ونمط الإنتاج الرأسمالي.

كما تم توريث العناصر الأساسية للنظام الأوروبي وتوسيعها في ظل النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بين هذه العناصر نجد: المساواة في السيادة بين الدول، المساواة بين البشر، الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وهي المبادئ الليبرالية المشكلة للنظام الدولي، وهي نفس المبادئ التي يتم التحايل عليها وعدم تبنيها عند بناء السياسات الخاصة بالهجرة والمهاجرين[1]، ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال مجموعة من العناصر التي يمكن تلخيصها في النقاط الاتية:

- تم استبعاد التنقل الدولي من النظام الدولي الحالي المبني على مبادئ ليبرالية وبل أكثر من ذلك تم التوجه نحو التشديد والغلق، والسبب أن الدول التي أنشئت هذا النظام لم ترى بأنها بحاجة لإنشاء مجموعة جديدة من المعايير والمبادئ وإجراءات اتخاذ القرار الخاصة بالهجرة، لأن المعايير والإجراءات الموجودة بالفعل، تسمح لها بتشكيل تدفقات الهجرة، وفقا لتفضيلاتهم الخاصة وتسمح كذلك بفرز المهاجرين[2]، على أساس الخصائص المرغوبة ومستوى الحركة المرغوبة عبر الحدود.
- على سبيل المثال تعد أنظمة التأشيرات* أنظمة اقصائية فهي بالإضافة إلى تكاليفها المرتفعة فإن رعايا بعض الدول التي تتقدم لطلب التأشيرات تخضع إلى فحص أمني وممارسات عديدة هادفة إلى الفرز الانتقائي للأشخاص، وعادة ما تكون الدول التي يحتاج مواطنوها إلى تأشيرات دخول من ضمن الدول الفقيرة وغير المستقرة سياسيا وماليا، ما يجعل نظام التأشيرات يميز بين

[1] **Ibid.**

[2] Jeannette money, globalization, international mobility and Liberal international order, ***international affairs***, vol (97), issue (05), (2021) , p.p. 1559-1577.

* لم تكن جوازات السفر والتأشيرات ضرورية بشكل عام للانتقال من دولة إلى أخرى في أوروبا الغربية حتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

الجنسيات، كما يتطلب نظام الفرز التمييز بين الوضعية الاقتصادية لمقدمي طلبات الهجرة التي يتم اثباتها من خلال البيانات المصرفية وحالات التوظيف[1].

- بحسب الباحثة "مينارالوبي غيزاردي" يشهد العالم منذ سنة 2001 مرحلة جديدة من الحكم على الهجرة الدولية وهذا التغيير لا يتعلق بعدد المهاجرين الدوليين حول العالم، ولا بالتدفقات الكبيرة للهجرة بكل فئاتها، بل يتلخص في تناقضات العولمة التي أدت إلى تشكل مرحلة جديدة أطلقت عليها الباحثة اسم "عصر أزمة الهجرة "[2]، انتقلت فيها الهجرة من السياسة المنخفضة إلى السياسة العليا وتحولت الهجرة إلى قضية مركزية.

و كخلاصة لما سبق، فإن وجهات النظر النقدية تعتبر إدارة الهجرة اختراعا تكنوقراطيا* يتخفى تحت عنوان المناهج الانسانية والقائمة على الحقوق في التعامل مع الهجرة، الغرض منه تمكين الدول المستقبلة القوية من توجيه تدفقات الهجرة وفقا لمصالحها السياسية والاقتصادية، ويجسد هذا النهج الإداري التهرب من مجموعة كبيرة من القضايا التي تثيرها الهجرة والتي يمكن أن تهدد في نهاية المطاف الحق في التماس الحماية، أو حرية التنقل وغيرها[3]، ويتم تقديم فكرة إدارة الهجرة الدولية على أنها النهج المثالي الذي يقدم مقترحات لحل معضلة الهجرة والتي يتم وصفها على أنها واقعية وعملية وليبرالية وتقدمية.

أولا: تعتبر هذه الحلول واقعية على اعتبار أن الدول المتقدمة وشعوبها ووسائل الاعلام وبعض الأحزاب السياسية لا تشجع زيادة الهجرة القانونية أو النظامية أو الهجرة الدائمة، وعلى النقيض من ذلك يتم تشجع الهجرة الدائرية المؤقتة التي تبلغ في ذروتها عودة المهاجرين إلى بلدانهم الاصلية.

ثانيا: تعد إدارة الهجرة بمثابة استجابة ليبرالية وتقدمية تشمل المهاجرين من ذوي المهارات العالية والمنخفضة، ويدعو إلى حماية أفضل لحقوق الانسان من خلال تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الانسان

[1]casaglia Anna, ***interpreting the politics of borders :a research agenda for borders studies*** (uk, Edward elgar publishing , 2020) p.p.27-42.

[2] Guizardi, ***op.cit***, p.p. 577-598.

[3]Antoine Pécoud, The UN Convention on Migrant Workers' Rights and International Migration Management, in: ***Global Society. Journal of Interdisciplinary International Relations***, vol 23. No. 3, 2009, p.p. 333–350.

القائمة بالفعل، ويهدف إلى تحقيق أهداف التنمية وتحقيق مكاسب ثلاثية للمهاجرين وبلدان المنشأ والمقصد.

ولكن لا يقدم نموذج إدارة الهجرة الدولية أية مقترحات لتنظيم وتقليل النتائج التوزيعية غير المتكافئة للنظام الرأسمالي العالمي التي تشكل حافزا لزيادة الهجرة الدولية، عن طريق تقليل الدافع الاقتصادي للهجرة أو اقتراح هجرة أكثر حرية كما هو موجود بالفعل في رؤوس الأموال والتجارة[1]، وهي القضايا التي يتم تجنبها بشكل حاسم.

وبشكل عام تركز وجهات النظر النقدية على أن إدارة الهجرة الدولية هي فكرة تم تصميمها لتتناسب في المقام الأول مع مصالح الدول المتقدمة وقطاع الشركات الرأسمالية وأرباب العمل سواء كانت هذه الشركات متعددة الجنسيات أو محلية[2]، وهو ما يتيح لهذه الجهات التصرف بمنطق ربحي مع ظاهرة إنسانية واجتماعية في المقام الأول.

وبذلك تتحول إدارة الهجرة والحدود إلى نوع من القوة اللاإنسانية التي تشل البشر القادرين على الاكتفاء الذاتي، كما تحول هذه الطرق الإنسان إلى شيء يستحق التعاطف بدلا من أفراد يستحقون فرص عادلة ومتساوية[3].

ومما سبق يمكننا أن نستنتج أن الحجج التي تقدمها وجهات النظر النقدية حول إدارة الهجرة الدولية تنطلق من تفكيك وجهات النظر حول الحدود والدولة القومية والنظام الدولي، التي يلاحظ تورطها بشكل كبير في بناء الضعف من جهة وتحويل المهاجرين بمختلف فئاتهم إلى أهداف للسيطرة والتحكم من جهة أخرى.

[1]gerard boucher,***A Critique of Global Policy Discourses on Managing International Migration*** ,Third World Quarterly, Vol(29), No(7),(2008), p.p. 1461-1471.

[2] Pécoud, ***The UN Convention on…,op.cit*** , p.345.

[3]William McCorkle, Introducing Students to Critical Border and Migration Theories in an Era of Xenophobia, ***Critical Studies in Education***,Vol(11), Issue n°(1),(2020), p. p. 58-72.

المطلب الثاني: إنتاج ونشر المعرفة حول إدارة الهجرة الدولية

الهجرة الدولية اليوم هي موضوع مدرج ضمن الأجندة البحثية لمجموعة واسعة من الباحثين والمراكز البحثية والمؤسسات الأكاديمية وكذا العديد من الجهات الفاعلة في مجال الهجرة والسياسات المرتبطة بها، مثل الجهات الحكومية والمنظمات الدولية والجهات غير الحكومية الشيء الذي أدى إلى زيادة كبيرة في عدد المنشورات والأبحاث، والذي يشير بدوره إلى تكييف كبير من قبل الدول والخبراء والمنظمات مع القضايا والتحديات الناشئة، أين تقوم برصد الموارد البشرية والمادية لإنتاج ونشر المعرفة حول الهجرة ومتطلبات إدارتها.

المخطط رقم 10: عدد المؤسسات الفكرية العاملة في مجال الهجرة في الفترة ما بين 1970 و2015

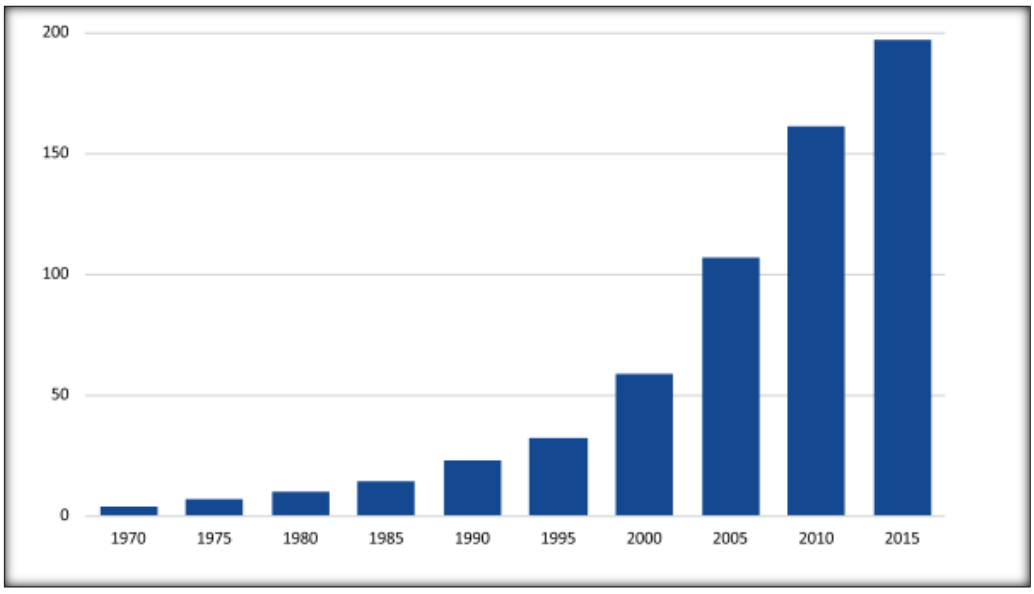

المصدر:

Iom, world migration report, 2018, p101.

يظهر المخطط السابق الانتشار الواضح لعدد المؤسسات الفكرية التي تركز على أبحاث الهجرة وهو دليل على التطور المؤسسي في مجال دراسات الهجرة من جهة وكذا الأهمية والمكانة التي تحوزها الهجرة الدولية بين الخبراء والمفكرين كموضوع رئيسي للبحث.

إن الأبحاث التي تقوم بها المؤسسات الفكرية والتي تعمل كوسيط للمعرفة المتعلقة بالسياسات وحاضنات للأفكار الجديدة، بما في ذلك تقديم الاستشارات للحكومات وحتى للمجتمع المدني والتعاون مع وسائل الإعلام، تعتبر ذات جودة متغيرة، إذ لا يتم التأكد في أغلب الأحيان من مصداقيتها ومدى وقوفها بعيدا عن الضغوطات التي تنشأ من جماعات المصالح والأحزاب السياسية ووسائل الاعلام وجماعات الضغط.

المخطط رقم11: نسبة تنزيل المقالات والتقارير في سنتي 2015و2016 المتعلقة بمواضيع الهجرة.

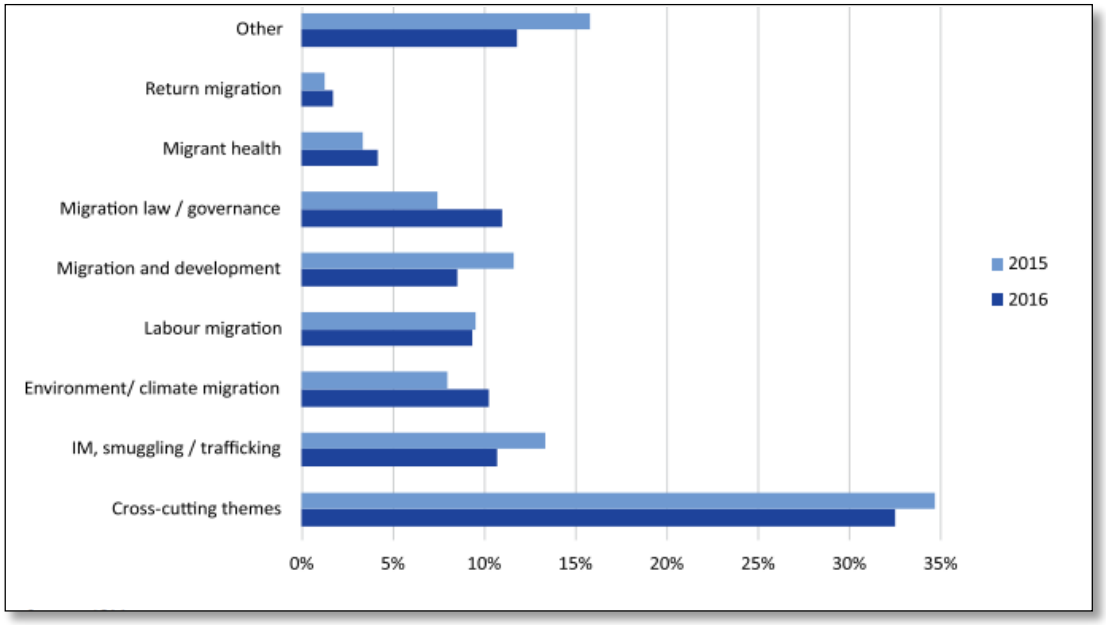

المصدر :

Iom, ***world migration report,*** 2018, p117.

كما يوضح لنا الشكل السابق، نسبة تزيل المقالات والأبحاث والمنشورات التي توفرها بعض المراكز البحثية التابعة لعدد من المنظمات الدولية، خلال سنتي 2015 و2016، مع اتجاه واضح ومتزايد بلغ ذروته في عام 2015، بالنظر إلى ذروة التدفقات نحو أوروبا في هذه السنة، وتتركز هذه المواضع في القضايا المرتبطة بإدارة الهجرة وقضايا عودة المهاجرين والهجرة المناخية وتهريب المهاجرين وعلاقة الهجرة بالتنمية وغيرها.

إن إنتاج ونشر المعرفة حول الهجرة جزء لا يتجزأ من إدارة الهجرة الدولية، يتم إنتاج هذه المعرفة في أغلب الأحيان من قبل الخبراء والمنظمات الدولية، التي تلعب دورا مهما في نشرها نحو الدول عن

طريق المؤتمرات وورش العمل الدولية، هذه الأخيرة، يمكن اعتبارها بمثابة بداية تأسيسية لإنتاج ونشر المعرفة حول الهجرة.

وتشير مختلف هذه الأبحاث والتي تندرج في أغلبها ضمن الانطولوجيات الواقعية إلى واقع الهجرة الدولية، هذا الواقع الذي يسبق الأساليب والأجهزة والممارسات المستخدمة في إنتاج المعرفة حول الهجرة[1]، بحيث يتم التعبير عن الهجرة عن طريق الإحصائيات والتصنيفات المحدد لحركة الهجرة، ولا يتم الإشارة إلى الطرق التي تم من خلالها إنتاج هذه المعارف والأهداف التي سيحققها هذا النوع من المعارف.

ما يحول دون نقد الطرق التي يتم خلالها إنتاج هذه المعرفة التي تخلق في النهاية أنظمة مختلفة حول نفس الظاهرة، والتي يتم النظر إليها كحقائق وتعتبر أمرا مفروغا منه لا يتم تدقيقه من الناحية النقدية، مثلما لا يتم نقد استخدامات هذه المعارف من قبل الجهات السياسية والتي تعد مثقلة بالسلطة وعلاقات القوة.

تم تأطير معظم الأدبيات التي تركز حول إدارة الهجرة الدولية بهدف حل المشكلات، وبهذا الطرح فإنها متواطئة في صنع المعرفة السيادية من خلال تأطير الهجرة كمشكلة وتقديم حلول من خلال إدارة الهجرة، بدلا من طرح الأسئلة حول مدى شرعية هذا الإطار[2]، وفي الأغلب تقوم هيئات تقنية مثل المنظمات الدولية ومراكز البحوث وحتى المؤسسات الأكاديمية، بالعمل على تعزيز البحوث والمناقشات التي تندرج في إطار المعرف التقنية .

ويشير الطلب المتزايد على البيانات العلمية والحقائق إلى الحاجة الملحة إلى إحصائيات شاملة ومؤشرات قابلة للقياس والتنبؤ بخصوص الهجرة العالمية انطلاقا من أن المعرفة المرتبطة بالهجرة تسمح بإدارة الهجرة الدولية بكفاءة والتنبؤ بمساراتها في المستقبل[3]، ويرتبط موضوع إنتاج المعرفة حول إدارة الهجرة بالممارسات التي تنتج معرفة حول الهجرة، وكيف تصبح البيانات والمعلومات حقائق علمية،

[1]Pecoud Antoine, ***Depoliticizing Migration. Global Governance and International Migration Narratives*** (uk, Palgrave Macmillan,2015)p.p.1-12.

[2]Eiko Thielemann and Carolyn Armstrong, Understanding European asylum cooperation under the Schengen/Dublin system: a public goods framework, ***European Security,*** Vol (22),n°(22),(2013),p.p. 148-164.

[3]Stephan scheel, the politics of non-knowledge in the un making of migration, ***journal of migration studies***, vol (01), n (02), (2021), p.p. 39-71.

والأهم هنا أن إدارة الهجرة الدولية لا تحدث فقط من خلال الممارسات المادية عبر الحدود، ولكن تحدث أيضا من خلال ممارسات المعرفة (knowledge practices) .

الملاحظ أن الممارسات المعرفية المختلفة تنتج إصدارات مختلفة حول الهجرة والتي تؤثر بدورها على الجهود والحسابات التي يتم حشدها من أجل إدارة الهجرة، وهذا يوضح أن المعرفة المرتبطة بإدارة الهجرة يتم إنتاجها على مستويات متعددة في الجامعات والمراكز الإحصائية ومراكز الفكر والأبحاث والمنظمات الدولية وغيرها[1]، مما يجعل إنتاج المعرفة حول إدارة الهجرة يشكل بدوره فهمنا حول الهجرة وما يعني أيضا تشابك محاولات السيطرة على الهجرة وتنظيمها مع إنتاج المعرفة حول الهجرة، وينبع هذا التشابك كدافع أساسي للدول من أجل الحفاظ على السيادة، كون مسألة الحكم يتطلب ويتوقف على معرفة ما يجب تنظيمه[2].

لقد توسع إنتاج وتداول المعرفة حول الهجرة من خلال المساهمات العلمية والحوارات المتعلقة بالسياسات والتقارير التي يتم إنتاجها من قبل مجتمع معرفي يتكون من الأكاديميين ومعاهد السياسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الممولة وهنا يأتي دور سرديات الهجرة*[3]، يمكن أن تشكل سرديات الهجرة مجموعة مختلفة من التمثيلات الانتقائية للواقع التي تعمل على فك وشرح وتبسيط الحقائق المعقدة، ويمكن أن تشمل افتراضات حول السببية، الخير والشر، المسؤولية والعواقب.

وتلعب هذه السرديات دورا رئيسيا في توفير المعرفة الأولية خاصة بالنسبة للوافدين الجدد لهذا النزع من الدراسات.

هناك ثلاثة أبعاد تساهم في إنتاج المعرفة ويمكن تحديدها كالتالي :

1. المستوى الذي يتم فيه إنتاج المعرفة.
2. المكونات والمنشورات.
3. الوكالات والفواعل المشاركة في إنتاج المعرفة.

ويمكن أيضا أن تكون هناك عوامل كامنة أخرى مثل أجندة البحث أوغيرها .

---

[1] ***Ibid,*** p.45.

[2] Antoine, ***Depoliticizing Migration... op.cit***, p.7.

[3] Anna, ***op.cit,*** p.35.

*تضم سرديات الهجرة التقارير والمنشورات الدولية حول الهجرة والتي تصدرها المنظمات الدولية والكيانات الأخرى والتي تشكل في الوقت الراهن مجموعة متماسكة من المعرفة والأفكار فيما يتعلق بكل من ماهية الهجرة من الاتجاهات والإحصائيات والديناميكيات وغيرها، وكيفية إدارة الهجرة من خلال تطوير أفكار حول ما ينبغي أن تكون عليه الهجرة وتقديم توصيات حول السياسات.

على الرغم من الانتشار الواسع لهذا المفهوم إلا أن جميع المؤلفات المتعلقة بإدارة الهجرة تتضمن بشكل كبير ما ينبغي القيام به من أجل إدارة الهجرة بشكل صحيح ولكن لا تتضمن هذه المؤلفات ما الذي يحدث بالفعل والنتائج الملموسة والفعلية لهذا الأسلوب، يتعلق هذا أساسا بالاستراتيجيات التي تتبعها المنظمات الدولية لإنتاج المعرفة والتي تؤدي إلى عدد كبير من المنشورات المؤثرة من قبل المؤسسات الدولية، مثل المنظمة الدولية للهجرة والبنك الدولي أو برامج الأمم المتحدة الإنمائية.

هذه المعرفة تتصل اتصال وثيق بالسياسة ولا تترك سوى مساحات صغيرة للبحث النقدي والدراسات المستقبلية، من الصعب التشكيك في هذه المنشورات المعرفية التي طورها خبراء هذه المؤسسات سواء داخل الدول أو خارجها[1]، فهي مدفوعة في كثير من الأحيان باحتياجات الحكومات وبتمويل منها وتعد هذه البحوث المنشورات من بين أهم محددات المواقف والسلوك العام ومصدر قوي للمفاهيم، وبهذه الطريقة يتشكل ما بات معروفا بسرديات الهجرة بشكل أساسي على ثلاثة مستويات: دولية، وطنية ومحلية.

تقدم المنظمات الدولية العاملة في مجال سياسات الهجرة خدماتها للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في جميع الدول على أساس أنها خبرة دولية موضوعية، أي غير سياسية، هذه الخدمات لا يتم فرضها بالقوة بل تعرض عن طريق المنتديات الدولية وغيرها من أشكال النقاش والمبادلات بين الدول في إطار الشركات والتعاون الدولي، ويتم تعميم هذه المعرفة ونشرها إلى باقي الدول[2]. وقد نما الاهتمام الأكاديمي في السنوات الأخيرة بفحص قوة وممارسة المنظمات الدولية في مجال إنتاج المعرفة ويشير العديد من الباحثين في هذا السياق إلى تحليلات ميشال فوكو حول الممارسات الحكومية من أجل وضع تصور لقوة المعرفة ضمن إدارة الهجرة.

---

[1]Martin Geiger and Antoine Pécoud, The New Politics of International Mobility. Migration Management and its Discontents, ***IMIS-Beiträge Heft 40*** – Special Issue,(2012),p. p. 11-22.

[2]Inken bartels, ***practices and power of knowledge dissemination: International Organizations in the Externalization of Migration Management in Morocco and Tunisia***, journal for critical migration and border regimes studies, vol (04),n°(1),(2018),p.p. 47-66.

ووفقا لهذه التحليلات فإن الخطاب السائد حول إدارة الهجرة الدولية يعتمد على المعرفة التي يتم قبولها كحقيقة والتي توفر العقلانية التي تبرر وتدعم استخدام القوة[1]، ومنذ أن صاغ فوكو مصطلح الحوكمة (governmentality)، وتقديمه تحليلا للممارسات الحكومية، يتم تناول المفهوم في الدراسات العلمية الاجتماعية لفهم الاستخدامات المعاصرة للقوة،[2] وهذا يعني أن إنتاج المعرفة ينطلق من خلق مشكلة تسمح بممارسة السلطة ، وتعمل المنظمات الدولية بالتأسيس وإنشاء هذه الأسس الخطابية من خلال تبادل التعريفات والقواعد المعيارية بين الجهات الفاعلة والمشاركة في إدارة الهجرة أين يتم نشر الافتراضات التي يتم قبولها.

وهناك بعد أخر مهم هو انتاج أشكال مختلفة من "عدم المعرفة " (non knowledge) الذي يملك نفس الأهمية في تشريع الحقائق مثل إنتاج المعرفة[3]، على سبيل المثال يتم انتاج عدم المعرفة عن طريق بعض الممارسات التي تتعلق بحذف البيانيات والاحصائيات، أو التجاهل العمدي لتوفير معلومات معينة أو مفاهيم ترتبط مباشرة بظاهرة الهجرة ولا يتم تضمنها ضمن الإنتاج المعرفي.

المطلب الثالث: إدارة الهجرة الدولية كمشروع هيمنة

لا تخدم نظريات الهجرة فقط فهم وشرح ظاهرة الهجرة وأسبابها، ولكنها مهمة لفهم الخيارات المتعلقة بإدارة الهجرة التي تأسست على مبدأ يفترض بأن الهجرة امتياز وليست حق، كما تأسست فكرة إدارة الهجرة الدولية على مبدأ السيادة في سياسات الهجرة، ترى العديد من التحليلات النقدية أن إدارة الهجرة الدولية هي نموذج جديد يسعى لنشر مقاربة عالمية للهيمنة[4]، فمن وجهة نظر مصالح المجموعات المهيمنة هناك معضلة تستلزم إيجاد صيغة ملائمة لتزويد أصحاب أرباب العمل بعمالة مستقرة ورخيصة مع توفير سيطرة الدولة على المهاجرين في نفس الوقت، وأضحى الحل المناسب لهذه المعضلة يتجسد في مشروع إدارة الهجرة الدولية [5]، وفقا لبعض التفسيرات النمط الحالي لإدارة الهجرة الدولية يأخذ شكل

[1]Kalm sara, ***Liberalizing Movements? The Political Rationality of Global Migration Management***, The Politics of International Migration Management (Basingstoke Eds:,2010)p.p. 21-44.

[2]Bartels, ***op.cit,*** p.p. 50.

[3] scheel, ***op.cit***, p. p. 39-71.

[4]Victor Piché, Contemporary Migration Theories as Reflected in their Founding Texts, Translated by Catriona Dutreuilh In ***Population*** ,Vol (68), Issue (1), (2013), p.p. 141 -164.

[5]Fabian georgi, toward fortress Capitalism: the restrictive transformation of migration and border regimes as a reaction to capitalist, multi ***crisis,*** vol (56),no (04),(2019), p. p. 556-579.

الإدارة العالمية المناهضة للمهاجرين، لأنه موجه نحو شل تدفقات الهجرة لاسيما غير النظامية أو القسرية أو لاستغلال العمالة، وفي كلتا الحالتين تتعاون الدول مع بعضها البعض ومع الجهات الفاعلة غير الحكومية من أجل تحقيق هذا النمط من إدارة الهجرة الدولية عن طريق :

1- تسهيل وصول العمالة المهاجرة الرخيصة (إدارة الهجرة الدولية بهدف استغلال العمالة)
2- السيطرة على الهجرة والتحكم في التنقل (إدارة أنماط الهجرات غير المرغوب بها).

من المهم بالنسبة للدول المهيمنة الانتقال من العمليات أحادية الجانب إلى عملية متعددة الأطراف وفي النهاية إضفاء الطابع المؤسسي على هذه العملية، فهذه الدول بحاجة إلى منظمات دولية لمنحهما مصداقية أكبر (غطاء) وتسهيل عمليات تنظيم الحركة وتطوير القدرة الإدارية لمراقبة الحدود .

كما ستكون الفوائد طويلة المدى لمثل هذه الاستراتيجية للدول المستقبلة واضحة أين سيتم بناء نظام دولي أقل تكلفة من الاعتماد على اتفاقيات أحادية أو ثنائية مع كل دولة مرسلة، قد يستلزم ذلك بعض فقدان السيطرة على المدى القصير (مثل عدد أكبر من التأشيرات وحصص أعلى للدول المرسلة)، في مقابل استقرار طويل الأمد وهجرة أكثر تنظيماً وانتظما،[1] وبالتالي فإن الهدف النهائي لهذه الدول هو إنشاء نظام دولي للهجرة يتم التحكم فيه من خلال المؤسسات الدولية.

من جهة أخرى يعتبر التحكم في الحركة والتنقل تقنية أساسية لممارسة القوة، بهدف إنتاج وإعادة إنتاج القواعد، وبذلك تحاول المجموعات المهيمنة تنظيم الحركة والسيطرة على التنقل لتتبلور بذلك علاقات القوة بين مجموعة من القوى الاجتماعية في مجموعة واسعة من السياسات وأنظمة الحدود التي تتأرجح بين الانفتاح والإغلاق[2]، وبالتالي فإن إدارة الهجرة ينظر إليها على أنها نموذج مهيمن يجسد مجموعة من الاليات التي تتعامل مع الهجرة، ويتم تقديم هذا النموذج على أنه يقدم طريقة مميزة لمعالجة التنقل البشري.

ويمكن فهم إدارة الهجرة الدولية على أنها بناء للممارسات والعلاقات الاجتماعية ونموذج يعبر عن تصور معين للواقع ومع عدم التناسق في المصالح وتباين القوة بين البلدان المتقدمة (المستقبلة

[1]James F. Hollifield, "***Migration and International Relations",*** in oxford handbook of the politics of international migration, (New York: oxford university, 2012) p.18.

[2] georgi, ***op.cit,*** p. p. 556-579

للهجرة) والبلدان الأقل نموا (المرسلة للهجرة)، أين لجأت الدول القوية إلى تطوير استراتيجية طويلة المدى تكون فوائدها واضحة بالنسبة للدول المستقبلة عن طريق السعي إلى بناء نظام هجرة يكون أقل تكلفة من محاربة كل خطوة على الطريق مع كل دولة مرسلة، وتتمثل هذه الاستراتيجية في ثلاثة خطوات رئيسية:

- الخطوة الأولى: هي تطوير استراتيجية مهيمنة والتي لا يمكن تحقيقها إلا من قبل أقوى الدول بالاستعانة بالدور المهم الذي تقوم به المنظمات الدولية لإقناع أو لإكراه الدول الأصغر والأضعف.
- الخطوة الثانية: هي إقناع الدول بقبول الاستراتيجية المهيمنة وسيتطلب هذا الربط بين القضايا التكتيكية، والذي يتضمن تحديد القضايا والمصالح التي لا تتعلق بالضرورة بالهجرة واستخدامها كوسيلة ضغط لإجبار الدول أو إجبارها على قبول الاستراتيجية المهيمنة، في مثل هذه الحالات، تكون المعاملة بالمثل محددة وليست منتشرة. تتم مكافأة الدول بشكل على تعاونها في السيطرة على الهجرة.
- الخطوة الثالثة: الدول المهيمنة تنتقل من لعبة أحادية الجانب في الأساس إلى عملية متعددة الأطراف، وفي النهاية يتم إضفاء الطابع المؤسسي على هذه العملية.[1]

هناك من يرى بأن جميع العناصر والمشاريع داخل فكرة إدارة الهجرة الدولية تهدف إلى التحكم في تنقل الغالبية العظمى من المهاجرين عن طريق أعمال قمعية و أشكال مختلفة من العنف، مثل العنف المادي عن طريق استخدام القوة المفرطة في نقاط مختلفة من الحدود، أو في مراكز الاحتجاز أو الطرد الجماعي وغيرها من الممارسات، ولكن هناك من يشير إلى أن فكرة إدارة الهجرة الدولية هي مثال على العنف المعياري، ترى الباحثة كريستينا أولجيمولر أن النموذج الذي تقدمه إدارة الهجرة الدولية مثال أيضا على العنف المعياري التي يتم فرضه من قبل الحكومات في دول الشمال[2].

يقصد بالعنف المعياري العنف الذي ينشأ عن طريق التقييد بالمعايير، فالمعايير تنتج العنف من خلال عدم السماح للأفراد بأن يكونوا ما يرغبون به في جوانب أساسية في حياتهم، ومقاومة العنف

[1]James F. Hollifield ***op.cit,*** p.18.

[2]christina oelgemöller , ***The Evolution of Migration Management in the Global North***(Routledge New York,2017),p.18.

المعياري يمكن أن تنتج لنا عنف مادي وغير مرئي في نفس الوقت[1]، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة الجريمة وينعكس بالسلب على أمن واستقرار الأفراد والدول، تعمل هذه المعايير المبررة على تنسيق أفعالنا في العالم وتوقعاتنا المتعلقة بسلوك الآخرين وبحسب هابرماس فإن الصراع ينشأ عندما يتم رفض صحة معيار ما بحيث يشعر فاعل ما بالإساءة بطريقة ما بسبب أفعال أو كلمات فاعل أخر[2].

وبالإضافة إلى كون مفهوم "إدارة الهجرة" هو عبارة عن نموذج مهيمن يجسد مجموعة الأدوات والآليات للحكومات للتعامل مع الهجرة الدولية، يستخدم المفهوم عدد كبير من المعايير التي تستخدم لغرض فرز الأشخاص خارج الحدود والتي تقوم على افتراضات وأحكام مسبقة حول الناس وثقافتهم ومدى شرعية وصول هؤلاء إلى مناطق أخرى.

بمعنى الإطار المعياري الذي يحدد من هو المهاجر المقبول وغير المقبول، أومن هو المهاجر الذي يستجيب للمعايير التي تحكم المجال الذي ينتقل إليه المهاجرون، ما يعني أن إدارة الهجرة الدولية عبارة عن طريقة مميزة لمعالجة الهجرة عن طريق وصف المهاجرين المقبولين وتحديد صفات المهاجرين الذين ينبغي أن يبقوا خارج الحدود.

المطلب الرابع: المقاربة النقدية البديلة لإدارة الهجرة الدولية

من الواضح أن إدارة الهجرة الدولية تظهر كنموذج يحظى بشعبية كبيرة ويتم اعتماده بشكل واسع في المجالات المرتبطة بالسيطرة وتنظيم تدفقات الهجرة، كما يظهر لنا تأثر هذا النموذج بشكل كبير بالتصورات القادمة من المجتمعات المستقبلة للمهاجرين والدول الغربية الغنية والمنظمات الدولية الواقع أغلبها في شمال الكرة الأرضية، ولا تقدم في المقابل الدول المرسلة الواقعة في جنوب الكرة الأرضية أي نماذج أو تصورات بديلة لتحدي هذه المقاربة، أو تقديم أفكار تعبر عن وجهات نظر الدول المرسلة أو المهاجرين ومحاولة التأثير من خلالها القضايا والمواضيع الرئيسية التي تعد من صميم اهتمامها.

[1]Jelke boesten , ***inequality ,normative violence and livable life Judith buter and Peruvian reality*** (polis working papers ,2010,n°1,university of leeds)p.p.2-22.

[2]جيمس جوردن فينليسون، ***يورجن هابرماس: مقدمة قصيرة جدا***، ترجمة أحمد محمد الدوبي (القاهرة : مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،ط1 ،2015) ص 89.

قدم الباحث فابيان جورجي (Fabian georgi)مجموعة من الحجج التي اعتبرها الأفكار الأساسية التي تسمح بالوصول إلى موقف بعيد عن الموقف الذي يتم التعبير عنه بشكل دائم ضمن التيار الرئيسي لإدارة الهجرة الدولية، وانطلاقا من تقديمه لهذه الحجج أكد، الباحث على ضرورة أن تنطلق هذه العملية، بالاعتماد على حركات الهجرة التي تناضل من أجل تجاوز المقاربة الراهنة لإدارة الهجرة الدولية، هذه الأخيرة، والتي تقوم المنظمات الدولية وتحديدا المنظمة الدولية للهجرة في تشكيلها واستمرارها، عن طريق جملة من الممارسات التي تنتهك بشكل رئيسي طموحات المهاجرين في تحرير أنفسهم من وتمكينهم من جميع حقوقهم.

ويمكننا تلخيص هذه الحجج في جملة من النقاط كمايلي:

1- النضال من أجل حرية الحركة العالمية كغاية في حد ذاتها:

تستند هذه الحجة بشكل أساسي إلى المادة الثالثة عشر من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تنص على أنه:

"لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، والعودة إلى بلده"[1]

في هذا النص يتم الاعتراف بالهجرة كحق أساسي من حقوق الإنسان، ولكنها تبقى مسألة خلافية لأبعد الحدود، فغالبا ما يتم معارضة سيناريو الهجرة بدون شروط أو بحرية كاملة، واعتبار إمكانية تطبيق هذا الحق غير فعال وأنه سيؤدي إلى تدفقات ضخمة للمهاجرين، على بالرغم من قلة الدراسات التجريبية التي تدعم هذا الافتراض[2]، وبالتالي يتم رفض حرية التنقل من بلد لأخر بدون عقبات أو قيود، ما ينتج عنه الغياب الفعلي للحق في الهجرة واعتبارها مشكلة تستدعي ضرورة إيجاد حلول ووضع قيود.

هناك من يرى بأن العالم يتقدم فعليا نحو حرية للتنقل بشكل أكبر وليس أقل، وهنا يسرد الباحثين مجموعة من الأمثلة حول حرية التنقل داخل دول الاتحاد الأوروبي والتي كانت شبه مستحلة وغير قابلة للتصديق بين كل من فرنسا وألمانيا في الخمسينيات وبين أوروبا الشرقية والغربية في الثمانينيات، وكذا الحدود المفتوحة بين دول الكومنولث قبل عام 1962، أين للمواطن البريطاني الحق في التنقل بحرية

[1] الأمم المتحدة، ***الإعلان العالمي لحقوق الانسان***، في: https://www.un.org/ar/udhrbook/pdf/UNH_AR_TXT.pdf

[2] Martin Geiger , Antoine pécoud, ***The new politics of international mobility migration management and its dicontents***, institute for migration and international studies,2012, p.p.11-25.

كما لمواطنين من جنوب أسيا ومنطقة بحر الكاريبي أن تنتقل دون قيود إلى المملكة المتحدة [1]، ما يعني أن مسألة النضال من أجل حرية الحركة والتنقل عبر العالم ليست قضية وهمية أو مستحيلة، خاصة إذا لاحظنا أن معظم الدول المتقدمة تضمن لأفرادها الحرية في اختيار الدول والأماكن التي يرغبون بزيارتها أو العيش فيها دون عوائق أو قيود تذكر.

على خلاف ذلك، يمكن أن نجادل في أن امتلاك الفرد الحق في مغادرة بلده لا يعني بالضرورة إمكانيات دخوله إلى بلد آخر، إذ يتم فرض قيود على الدخول إلى الدول والتي تتراوح بين إلزامية التأشيرات وإجراءات التفتيش الدقيقة على الحدود وغيرها، والتي تتعارض بشكل واضح مع حرية التنقل.

من منظور عملي، لا يوجد معنى فعلي لهذا الحق في غياب إمكانيات الهجرة، خاصة وأن معظم الناس يمكنهم مغادرة بلادهم، لكن أقلية منهم فقط لها الحق في دخول بلد أخر من اختيارهم، وهنا يضل الحق في الهجرة مشكلة بالنظر إلى القيود المفروضة على الدخول إلى الدول[2].

ويعد البعد الجوهري لجعل مطلب حرية الحركة العالمية كغاية هو مساهمة حرية التنقل في توسيع الحريات والخيارات الممكنة للأشخاص والسماح لهم باختيار الأنسب لهم التي تنبع من وعييهم الذاتي[3]، بغض النظر عما إذا اختار الأفراد الهجرة أم لا.

2- النضال من أجل المساواة والعدالة العالمية:

تنطلق الحجة الثانية من فكرة أساسية مفادها بأنه لا طالما هناك فقر مدقع وتفاوت هائل في الفرص بين الدول، لا يمكننا تبرير أي إدارة للهجرة لأنه من أجل الصالح العام العالمي المتوافق مع العدالة ومتطلبات الحياة بدون فقر وعوز، يتطلب إلغاء أية اعتبارات أخرى قد تبرر تلك القيود التي يتم فرضها تجاه الهجرة والمهاجرين[4]، ويتم التركيز في هذه الحجة على النضال من أجل الصالح العالم العالمي، بما في ذلك المسائل التي تتعلق بالتوزيع العادل للثروات والفرص والحقوق عبر الحدود الدولية

[1]Geiger, ***The new politics...,*** ibid.

[2]Martin Geiger , antoine pécoud, The new politics of international mobility migration management and its dicontents, i***nstitute for migration and international studies***,2012, p.p.11-25

[3]Hein de has, a theory of migration: the aspirations – capabilities framework, ***Comparative Migration Studies***, vol 9, n: 8, 2021, p.16.

[4]Fabian, ***Towards a Critical Theory of Migration Control: The Case of the IOM***, p.209.

وبين الدول الغنية والفقيرة، كما يجب أن يكون التركيز الأكبر في هذه الحجة، حول المبادئ التي توجه العمل الدولي تجاه الفقراء والطرق التي ينبغي أن نتبعها نحو بيئات تتميز بالعدالة والمساواة.

وجد تقرير اللامساواة العالمية لسنة 2022 أن التفاوتات العالمية خلال أربعين سنة الماضية لازالت واضحة للغاية، بل هي تقريبا كما كانت في ذروة الإمبريالية في مطلع القرن العشرين[1]، هذا ما يجعل عبارات مثل الحد من أوجه عدم المساواة العالمية وتحديات مواجهة الفقر التي تعد في صميم عمل المنظمات الدولية والدول، عبارة عن مبادرات ومشاريع فارغة من القيمة المضافة وفي هذه الحالة ينبغي أن التساؤل حول المعايير الأخلاقية التي تنطلق منها مشاريع أو مبادرات تهدف إلى تقليص اللامساواة والعدالة العالمية.

3-المواطنة العالمية:

تشير فكرة المواطنة العالمية إلى الانتماء والمشاركة في المجتمع العالمي ككل، وهي تعني المساهمة في العمل بعيدا عن الانحياز القومي والثقافي والعمل معا لحل المشاكل العالمية الكبرى التي تواجه البشرية، وبالتالي فإن فكرة المواطنة العالمية هي أكبر من شعار عالمي، إنها فكرة تشير إلى فكرة المواطنة خارج الهوية السياسية أو الجغرافية، وتنطلق هذه الحجة من مجموعة من الاعتبارات الموجودة فعليا والمتعلقة بحقوق الإنسان على اعتبار أن جميع الناس أحرار ومتساوون في الكرامة وفي الحقوق[2]، إن العمل على تعزيز وتنمية هذه الفكرة يزيد من الوعي الاجتماعي والمسؤولية المشتركة كدافع لإيجاد حلول لجميع أعضاء المجتمع العالمي.

وتنطلق هذه الحجة من أن الإرشادات التي يقدمها نموذج إدارة الهجرة لا بد من إلغائها إذا أخذنا في الاعتبار أن جميع البشر متساوون في القيمة والكرامة، فإن الامتيازات التي تأتي من المعايير التعسفية لشخص واحد أو دولة معينة أو مجموعة من الدول، لا يجب الدفاع عنها بل على العكس من ذلك يجب إلغاؤها.

[1] world inequality database, ***world inequality report*** ,2022,p.166

[2] الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ***مرجع سابق.***

*يشير مصطلح تقويض إلى النضال بشكل سلمي وشرعي من أجل إصلاح أو إلغاء نظام أو سياسات معينة.

3- النضال من أجل تقويض* الرأسمالية:

توضح هذه الحجة أنه في نمط الإنتاج الرأسمالي، يتم خلق طلبات غير منتهية على الموارد الطبيعية والعمالة بتكاليف أقل، كما يولد استمرار أنماط التجارة الرأسمالية هجرة اليد العاملة بشكل كبير في ظل تنمية غير متكافئة بين الدول، الشيء الذي أدى إلى تفاقم عدم المساواة والحفاظ على التسلسل الهرمي العالمي لما يسمى بالبلدان المتقدمة والنامية[1] هذا الوضع يصعب من عملية ربط الأجندة الدولية للهجرة بأهداف إنسانية تراعى من خلالها مصالح واحتياجات المهاجرين.

وهوما يستدعى النضال بهدف التخفيض من التأثيرات السلبية للنظام الرأسمالي، عن طريق زيادة الأجور للعمال المهاجرين وتعزيز حقوقهم وتغيير بعض السياسات والقوانين المالية لصالح الدول الفقيرة والنامية، والحد من التفاوتات الاقتصادية واستغلال العمالة الأجنبية الرخيصة.

4- تقويض مؤسسات إدارة الهجرة ومراقبة الحدود:

ترى هذه الحجة بأن مؤسسات إدارة الهجرة ومراقبة الحدود تقوم بتجسيد نظام للفصل العنصري العالمي الذي يعمل على استقرار النظام العالمي الرأسمالي وتنظيم اللامساواة واحتوائها في مناطق مكانية محددة[2]، عبر القيام بمحاصرة المهاجرين في بلدانهم الأصلية، خاصة في ظل غياب تمثيل فعلي للمهاجرين ومنظماتهم في تحديد أنظمة الهجرة الحالية وإدارة القضايا المرتبطة بها.

5- إنتاج معرفة نقدية متعلقة بالهجرة

في سنة 2008 جرت أول محاولة في مدينة ميونيخ لبناء شبكة أوروبية متعددة التخصصات من الباحثين النقديين في مجال الهجرة والحدود، بالإضافة إلى نشطاء سياسيين تحت اسم شبكة أبحاث الهجرة النقدية ونظم الحدود (kritnet) ، والتي ضمت 250 عالما وناشطا وفنانا وممثلا عن المنظمات الحكومية، بهدف استبدال النظام المهيمن لإنتاج المعرفة المتعلقة بالهجرة وإدارة الحدود[3] في مواجهة البحوث التي يتم انتاجها في الدوائر الغربية، ومنذ تأسيسها اكتسبت هذه الشبكة سمعة في المجال

[1] Guizardi, ***ibid,***

[2] Fabian, ***op.cit***,p.211

[3]Sabine Hess, Introduction : Critical perspectives on migration and border management research, ***Cultural studies***, vol (29), (2015), p.p. 55-87

الأكاديمي والسياسي، من خلال اجتماعاتها نصف السنوية ومشاريع التواصل والمنشورات التي يتم من خلالها توجيه النقد إلى المعايير والممارسات التي وافقت عليها الدول تجاه المهاجرين .

يمكن أن تسمح هذه الحجج بتكوين خارطة طريق للنضالات التي تهدف إلى إضعاف ضوابط الهجرة والقيود المفروضة من خلال النموذج السائد لإدارة الهجرة وبناء نماذج جديدة أو نماذج مختلفة عن نموذج إدارة الهجرة الدولية، يسمح لفئات واسعة من المهاجرين بالسعي نحو تحقيق حياة أفضل.

خلاصة الفصل الثاني واستنتاجاته:

حاولنا في الفصل الثاني من الدراسة، تقديم الإطار النظري الذي يسمح بتوفير أدوات لتحليل مضمون الاتفاق العالمي للهجرة، فسعينا إلى تناول الاتجاه النقدي في العلاقات الدولية مع إبراز العناصر المشكلة للمشروع التحرري للنظرية النقدية، كما تعرفنا على اتجاهات الرئيسية داخل نظريات العلاقات الدولية التي ناقشت فكرة التحرر، كما تعرفنا على أخلاقيات الحوار المفتوح الذي يسمح بالوصول إلى الفهم المشترك وخلق مناخ يسمح بالوصول إلى الحقيقة ومنها إلى التحرر.

وتطرقنا إلى الرابطة الموجودة بين المعرفة والمصالح ، وأهمية إنتاج المعرفة في الحفاظ على الوضع الراهن ، كما تعرفنا من خلال هذا الفصل على مفاهيم الهيمنة والهيمنة المضادة كأحد أهم الأفكار التي يستند عليها تحليلنا، ومن تم تقديم وجهات النظر النقدية حول الهجرة وتسليط الضوء على العمليات التاريخية والسياسية والاقتصادية المؤطرة لإدارة الهجرة الدولية، وتم فحص مصادر إنتاج المعرفة والخطاب حول الهجرة وفئاتها وسبل إدارتها كجزء من عملية نقد نموذج إدارة الهجرة الدولية، لنصل في النهاية إلى محاولة لفهم الخيارات المتعلقة بإدارة الهجرة كواحدة من مشاريع الهيمنة مع محاولة استنتاج مقاربة نقدية بديلة لإدارة الهجرة الدولية .

توصلنا في نهاية الفصل إلى مجموعة من النتائج يمكن اختصارها كما يلي:

- من خلال رصد أهم العوامل التي تمكن من تحقيق التحرر بحسب وجهات النظر النقدية والتعرف على القيود التي ينبغي التخلص منها عن طريق الجمع بين هذه الأفكار، توضحت لنا المعالم الرئيسية التي يتشكل من خلالها المشروع التحرري للنظرية النقدية.
- اعتبار الدول فاعل مهم في السياسة الدولية ولكنها تشكل كذلك عقبة مهمة أمام تحرر الأفراد مثلها مثل النظام الدولي المكون من القوى المهيمنة التي تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة والمحافظة على الوضع الراهن.
- الطبيعة السياسية لعملية إنتاج المعرفة هي من أهم المعيقات أمام التقدم نحو التحرر.
- تعد المنظمات الدولية آلية من آليات وضع القواعد والمعايير الدولية للقوى المهيمنة في النظام الدولي، وتساهم في توسيع القواعد التي تسهل من توسع وهيمنة القوى الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

- المعرفة التي يتم تقديمها على أنها معرفة محايدة وموضوعية، هي من وجهة نظر نقدية معرفة لا يمكن فصلها عن المصالح السياسية ويتم في المقابل تهميش جميع المعارف الأخرى.
- ترى وجهات النظر النقدية إدارة الهجرة الدولية كتعبير تكنوقراطي يهدف إلى التهرب من مجموعة كبيرة من القضايا والحقوق للمهاجرين، وتدعم بشكل كبير مصالح الدول المتقدمة عن طريق توجيه تدفقات المهاجرين.
- تعتبر النظرية النقدية الهجرة بمثابة استراتيجية بقاء بالنسبة للمهاجرين.
- تجسد إدارة الهجرة الدولية نموذج للهيمنة يهدف إلى التحكم في تدفقات المهاجرين عن طريق مجموعة من الأليات التي تحاكي مشاريع الهيمنة.
- توصلنا إلى خمسة حجج رئيسية تسمح بتكوين خارطة طريق لبناء نموذج جديد لإدارة الهجرة واستبدال الأنظمة المهيمنة لإنتاج المعرفة المرتبطة بالهجرة وأنظمة للسيطرة على تدفقات الهجرة، وتسمح ببناء نموذج قائم على العدالة والمساواة والحرية والإحساس بالانتماء والمسؤولية المشتركة تجاه جميع البشر.

الفصل الثالث

الاتفاق العالمي للهجرة:
دراسة في المضمون
والأهداف وتحديات التنفيذ

تمهيد

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية سنة 2018، الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية عن طريق التصويت، كأول اتفاق تفاوضي بين الحكومات وبرعاية الأمم المتحدة، بصفته إطار للتعاون في قضايا الهجرة ، ولكن الاتفاق العالمي للهجرة لم يكن وليد سنة 2018، بل على العكس من ذلك فقد جاء الاتفاق كنتيجة لمسار طويل من المفاوضات أمتد لأكثر من سنتين، وشهدت هذه المفاوضات، انخراط جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عملية مشتركة لمواجهة التحديات المختلفة للهجرة ، بالإضافة إلى التنسيق مع مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة المرتبطة بشكل رئيسي بالهجرة والمهاجرين.

سيحاول الفصل مناقشة السياق والخلفيات التي جاء الاتفاق العالمي للهجرة كنتيجة لها، كما سيتم التطرق إلى مفهوم الاتفاق العالمي للهجرة ومراحل إعداده، وما تضمنه من رؤية ومبادئ توجيهية وأهداف.

يتطرق الفصل أيضا إلى الآليات التي تم تحديدها من أجل التنفيذ والمراجعة والمتابعة، وكذا المقاربات المنتهجة لتقييم النتائج المتوصل إليها في تنفيذ أهداف الاتفاق.

وفي الأخير سيناقش الفصل المراجعة الأولى للاتفاق العالمي للهجرة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ أهدافه، ومحاولة للكشف عن بعض التحديات والعقبات التي واجهها التنفيذ الأمثل لأهداف الاتفاق.

وعلى هذا الأساس فإن الفصل يسعى لتقديم صورة مفصلة وعرض شامل لمضمون الاتفاق العالمي للهجرة والاسهامات الرئيسية للاتفاق في مجال إدارة الهجرة الدولية، تمهيدا لتقديم تحليل نقدي لكل السمات السلبية والإمكانيات الإيجابية للخيارات التي يطرحها الاتفاق العالمي بشأن الهجرة.

المبحث الأول: خلفية الاتفاق العالمي للهجرة

حازت قضية الهجرة في السنوات الأخيرة على الكثير من الاهتمام والمتابعة بحيث أصبحت محورا لسجال سياسي وأكاديمي مكثف، كما احتلت مكانا بارزا في العلاقات بين الدول وعلى رأس الأولويات في جدول الأعمال الدولي، وقد جاء نتيجة لذلك الاتفاق العالمي للهجرة كأول اتفاق عالمي يهتم بقضية الهجرة الدولية ويركز على التعاون الدولي لجعل الهجرة تتم في ظروف آمنة ومنظمة ونظامية.

في البداية يمكن أن نعدد مجموعة من العوامل التي جعلت من الهجرة تبرز كقضية عالمية تطلبت الاهتمام والتنسيق العالميين، وساهمت في التوصل إلى اتفاق عالمي حول الهجرة، منها ما يمكن وصفه بالأسباب غير المباشرة ومنها ما شكل نقطة تحول مباشرة، أفضت بشكل رئيسي إلى الانطلاق في عملية وضع وصياغة الاتفاق العالمي للهجرة.

المطلب الأول: الهجرة كمشكلة عالمية

تعد مسألة الحكم على الهجرة وتصنيفها كظاهرة إيجابية أو سلبية عملية معقدة ونسبية في نفس الوقت، فهي تحتمل العديد من وجهات النظر السلبية والإيجابية في نفس الوقت، على سبيل المثال يمكن ملاحظة العديد من التصريحات الإيجابية التي تصور الهجرة كظاهرة إيجابية، منها وصف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش (Antonio Guterres) الهجرة بأنها ظاهرة عالمية إيجابية كونها تقوم بتحريك الاقتصاد وتحد من التفاوتات العالمية والفقر وتزيد من فرص التنمية[1].

وفي المقابل يتم النظر إلى الهجرة في كثير من الأحيان كظاهرة سلبية كونها تنشأ كنتيجة للنزاعات السياسية والكوارث الطبيعية ولأسباب اقتصادية واجتماعية وغيرها، وتترك العديد من الأثار الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية على الأفراد والمجتمعات والدول.

في السنوات الأخيرة اتخذت مسألة الحكم على الهجرة أبعاد متفاوتة وأصبحت ظاهرة الهجرة محورا لسجال سياسي مكثف، وصلت إلى حد اعتبار الهجرة مشكلة عالمية، تم استخدام مصطلح مثل "عصر

[1] الأمم المتحدة، ***الهجرة ظاهرة دولية إيجابية وليست جريمة***"، في: https://news.un.org/ar/story/2018/07/1012701، تاريخ الاطلاع: 2022/07/12.

أزمة الهجرة "[1]، لوصف ظاهرة الهجرة في العصر الحالي، العصر الذي تميز بتحولات ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية انعكست بشكل واضح على ظاهرة الهجرة الدولية، والطريقة التي يتم النظر إليها عبرها، وفيما يلي بعض الأسباب التي جعلت من الهجرة تبرز كمشكلة عالمية:

أولا: الاحصائيات المرتبطة بالهجرة واللجوء

بالرغم من صعوبة التنبؤ بأعداد المهاجرين واللاجئين وأنماط الهجرة إلا أنه وفي معظم المناقشات حول الهجرة تكون عادة نقطة البداية هي الإحصائيات والأرقام، كونها تقدم نظرة عامة حول حجم التغيرات المتعلقة بالهجرة، فمثلا تشير التقديرات العالمية إلى وجود حوالي 281 مليون مهاجر دولي حتى سنة 2022 في حين كانت تقديرات سنة 1990 تشير إلى 153 مليون مهاجر ما يعني زيادة بحوالي 128 مليون مهاجر دولي خلال آخر ثلاثين سنة[2].

الجدول رقم 04: عدد المهاجرين الدوليين بين:1970و2019

السنوات	عدد المهاجرين	نسبة الهجرة
1970	84, 460,125	2.3%
1975	90, 368,010	2.2%
1980	101, 983,149	2.3%
1985	113, 206,691	2.3%
1990	153, 011,473	2.9%
1995	161, 316,895	2.8%
2000	173, 588,441	2.8%
2005	191, 615,574	2.9%

[1]Menara Guizardi, The Migration Crisis in the American Southern Cone Latin American Societies, ***Springer International Publishing***, (2021) p p.3-19.

[2]Unhcr, global trends report ,Geneva ,2016, p.07

2010	220, 781,909	3.2%
2015	248, 861,296	3.4%
2019	271, 642,105	3.5%
2020	281 مليون	3.6%

المصدر: تقرير الهجرة الدولية لعام 2020، ص21

بالرغم من ثبات النسبة المئوية للمهاجرين في حدود 3.5 % بالنسبة لعدد سكان العالم، إلا أن تسليط الضوء على عدد المهاجرين ومقارنة الزيادات في عددهم خلال فترات متفرقة، في كل النقاشات حول الهجرة يصور حدوث ضغط كبير على المجتمعات والدول المستقبلة، الشيء الذي ولد اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والسياسيين والمنظمات الدولية والجمهور بشكل عام حول دوافع الهجرة وأسبابها واثارها على المجتمعات المستقبلة، وكذا الخوف والهلع من نقص الفرص الاقتصادية وتهديد الرفاه الاقتصادي للسكان الأصليين والمنافسة على مناصب العمل وغريها، كل هذا يصور الهجرة بشكل سلبي ويجعلها تظهر كمشكلة تتطلب حلا.

نفس الشيء ينطبق على الإحصائيات المرتبطة باللجوء، مثلا قدمت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تقريريها السنوي لسنة 2021 إحصائيات تم وصفها بغير المسبوقة أين تجاوز عدد اللاجئين 82.4 مليون لاجئ حول العالم، منهم 26 مليون لاجئ تحت سن الثامنة عشر، تتم استضافت حوالي 83% منهم من قبل الدول منخفضة ومتوسطة الدخل[1]، الجدير بالذكر أيضا أن هذه الأرقام وصفت بأنها قد تجاوزت بالفعل بعض التقديرات التي أعدت في السابق لسنة 2050.

من الواضح أن العالم يشهد أعداد غير مسبوقة من اللاجئين وطالبي اللجوء، ولكن التركيز على الأعراض، دون معالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى هذه الأرقم الكبيرة، لا يساعد في فهم حقيقة المشكلة، زيادة على ذلك تشير معظم التقارير والتنبؤات إلى أن الإحصائيات المرتبطة بالهجرة ستستمر في النمو خاصة مع استمرار وجود دوافع ومسببات الهجرة التي لا يتم معالجتها، وكذا توفر الوسائل

[1]Unhcr, ***global trends report*** ,Geneva ,2021,p.03

والطرق التي تسمح بالهجرة، وهذا ما يعني أن التطرق للإحصائيات سيبقى مستمرا مشكلا بذلك واحدة من الأسباب التي تبرز الهجرة كظاهرة خارجة عن السيطرة.

تسيطر أيضا ثلة من المنظمات الدولية على هذه الإحصائيات وأغلب البيانات المرتبطة بالهجرة واللجوء، ونذكر منها: دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، ومنظمة العمل الدولية ، والبنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، تعرف هذه المنظمات منافسة كبيرة في مجال تقديم التقديرات الحالية والمستقبلية وإعداد التقارير الدورية بشأن إحصائيات الهجرة واللجوء ليتم عرضها على صناع القرار والباحثين في مجال الهجرة ووسائل الإعلام وغيرها، أدى إلى استخدام الاحصائيات في سياقات مختلفة وتأويلات تخضع لاعتبارات سياسية واجتماعية وغيرها.

ثانيا: التعقيدات المرتبطة باتجاهات الهجرة

ترتبط الهجرة في كثير من الدول بتراث تاريخي أو استعماري مشترك بين العديد من الدول مثلا نجد في الهجرة بين فرنسا والدول الواقعة في شمال إفريقيا، والمملكة المتحدة ودول الكومنولث، ألمانيا وتركيا، المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، لترسم هذه الارتباطات أهم الاتجاهات التي تميز الهجرة الدولية والتي تمكن إلى حد بعيد من تصنيف الدول بشكل واضح من حيث نشأة تدفقات الهجرة ومساراتها والعبور والوجهة.

غير أنه ومنذ نهاية الحرب الباردة أصبحت تدفقات الهجرة أكثر تنوعا وضربت طرقا أكثر تعقيدا، في أوروبا على سبيل المثال تحولت دول مثل البرتغال واسبانيا واليونان وإيطاليا من دول مصدرة للهجرة إلى دول مستقبلة للمهاجرين، كما تحولت دول كثيرة في المغرب العربي إلى نقاط عبور وحتى استقبال للمهاجرين، وكذا في كثير من أجزاء القارة الأسيوية[1]، وهكذا أصبحت الهجرة ظاهرة تتطور من الناحية الجغرافية انعكست بشكل واضح على اتجاهات الهجرة في العالم وأصبح من الصعب تحديد أنماط الهجرة العالمية ومسارات الهجرة التي تتشكل وتتغير باستمرار.

[1]Christophe Bertossi, The Regulation of Migration: A Global Challenge, ***Politique étrangère***, (no) 5, (2008), p p. 189-202.

ثالثا: استقطاب الجدل حول الهجرة

أضحى النقاش السياسي حول الهجرة داخل الدول مستقطبا بشكل متزايد، فمثلا نجد الأحزاب المحافظة والمتطرفة وغيرها من الجماعات المناهضة للهجرة تصور الهجرة على أنها ظاهر سلبية تضر بسلامة واقتصاد الدول المستقبلة وتهديد للسيطرة على الحدود، وانعكس هذا جليا على الخطاب السياسي الرسمي حول الهجرة في كثير من الحملات الانتخابية، مثلما حدث في الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، الذي وعد ببناء جدار على طول الحدود الأمريكية المكسيكية، وكذلك في حملة مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي* تحت شعار (استعادة السيطرة على الحدود) [1].

تكتسب الحركات الشعوبية اليمينية ذات الآراء السلبية حول الهجرة زخما كبيرا في العديد من الدول خاصة بعد اتساع القاعدة السياسية لها وتراجع الأحزاب اليسارية التي تركز في كثير من الأحيان على قضايا بعيدة عن الهجرة، مثل البطالة والعدالة الاجتماعية والمساواة، ما أحدث نزاعا عنيفا داخل هذه الدول توسع من خلاله الخطاب المحرض حول الهجرة والمهاجرين، وأصبحت قضية الهجرة واللاجئين توظف داخل الصراعات السياسية لاسيما بين قطبي اليسار واليمين وبين التيارات المعتدلة والمتشددة على حد سواء.

رابعا: أزمة اللاجئين والمهاجرين سنة 2015

جاء الاتفاق العالمي للهجرة نتيجة الشعور المباشر بالأزمة من قبل العديد من الدول عبر العالم، لما واجهت هذه الدول في عام 2015 حركة واسعة وتدفقات غير مسبوقة للمهاجرين واللاجئين شملت مواقع متعددة عبر العالم، وأدت الأحداث التي عرفتها منطقة البحر الأبيض المتوسط وخليج عدن، إلى الدعوة من أجل وضع تدابير للحد من تداعيات هذه الأزمة، ويمكننا اعتبار الأحداث النادرة التي شهدها العالم سنة 2015 والمعروفة بأزمة اللاجئين والمهاجرين، مهدت بشكل مباشر للمرة الأولى لاتفاق عالمي شامل بشأن الهجرة.

*وهي الحملة التي قدمت إلى البرمان البريطاني من رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون والتي تروج إلى وضع ضوابط جديدة للهجرة يتم تقريرها داخل البرلمان البريطاني.

[1]Bimal Ghosh, ***A Global Migration Agreement: Why So Important, Yet Why So Elusive*** (Geneva, Palgrave Macmillan, 2021) p 11.

وصفت أزمة الهجرة لعام 2015 كأسوأ أزمة تتعلق بالهجرة واللجوء منذ الحرب العالمية الثانية وفق ما أعلنت عنه العديد من المنظمات الدولية المتخصصة والإنسانية، وكذا التصريحات الرسمية لرؤساء الدول والحكومات، فبحسب تقديرات المنظمة الدولية للهجرة، دخل ما يقرب عن مليون لاجئ ومهاجر القارة الأوربية قبل نهاية سنة 2015 عن طريق البحر والبر، قادمين من ثلاثة دول رئيسية هي سوريا العراق وأفغانستان، وهي الدول التي عرفت صراعات سياسية وحروب[1].

تم تركيز النقاش بالدرجة الأولى على اللاجئين القادمين من سوريا وهم الأكثر عددا من دون شك، غير أن عدد العراقيين الذين غادروا في ظروف مشابهة تضاعف بأربع مرات بالمقارنة مع عام 2014، كما زاد عدد الأفغان بضعفين ونصف خلال نفس السنة، ودفعت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها كوسوفو سكانها بالتوجه نحو خيار الهجرة وطلب اللجوء نحو أوروبا [2]، وما زاد من شدة هذه الأزمة هو التحركات المختلطة التي شملت طالبي اللجوء والمهاجرين في وضعية غير نظامية واللاجئين وضحايا الاتجار بالبشر وغيرهم، الشيء الذي تطلب النظر في الدوافع المختلفة للهجرة من أجل قبول وتصنيف المهاجرين في ظل أنظمة استقبال منهكة بالفعل وتشهد ضغط كبير.

تعد سنة 2015 من أكثر السنوات حسما في تاريخ الهجرة، وتكتسي أهمية بالغة ليس فقط بسبب الأعداد الهائلة من المهاجرين بل أيضا بسبب بروزها على وسائل الاعلام وعلى مرأى من رواد وسائل التواصل الاجتماعي والتي سمحت للعالم كله بمشاهدة مأساة كبيرة مرتبطة بالهجرة[3]، وتحولت قضية الهجرة إلى سبق صحفي يتم من خلاله التركيز على الأخبار والتقارير التحليلية وعرضها بطريقة حماسية.

من جهة أخرى أبرز حجم هذه الأزمة واتساعها في جميع أنحاء العالم وبشكل خاص في الدول المحاذية لدول منشأ الهجرة، مدى القصور في المواثيق الدولية خاصة ما تعلق بمواجهة التداعيات الإنسانية والسيطرة على التدفقات الكبرى للمهاجرين، كما فرضت هذه الأزمة ضغوطات على البلدان التي تتصدر قائمة الدول المستضيفة للمهاجرين واللاجئين وافتقار هذه الدول إلى الدعم وغياب المشاركة

---

[1] مهى يحي و مروان المعشر، **أزمات اللاجئين في الوطن العربي** (بيروت، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي،2019) ص ص 115-136.

[2] دوك-كوانغ غوبين وستيفانيا سومّرماتر، ***2015: موجات الهجرة تصل إلى قلب أوروبا***، حياة سويسرية، 18 ديسمبر 2015، في:https://bit.ly/3laMPw6، تاريخ الاطلاع 2021/9/23.

[3] Ghosh, ***A Global..., op.cit***, p12.

في تحمل الأعباء[1]، مما أدى إلى تحمل دول الجوار نصيبا غير متكافئ من أعباء العناية بالعدد الأكبر من اللاجئين والمهاجرين.

وأصبحت الهجرة الدولية من أولويات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ففي أكتوبر من سنة 2015 أجاز مجلس الأمن الدولي استخدام القوة ضد القوارب المستخدمة في تهريب المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط والمتجهة نحو أوروبا[2]، وكانت هذه المرة الأولى التي يستخدم فيها مجلس الأمن الفصل السابع باستخدام القوة ضد شبكات التهريب.

وبعدها عين الأمين العام للأمم المتحدة مستشارة خاصة مكلفة بقمة الأمم المتحدة بشأن معالجة التحركات الكبرى للمهاجرين واللاجئين وهكذا شهدت سنة 2015 العديد من الاجتماعات على مستوى الجمعية العامة، كما أدت الأزمة إلى عدد من المبادرات الدبلوماسية كان من بينها قمة فاليتا حول الهجرة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الافريقي تأسس من خلالها بيان للتعاون في مجالات خلق السلام والاستقرار في افريقيا لمواجهة الظروف المؤدية إلى الهجرة ومحاربة الاتجار بالبشر.

المطلب الثاني: غياب نظام دولي للهجرة

الحديث عن غياب نظام دولي للهجرة يجرنا مباشرة إلى البحث عن المكونات الرئيسية الغائبة لهذا النظام والأسباب الرئيسية التي حالت دون تشكل نظام دولي خاص بالهجرة، بالرغم من الجهود التي تبذلها بعض الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الدولية ومع توفر العديد من المعايير الدولية الراهنة التي تحكم الهجرة بالفعل ولكنها تبقى غير كافية لإنشاء نظام رسمي شامل متعدد الأطراف لتنظيم حركة الأشخاص عبر الحدود الدولية.

على الرغم من عدم وجود تنظيم رسمي وقانوني في مجال الهجرة يحكم الهجرة الدولية بجميع أبعادها، بخلاف حالات اللاجئين التي تأخذ بعين الاعتبار الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951 وبروتوكولها لعام 1976 كأساس لنظام اللاجئين الدولي مع معايير وإجراءات ومؤسسات راسخة

[1] يحي، **مرجع سابق**، ص ص 115-136

[2] Ghosh, ***A Global... op.cit***,p13

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[1]، وهو كما يعتبره ألكسندر بيتس* (Alexander Betts) نظام مؤسسي أكثر من الأنظمة الأخرى ذات الصلة.

في البداية ومن خلال التركيز على القانون العام لحقوق الانسان وقانون العمل الدولي والصكوك الدولية نلاحظ أن القانون الدولي لحقوق الانسان يحدد الالتزامات التي يجب على الدول احترامها لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للجميع، وهي الحقوق الطبيعية لبني البشر وهي حقوق متداخلة ومترابطة وغير قابلة للتجزئة[2]، ومنها نجد حرية التنقل والحق في مغادرة دولة ما والعودة لها وهي الحقوق المرتبطة مباشرة بالهجرة.

وخلافا للقوانين الأخرى التي قد لا تنطبق إلا على جماعات أو حالات محددة فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان يسرى على جميع الشعوب وفي كل الأوقات ولا يستثني المهاجرين ما يعني أنه يحق لجميع المهاجرين بصرف النظر عن وضعهم التمتع بحقوق الإنسان الدولية نفسها مثل مواطني دولة ما[3]، كما توفر صكوك حقوق الإنسان الدولية الأساسية حماية قانونية لكل الأشخاص بما في ذلك المهاجرين والتي يمكن تطبيقها على جميع مجالات الهجرة ونذكر من بينها:

1-الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

2-العهود الدولية الخاصة بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3-اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

4-الاتفاقية الدولية لجميع المهاجرين العمال وأفراد أسرهم.

5-اتفاقية مناهضة التعذيب.

ما يميز هذه الفئة من المعايير الدولية هو عدم التماسك والتجزئة، بالإضافة إلى ضعف التصديق من قبل الدول المقصد الرئيسية على بعض الاتفاقيات الدولية، كما نجد ذلك في الاتفاقية الدولية لجميع

---

[1] Alexander Betts, ***global migration governance*** (oxford: oxford university press, 2011) pp. 1-33.

*الكسندر بيتس، أستاذ الهجرة القسرية والشؤون الدولية بجامعة أكسفورد البريطانية، شغل منصب مدير مركز دراسات اللاجئين يملك العديد من المؤلفات عن الهجرة واللجوء.

[2] الأمم المتحدة، ***أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان***، في: https://www.un.org/ar/about-us/udhr/foundation-of-international-human-rights-law، تاريخ الاطلاع:2021/03/21.

[3] المفوضية السامية لحقوق الإنسان والهجرة، ***المعايير الدولية التي تحكم سياسات الهجرة***، في https://bit.ly/3RnhaXc تاريخ الاطلاع: 2021/03/22.

المهاجرين العمال وأفراد أسرهم التي دخلت حيز التنفيذ في سنة 2003 [1]وهي أكثر الاتفاقيات الدولية تفصيلا لحقوق المهاجرين العمال والأضعف من حيث التصديق من قبل الدول (فقط56 دولة قامت بالتصديق على هذه الاتفاقية).

من جهة أخرى يتم التركيز على الشبكات المتنامية للاتفاقيات الثنائية والإقليمية فيما يتعلق بالجوانب المختلفة لإدارة الهجرة[2]، والتي تحكم بشكل خاص إعادة القبول ومراقبة الحدود وحصص هجرة اليد العاملة وغيرها كما نرى في حالات التنسيق بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلال استخدام العمال المهاجرين على المدى القصير واستراتيجيات مكافحة الهجرة غير النظامية ومعالجة طلبات اللجوء أو مثلما يحدث في دول الخليج التي تهيمن عليها الهجرة بعقود محددة دون مرافقة عائلية وأمثلة عديدة من الهجرات الانتقائية نحو دول الشمال العالمي مثل هجرة الأدمغة[3]، الشيء الذي أدى إلى تفاقم المشاكل المرتبطة بالهجرة، خاصة تلك القائمة على عدم المساواة والفقر وازدياد التفاوت بين الدول مع تضائل في حقوق الانسان للمهاجرين ما يعني أن السياسات التقييدية وأحادية الجانب لم تأتي بالأهداف المسطرة لها.

وبالرغم من أن الهجرة تحولت إلى واحدة من أهم القضايا على الصعيد الدولي، إلا أن عدم وجود نظام دولي يحدد المعايير والمبادئ التي تتحكم في سياسات الهجرة بشكل صريح، أدى إلى وصف عملية تنظيم وإدارة الهجرة بأنها عملية مجزأة وغير متماسكة[4]، أو كما أشار إلى ذلك بيمال غوش بالنظام المفقود[5] (missing regime)، ما أدى إلى بروز عدد كبير من الدعوات لسد الفراغ في مجال الهجرة وللاستجابة لكل التطلعات التي يصبو إليها الأطراف المعنية بالهجرة.

---

[1] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، ***اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم***، في https://www.ohchr.org/ar/treaty-bodies/cmw/background-convention، تاريخ الاطلاع 2021/04/20.

[2] Betts, ***op.cit,*** p.23.

[3] **Ibid**.

[4] Ghosh, ***Managing Migration.., op.cit***,p15.

[5] Claire Inder ,***International Refugee Law, 'Hyper-Legalism' and Migration Management: The Pacific Solution***, (London Palgrave Macmillan,2010)pp. 220-251

المطلب الثالث: إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 19 سبتمبر 2016، مجموعة من الالتزامات لتعزيز حماية اللاجئين والمهاجرين المعروفة باسم إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين، والذي من خلاله أعادت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة، التأكيد على أهمية وضرورة نظام الحماية الدولي والتزمت بتقوية وتعزيز آليات حماية الأشخاص المتنقلين.

اجتمع رؤساء الدول والحكومات في قمة نيويورك بناء على دعوة الرئيس الأمريكي في تلك الفترة باراك أوباما (Barack Obama) وذلك لإجراء المداولات اللازمة بخصوص إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين بعد مفاوضات دامت تسعة أشهر[1]، وقبل القمة أصدر الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك بان كي مون (Ban Ki-moon) تقريره عن التحركات الكبرى للاجئين والمهاجرين داعيا إلى نهج ثلاثي الأركان[2]: يتضمن الحفاظ على السلامة والكرامة، انشاء اتفاق عالمي بشأن تقاسم المسؤولية خاص باللاجئين والتفاوض بشأن اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة بالاجتماع إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين، الشيء الذي أظهر أهمية النظام الدولي للاجئين وكذا أهمية الالتزام بالتضامن العالمي بين الدول وتشارك المسؤولية، خاصة فيما تعلق بحماية اللاجئين والأشخاص المتنقلين بشكل عام بغض النظر عن وضعهم، تحديدا في وقت شهد فيه العالم موجات هجرة غير مسبوقة.

وضع إعلان نيويورك الأساس لمجموعة من الإجراءات التي من شأنها أن تحسن من وضع اللاجئين والمهاجرين من خلال الدعوة لتطوير اتفاقين عالميين، الأول بشأن اللاجئين والثاني من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية التي تم اعتمادهما لاحقا في سنة 2018[3].

---

[1] UNGA, ***New York Declaration for Refugees and Migrants***, [New York Declaration], UN Doc. 2016.

[2] UN, ***Report of the Secretary-General – In safety and dignity: addressing large movements of refugees and migrants*** (A/70/59), available on: http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp

[3] ***The UN refugee agency, the New York Declaration for Refugees and Migrants,*** 2018,https://globalcompactrefugees.org/sites/default/files/2019-12/New%20York%20Declaration-%20Frequently%20Asked%20Questions%20%282017%29.pdf,seen on 07/03/2022.

اعتبر إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين علامة فارقة في التضامن العالمي وحماية اللاجئين والمهاجرين بعد اعتماده من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تم نشر الملحق الأول، الذي تعلق بالإطار الشامل للاستجابة للاجئين (the comprehensive refugee response framwork)، والذي هدف إلى تخفيف الضغط على البلدان المستضيفة، وتعزيز اعتماد اللاجئين على الذات ودعم عودتهم بسلامة وكرامة.

المخطط رقم 12: يوضح المسار الذي انبثق عن إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين

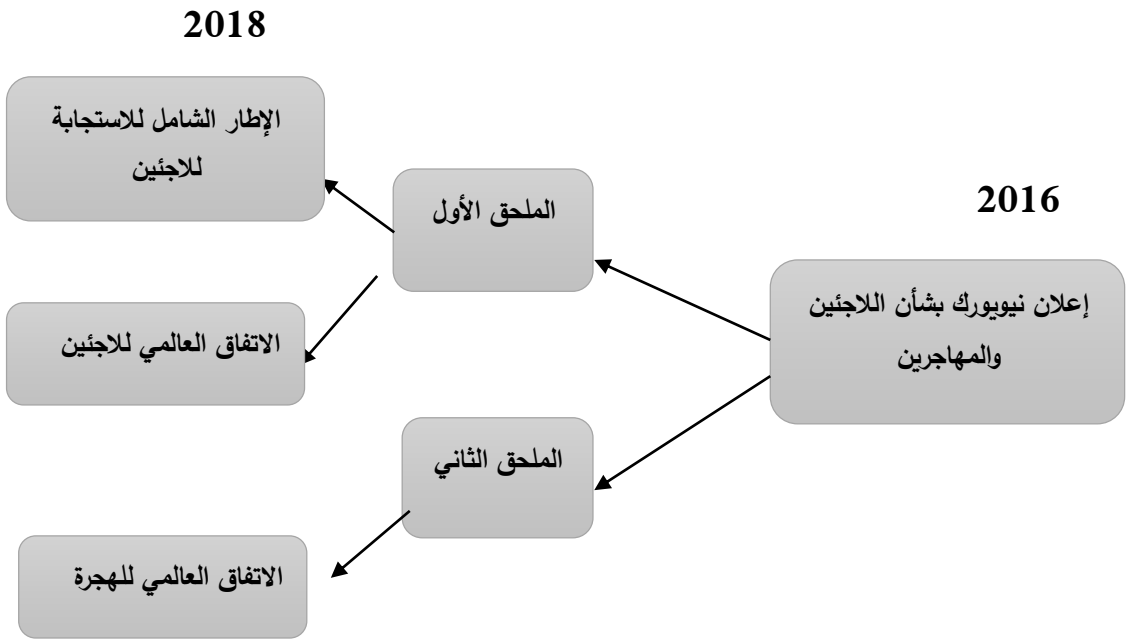

المصدر: من إعداد الباحثة

تم تحديد المسار نحو اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة في الملحق الثاني من إعلان نيويورك، وتمت رعاية العملية من قبل الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للهجرة الدولية كما تم اختيار الممثل الدائم للمكسيك من قبل رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة للإشراف على 18 شهرا من المشاورات والمفاوضات من قبل الدول، وبهذا يعد إعلان نيويورك نقطة انطلاق مباشرة في عملية وضع الاتفاق العالمي للهجرة.

أطلق إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين مجموعة من الالتزامات والتي هدفت إلى تلخيص جميع جوانب الهجرة الدولية بما في ذلك القضايا الإنسانية وحقوق الإنسان وحقوق العمال، وتنطبق بعض الالتزامات على كل من اللاجئين والمهاجرين بما في ذلك تلك الهادفة إلى إنقاذ الحياة ومكافحة العنصرية ورهاب الأجانب والاتجار بالبشر.

كما التزمت الدول بمعالجة أسباب الهجرة غير النظامية بشكل يضمن أن تكون الهجرة خيار وليس ضرورة، وجرى الاتفاق بين الدول على مساعدة المهاجرين في الدول التي تواجه صراعا أو كوارث طبيعية مع تعزيز سياسات التوظيف المراعي للاعتبارات الأخلاقية وتطبيق معايير عمل دنيا مع تخفيض تكاليف هجرة العمالة [1].

ومن بين الالتزامات الرئيسية التي تضمنها إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين نذكر[2]:

- دعوة الدول إلى حماية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع اللاجئين والمهاجرين بغض النظر عن وضعهم.
- ضمان تلقي أطفال اللاجئين والمهاجرين تعليمهم في غضون بضعة أشهر من وصولهم.
- منع العنف القائم على النوع الجنسي والتصدي له.
- العمل على إنهاء ممارسة احتجاز الأطفال لأغراض تحديد وضعهم كمهاجرين.
- إدانة كراهية الأجانب ودعم حملات عالمية لمكافحتها.
- تعزيز المساهمات الايجابية التي يقدمها المهاجرون.
- تقديم مساعدات إنسانية وإنمائية إلى البلدان الأكثر تضررا بموجات اللجوء والهجرة.

يعد أحد الجوانب الأكثر لفتا للانتباه في إعلان نيويورك هو مدى توجهه نحو حقوق الانسان فأول الالتزامات المنصوص عليها فيما يتعلق بالمهاجرين هو حماية السلامة والكرامة وحقوق الإنسان والحريات

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ***إعلان نيويورك*** (جنيف،2018) ص 07.

[2] Madalina Chesoi, Renewed ***International Solidarity: The New York Declaration for Refugees and Migrants***, Ottawa, Parliamentary Information and Research Service, Library of Parliament, no. 2019-21,20 May 2019.https://hillnotes.ca/2019/06/20/renewed-international-solidarity-the-new-york-declaration-for-refugees-and-migrants/

الأساسية لجميع المهاجرين بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، ما يعني تأطير الهجرة ووضعها بشكل مباشر في إطار معياري لحقوق الإنسان، ويتمثل الالتزام الثاني في صون مجتمعات المهاجرين في الخارج وحماية مصالحهم ومساعدتهم وفقا للقانون الدولي وهي إشارة إلى اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية 1963 والتي تحدد السلطات القنصلية وواجباتها تجاه مواطنيها في الخارج.

كما أقر إعلان نيويورك أن للدول حقوقا ومسؤوليات سيادية لإدارة حدودها ومراقبتها، ولكنها التزمت أيضا بموجب القانون الدولي لاسيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين باحترام حق الأفراد في طلب اللجوء ومبدأ عدم الإعادة القسرية أو عدم العودة في حالة الاضطهاد

ترى الأمم المتحدة أن إعلان نيويورك يمتلك أهمية وقيمة سياسية تضاهي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تم اعتماده هو الآخر كإعلان سياسي، والذي اعتقد الجميع في ذلك الوقت بأنه وثيقة تطلعية ، ليس لها قيمة كبرى ولكنها أحدثت تغيرا جذريا في حقوق الإنسان تماما كما تطمع الأمم المتحدة أن يحدث بالنسبة للمهاجرين واللاجئين [1]، كما كان تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع لإعلان نيويورك حدثا تاريخيا ، إذ لم يسبق أن التزم هذا العدد من الدول بتحسين الاستجابة للاجئين والمهاجرين ودعم الدول التي تستقبلهم.

وعلى الرغم من أن نص إعلان نيويورك يعكس نهجا قائما على حقوق الانسان والسعي إلى التعاون لمعالجة المخاوف المرتبطة بالهجرة واللجوء، غير أن السنوات التي تلت الإعلان، والتي أدت إلى تطوير الاتفاق العالمي للهجرة يمكن ان وصفها بالسياق السياسي المعاكس بسبب تصاعد كراهية الأجانب والحركات القومية والشعبية المناهضة للهجرة واللجوء[2]، ومن الناحية العملية يمكن اعتبار إعلان نيويورك عبارة عن خطوة عمل سياسية مهمة هدفت إلى تحسين استجابة الدول بشأن التحركات الكبرى للاجئين والمهاجرين.

[1] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ***إعلان نيويورك حول اللاجئين" فرصة لا تأتي إلا مرة واحدة في العمر"***، في: https://www.unhcr.org/ar/news/latest/2016/10/57fb4b044.html، تم الاطلاع عليها يوم: 2021/10/03.

[2] Carolina Gottardo, Paola Cyment,The Global Compact for Migration: what could it mean for women and gender relations?, ***Gender & Development***,(2019), vol27,no01, pp67-83.

ومن أهم مخرجات إعلان نيويورك، دمج المنظمة العالمية للهجرة، في نظام الأمم المتحدة بهدف ضم كافة الشركاء المعنيين بالهجرة حول أهداف مشتركة، وبهذه الخطوة أصبح للأمم المتحدة بشكل رسمي وكالة أممية معنية بالهجرة.

المبحث الثاني: تعريف الاتفاق العالمي للهجرة ومضمونه

سيحاول هذا المبحث التطرق إلى الاتفاق العالمي للهجرة من ناحية التعريف ومراحل إعداده والأهداف المسطرة له، كما سنقدم نظرة عامة عن هيكل ومضمون الاتفاق العالمي للهجرة والاعتراضات الموضوعية الرئيسية بالإضافة إلى عرض للفرص التي يقدمها الاتفاق وأوجه القصور التي تضمنها من خلال عرض مختلف وجهات النظر حول الاتفاق

المطلب الأول: تعريف الاتفاق العالمي للهجرة

الاتفاق العالمي للهجرة هو عملية تابعة للأمم المتحدة، سعت إلى توفير مبادئ والتزامات متفق عليها بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالهجرة الدولية، وهو إطار للتعاون الدولي بشأن إدارة الهجرة الدولية[1]، ويعد الاتفاق العالمي للهجرة مبادرة سياسية طوعية غير ملزمة تجمع بين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص ومنظمات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى الدول[2]،على العموم يظهر الاتفاق العالمي للهجرة على شكل إطار واسع للتعاون ،ولا ينشأ أية حقوق جديدة للمهاجرين، غير أنه اعتبر اتفاق تقدميا لاعترافه بالهجرة المرتبطة بالتغيرات المناخية والإشارة إلى الهجرة النسائية.

استند الاتفاق العالمي للهجرة إلى عشرون عاما من المناقشات الدولية التي جرت داخل المنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك في المنتديات الحكومية الدولية مثل المنتدى العالمي للهجرة أو حوارات الأمم المتحدة رفيعة المستوى حول الهجرة[3] ، كما نصت ديباجته على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والعهود الدولية

---

[1]Asmitaparshotam ,the UN Global Compacts on Migration and Refugees: A New Solution to Migration Management, or More of the Same?, ***South African Institute of International Affairs***,2017,p9.

[2] ***الاتفاق العالمي للهجرة الامنة والمنظمة والنظامية***، 11و12 ديسمبر 2018، ص 2.

[3] ***المرجع نفسه***، ص 3.

الخاصة بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان والمرتبطة بشكل مباشر بالهجرة.

يتم تعريف الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والمعروف أيضا باتفاق مراكش من قبل منظمة الهجرة الدولية على أنه:

"اتفاق عالمي غير ملزم من الناحية القانونية يغطي جميع أبعاد الهجرة الدولية بطريقة كاملة وشاملة، ويركز الاتفاق على الحق السيادي للدول في تحديد سياسات الهجرة الوطنية لكل دولة مع التزام كل دولة بالتعاون الدولي في مجال حماية حقوق الإنسان للمهاجرين[1]".

يظهر من خلال التعريف أعلاه أن الاتفاق العالمي للهجرة عبارة عن تعهدات ليست ملزمة قانونا بالنسبة للدول، يطمح إلى تقديم رؤية شاملة حول الهجرة، مع الإقرار بأن الهجرة قضية متعددة الجوانب تستلزم التعاون بين الدول من أجل حماية حقوق الإنسان للهاجرين في ظل احترام سيادة الدول خاصة في جانب السياسات والممارسات الوطنية المتعلقة بالهجرة.

تم اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة في مدينة مراكش المغربية في مؤتمر دولي حكومي حضرته 164 دولة من مجموع 193 دولة عضو في الأمم المتحدة، ثم اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية 152 صوت مقابل 05 دول صوتت ضده وهي جمهورية التشيك؛ المجر؛ إسرائيل؛ بولندا، والولايات المتحدة الامريكية وامتنعت 12 دولة عضو عن التصويت وهي الجزائر؛ استراليا؛ النمسا؛ بلغاريا؛ تشيلي؛ إيطاليا؛ لاتيفيا؛ ليبيا؛ رومانيا؛ ليخنتشاتاين؛ رومانيا؛ سنغافورة؛ سويسرا[2].

ويمكن التفصيل في ذلك من خلال المقارنة بين الاتفاقين الخاص بالهجرة والخاص باللاجئين في الجدول التالي:

[1]International organization for migration, ***global compact for migration***, in https://www.iom.int/global-compact-migration seen on 12/4/2021.

[2] Alessandro Bufalini, The Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration: What is its contribution to International Migration Law? ***Zoom-in***, no(58) (2019) p.p. 5-24.

جدول رقم 05: نتائج التصويت للاتفاقين العالميين للهجرة /اللاجئين

عدد المصوتين / الاتفاقية	عدد المصوتين بنعم	عدد المصوتين بلا	الممتنعين عن التصويت
الاتفاق العالمي للهجرة	152	05	12
الاتفاق العالمي للاجئين	181	02	03

المصدر: من إعداد الباحثة

بالمقارنة مع الاتفاق العالمي للاجئين نلاحظ أن الاتفاق العالمي للهجرة قد حصل على اجماع دولي أقل، وبالرغم من وجود توجه إيجابي مسبق حول الاتفاق من قبل الدول الأوروبية، إلا أنها سرعان ما انقسمت بين مؤيد ومعارض، وكانت معظم الانتقادات التي تم توجيها إلى الاتفاق أثناء عملية المصادقة، تتعلق بعدم تمييز الاتفاق بين الهجرة النظامية وغير النظامية في مسألة الحصول على الحقوق والرعاية الصحية، أو بسبب تعارض الاتفاق العالمي للهجرة مع السياسات الوطنية للهجرة لبعض الدول، أو الادعاء بأن الاتفاق سيقوض من سيادة الدول أو ينشأ حقوق جديدة مرتبطة بالهجرة.

الاتفاق العالمي للهجرة حاول تقريب وجهات النظر حول الهجرة الدولية وتوحيد المسؤولية والأهداف المرتبطة بها عن طريق صك دولي يعالج الهجرة بكافة أبعادها عن طريق التعاون الدولي

استند الاتفاق العالمي للهجرة إلى مجموعة من المبادئ والتوجيهية الشاملة والمترابطة كما يلي:

- ✓ **وحدة المفهوم:**

هدف الاتفاق العالمي للهجرة إلى توحيد الفهم المتعلق بالهجرة عن طريق التغاضي عن الاختلافات والطرق السلبية التي تنظر بها الدول لهذه الظاهرة، فإذا كانت بعض الدول ترى في الهجرة إمكانية للازدهار الاقتصادي وتقوم بتشجيع الهجرة بشكل انتقائي، فإن دول أخرى ترى في ذلك استنزاف لثروتها البشرية والكفاءات العلمية والمهنية، لكن في كثير من الأحيان تعتبر الهجرة بمثابة تهديد للاقتصاد والأمن خاصة الهجرة غير النظامية[1] ، من جهة أخرى أبرز الاتفاق العالمي للهجرة الحاجة

[1] الاتفاق العالمي للهجرة، ***مرجع سبق ذكره***، فقرة 10، ص 10.

إلى تعزيز المعرفة المتعلقة بالهجرة، والذي يرتبط بشكل مباشر بتطوير استجابة فعالة ومتناغمة بشأن الهجرة .

✓ **وحدة المسؤولية:**

يقوم الاتفاق العالمي للهجرة على أساس المسؤولية المشتركة بخصوص الظروف التي تدفع أو تستقطب المهاجرين وإدراكا لذلك فان الدول الموقعة على الاتفاق تسعى إلى تحسين ظروف الهجرة والمهاجرين[1]، عن طريق القضاء على الدوافع السلبية التي تجبر الناس على الهجرة وحماية المهاجرين من الظروف المحيط بالهجرة، والتي تعرضهم إلى خطر الاستغلال وعصابات التهريب وغيرها.

✓ **وحدة الأهداف:**

يهدف الاتفاق العالمي للهجرة إلى جعل الهجرة تتم بطريقة آمنة ومنظمة ونظامية تعود بالنفع على جميع الأطراف وهي المسألة التي تتحقق من وجهة نظر الاتفاق إلا عن طريق ترجمة أهداف الاتفاق إلى إجراءات ملموسة[2].

✓ **الطبيعة القانونية للاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية:**

لم يوضح إعلان نيويورك نوع الوثائق التي كان من المفترض أن تكون عليها الاتفاقيات التي مهد لها بصرف النظر عن الإشارة إلى المبادئ التوجيهية غير الملزمة المحتملة والمبادئ الطوعية، ومنذ البداية عارضت مجموعة من الدول بشدة أية طبيعة ملزمة للاتفاقين[3]، وساد هذا النهج حتى المصادقة على الاتفاقين.

يشير مصطلح اتفاق عموما إلى التركيز على التعاون السياسي بدلا من الالتزام السياسي، ويحتل مصطلح "الاتفاق " حيزا خاصا في العلاقات الدولية ما بين السياسة والقانون، تحتوي الاتفاقات في العادة على مبادئ توجيهية ومعايير مفصلة، إلا أنها نادرا ما يتم تقديمها كأدوات ملزمة في حد ذاتها، وتميل

[1] ***المرجع نفسه***، فقرة 12، ص 05.

[2] ***المرجع نفسه***، الفقرة 13 و14، ص 05

[3] Francesca Capone, The alleged tension between the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration and state sovereignty: 'Much Ado about Nothing'?, ***Leiden Journal of International Law*** (2020), 33, pp. 713–730.

الاتفاقات إلى التركيز على المزيد من الجوانب الفنية والإجرائية.[1] في الواقع يبدو أن الطابع غير الملزم للاتفاق كان شرطا مسبقا للحصول على دعم واسع من قبل الدول.

إن استخدام مصطلح (الاتفاق) باللغة العربية ومصطلح ((compact) باللغة الإنجليزية ومصطلح (pacte) باللغة الفرنسية له دلالات مختلفة وغير واضحة في القانون الدولي، فمثلا تم استخدام مصطلح (pacte)في العهدين الدوليين لحقوق الانسان لسنة 1966، وكذا في الميثاق العالمي لفرص العمل لسنة 2009 ، كما نلاحظ أن مصطلح اتفاق باللغة العربية يدل على عنصر هام للتوصل إلى التعاقد بين طرفين، أما باللغة الإنجليزية فهو يستخدم عندما يتعلق الأمر بنص دولي ذو دلالات عامة لا تشكل التزامات قانونية[2]. الشيء الذي زاد من التعقيدات القانونية والسياسية حول الاتفاق العالمي للهجرة وتحول النقاش أثناء التصويت على الاتفاق من نقاش حول مضمون الاتفاق إلى نقاش حول اختيار المصطلح لوصف الوثيقة، فمثلا اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية التي صوتت ضد الاتفاق بأن مصطلح اتفاق ليس له أي معني ثابت في القانون الدولي.

يعد استخدام مصطلح الاتفاق العالمي، حديث نسبيا مقارنة بمصطلحات العهد والاتفاقيات المعاهدات، وتم استخدامه أول مرة من قبل الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان في مبادرته الاتفاق العالمي للأمم المتحدة سنة 2000 حول إدماج مجموعة من المبادئ في أنشطة الشركات العالمية[3]، ومنذ ذلك الوقت هناك توجه عام في الأمم المتحدة في استخدام مصطلح اتفاق العالمي في النسخة العربية وفي النسخة الإنجليزية والنسخة الفرنسية، عندما يكون الموضوع عام وعالمي ومن دون أن تفرض التزامات قانونية مباشرة[4].

---

[1]Thomas Gammeltoft Hansen, ***The Normative Impact of the Global Compact on Safe, Orderly and Regular Migration*** (Sweden, Raoul Wallenberg institute , 2017), p 7.

[2]بريار شيركو عبدالكريم بابان، ملاحظات قانونية للاتفاق العالمي للهجرة لسنة 2018، ***مجلة جامعة تكريت للحقوق***، المجلد 6،العدد4، 2022، ص ص87-117.

[3]UN Global Compact, ***The Ten Principles of the UN Global Compact,*** on:https://www.unglobalcompact.org/what-is-gc/mission/principles, seen 23/02/2021.

[4] Labayle Henri ,« Le Pacte mondial sur les migrations: un pacte avec le diable ? », ***Revue trimestrielle des droits de l'Homme***, vol(118), no.(2),(2019), pp. 245-260.

ما يعني أن استخدام مصطلح اتفاق هدف بشكل واضح إلى اصدار مجموعة من المبادئ والتي تسمى بالقانون اللين أو غير الملزم* (soft law) التي لا تنشئ التزامات جديدة على الدول بموجب القانون الدولي.

كما هو مذكور في الوثيقة الأساسية بشكل صريح في ديباجته، الاتفاق العالمي للهجرة غير ملزم من الناحية القانونية، وهي التي أكدت عليها أغلب الدول أثناء التصويت، وفيما يلي بعض المزايا التي تقدمها الصكوك غير الملزمة من الناحية القانونية[1]:

أولا: تسمح الصكوك الدولية غير الملزمة للدول بدرجة عالية من المرونة في صياغة القواعد الأولية والثانوية عن طريق توفير العديد من الأهداف التوجيهية الواسعة مع الحفاظ على تقدير الدول في اختيار طريقة التنفيذ ودرجة الامتثال.

ثانيا: تعد مناسبة عندما تكون هناك الحاجة لمواجهة التحديات العالمية التي تقع أساسا ضمن نطاق الولاية المحلية لدولة ما، فهو من جهة يؤكد على الحق السيادي للدول في تحديد سياسة الهجرة الوطنية الخاصة بها ومن جهة أخرى يعترف بعدم إمكانية معالجة أي دولة للهجرة بمفردها.

ثالثا: تتيح عملية اعتماد الصكوك غير الملزمة بالنسبة للدول توضيح موقفها وتوقعاتها بسرعة بشأن المواضيع الحساسة وتتجنب العملية التي تستغرق وقتا طويلا لإبرام المعاهدة والتصديق المحلي.

ومما سبق يتضح أن الاتفاق العالمي للهجرة عبارة عن أداة سياسية وليست قانونية، يهدف إلى توفير إطار عمل مستقبلي بشأن الهجرة. ولكن من المتوقع أن يكون له تأثير كبير كنص مرجعي للعديد من المواثيق الدولية وكذا القوانين الوطنية الخاصة بالهجرة مستقبلا.

* يستخدم مصطلح القانون غير الملزم soft law للإشارة إلى الاتفاقات و المبادئ و الإعلانات غير الملزمة قانونا، توجد صكوك القانون المرن أو اللين في الغالب في المجال الدولي، قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة هي مثال على القانون غير الملزم، يشير القانون الصارم Hard law بشكل عام إلى الالتزامات القانونية الملزمة للأطراف المعنية و التي يمكن إنفاذها قانونا أمام المحكمة

[1]Bufalini, ***op.cit, p9.***

المطلب الثاني: مراحل إعداد الاتفاق العالمي للهجرة

بدأ مسار الاتفاق العالمي للهجرة مع إعلان نيويورك الذي دعا الدول الأعضاء إلى الانطلاق في التحضير للاتفاق الخاص بالهجرة ، الاتفاق العالمي للهجرة جاء نتيجة مفاوضات مكثت والعديد من الحلول الوسط ، وتم تطوير الاتفاق، بداية من سنة 2017 ، نتيجة عملية حكومية دولية بقيادة الدول وبدعم من الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالهجرة ، اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على العملية والجدول الزمني لنموذج التنسيق العالمي (الوثيقة النهائية للاتفاق)، أين تم الاتفاق على ثلاثة مراحل وهي مرحلة التشاور، ومرحلة التقييم، ومرحلة التفاوض.

- ✓ **المرحلة الأولى: المشاورات**

جرت مرحلة المشاورات في الفترة ما بين أفريل وديسمبر من سنة 2017، أين عقدت 06 جلسات الموضوعاتية غير رسمية (thematic sessions) حول تسهيل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في جلسات استماع متعددة، وكان الغرض من هذه الجلسات هو جمع المداخلات والتوصيات والبيانات المتعلقة بتطوير الاتفاق العالمي للهجرة والتشاور مع مختلف أصحاب المصلحة، تمثلت المواضيع التي تمت مناقشتها خلال جلسات المشاورات[1]:

- ✓ حقوق الإنسان لجميع المهاجرين.
- ✓ دوافع الهجرة.
- ✓ التعاون الدولي وإدارة الهجرة.
- ✓ مساهمات المهاجرين والشتات في التنمية المستدامة.
- ✓ تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وأشكال الرق المعاصرة.
- ✓ الهجرة غير النظامية والمسارات النظامية، بما في ذلك العمل اللائق، وتنقل اليد العاملة، والاعتراف بالمهارات والمؤهلات والتدابير الأخرى ذات الصلة.

[1]Migration data portal, ***GCM development process***, on:https://www.migrationdataportal.org/themes/gcm-development-process ,seen 9/06/2022.

اتسمت هذه المرحلة بالشمولية والادماج لإثراء عملية إعداد الاتفاق العالمي للهجرة أين شارك في هذه العملية أصحاب المصلحة في عمليات الهجرة والتنقل ووكالات الأمم المتحدة المختلفة واللجان الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المؤسسات العلمية والقائمة على المعرفة.

✓ **المرحلة الثانية: الجرد**

كانت المرحلة الثانية بمثابة اجتماع تقييمي، يهدف إلى مراجعة واستخلاص الكميات الهائلة من المعلومات والبيانات التي تم جمعها في المرحلة الأولى والانخراط في تحليل شامل من أجل استمرار المفاوضات الحكومية في الثلاثي الأول من سنة 2018، وتم النظر في المجالات الموضوعاتية الستة التي تمت مناقشتها في المرحلة السابقة ودمجها مع ستة أبعاد هي الإنسان والمجتمع والمحلي /دون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي[1] وبعد عملية التقييم ، قدم الأمين العام للأمم المتحدة بالتشاور مع منظمة الهجرة الدولية توصيات محددة في تقرير بعنوان" جعل الهجرة تعمل لصالح الجميع،" والتي تم تقديمها كدليل إلى الدول.

✓ **المرحلة الثالثة: المفاوضات الحكومية الدولية**

انطلقت بداية المرحلة الثالثة في الخامس من فيفري سنة 2018بعد الانتهاء من المحادثات التي جرت في المرحلتين الأولى والثانية واستمرت إلى غاية شهر جويلية من نفس السنة ، وبعد التفاوض بشأن الأدوات السياسية ذات الصلة وأفضل الممارسات المقترحة تم إصدار مسودة الاتفاق العالمي قبل المفاوضات الحكومية المؤدية إلى اعتماد الوثيقة النهائية [2]، كما تم التأكيد على أهمية البيانات وضرورة وجود بوابة بيانات الهجرة العالمية وغيرها من مستودعات البيانات للحفاظ على بيانات دقيقة ومصنفة واستخدامها كأساس للسياسات القائمة على الأدلة*، والجدول رقم 06 يلخص مراحل اعداد الاتفاق العالمي للهجرة.

---

[1]Teresa María Fajardo del Castillo, The Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration: A Soft Law Instrument for Management of Migration Respecting Human Rights, ***Paix et Securite Internationales***, Num 8, janvier-décembre 2020 p.p 51-94.

[2]**Migration data portal,op.cit.**

*السياسات القائمة على الأدلة evidence based policyأين يتم صناعة القرارات السياسية بناء على الخبرات الموضوعية ويستخدم فيها نتائج البحوث العلمية ولا تقوم على أساس أيديولوجي.

الجدول رقم06: *مراحل الاتفاق العالمي للهجرة*

إعلان نيويورك	19 سبتمبر 2016	تبني إعلان نيويورك
المشاورات	أفريل 2017 جويلية 2018	06 جلسات موضوعاتية /04 مشاورات إقليمية /05 جلسات استماع /07 جلسات إقليمية خاصة بالمجتمع المدني
الجرد	ديسمبر 2017 جانفي 2018	مما أدى إلى المسودة الأولى («مشروع صفر»)
المفاوضات الحكومية الدولية	فيفري 2018 جويلية 2018	في نيويورك
اعتماد الاتفاق	10-11ديسمبر2018	المؤتمر الدولي لاعتماد الاتفاق في مراكش
التصويت	19 ديسمبر 2018	التصديق على الاتفاق من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة

المصدر: من إعداد الباحثة

✓ **الكتل التفاوضية واستراتيجيات التفاوض:**

تعامل المساهمون مع الاتفاق العالمي للهجرة باستراتيجيات تفاوض مختلفة اعتمدت بالأساس على مواقعهم الجيوسياسية وكيف تأثر سياساتهم المحلية بالهجرة، بالإضافة إلى مكانتهم داخل منظومة الأمم المتحدة[1]، على سبيل المثال سعت الدول في جنوب الكرة الأرضية إلى أن تبني أهداف طموحة والتفاوض بشأن توسيع حقوق المهاجرين وإنشاء مؤسسات جديدة ، في حين كانت الدول في شمال الكرة الأرضية أكثر تحفظا في نهجها مع الرغبة في الإبقاء على أنظمة الهجرة الحالية وموازنتها مع حاجتها إلى هجرة اليد العاملة، وهدفت هذه الاستراتيجية إلى عدم إضافة مؤسسات جديدة والحفاظ على الوضع الراهن.

[1] Elizabeth Ferris, Katharine Donato, ***Refugees, Migration and Global Governance: Negotiating the Global Compacts*** (New York: Routledge, 2020), p.101.

✓ **الكتلة الأولى: ضمت مجموعة من الدول تملك نظرة إيجابية حول الهجرة**

وهي مجموعة غير رسمية تشكلت من 10 دول في البداية وضمت السفراء والممثلون الدائمون لبعض الدول مثل بنغلادش والمكسيك والسويد وقامت بعقد فعاليات جانبية ومناقشات للخبراء ودعت إلى اتفاق ملزم يضمن جميع جوانب الهجرة[1] عملت هذه المجموعة على المطالبة بحقوق أقوى لمواطنيها في الخارج مثل المكسيك، كما دعت السويد إلى تعزيز اليد العاملة والتأكيد على الاتفاقية الخاصة بالعمال المهاجري وكانت هناك مجموعة أخرى في المفاوضات هي الدول الافريقية التي أرادت عموما أن تلتزم بمزيد من التعاون وتوسيع الحقوق وإنشاء مؤسسات جديدة وزيادة التمويل.

✓ **الكتلة الثانية: ضمت الدول الجزرية الصغيرة**

العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل فيجي وغينيا بيساو وساموا وكيريباتي عربت عن قلقها الشديد بشأن العلاقة بين تغير المناخ والهجرة، وفي وقت مبكر من المفاوضات عارضت العديد من الدول إدراج تغير المناخ في الاتفاق الخاص باللاجئين، كون ذلك سيوسع من تعريف اللاجئ وعوضا عن ذلك استطاعت هذه الدول تضمين تغير المناخ والهجرة داخل الاتفاق العالمي للهجرة كأول وثيقة دولية تعترف بتأثيرات تغير المناخ والكوارث الطبيعة على الهجرة[2].

✓ **الكتلة الثالثة: ضمت الدول التي تؤمن بوضع قيود على الهجرة**

ضمت هذه الكتلة التفاوضية مجموعة الدول التي كانت متمسكة بشدة بالسيادة وزيادة قدراتها التقييدية على تنفيذ سياسات مراقبة الحدود والهجرة التقييدية، ونتيجة لذلك دارت النقاشات بشكل كبير من قبل هذه المجموعة حول احتجاز الأطفال وعدم الإعادة القسرية، وقد عارضت دول مثل استراليا والصين وروسيا سنغافورة الأهداف المتعلقة بحظر احتجاز الأطفال في مسودات الاتفاق، كما اعترضت الولايات المتحدة الأمريكية على البنود الخاصة باحتجاز المهاجرين بالرغم من انسحابها من المفاوضات،

[1] Bela Hovy, ***Inaugural Meeting of the "Friends of Migration" Group 13 May 2016 (10.00-11.30am)***, Global Migration Group, on: https://policycommons.net/artifacts/2057614/inaugural-meeting-of-the-friends-of-migration-group-13-may-2016-1000-1130am/2810705/, seen 12/03/2022

[2] Elizabeth Ferris, Katharine Donato, ***op.cit,***p 117

وتضمنت المسودة الثانية للاتفاق اشارتين إلى عدم الإعادة القسرية، ولكن تم حذف كليهما من النص النهائي للاتفاق[1].

✓ **الكتلة الرابعة: منظومة الأمم المتحدة**

بالرغم من عدم أهلية المنظمات التابعة للأمم المتحدة التصويت على الاتفاقيات إلا أنها كانت من بين الكتل التفاوضية الرئيسية التي سعت للتأثير على جدول الأعمال والمفاوضات بشكل عام، والتي ساهمت بمجموعة من الخبراء والاحصائيات والمؤشرات.

وتراوحت استراتيجية المنظمات التابعة للأمم المتحدة بين الطموحة والمحافظة والتنافس الشديد فيما بينها، على سبيل المثال دعت كل من اليونيسف ومنظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى التزامات أكثر طموحا، وشجعت الإجراءات التي تسمح بتمكين المرأة ودعم حقوق الإنسان والطفل والتأكيد على المنظور الجنساني في جميع جوانب الاتفاق[2]، ما يعني أن يتجاوز التعاون عبر الحدود بين الدول عمليات انفاذ القانون والرقابة الشديدة والحراسة ليشمل الحماية للمهاجرين.

كما دعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى ضرورة ضمان الاتفاق العالمي للهجرة وصول المهاجرين إلى حقوقهم بغض النظر عن وضعهم القانوني ورفض التجريم والاستجابة العسكرية للهجرة واحترام خصوصية المهاجرين وحماية المهاجرين في الأوضاع الصعبة الذين هم غير مؤهلين للحصول على وضع لاجئ[3]، وهي كذلك التزامات طموحة وهادفة إلى حماية حقوق الانسان للمهاجرين بالدرجة الأولى.

على النقيض من ذلك ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة وبناء القدرات، كما ضغطت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لقيادة خطة العمل

---

[1] Jacqueline Bhabha, Mike Dottridge, ***initiative for child rights in the global compacts***,2017p16,on https://refugeesmigrants.un.org/, seen on 21/08/2021.

[2] Elizabeth Ferris, Katharine Donato, ***op.cit,*** p. 119

[3] Transnational migrant platform, ***Agreement on an international pact of solidarity and unity of action for the full rights of all migrants and refugees***, 2018, on file:///C:/Users/PC/Downloads/EN-AGREEMENT-MARRAKECH.pdf, p.3.

العالمية لبيانات الهجرة وفضلت المنظمة الدولية للهجرة قيادة مركز تحليل بيانات الهجرة العالمية الخاص بالاتفاق ومواصلة العمليات الخاصة بها مع الدفع بكل الجهود لتصبح منسق شبكة الأمم المتحدة المستقبلية للهجرة وتعزيز دورها القيادي في مجال الهجرة.

- ✓ **الكتلة الخامسة: المجتمع المدني وأصحاب المصلحة.**

شاركت المئات من منظمات المجتمع المدني طوال مرحلتي المشاورات والجرد غير أنها لم تشارت في عملية صياغة الوثيقة النهائية للاتفاق، وكان لهذه المنظمات العديد من الأولويات الطموحة منها توسيع الحقوق والدفاع عنها والدفع نحو مؤسسات جديدة ذات موارد أكبر، وزيادة الشفافية في الاتفاقيات وانهاء احتجاز المهاجرين[1]، وكانت إحدى الأولويات التي تكررت من قبل أغلب المنظمات هي الحفاظ على المشاركة الهادفة للمهاجرين ومنظمات المجتمع المدني طوال المفاوضات ومراحل تنفيذ الاتفاق والدعوة إلى اتفاق دولي للتضامن مع المهاجرين يعطي الأولوية لحقوق المهاجرين على مصالح الدول والشركات التي تعامل المهاجرين كعمالة رخيصة.

- ✓ **الكتلة السادسة: الدول التي تملك وجهات نظر عنيفة حول الهجرة والمهاجرين**

جاءت أولى علامات معارضة الاتفاق العالمي عندما انسحبت إدارة ترامب من المفاوضات في ديسمبر 2017 وبررت سفيرة الولايات المتحدة الامريكية لدى الأمم المتحدة الانسحاب، بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستقرر أفضل السبل للسيطرة على الحدود وبأن النهج العالمي لإعلان نيويورك لا يتوافق مع السيادة الأمريكية[2]، كانت المعارضة الأمريكية أقل ارتباطا بمحتوى الاتفاق وهدفت بشكل أساسي إلى تقويض مبادرة أوباما المتعلقة بإعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين.

في وقت لاحق حاولت الولايات المتحدة الامريكية الضغط على الدول الأخرى لمعارضة الاتفاق وكانت المجر هي الدول الثانية التي انسحبت من الاتفاق بعد اعتماد النص النهائي للاتفاق بذريعة أن هذا الأخير يتعارض مع المصالح الأمنية للمجر واعتبر رئيس وزراءها، الهجرة كعملية سيئة لها جوانب

[1] Nicholas R. Micinski, ***UN Global Compacts Governing Migrants and Refugees***,(New York, Routledge, 2021),p.115

[2] Micinski,***op.cit***, p.52.

أمنية خطيرة [1] ، كما انسحبت النمسا هي الأخرى وصرح نائب المستشار النمساوي بأن الهجرة ليست ولا يمكن أن تصبح حق من حقوق الإنسان ولا يمكن أن يحصل شخص ما على حق الهجرة بسبب المناخ أو الفقر، لتنسحب بعدها بولندا وبلغاريا والتشيك مباشرة بعد اعلان النمسا الانسحاب وغياب سلوفاكيا عن التصويت النهائي في الجمعية العامة، كما لم تحظر إيطاليا المؤتمر الحكومي الدولي وامتنعت أيضا ن التصويت في الجمعية العامة [2]، وتعبر هذه الدول عن تيار مناهض للهجرة من خلال ربطها بالعنف والانحراف، في سياق صعود اليمين الشعبوي إلى دوائر صنع القرار في بعض الدول الأوروبية وفي الولايات المتحدة الأمريكية.

في نهاية المفاوضات الخاصة بالاتفاق العالمي للهجرة، انقسمت الكتل التفاوضية إلى طرفين رئيسيين في المفاوضات (داعم ومناهض)، أين حاول كل من طرف التأثير على محتوى الاتفاق ونجحت هذه الأطراف في تضمين ذلك في أهداف الاتفاق وتم التوصل في النهاية إلى هدفين عريضين لكن متباينين جعل الهجرة أكثر أمنا وجعل الهجرة أكثر تقييدا.

المطلب الثالث: مضمون الاتفاق العالمي للهجرة وأهدافه

1- هيكل الاتفاق العالمي للهجرة:

الاتفاق العالمي للهجرة هو عبارة عن وثيقة من 34 صفحة عبارة عن ديباجة تضمن الأسس القانونية للأهداف المنصوص عليها لاحقا ضمن الاتفاق، وتنص على ان الاتفاق يستند إلى الصكوك الدولية والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمعاهدات المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، واتفاقيات العمل، وأهداف التنمية المستدامة لسنة 2030.

[1] US Mission to the UN, ***National Statement of the United States of America on the Adoption of the Global Compact for Safe, Orderly, and Regular Migration***,2018, https://usun.usmission.gov/national-statement-of-the-united-states-of-america-on-the-adoption-of-the-global-compact-for-safe-orderly-and-regular-migration/.

[2] United Nations, ***"Press conference on the Global Compact on Migration"***. 2018. https://press.un.org/en/2018/dev3375.doc.htm

كما تمت الإشارة في ديباجة الاتفاق إلى المناقشات السابقة بشأن الهجرة مثل حوارات الأمم المتحدة رفيعة المستوى بشأن الهجرة والتنمية والمنتديات العالمية المعنية بالهجرة، والإشادة بالمساهمات التي قدمتها الدول والحكومات وكل الأطراف المشاركة في صياغة الاتفاق، ويتكون الاتفاق العالمي للهجرة من قسمين رئيسين:

- القسم الأول يتضمن الرؤية والمبادئ التوجيهية والتي تحددت من خلال عملية جمع البيانات والمعلومات خلال المراحل التحضيرية للاتفاق، تصب رؤية الاتفاق العالمي للهجرة في اتجاه تعميق الفهم المشترك للتحديات التي تواجهها الدول والمهاجرون على حد سواء، والدعوة إلى تبديد الروايات المضللة التي تخلف روايات سلبية عن الهجرة والمهاجرين، كما تضم الرؤية الالتزام الجماعي بتحسين التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية.
- أما القسم الثاني فيحدد إطار العمل التعاوني والذي ينقسم بدوره إلى ثلاثة أقسام، الأهداف وعددها 23 هدفا شمل كل هدف عددا محددا من الالتزامات والتدابير اللازمة للتنفيذ واليات المتابعة والاستعراض.

ويلخص لنا المخطط الاتي هيكل الاتفاق العالمي للهجرة كما يلي:

المخطط رقم 13: *هيكل الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية*

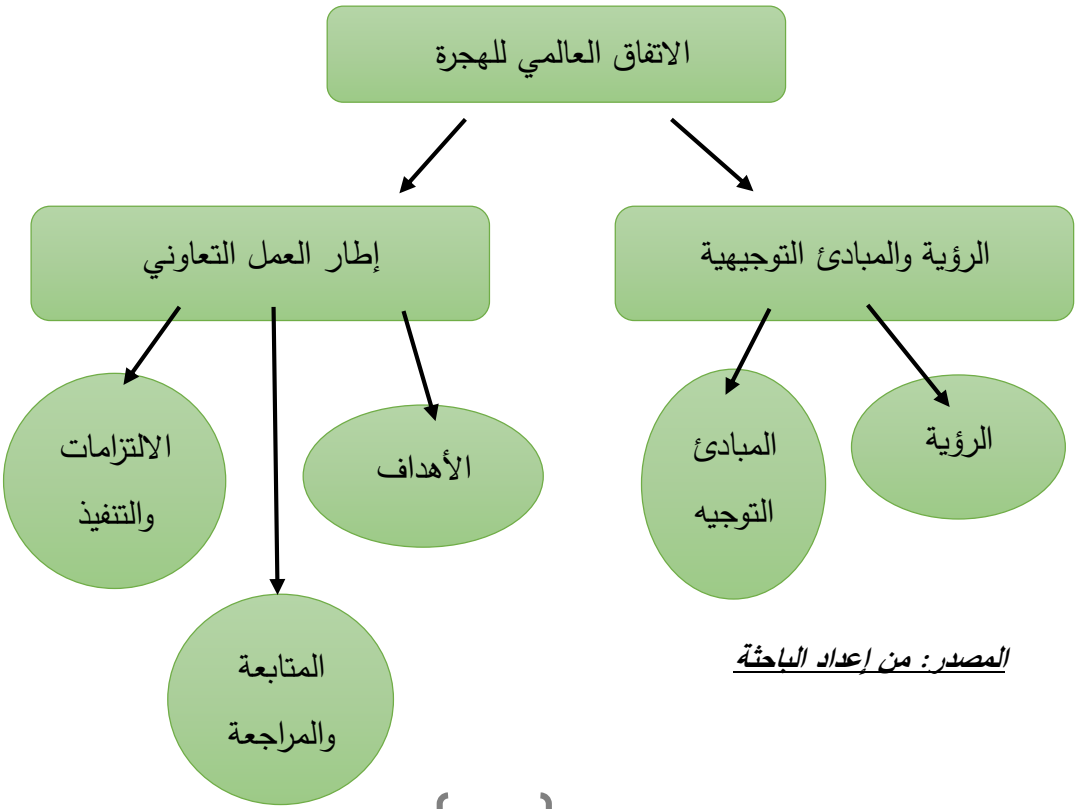

المصدر: من إعداد الباحثة

2-أهداف الاتفاق العالمي للهجرة:

يحتوي الاتفاق العالمي للهجرة على 23 هدفا لتحسين إدارة الهجرة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية مع قائمة بالإجراءات التي يمكن للدول الاعتماد عليها كأفضل ممارسات، الأهداف ليست ملزمة من الناحية القانونية، غير أن صياغة الأهداف جاءت بصيغة الالتزام (نلتزم)، تم سرد هذه الأهداف في الفقرة 16 من الوثيقة النهائية للاتفاق:

يتضمن الإطار التعاوني للاتفاق العالمي للهجرة 23 هدف **(أنظر الملحق رقم 01)**، لتحقيق الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية على طول دورة الهجرة، ويمكن تقسيم الأهداف التي تضمنها الاتفاق العالمي للهجرة إلى ثلاثة فئات رئيسية وهي:

- ✓ أهداف بسيطة نسبيا يسهل تنفيذها.
- ✓ أهداف محل اختلاف ومتنازع عليها بين الدول.
- ✓ أهداف مستقبلية، عالية الطموح وبعيدة المدى.

1- الأهداف البسيطة نسبيا والقابلة للتحقيق وهي الأهداف التي حظيت بتأييد واسع من قبل الدول ولم تكن محل خلاف خلال مراحل إعداد الاتفاق ومنها نذكر:

ركز الهدف الأول من الاتفاق العالمي للهجرة، على تحسين البيانات المتعلقة بالهجرة بتوجيه من الأمم المتحدة وعن طريق جمع وتحليل ونشر البيانات والمؤشرات المتعلقة بالهجرة، والتعاون مع شريكين مهمين في هذه العملية[1]، ويتعلق الأمر بكل من:

- بيانات الهجرة العالمية التابعة للمنظمة الدولية للهجرة.
- شراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية التابعة للبنك الدولي.

وبناء على ما سبق فإن عملية جمع البيانات المرتبطة بتنفيذ اهداف الاتفاق العالمي للهجرة تخضع لمعايير الأمم المتحدة والبنك الدولي والمنظمة الدولية للهجرة.

- الهدف رقم 03: تقديم المعلومات الدقيقة المرتبطة بالهجرة في جميع مراحلها.
- الهدف رقم 04: العمل على أن يحوز جميع المهاجرين هويتهم ووثائقهم أثناء الهجرة من أجل إثبات الهوية.

[1] الاتفاق العالمي للهجرة، ***مرجع سابق***، ص8

- الهدف رقم 06: العمل على ان تكون ظروف العمل بالنسبة للمهاجرين لائقة ومنصفة وأخلاقية.
- الهدف رقم 08: تنسيق الجهود الدولية بخصوص المهاجرين المفقودين والعمل على انقاذ الأرواح.
- الهدف رقم 09: تعزيز التدابير التي من شأنها مكافحة تهريب المهاجرين.
- الهدف رقم 12: تعزيز إجراءات الهجرة ومنها الفرز والتقييم والإحالة.
- الهدف رقم 14: تعزيز التعاون القنصلي وتقديم الخدمات القنصلية للمهاجرين.
- الهدف رقم 20: تيسير التحولات المالية.

2- الأهداف محل الاختلاف بين الدول وهي الأهداف التي تطلب الكثير من التفاوض بين الدول كما أن تحقيقها يتطلب الكثير من الجهود والإرادة السياسية الفعالة ونذكر منها:

- الهدف رقم 05: تعزيز توفر وسائل الهجرة النظامية.
- الهدف رقم 11: إدارة الحدود بطريقة متكاملة وآمنة ومنسقة.
- الهدف رقم 13: عدم اللجوء إلى احتجاز المهاجرين إلا كملاذ أخير والعمل على إيجاد بدائل.
- الهدف رقم 15: تيسير حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية.
- الهدف رقم18: الاستثمار في تنمية مهارات المهاجرين والاعتراف بالمهارات والمؤهلات والكفاءات.
- الهدف رقم 21: التعاون على تيسير عودة المهاجرين والسماح بإعادة دخولهم بصورة آمنة تصون كرامتهم وكذا إعادة إدماجهم في بلدانهم الأصلية.

3- الأهداف طويلة المدى وهي عبارات مقترحات طويلة الأجل يرتبط تنفيذها ارتباطا وثيقا ببعضها البعض وببعض المبادرات الدولية التي تتعلق بالتنمية المستدامة والمناخ وغيرها:

- الهدف رقم 02: الحد من الدوافع السلبية للهجرة.
- الهدف رقم07: معالجة أوجه الضعف في الهجرة والحد منها.
- الهدف رقم 16: تمكين المهاجرين من تحقيق الاندماج والعمل على دعم التماسك الاجتماعي داخل المجتمعات المستقبلة للمهاجرين.
- الهدف رقم 17: القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المهاجرين وتعزيز الخطاب العام المستند على أدلة.
- الهدف رقم 19: خلق الظروف التي تساعد المهاجرين على المساهمة في التنمية المستدامة
- الهدف رقم 23 تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمي

- لم يقم الاتفاق العالمي للهجرة بأنشاء أية حقوق جديدة أو معايير خاصة بالهجرة ولكنه قام بتأطير بعض المفاهيم.

بصفة عامة شجع الاتفاق العالمي للهجرة على إنشاء مسارات جديدة أكثر سهولة للهجرة حتى لا يلجأ الناس إلى الهجرة غير النظامية، عن طريق إنشاء برامج تأشيرة مرنة من خلال اتفاقيات تنقل العمالة أو تحرير التأشيرات أو مطابقة المهارات وبرامج التنقل الأكاديمي ولم الأسرة، واشار الاتفاق إلى أنه لا ينبغي حرمان المهاجرين الذين ليس لهم دليل على جنسيتهم أو هويتهم القانونية من الوصول إلى الخدمات الأساسية وتعزيز اليات مشاركة البيانات الرقمية والبيوميترية لتوثيق الهويات للمهاجرين للسماح بوصول أكبر إلى الأسواق والخدمات، كما يؤكد على معايير التوظيف الاخلاقي للعمال المهاجرين.

المبحث الثالث: آليات المتابعة والتنفيذ والمراجعة وتحديات تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة

تم تضمين الركائز الأساسية للقسمين الخاصين بالتنفيذ والمتابعة والمراجعة في المسودة الأولى، وتتعلق هذه الركائز بزيادة التركيز على دور الدول وتوضيح دور مؤسسات الأمم المتحدة من خلال تفاصيل اليات بناء القدرات ومنتدى المراجعة الهجرة الدولية والعديد من الإشارات المرجعية إلى العمليات ذات الصلة، مثل المنتدى العالمي للهجرة والتنمية وأهداف التنمية المستدامة.

خصص الاتفاق العالمي للهجرة 15 فقرة من أصل 54 لقضايا التنفيذ والمتابعة والمراجعة، ما يعني أن الاتفاق عمل على إيجاد أليات تضمن التأثير الفعال من أجل تنفيذ أهداف الاتفاق، كما أقر الاتفاق بأن عملية التنفيذ والمتابعة والمراجعة تتطلب تظافر الجهود على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية، من غير المعتاد في أي صك دولي أن يتضمن الدعوة إلى المشاركة والتعاون مع الجهات غير الحكومية في التنفيذ الفعال لأهداف الاتفاق، وهي الدعوة إلى نهج الحكومة بأكملها ونهج المجتمع بأسره.

المطلب الأول: آليات التنفيذ والمتابعة والمراجعة

نص الاتفاق العالمي للهجرة على أن الدول تتحمل مسؤولية تنفيذ الاتفاق، وتعد عملية تنفيذ الاتفاق عملية طوعية تستطيع كل دولة أن تكيف الأهداف التي تعمل على تنفيذها مع الحقائق والأولويات الوطنية المختلفة، مما يسمح للدول باختيار الأجزاء التي تريد تنفيذها دون غيرها، على أن تتقاسم

مسؤولية التنفيذ الوزارات والهيئات التي تشارك بشكل مباشر في الهجرة ومراقبة الحدود، أو ما يسمى بنهج الحكومة بأكملها.

1- آليات تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة:

آليات تنفيذ الاتفاق، عبارة آلية (بناء القدرات) والتي تتألف من ثلاثة ركائز أساسية من أجل المساهمة بالموارد المالية والبشرية والتقنية على أساس طوعي[1]، وهي:

1. منصة لتبادل المعلومات.
2. صندوق للتمويل عن طريق التبرعات التي تقدمها الدول والأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المالية والمؤسسات الخيرية.
3. شبكة معنية بالهجرة، تقوم الأمم المتحدة بإنشائها من أجل دعم الدول بمصدر مفتوح للبيانات على شبكة الانترنت على أن تشرف منظمة الهجرة الدولية على مهمة التنسيق والإشراف بين الدول[2].

- **منصة تبادل معلومات: (Migration network hub)**

وهي عبارة عن منصة معرفة ومركز اتصال، يهدف إلى تبادل المعارف والخبرات والممارسات الجيدة والمبادرات المتعلقة بالهجرة بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، ويمكن للمستخدمين المشاركة في المناقشات عبر الانترنت وحضور الندوات والدروس ومشاركة الموارد والمنشورات وعرض المبادرات[3]، عموما تعمل منصة تبادل المعلومات على تسهيل الانسجام وتوفير التدريبات وإدارة المشاريع.

- **شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة: (United nations network on migration)**

تضم شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة 39 عضو من منظومة الأمم المتحدة منها منظمة العمل الدولية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق الدولي للتنمية

---

[1] ***الاتفاق العالمي للهجرة***، فقرة 44.

[2] الأمم المتحدة، ***شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة: خطة العمل***،2019، ص ص.2-23.
https://migrationnetwork.un.org/sites/g/files/tmzbdl416/files/docs/arabic_1.pdf

[3] UN network on migration, ***Migration Network Hub ,on***: https://migrationnetwork.un.org/, seen 14/08/2022.

والزراعة وغيرها من الوكالات التابعة للأمم المتحدة، والتي تكون الهجرة ذات صلة بولايتهم، وتهدف الشبكة إلى:

- ضمان تقديم دعم فعال ومنسق في الوقت المناسب لمساعدة الدول في تنفيذ أهداف الاتفاق.
- العمل كمصدر للأفكار والأدوات والبيانات الموثوقة والمعلومات والتحليل وتوجيه السياسات بشأن قضايا الهجرة، بما في ذلك من خلال آلية بناء القدرات المنشأة في الاتفاق.
- توفير القيادة لتعبئة العمل المنسق والتعاوني بشأن الهجرة من قبل منظومة الأمم المتحدة.
- تقديم تقرير إلى الأمين العام على النحو المطلوب في الاتفاق العالمي للهجرة[1].

وتلعب المنظمة الدولية للهجرة دورا مركزيا في الشبكة، أين تقوم بدور المنسق والأمانة العامة للشبكة، والتي تقدم تقريرها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة مرة كل سنتين بشأن التنفيذ،[2] كما تستفيد الشبكة من كامل الخبرات التقنية والتجارب للمنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة وتعمل على جمع الأدلة وحصر أفضل الممارسات ومشاركتها مع الدول.

- **صندوق تمويل(the Migration Multi-Partner Trust Fund)(the Fund) :**

يعمل الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للهجرة ويطلق عليه تسمية الصندوق، على تمويل المشاريع أو التكنولوجيا أو قواعد البيانات، وتم انشاء الصندوق رسميا في 08 ماي 2019 والذي يعتبر بمثابة آلية تمويل جماعية مشتركة تابعة للأمم المتحدة تتولى مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ لاتفاق العالمي للهجرة، يقوم الصندوق بتحديد مجالات العمل ذات الأولوية وتحديد الاحتياجات في مجال الهجرة وتصميم برامج مشتركة من أجل تلبية تلك الاحتياجات بصورة جماعية[3].

وتم إنشاء وحدة إدارة الصندوق تحت إشراف أمانة شبكة الهجرة التابعة للأمم المتحدة في مقر المنظمة الدولية، ويتم توجيه التمويل من خلال منظمات الأمم المتحدة وبرامجها التي تشكل جزءا من

[1] United Nations, ***Technical briefing by the UN Network on Migration,*** https://www.un.org/development/desa/pd/events/technical-briefing-un-network-migration , seen 17/03/2023.

[2]UN network on migration, ***Migration Network Hub***, on: https://migrationnetwork.un.org/ seen 14/08/2022.

[3] Un network on migration , ***migration multi-partner trust fund, annual report*** , 2021,p71

شبكة الأمم المتحدة للهجرة، يعتبر الصندوق مثال على كيف يمكن للأمم المتحدة أن تقدم بشكل مشترك استجابات متكاملة تدعم احتياجات الدول، وهو أول أداة تمويل من نوعها، لدعم التعاون الدولي في مجال الهجرة والذي يتشكل من مساهمات المناحين، كما يوضح لنا الشكل الدول المناحة في الصندوق إلى غاية سنة 2021.

الشكل رقم14: كبار المانحين في الصندوق حتى نهاية عام 2021

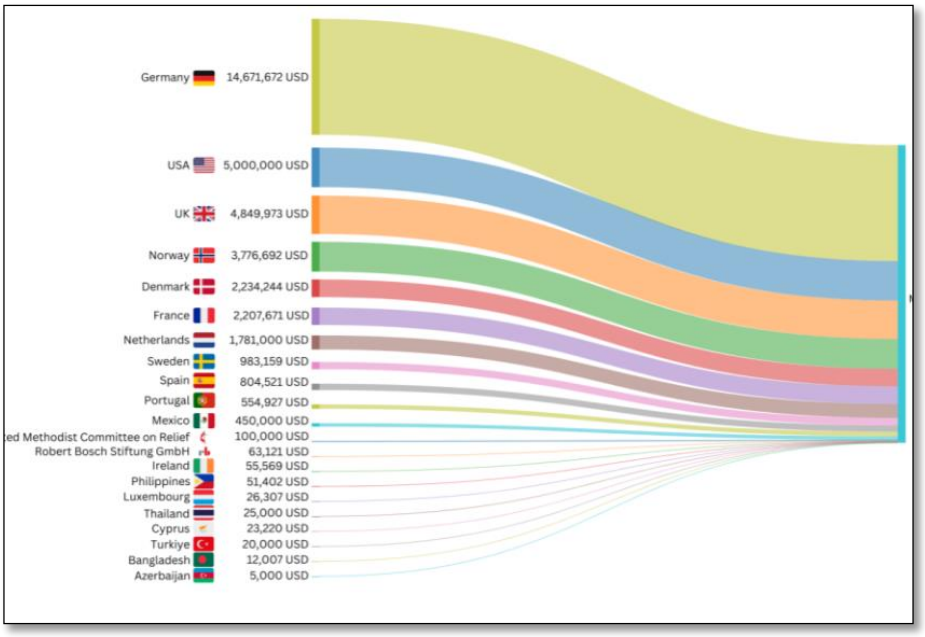

المصدر : https://migrationnetwork.un.org/ar/mptf

بلغ إجمالي المساهمات خلال نهاية سنة 2021ما يقرب من 28.1 مليون دولار أمريكي، وشكلت مساهمات ألمانيا أكثر من 50 % من إجمالي المساهمات للدول، في حين التزمت تسع جهات مانحة أخرى بدفع مساهمات منها مانحين غير تقليديين مثل قبرص والمكسيك وتايلاند[1]، وتظهر مساهمات الدول في هذا صندوق التمويل، الالتزام والحرص الذي تبديه بعض الدول تنفيذ أهداف الاتفاق.

[1] Un network on migration, ***op.cit*** , p 73.

إذن آلية بناء القدرات التي اقترحها الاتفاق العالمي للهجرة تتكون من ثلاثة ركائز نبسطها تهدف بشكل أساسي إلى تطوير قدرات الدول والمنظمات الدولية من اجل الاستجابة في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، ويسبط لنا المخطط هذه الآلية:

المخطط رقم15: آلية بناء القدرات المقترحة لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة

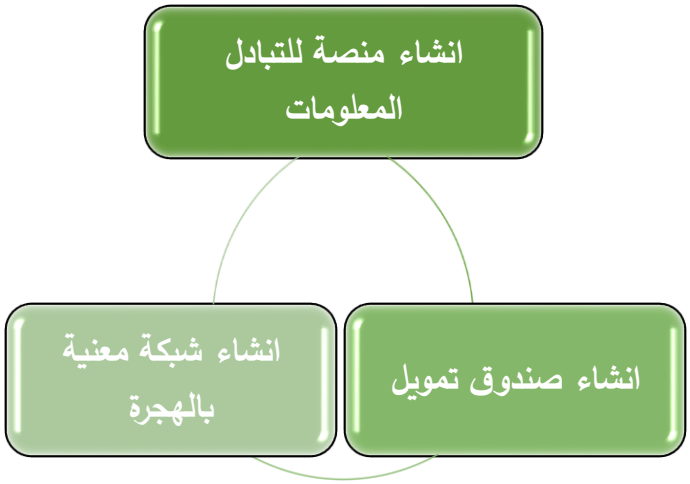

المصدر / من إعداد الباحثة

2-آليات المتابعة والمراجعة

فيما يتعلق بآليات المتابعة والمراجعة، نص الاتفاق العالمي للهجرة أن الدول تقوم باستعراض التقدم المحرز عن طريق منتدى مراجعة الهجرة الدولية أو "المنتدى الدولي لاستعراض الهجرة"، الذي تم انشائه كمنصة رئيسية لمشاركة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق.

يشارك في المنتدى الدولي لاستعراض الهجرة، جميع الجهات المعنية ضمن إطار الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة المعنيون بالهجرة، وتقوم الدول باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الاتفاق، كما يعد صندوق التمويل شريك أساسي في عملية المتابعة والمراجعة أين تقوم شبكة الأمم المتحدة للهجرة بتقديم خارطة طريق لصندوق التمويل بما في ذلك نموذج لهيكلة التقارير[1].

[1]Un network on migration, ***op.cit*** ,p 74.

منتدى الاستعراض هو عملية طوعية تقوم على أساس الاستعراضات الوطنية الطوعية للدول، ويعقد المنتدى كل أربعة سنوات ابتداء من 2022 ويصدر عن كل منتدى إعلان التقدم المحرز، أين يتم استعراض وتقديم البيانات والأدلة وأفضل الممارسات والتوصيات المتعلقة بتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة.

والملاحظ أن آلية المتابعة المنتهجة في الاتفاق العالمي تعد بتوفير ظروف مواتية للتأثير بشكل فعال على سياسات الهجرة المحلية، ومع ذلك تظهر سمتان بارزتان عند الفحص الدقيق لهذه الآلية وهي:

- أولا: آلية المتابعة هي بقيادة الدول بشكل حصري وتتحمل الدول المسؤولية في انتقاء الأهداف التي تعمل على تنفيذها.
- ثانيا: إضفاء الطابع المؤسسي على مستوى الأمم المتحدة تحت رعاية المنظمة الدولية للهجرة والتي هي الأخرى لها دور مهم في تنفيذ أهداف الاتفاق.

وعليه فإن الدول والمنظمة الدولية للهجرة تملك دورا حاسما في تنفيذ أهداف الاتفاق، ومن الواضح أن آليات التنفيذ والمتابعة والمراجعة هي اليات حكومية دولية بشكل رئيسي مع إدراج لإصحاب المصلحة بشكل ثانوي.

- **مبادرة الدول الرائدة (GCM champion countries initiative)**

قامت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة في نوفمبر من سنة 2020، بتصميم مبادرة الدول الرائدة التي هدفت إلى توليد الزخم حول تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي للهجرة وسمحت للدول بتبادل الرؤى وتوفير الدعم في المجال التقني وبناء القدرات، وعرض أمثلة ملموسة عن أفضل السبل لتنفيذ ومتابعة واستعراض ما تم تحقيقه بخصوص الاتفاق العالمي للهجرة[1].

في البداية، انظمت إلى المبادرة 15 دولة، بناء على دعوة من الشبكة غير أنها تعد مبادرة طوعية ومفتوحة لجميع الدول الأعضاء الراغبة في الانضمام، تساهم الدول بملء منصة المعارف ومركز

[1] شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، ***مبادرة الدول الرائدة***، ديسمبر 2020، في https://migrationnetwork.un.org/sites/g/files/tmzbdl416/files/docs/iom_ee_uu_-_faq_champion_countries_initiative_dec_2020_tracked-arabic.pdf

الاتصال التابعين للشبكة من خلال مشاركة ممارساتها وتجاربها الراهنة، ووضع نهج موحد كمرحلة تجريبية، إلى جانب العمل كأصوات قوية إلى جانب الشبكة[1]، واستمرت المبادرة إلى غاية 2022 أي حتى موعد المنتدى الدولي الأول لاستعراض الهجرة لسنة 2022، وتوضح لنا الخريطة الدول التي انخرطت في المبادرة.

الخريطة رقم 01: الدول التي انظمت إلى مبادرة الدول الرائدة

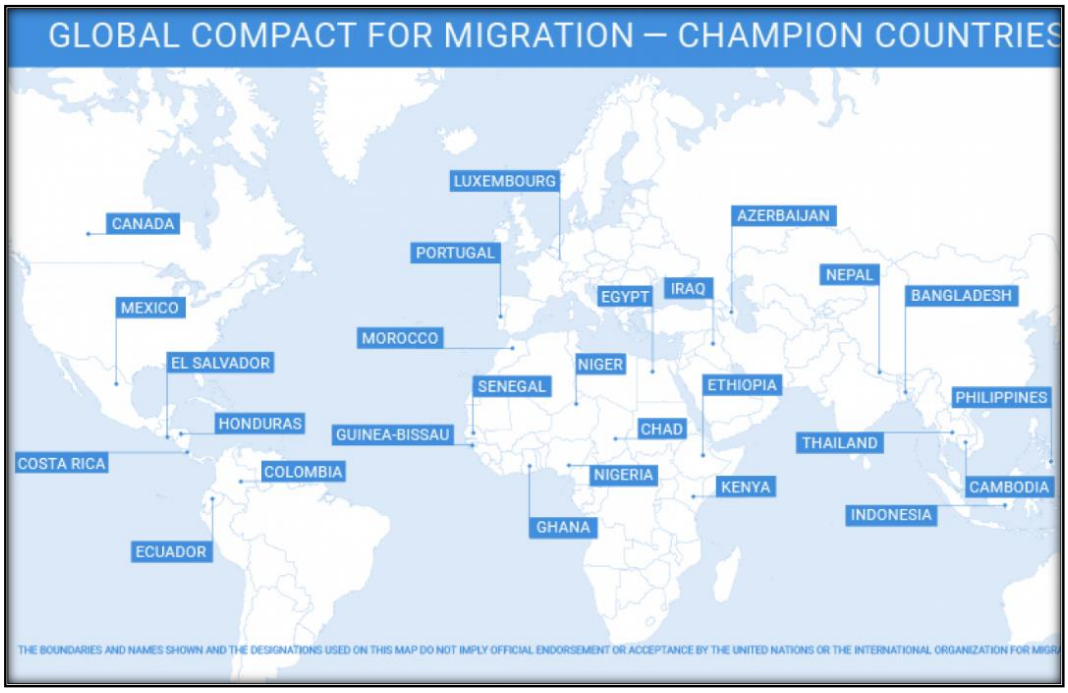

المصدر:

https://migrationnetwork.un.org/champion-countries

في الخريطة أعلاه، يتبين لنا انضمام الدول من مختلف القارات إلى مبادرة الدول الرائدة، ويتضح لنا اهتمام العديد من الدول بتنفيذ أهداف الاتفاق العالمي للهجرة وتطوير استراتيجيتها تجاه الهجرة بشكل عام عن طريق الاستفادة من الدعم المالي والتقني الذي توفره شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة وكذا الصندوق الاستئماني ، كما أن المبادرة في حد ذاتها دليل على الجهود المبذولة في سبيل إدخال ممارسات إيجابية لدعم التعاون الدولي وضمان التنفيذ الفعال لأهداف الاتفاق العالمي للهجرة.

[1] شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، ***المرجع السابق.***

المطلب الثاني: المنتدى الدولي الأول لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق (2018-2022)

انعقد المنتدى الدولي الأول لاستعراض الهجرة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة ما بين 17 إلى 20 ماي 2022 بهدف استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة وتطوير المزيد من الإجراءات الملموسة التي تجعل من أهداف الاتفاق أكثر قابلية للتنفيذ، ويعد هذا المنتدى بمثابة المراجعة العالمية الأولى للاتفاق العالمي للهجرة.

تم تكريس المنتدى الدولي لاستعراض الهجرة بموجب الفقرة 49 من الاتفاق العالمي للهجرة، باعتباره المنصة العالمية الحكومية الدولية الأساسية لمناقشة ومشاركة التقدم المحرز في تنفيذ جميع جوانب الاتفاق العالمي للهجرة[1].

بدأ المنتدى بجلسة استماع تفاعلية غير رسمية ومناقشات تمت عبر أربع موائد مستديرة ركزت كل مائدة على استعراض التقدم في مجموعة محددة من الأهداف[2]، وتم التركيز في النقاش على تحديات تنفيذ الاتفاق وآليات بناء القدرات والقضايا الناشئة المتعلقة بمستقبل الهجرة مثل زيادة النزعة القومية وتداعيات جائحة كورونا على الهجرة والمهاجرين[3]، وكان الاجماع الساحق من قبل المشاركين في المنتدى أنه يتعين القيام بمزيد من الجهود والإجراءات الملموسة والعاجلة قبل الاستعراض المقبل في 2026.

ناقشت المائدة المستديرة الأولى مدى التقدم في تنفيذ الأهداف رقم 02 و05 و06 و12 و18 في حين ركزت المائدة الثانية على تنفيذ الأهداف رقم 04و08و09 و10 و11 و13 و21 وفي المائدة المستديرة الثالثة تم التركيز على التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف 14 و15 19 و20 و22 وفي اليوم الرابع والأخير ركزت المائدة المستديرة على ضرورة إشراك الشباب والأطفال في تنفيذ الاتفاق [4].

---

[1] الاتفاق العالمي للهجرة، ***مرجع سابق***، ص 12-18.

[2] الجمعية العامة للأمم المتحدة، ***إعلان التقدم المحرز عن منتدى استعراض الهجرة الدولية*** ، 2022، ص12 في: https://migrationnetwork.un.org/system/files/resources_files/Final-%20IMRF%20Progress%20Declaration-%20Arabic.pdf

[3] Centre for Migration Studies of New York, ***International Migration Review Forum (IMRF)*** 2022,24 may 2022,in:https://cmsny.org/imrf-summary-2022/, seen on: 01/06/2022

[4] الجمعية العامة للأمم المتحدة، ***مرجع سابق***، ص3.

أتاح المنتدى الدولي الأول لاستعراض الهجرة ، الفرصة للدول لإجراء تقييم أولي للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة وتسليط الضوء على التحديات والفرص وتحديد الثغرات ومناقشة الأولويات والاتجاهات وتبيان الاحتياجات من الموارد اللازمة لتنفيذ الاتفاق، بالإضافة إلى التفاعل وتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة.

بالرغم من التأثيرات التي نشأت عن تداعيات جائحة كورونا في مدى التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق سعت الدول إلى تنفيذ الالتزامات الواردة فيه، وفي تقريريها الطوعية المقدمة للاستعراضات الإقليمية المتعلقة بالاتفاق ناقشت أكثر من 90 دولة التقدم المحرز والتحديات التي صادفتها أثناء التنفيذ[1].

والجدير بالذكر أن المنتدى، شهد العودة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية لداخل الاتفاق، بعد أن ألقى وزير الخارجية الأمريكية كلمة أكد من خلالها التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع المؤسسات الدولية وجميع الجهات الفاعلة للعمل في سبيل الهجرة الآمنة والمنظمة والإنسانية، مستشهدا في ذلك بأن الأمة الأمريكية هي أمة بناها وأثر فيها المهاجرون وبالتالي فأن الهجرة هي قضية قريبة بشكل خاص من قلوب الأمريكيين[2].

الملاحظ أيضا هو تعدد الطرق المتبعة في تنفيذ الاتفاق، فقد اعتمدت مجموعة من الدول خطة وطنية لتنفيذ اهداف الاتفاق العالمي للهجرة مثلما فعلت كل من البرتغال وكينيا، كما قامت العديد من الدول بشكل مشترك بتطوير وتعزيز الحوارات والمبادرات الثنائية والإقليمية والعالمية المتعلقة بالنموذج العالمي للهجرة على سبيل المثال طورت أذربيجان مركزا للتدريب على الهجرة والبحوث العلمية لمساعدة البلدان الشريكة في المنطقة[3]، وأشارت دول أخرى إلى أن الأطر القائمة بالفعل في دولها تعكس الاتفاق بشكل كاف، وقد أفرز المنتدى بعد نهايته عن إعلان تقدم الذي يحدد أولويات معالم جديدة لإدارة الهجرة الدولية للسنوات الأربع القادمة.

---

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، ***تقرير الأمين العام الدورة السادسة والسبعون، الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية***، 27 ديسمبر 2021، ص4.

[2] US department of state, ***Secretary Antony J. Blinken at the International Migration Review Forum***, in: https://www.state.gov/secretary-antony-j-blinken-at-the-international-migration-review-forum/ seen on 01/06/2022.

[3] الجمعية العامة للأمم المتحدة، ***المرجع نفسه***، ص 5.

ومن بين بعض الالتزامات التي أحرزت الدول فيها تقدما نجد:

- أبرمت بعض الدول عدة اتفاقيات ثنائية وإقليمية لهجرة اليد العاملة مثل بروتوكول الاتحاد الافريقي بشأن حرية تنقل الأشخاص والإقامة، وقامت بعض الدول الأخرى بتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالهجرة من خلال الجمع بين تصريح الإقامة والعمل في سبيل تنفيذ الأهداف المرتبطة بتسهيل الهجرة النظامية.
- قامت العديد من الدول بتحديث معبرها الحدودية ورفع مستوى بنيتها التحتية كجزء من أهداف تيسير الهجرة الآمنة.
- انشاء مراصد لجمع بيانات الهجرة مثل المرصد الإفريقي للهجرة، واحراز التقدم في الحد من حالات تهريب المهاجرين و تحسين قدرة الدول على تحديد شبكات تهريب المهاجرين.
- تزويد المهاجرين بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين بذويهم بالوثائق اللازمة ووثائق السجل المدني.
- قامت الجزائر على سبيل المثال بإنشاء اليات تشغيلية لتبادل المعلومات بين مختلف الأطراف المعنية بالهجرة، كما خصصت ميزانية سنوية تقدر ب1 مليار دينار جزائري للتكفل بالمهاجرين في مجال الإقامة والاطعام وتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية للمهاجرين غير الشرعيين وتطعيم أطفالهم كما حصلت على دعم المنظمة الدولية للهجرة في مجال عمليات العودة الطوعية للمهاجرين غير الشرعيين[1].
- نفذت كذلك الجزائر في إطار التعاون الثنائي مع دول الجوار مثل النيجر ومالي بعض الأهداف التي تساعد على العمل الثنائي حول المسائل والقضايا المتعلقة بالهجرة غير الشرعية وتضيق الخناق على شبكات تهريب المهاجرين.

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، ***مرجع سابق***، ص ص 8-10

المطلب الثالث: تحديات تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة

من خلال استعراض مضمون وأهداف الاتفاق العالمي للهجرة والآليات المقترحة من أجل متابعة التنفيذ والتقييم والمراجعة، يمكن أن نلمس مجموعة من التحديات والمعيقات التي يمكن أن يطرحها تنفيذ الاتفاق:

- تعد الطبيعة القانونية للاتفاق العالمي للهجرة باعتباره غير ملزم من الناحية القانونية من بين نقاط الضعف الأبرز للاتفاق وبمثابة التحدي الأول لتنفيذ الاتفاق، غير أنه من الواضح أن الاتفاق العالمي للهجرة يندرج ضمن الاتجاه العالمي للاستخدام المتزايد للاتفاقيات والصكوك ذات الطبيعة القانونية غير الملزمة التي تراعي التوتر السياسي الشديد بين الدول والاستعداد المحدود للتعاون الدولي في القضايا التي تعتبرها الدول من المسائل ذات السيادة مثل الهجرة والتنمية.
- التحدي الثاني يرتبط بمسألة عدم التمييز بين الهجرة غير النظامية والهجرة النظامية في مجال الاستفادة من الخدمات الأساسية، كالتعليم والصحة وغيرها الشيء الذي يشكل عبء اقتصادي وإنساني إضافي تخاف الدول أن يتحول إلى التزام قانوني مع مرور الوقت.
- هناك أيضا بعض الحساسيات التي أثارها الاتفاق العالمي بخصوص مبدأ عدم الإعادة القسرية وهو مبدأ أساسي لنظام حماية اللاجئين الذي يمكن تطبيقه في الهجرة، ولكن تحاول الدول أن تتجنبه.
- يطالب الاتفاق العالمي بتخصيص أدوار ومسؤوليات لجميع الجهات الفاعلة من خال توفير القيادة والأهداف المشتركة والتدريب والموارد وغيرها، ما يجعل كل هذه العناصر من الناحية النظرية تؤدي إلى تنسيق الجهود وتؤول إلى أداء منظم ومتناغم بين جميع الفواعل المعنية بإدارة الهجرة داخل الاتفاق ولكن من الناحية العملية يمكن أن يؤدي إلى صراع على النفوذ بين وكالات الأمم المتحدة وكذا بين الدول على القيادة.[1]
- تعد الالتزامات القابلة للتنفيذ نقاط انطلاق جيدة لترجمة الأهداف إلى أفعال، كما يمكن للدول أن تحكم على سياساتها وأداء مؤسساتها الخاصة بالهجرة وتطورها عبر استخدام مؤشرات حوكمة

[1]Aaron Ceradoy, ***The Global Compact on Migration (GCM) & the Challenges to the Migrant's Movement***, The Karibu Foundation, 2018, [en ligne] : https://www.karibu.no/newsletter/2018/05/the-global-compact-on-migration-gcm-the-challenges-to-the-migrants-movement/, seen 12/10/2022.

الهجرة، ولكن من جهة أخرى يبقى عدم وجود اتفاق حول نوع السياسات الأكثر أنصافا وفعالية لا سيما بخصوص الأهداف التي تخص الترحيل والاحتجاز، من بين التحديات التي تواجه تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة وتحقيق أهدافه.[1]

- بحسب الاتفاق فأن آليات الرصد والمراقبة مجمعة في المقام الأول وبشكل أساسي في المنتدى الدولي لاستعراض الهجرة الذي يجتمع كل أربعة سنوات، وهذا يعني عدم وجود مراقبة صارمة في التنفيذ وهو ما سيسمح بتأثير ضئيل على سياسات الدول خاصة في تنفيذ الأهداف المتعلقة بحقوق الإنسان للمهاجرين[2].
- لم يكن تمويل الصندوق الاستئماني كافيا لتلبية الطلب الكبير من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة على دعم تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة بسبب محدودية الموارد والقدرة التقنية والتكنولوجية، كما تعرضت الدول بفعل تأثيرات جائحة كورونا إلى ضغوطات اقتصادية شديدة، قد تكون الحكومات أقل ميلا إلى تحرير الموارد للصندوق الاستئماني الخاص بالهجرة.
- محدودية قدرات بعض الدول في المجال الرقمي أدى إلى وجود ثغرات في جميع البيانات وتحليليها.
- أدى تفشي فيروس كورونا إلى تغييرات كبيرة في طريقة إدارة تنقل البشر مع لجوء معظم الدول إلى أدوات إدارة الهجرة مثل إغلاق الحدود أو حظر السفر لاحتواء انتشار الوباء، وأصبحت اعتبارات الصحة العامة في صميم قرارات السياسة المتعلقة بالتنقل[3]، مما دفع بالدول إلى إعادة النظر في ترابطها واعتمادها على الدول الأخرى والذي يجعل من قضية التعاون الدولي بشأن الهجرة موضوع معقد وشديد التأثر بالمتغيرات الصحية والسياسية والاقتصادية وغيرها.
- كما ساهمت الجائحة في تقليص فرص الهجرة النظامية والتي دفع بالمهاجرين إلى اتباع طرق غير نظامية أكثر خطورة والتعرض إلى مخاطر أمينة وصحية، كما أثرت الجائحة على تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة من خلال خلق تحديات جديدة ومكثفة لم يتوقعها مضمون وأهداف الاتفاق.

---

[1]David Donoghue, ***The world's first global migration agreement: a view from the negotiations,*** Overseas Development Institute, [en ligne] : https://odi.org/en/insights/the-worlds-first-global-migration-agreement-a-view-from-the-negotiations/,seen 18/10/2022.

[2]الجمعية العامة للأمم المتحدة، ***المرجع نفسه***، ص 12.

[3] IOM, Global Compact for Migration implementation in practice: Successes, challenges and innovative approaches, **International Dialogue on Migration** No. 33, 2022, p 16.

خلاصة الفصل واستنتاجاته:

تناول الفصل الثالث من الدراسة مجموعة من العوامل والمعطيات التي جعلت من الهجرة تبرز كقضية عالمية تتطلب الاهتمام والتنسيق من قبل جميع الدول والفواعل المعنية بالهجرة عبر العالم، كجانب مهم في سياق مناقشة الخلفيات التي مهدت إلى التفاوض بشأن الاتفاق العالمي للهجرة

وتم التركيز في هذا الفصل من الدراسة على الاتفاق العالمي للهجرة من ناحية المفهوم ومراحل إعداده وما تضمنه من أهداف ومبادئ توجيهية وقواعد إرشادية والإجراءات التي تمكن من تنفيذ أهدافه ورصد تقدمها وتقييم النتائج المتحصل عليها، كما تعرفنا على آليات التنفيذ والمتابعة والمراجعة التي اعتمدها الاتفاق العالمي للهجرة.

وانطلاقا من العناصر التي تمت مناقشتها في هذا الفصل يمكننا أن نذكر مجموعة من الاستنتاجات كما يلي:

- سيطرة بعض المنظمات الدولية على الإحصائيات وأغلب البيانات المتداولة بخصوص الهجرة واللجوء في العالم والتي تشهد منافسة شديدة في مجال تقديم التقديرات المرتبطة بالهجرة، والتي يتم عرضها على صناع القرار ومراكز البحوث ووسائل الإعلام، مما انعكس بشكل واضح على الاستخدامات المختلفة لهذه البيانات وفق أجندات مختلفة.
- كان لأزمة اللاجئين والمهاجرين في سنة 2015 الأثر الكبير والمباشر في الانطلاق في عملية التفاوض بشأن اتفاق عالمي شامل بشأن المهاجرين خاصة في ظل غياب نظام دولي عالمي خاص بالهجرة.
- شكل إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين فرصة للتأكيد على أهمية وجود نظام دولي لحماية المهاجرين، عن طريق ضم جميع الشركاء والفاعلين في مجال الهجرة الدولية على غرار المنظمة الدولية للهجرة التي تم دمجها في نظام الأمم المتحدة بهدف إعطائها أدوارا بارزة في مجال إدارة الهجرة الدولية.

- تم إضفاء الطابع المؤسسي على مستوى الأمم المتحدة من أجل تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة أين تم تقديم العديد من الصلاحيات والمهام للمنظمة الدولية للهجرة ما يجعل منها فاعل محوري ومهم في تنفيذ أهداف الاتفاق.
- يتضمن الاتفاق العالمي للهجرة مجموعة من الأهداف القابلة للتنفيذ بشكل نسبي مما يجعل إمكانية الرقابة على التنفيذ ممكنة وهي نقطة إيجابية بشكل كبير.
- تخضع عملية جمع البيانات المرتبطة بتنفيذ أهداف الاتفاق العالمي للهجرة إلى معايير الأمم المتحدة والبنك الدولي والمنظمة الدولية للهجرة.
- آلية متابعة تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي للهجرة، هي آلية بقيادة الدول بشكل حصري أين تتحمل الدول المسؤولية في انتقاء الأهداف التي تعمل على تنفيذها، إلا أن آلية بناء القدرات التي تمكن من تمويل تنفيذ هده الأهداف، ستتأثر بشكل واضح بأولويات الدول المناحة.

الفصل الرابع
تقييم نقدي
للاتفاق العالمي للهجرة:

تمهيد:

بالاعتماد على الأدوات النظرية التي تم استعراضها في الفصل الثاني من الأطروحة، يحاول هذا الفصل أن يفحص بشكل نقدي أهداف الاتفاق العالمي للهجرة من التركيز على مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تم تقديمها في البحث ، وذلك للتعرف على النهج الذي قدمه الاتفاق العالمي للهجرة والذي يندرج في إطار السياسات الدولية متعددة الأطراف المتعلقة بإدارة الهجرة الدولية بين السلوك المعياري الذي يهدف إلى حماية حقوق المهاجرين ومنع الضرر عنهم والسلوك الاستراتيجي للفواعل المعنية بإدارة الهجرة التي تسعى إلى تعظيم مكاسبها وحماية مصالحها.

ينطلق الفصل بداية من استقصاء فرص التحرر التي تضمنتها أهداف الاتفاق العالمي للهجرة باعتبار مفهوم التحرر من المفاهيم الأساسية التي تضطلع بها النظرية النقدية، ثم فحص الخطاب السائد ضمن الاتفاق العالمي للهجرة وتسليط الضوء على المصالح المهيمنة وعلاقات القوة ضمن الاتفاق العالمي للهجرة، ليتم التعرف مصالح ومنطلقات الفواعل المتدخلة في تصميم الاتفاق العالمي للهجرة، ثم التطرق إلى أنواع المعارف التي تم انتاجها أو إعادة انتاجها من خلال الاتفاق العالمي للهجرة بالإضافة إلى مناقشة الاتفاق العالمي للهجرة كمشروع هيمنة ينطلق من منطق فكري يكرس استمرارية علاقات الهيمنة بين الدول والتعرف على مساحات المقاومة وعمل الهيمنة المضادة الممكنة خلال مراحل مختلفة من إعداد الاتفاق.

المبحث الأول: فرص التحرر داخل الاتفاق العالمي للهجرة

إن الأساس الذي تقوم عليه فكرة التحرر، هو الفرص التي يتم منحها للأفراد من أجل الاختيار والحرية والتجاه نحو مستقبل لا يعيد تكرار نفس الترتيبات والنماذج والأساليب التي تعيق تحقيق هذه الغاية، سنحاول من خلال هذا المبحث استكشاف الفرص والإمكانيات التي تطرقت إليها أهداف الاتفاق العالمي للهجرة في موضوع التحرر وذلك عن طريق تقييم نقدي لأهم الجوانب المحيطة بموضوع التحرر بحيث يتم تطبيق العناصر التي تمت الإشارة لها في الفصل الثاني للدراسة والمندرجة ضمن المشروع التحرري للنظرية النقدية، وتتبع تمثيل هذه المواضيع في الاتفاق العالمي للهجرة حتى تتشكل لدينا صورة مفصلة عن مضمون الاتفاق وإسهاماته الممكنة في الجوانب المرتبطة بالدراسة.

المطلب الأول: الالتزام الأخلاقي تجاه الأذى ضمن الاتفاق العالمي للهجرة

يكمن الهدف الرئيسي للاتفاق العالمي للهجرة في تحقيق الهجرة "الآمنة والمنظمة والنظامية"، وهو المفهوم الذي يعد جوهر الاتفاق، الذي يسعى من خلال 23 هدف إلى تحقيقه، عبر تحويل مسارات الهجرة غير الآمنة والخطيرة إلى مسارات منتظمة وآمنة ونظامية، فنجد أن الهجرة غير الآمنة وغير المنظمة وغير النظامية، والتي تتسبب في فقدان الأرواح وتشكل المآسي في حركات الهجرة عبر البلدان والبحار، اعتبرت بمثابة وصمة عار على التزامات المجتمع الدولي تجاه حقوق الإنسان.

لذا تكمن وجهة النظر الأساسية للاتفاق العالمي للهجرة، في جعل المهاجرين لا يتعرضون إلى المخاطر والتهديدات المحيطة بالمسارات غير الآمنة للهجرة، كما جاء في الكلمة الافتتاحية التي ألقاها الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة المؤتمر الدولي للهجرة بمدينة مراكش، والذي أكد بأن حكومات العالم اعتمدت الاتفاق العالمي للهجرة لمنع المعاناة والفوضى[1]، وأيضا في تصريحه للمؤتمر الدولي للهجرة حول نفس الموضوع:

[1] الأمم المتحدة، "**حكومات العالم تعتمد الاتفاق العالمي للهجرة لمنع المعاناة والفوضى**"، 2018/12/10، في: ***https://news.un.org/ar/story/2018/12/1023221*** ، تم الاطلاع عليه يوم 2022/10/10

"الاتفاق العالمي للهجرة يسمح بتجنب الخسائر

المأساوية في الأرواح والظروف غير الآمنة

وانتهاكات حقوق الإنسان [1]".

يذهب بعض الباحثين إلى أن توفير الحماية للمهاجرين خلال جميع مراحل الهجرة بغض النظر عن وضعهم القانوني تعد من بين أهم المعضلات الأخلاقية المرتبطة بإدارة الهجرة الدولية وتتشكل هذه المعضلات بسبب السعي إلى التوفيق بين الأنشطة والجهود المبذولة لحماية الحقوق الأساسية لجميع المهاجرين، بما فيها الاعتبارات الأخلاقية لجميع البشر من جهة، مع جهود مراقبة الحدود الوطنية والمخاوف المرتبطة بالأمن والسيادة[2]، تنتج هذه الممارسات الأخيرة مجموعة من الانتهاكات الخطيرة التي تنعكس بشكل سلبي على حقوق الإنسان للمهاجرين، خاصة ما يرتبط منها باستخدام طرق غير نظامية للهجرة .

هناك أيضا فئات أخرى من المهاجرين، تتعرض إلى الأذى، بغض النظر عن طريقة الهجرة سواء كانت المسارات التي يتم استخدامها آمنة ومنظمة أوعن طريق الهجرة غير النظامية، وهي الفئات التي يمكن أن تتعرض إلى سوء المعاملة والاستغلال والعنف، والعديد من أشكال الضعف المرتبطة بالهجرة بعد الوصول إلى الوجهة، كما يمكن أن يتعرض المهاجرون لانتهاكات حقوق الإنسان حتى في حالات الهجرة النظامية، وضمن هذا الاطار يمكن ذكر العديد من الأمثلة ، بما في ذلك الاحتجاز* التعسفي والطرد الفردي والجماعي والانفصال الأسري والحرمان من الوصول إلى الرعاية الصحية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي وكراهية الأجانب.

---

[1] الأمم المتحدة، "الأمين العام: ***الاتفاق العالمي للهجرة يترسخ رغم التحديات التي تطرحها جائحة كورونا*** "، في: https://news.un.org/ar/story/2020/12/1066842، تم الاطلاع عليه يوم 2022/10/10

[2] Pia Oberoi, 'Words Matter. But Rights Matter More', ***Anti-Trafficking Review***, issue 11, 2018, pp. 129–132, www.antitraffickingreview.org

*احتجاز المهاجرين يُعرَّف بأنه أي إطار يُحرم فيه الشخص من حريته لأسباب متعلقة بالهجرة، بغض النظر عن المكان المادي للاحتجاز، أو الاسم أو التبرير المستخدم، أو تصنيفه في القانون المحلي أما مصطلح بدائل احتجاز المهاجرين فليس مصطلحا معرفاً من الناحية القانونية وبالتالي يتخذ تفسيره معاني متباينة. وبغض النظر عن هذه النُهج المختلفة، هناك توافق واسع في الآراء على أن المقصود ببدائل احتجاز المهاجرين طائفة واسعة من التدابير والممارسات غير الاحتجازية التي تتجنب، استناداً إلى حقوق الإنسان، استخدام الاحتجاز لأسباب متعلقة بالهجرة

الملاحظ أن العديد من المنظمات الدولية سواء الحكومية أو المنظمات الدولية الإنسانية، حرصت أثناء مراحل التفاوض وصياغة الاتفاق العالمي للهجرة، على جعل الدول تلتزم بالقانون الدولي الإنساني بهدف حماية المهاجرين من الأذى، دون أن تسعى إلى حظر أو التحريض على الهجرة، ولكن من خلال الدعوة إلى المعاملة الأخلاقية والإنسانية، ويمكن التركيز على أربعة مقترحات حاولت هذه الجهات تضمينها في الاتفاق العالمي للهجرة وهي كما يلي:

1. حماية المهاجرين من الموت والاختفاء على طول طريق الهجرة بأكمله.
2. ضمان حصول المهاجرين على الخدمات بصرف النظر عن وضعهم القانوني.
3. إعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفا.
4. توسيع نطاق البدائل غير الإحتجازية.[1]

وبالعودة إلى مضمون الاتفاق العالمي للهجرة، نلاحظ بأنه أقر بضرورة إنقاذ الأرواح وحماية المهاجرين من الأذى كما جاء في ديباجته، فقد تطرق الهدف رقم 04 منه إلى الالتزام بتيسير حصول المهاجرين على وثائقهم الشخصية من أجل الحيلولة دون تعرضهم إلى الأذى، وأشار الهدف رقم 08 أيضا إلى تحمل المسؤولية الجماعية للحفاظ على حياة جميع المهاجرين، ويمكن التفصيل في ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم08: الأهداف المتعلقة بحماية المهاجرين من الأذى ضمن الاتفاق العالمي للهجرة

الموضوع	الأهداف	الالتزامات
	الديباجة	"يجب علينا إنقاذ الأرواح وإبعاد المهاجرين عن التعرض للأذى..."

[1]Ifrc, ***The Global Compact for Migration: From words to action***, Recommendations on humanitarian priorities from the International Red Cross and Red Crescent Movement, 2019, in: https://www.icrc.org/sites/default/files/document_new/file_list/movement_messages_gcm_final.pdf , seen 12/05/2022.

حماية المهاجرين من الأذى	الهدف رقم 04	"تيسير الحصول على الوثائق الشخصية... من أجل الحيلولة دون زيادة التعرض للأذى طوال دورة الهجرة "
	الهدف رقم 08	"إنقاذ الأرواح ومنع وفيات وإصابات المهاجرين...مع تحمل المسؤولية الجماعية عن الحفاظ على حياة جميع المهاجرين"

المصدر: من إعداد الباحثة

يشير الجدول أعلاه إلى العبارات الدلالية الثلاثة التي تضمنها الاتفاق العالمي للهجرة بخصوص موضوع حماية المهاجرين من الأذى، ولكن الاتفاق لم يكن واضحا بشأن الطريقة التي يمكن أن تتبعها الدول أو بقية الفواعل المعنية بتنفيذ أهداف الاتفاق، في سبيل منع المعاناة التي يتعرض إليها المهاجرون، ولا الكيفية التي ينبغي اتباعها في سبيل حمايتهم من الأذى، على الرغم من أن الاتفاق العالمي للهجرة قد تم إنشاؤه بشكل أساسي من أجل التقليل من معاناة المهاجرين وإنقاذ الأرواح كأولويات مهمة تقع على جميع الفواعل المعنية بالهجرة.

من الواضح أن الاتفاق العالمي للهجرة ركز بشكل أساسي على ممارسة ضغط أخلاقي أكثر من التركيز على تضمين الاعتبارات القانونية الملزمة، ففي المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي للهجرة تمت الإشارة إلى المسؤولية المشتركة للدول في معالجة التحديات والمخاطر التي يواجهها المهاجرون في دول المنشأ والعبور والمقصد، ويتضمن هذا المبدأ تحميل المسؤولية الأخلاقية والسياسية المشتركة للدول من أجل تكثيف جهودها في سبيل الالتزام باحترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين[1] ، وعليه فأن المبدأ التوجيهي الخاص بالمسؤولية المشتركة يمكن أن يمارس نوعا من الضغط الأخلاقي على الدول التي لا تلتزم به، ويحفز الدول على اتخاذ إجراءات أخلاقية ملموسة في مجالات معينة، مثل حقوق الإنسان للمهاجرين والالتزام بالمعايير الدولية التي تقلل من معاناة المهاجرين بشكل عام.

[1] الأمم المتحدة، ***الاتفاق العالمي للهجرة***، 2018، ص 05.

المطلب الثاني: معالجة الأسباب الجذرية للهجرة

تقوم المقاربة التي يتبناها الاتفاق العالمي للهجرة، لإدارة الهجرة الدولية على معايير المساعدة الإنسانية والتنموية بشكل كبير، والتي تتحقق عن طريق أهداف سياسية اختيارية وغير إلزامية للدول ولا تخضع لعقوبات في حالة عدم الامتثال[1]، وهنا تم رصد عدد من الإشارات التي تضمنتها أهداف الاتفاق العالمي للهجرة، والتي حاولت التركيز وحصر العوامل التي تدفع بالأشخاص إلى الهجرة والعمل على تخفيفها.

يمكننا ملاحظة موضوع معالجة الأسباب الجذرية للهجرة في الاتفاق العالمي للهجرة في الهدف رقم 02، الذي تحدث عن تقليل الدوافع السلبية للهجرة وحث الدول على الالتزام بتهيئة البيئات والأوضاع التي تسمح للأفراد بأن يعيشوا حياة يشعرون بها بالرضا والاستقرار في بلدانهم، مع ضمان أن اليأس والبيئات المتردية لا تجبر الأفراد على البحث عن سبل للعيش في أمكان أخرى من خلال الهجرة غير النظامية[2]، وهي إشارة إلى أن دوافع الهجرة ترتبط بشكل مباشر بالتنمية وتحسين الظروف الفردية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها في دول المنشأ.

ومن أجل تحقيق الالتزام بمعالجة الأسباب الجذرية، اعتمد الاتفاق العالمي للهجرة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة* التي تغطي مجموعة واسعة من قضايا التنمية مثل الفقر والتعليم والأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين وسيادة القانون والحكم الراشد وحقوق الإنسان وغيرها.

وعلى الرغم من أهمية العلاقة بين التنمية والهجرة في خلق ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية في الحد من تدفقات الهجرة لأسباب اقتصادية أو اجتماعية، إلا أننا لا يمكن أن نعتبر أن التنمية هي

---

[1] Susan P. Murphy, Hard borders and soft agreements: evaluating governance within the Global Compact for Migration, ***Third World Quarterly***, 2022, p p 1-19.

[2] الاتفاق العالمي للهجرة، ***مرجع سابق***، ص 10.

* أهداف التنمية المستدامة، والمعروفة رسميًا باسم جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة هي عبارة عن مجموعة من 17 هدفا وُضعت من قِبل منظمة الأمم المتحدة، وقد ذُكرت في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015، تترابط هذه الأهداف العريضة فيما بينها على الرغم أن لكل منها أهداف صغيرة محددة خاصة بها، تمثل في مجموعها 169 غاية، وتغطي أهداف التنمية المستدامة مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الفقر – الجوع – الصحة – التعليم – تغير المناخ – المساواة بين الجنسين – المياه – الصرف الصحي – الطاقة – البيئة – العدالة الاجتماعية).

الحل لجميع المشاكل المرتبطة بالهجرة، خاصة وأن الاتفاق العالمي للهجرة قام باختصار كل الدوافع السلبية المرتبطة بالهجرة في مشاكل التنمية.

يرى بيمال غوش أن البرامج الإنمائية تحمل وعودا كبيرة، إلا أنها تستغرق وقتا طويلا لتؤتي النتائج المرجوة منها، كما أن اعتماد هذا النوع من المساعدات، على الدعم من قبل الأمم المتحدة وأجهزتها المتمثلة في المنظمات الدولية الأخرى، يتطلب العديد من الشروط، من بينها تحديد واضح لنطاق الأهداف وتعزيز التعاون بين الدول[1]، في سبيل حل المشاكل الكبرى كالفقر العالمي والأمراض بالإضافة إلى الثقة المتبادلة والتزام كل الأطراف الفاعلة بالتنفيذ.

على سبيل المثال، في الولايات المتحدة الامريكية، سعت إدارة أوباما إلى الحد من المهاجرين القادمين من الدول المجاورة، بما في ذلك المهاجرين الأطفال عبر استخدام برامج المساعدات الانمائية لإنهاء الأسباب الجذرية في المثلث الشمالي* كما يلي:

- في جانفي من سنة 2015، اقترح الرئيس الأمريكي –في ذلك الوقت–أوباما، برنامج بقيمة مليار دولار أمريكي لتحسين الوضع الاقتصادي والأمني في هذه البلدان، وعلى الرغم من توفير 300 مليون دولار فقط في البداية للأمن بشكل أساسي، وافق الكونغرس الأمريكي لاحقا على 750 مليون دولار إضافية للبرنامج بأكمله، وفي النهاية لم تتحقق النتائج المرجوة من هذا البرامج[2]، بحسب ما أشارت إليه التقارير التقييمية لهذه البرامج.
- في نفس السياق، وفي دلالة على إصرار هذه الدول ربط الهجرة بالتنمية في دول المنشأ وبالرغم من عدم تحقيق هذه المساعدات** الأهداف المرجوة منها، دعا الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن، إلى تقديم مساعدات تصل 4 مليار دولار إلى دول المنشأ في أمريكا الوسطى لمعالجة الأسباب

[1] Bimal Ghosh, T***he 2018 Global Migration Compact A Major Breakthrough, an Opportunity Lost, or Both?***(Palgrave Macmillan Cham,2021) p 76.

* غواتيمالا وهندوراس والسلفادور، هي بلدان المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى.

[2] Ghosh, ***op.cit***, pp77-78.

** يمكن اعتبار هذه المساعدات جزءًا من المسؤولية الاجتماعية للدول وتعاونها الدولي، وهي تعكس رغبة القيادات السياسية في بعض الدول في التمسك بمجموعة واسعة من الأفكار والمبادئ التي تعكس المبادئ الرئيسية للأحزاب السياسية المنحدرة منها.

الجذرية للهجرة غير النظامية، وهي دلالة إضافية على فشل هذه البرامج بالرغم من المبالغ التي يتم توفيرها لغرض إنهاء الأسباب الجذرية للهجرة.

من جهة أخرى وبالرغم من الأهمية التي يكتسيها موضوع القضاء على الدوافع الرئيسية التي تقف وراء الهجرة، إلا أن الاتفاق العالمي للهجرة وبتخصيصه لهدف واحد لهذا الموضوع من بين 23 هدف، والذي أتى على قدم المساواة مع المواضيع الأقل حسما، يمكننا من أن نستشف تجاهل المجتمع الدولي من خلال الاتفاق العالمي للهجرة، للأسباب الحقيقية التي تقف وراء موجات الهجرة، الشيء الذي يدل على عدم تركيز الاتفاق العالمي للهجرة على الفهم الحقيقي لأسباب الهجرة، بالتالي عجزه عن تقديمه لحلول عملية للمشكلة.

كما تضمن الاتفاق العالمي واحد من التناقضات التي تكررت في النقاشات المرتبطة بإدارة الهجرة الدولية، فقد تطرق الاتفاق العالمي للهجرة في عدد من الفقرات إلى التأثيرات الايجابية للهجرة على التنمية من خلال عمل المهاجرين ومساهمة التحويلات المالية التي يقومون بها نحو دول المنشأ في تخفيف حدة الفقر ودعمهم لأسرهم والمجتمعات المحلية وإسهامهم في رفاهية وازدهار دول المنشأ[1]، وركز ضمن فقرات أخرى على دور المهاجرين وإسهاماتهم الايجابية في الدول المستقبلة من خلال تحسين النمو الاقتصادي والإنتاجية في هذه الدول ولعبهم لأدوار حيوية في الاقتصاد العالمي وبالتالي فإن العلاقة التي يشير إليها الاتفاق العالمي بين الهجرة والتنمية هي علاقة متناقضة، فهومن جهة يرى بأن التنمية استراتيجية للحد من الهجرة، ومن جهة أخرى يتم تصوير الهجرة كوسيلة أساسية لتحقيق التنمية في الدول النامية ولعب دور مهم في اقتصاديات الدول المتقدمة.

المطلب الثالث: تركيز الاتفاق العالمي على حقوق الإنسان لجميع المهاجرين

استند الاتفاق العالمي للهجرة إلى مجموعة من المبادئ والمعايير الدولية التي تحدد حقوق الإنسان وتحث على حمايتها، والتي يفترض أن توجه مواقف الدول تجاه الهجرة والمهاجرين، خاصة وأن الاتفاق تمت صياغته على خلفية إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين، والذي كما أشارنا إليه في الفصل

[1] Marcelo Santos, Normative Political Theory and Global Migration Governance: An Assessment of the Global Compacts on Refugees and Migration, ***Belo Horizonte***, vol 16, n°03 , 2021, pp1-23.

السابق من الدراسة، تضمن التزامات من طرف الدول "بحماية سلامة جميع المهاجرين وحماية كرامتهم والاحترام الكامل والتام لحقوق الإنسان لجميع المهاجرين بغض النظر عن وضعهم القانوني"[1].

كما استند الاتفاق أيضا إلى سلسلة من المشاورات والمفاوضات مع أصحاب المصلحة من مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى رؤساء الدول والحكومات انطلاقا من مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من الاتفاقيات والعهود المرتبطة بشكل وثيق بحماية حقوق الإنسان الأساسية[2]، ما يجعل من احترام حقوق الإنسان للمهاجرين بمثابة أمر أساسي لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة بشكل فعال.

الشكل رقم15: تركيز الاتفاق العالمي للهجرة على حقوق الإنسان

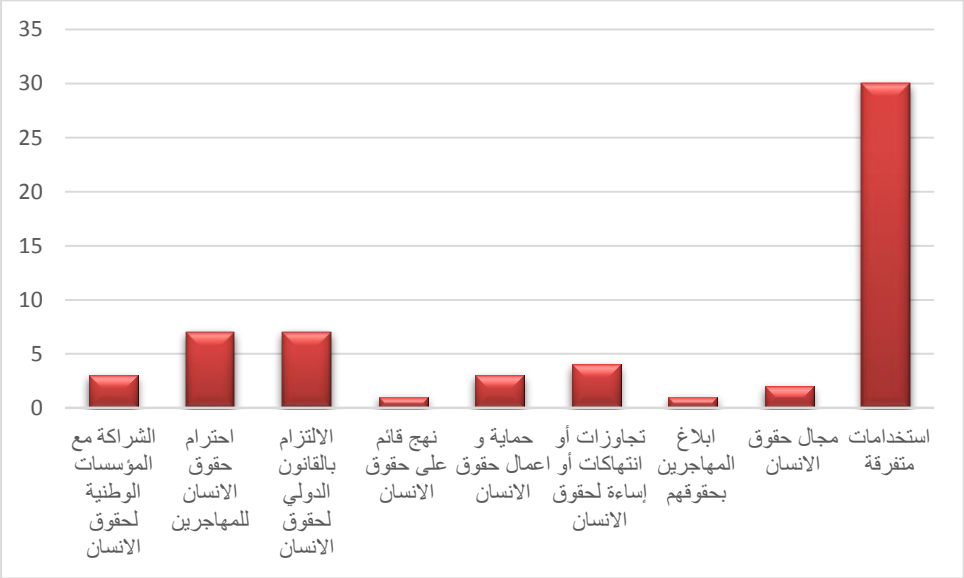

المصدر: من إعداد الباحثة

تكررت مفردة حقوق الإنسان في نص الاتفاق العالمي 58 مرة للهجرة وفي فقرات متفرقة من الاتفاق، وبينما شكل مبدأ "حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وحميتها وإعمالها"، أحد المبادئ التوجيهية التسعة التي نص عليها الاتفاق العالمي للهجرة، إلا أننا نلاحظ أن الاتفاق لم يتضمن ولا هدف يتحدث بشكل واضح حول حقوق الإنسان.

الملاحظة الأولى التي يمكن أن تتوصل إليها من خلال التمعن في تركيز الاتفاق العالمي للهجرة في موضوع حقوق الإنسان، هي أن الاتفاق تأسس على المعايير الدولية الموجودة بالفعل في مجال

[1] إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين، ***مرجع سبق ذكره***، الفقرة 41، ص 12

[2] الاتفاق العالمي للهجرة، ***مرجع سبق ذكره***، ص 02.

حقوق الإنسان، ولكن تم استخدام مفردة حقوق الإنسان بشكل سطحي ومتفرق، وهذا يؤدي بنا إلى استنتاج مفاده أن اتفاق العالمي للهجرة لم يعالج موضوع حقوق الإنسان للمهاجرين بشكل مركز أو مختلف عما كان في السابق، بالرغم من أهميته وحسمه في تنفيذ أهداف الاتفاق، بل على العكس من ذلك قام الاتفاق العالمي للهجرة بإعادة إنتاج نفس المعايير الدولية الموجودة بالفعل، وانطلاقا منها نحو إعادة إنتاج نفس هياكل السلطة القائمة على هذه المعايير.

احتوى الاتفاق العالمي للهجرة على عدد من الأهداف التي تناولت جوانب مختلفة لإدارة الهجرة والتي يمكن أن تملك تأثيرات مختلفة على حقوق الإنسان مثل الاحتجاز التعسفي أو التعذيب، التي يمكن أن تتضمن حرمانا من الحقوق المدنية والسياسية، بالإضافة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل الحق في السكن أو الصحة أو التعليم وغيرها.

على سبيل المثال شكل موضوع مكافحة استغلال العمالة والاتجار بالبشر والتمييز وتوسيع خيارات الهجرة النظامية عناصر رئيسية في الاتفاق مثلما نصت عليه الأهداف 5-10-17-18 والتي تضمنت مجموعة من الالتزامات منها:

1. سن وتنفيذ تشريعات تعاقد على جرائم الكراهية التي تستهدف المهاجرين.
2. تقديم المساعدة النفسية والطبية والقانونية للضحايا.
3. تكوين المهاجرين وإرشادهم بخصوص الآليات المتاحة التي تضمن مسائلة الجهات التي ترتكب انتهاكات تجاه المهاجرين.
4. تعزيز الإبلاغ الموضوعي والمستقل.
5. توعية الأوساط الإعلامية بشأن المسائل والمصطلحات المتعلقة بالهجرة.
6. إنشاء آليات لمنع التنميط العنصري والاثني والديني للمهاجرين.
7. ضمان الوصول إلى آليات فعالة لتقديم الشكوى وجبر الضرر[1].

1- احتجاز المهاجرين:

في موضوع احتجاز المهاجرين، هناك العديد من الدلائل على عدم تحقيق الاتفاق العالمي للهجرة للتطلعات والطموحات التي كانت مرجوة منه في مجال حقوق الإنسان لجميع المهاجرين[2]، مثلا

[1] الاتفاق العالمي للهجرة، ***مرجع سابق***، ص ص 5-20.

[2] Priyanka Oberoi, ***View of Words Matter. But Rights Matter More***, Anti-Trafficking Review, issue 11, 2018, pp. 129-132.

خلال مراحل إعداد الاتفاق العالمي للهجرة كانت العديد من منظمات المجتمع المدني تطمح في أن ينص الاتفاق على حظر احتجاز المهاجرين أو على الأقل الأطفال أومن هم في وضعيات هشة مثل النساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا الاتجار بالبشر، وإدراج الالتزام بإنهاء الممارسة التي تتعارض مع حقوق الإنسان [1]، ولكن بعد نهاية المفاوضات وفي الوثيقة الختامية، نص الاتفاق على قبول الاحتجاز كإجراء أخير ودعا إلى العمل على إنهاء احتجاز الأطفال المهاجرين في المستقبل.

يعد الموضوع الخاص بإنهاء احتجاز المهاجرين، موضوعا بالغ الأهمية لفهم مدى انعكاس آليات الهيمنة المستخدمة من قبل الدول القوية داخل الاتفاق العالمي للهجرة، لاسيما إذا نظرنا إلى قائمة الدول التي قامت بالاعتراض على إنهاء الاحتجاز، فإننا نجد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدانمارك وأستراليا والمملكة المتحدة[2]، التي عارضت بشدة أهداف إنهاء الاحتجاز وعملت بكل جهد خلال المفاوضات وخلال مرحلة صياغة الوثيقة النهائية للاتفاق على أن يتم الإبقاء على الاحتجاز كممارسة ، بالرغم مع تعارضها بشدة وفكرة حقوق الإنسان للمهاجرين.

وهنا ترى العديد من المنظمات الدولية أنه لا توجد أي ظرف يكون فيه الاحتجاز، خاصة للأطفال المتصل بالهجرة مبررا[3]، ولكن في النهاية لم يعكس الاتفاق العالمي للهجرة هذه الطموحات، بل على العكس قام بإضفاء الشرعية على مراكز الاحتجاز واعتقال المهاجرين، ويظهر ذلك بشكل واضح في الهدف رقم 13 عندما أشارت الفقرة أ إلى استخدام آليات حقوق الإنسان إزاء احتجاز المهاجرين، والمراد بذلك الإبقاء على هذه الممارسة مع إضفاء الطابع الإنساني عليها.

[1] MADE, ***Ten acts for the Global Compact: A civil society vision for a transformative agenda for human mobility***, migration and development, 2017,in: http://madenetwork.org/sites/default/files/1-page%20graphic_Now%20and%20How_TEN%20Acts%20for%20Global%20Compact_0.pdf ,seen 12/2/2022.

[2] Amnesty international, **UN next week world leaders must take steps end child migration detention good, 2018**, https://amnesty.org.nz/un-next-week-world-leaders-must-take-steps-end-child-migration-detention-good, 12/2/2022.

[3] Amnesty, **International recommendations for the Global Compact on Migration**, 1 February 2018, AI Index IOR 40/7708/2018, in: file:///C:/Users/PC/Downloads/IOR4077082018ENGLISH.pdf, seen12/2/2022.

2- الحد من أوجه عدم المساواة:

في موضوع الحد من أوجه عدم المساواة، أشار الاتفاق العالمي للهجرة خمس مرات (05) إلى المرأة أو الجنس في المسودة الأولى وسبعة عشر مرة(17) في المسودة الثانية، ولم تأتي هذه الإشارات بشكل عفوي أو غير مدروس، خاصة وأن المفاوضات المتعلقة بالاتفاق العالمي للهجرة كانت قد شهدت مشاركة كبيرة لمنظمات المجتمع المدني المدافعة عن حقوق المرأة، وكذا عن طريق المحتوى الذي شاركت به الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبعض التقارير للمنظمة الدولية للهجرة الذي ركز بشكل واضح على النساء المهاجرات، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم16: التركيز على النوع الاجتماعي داخل الاتفاق العالمي للهجرة

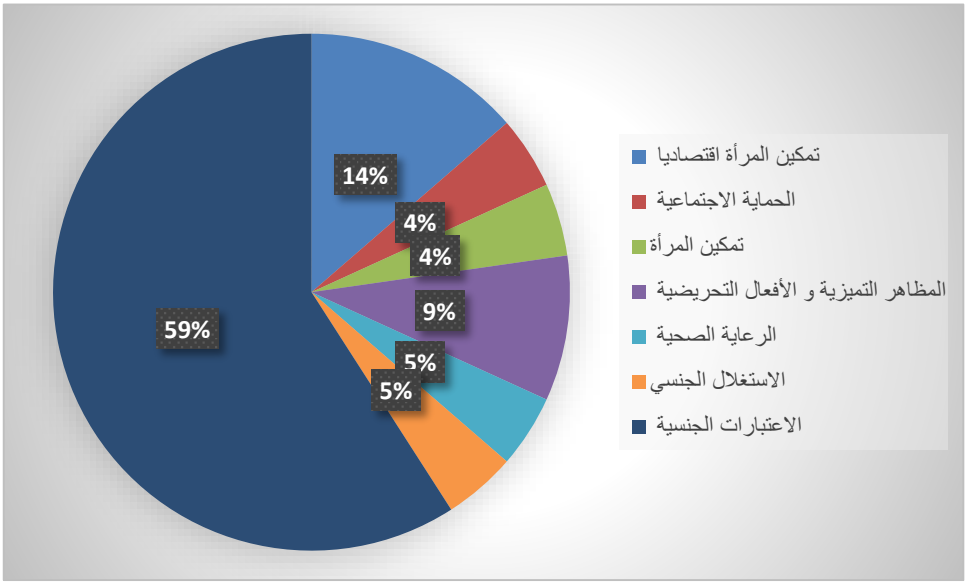

المصدر: من إعداد الباحثة

قام الاتفاق العالمي للهجرة بالتركيز على قضايا مختلفة بخصوص المرأة منها تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا والقضايا المرتبطة بالرعاية الصحية والحماية من الاستغلال الجنسي والمظاهر التميزية، ولكن هذه الإشارات ليست كافية للدلالة على مدى إدراج النوع الاجتماعي داخل الاتفاق العالمي للهجرة إذ تبقى عملية تحليل الموضوعات الرئيسية المتعلقة بالنوع الاجتماعي ضرورية لإعطاء صورة أوضح عن مدى تضمين عدم المساواة داخل الاتفاق العالمي للهجرة، مثل اللامساواة في النفوذ وفي إمكانية الاستفادة من الخيارات والموارد والأهداف التي تمكن من تحرير المرأة المهاجرة من التبعية

والسماح لها بتحقيق المساواة والعدالة، ومدى تأثر المرأة المهاجرة بالحقائق التاريخية والدينية والاقتصادية والثقافية.

من جهة أخرى، غالبا ما تكون أوجه عدم المساواة المرتبطة بالهجرة متعددة الجوانب ولا ترتبط فقط بمسألة الإنصاف بين المرأة والرجل (Gender inequality)، إلا أن الملاحظ أن الاتفاق العالمي للهجرة سلط الضوء بشكل واضح على الحاجة إلى الحد من عدم المساواة بين الجنسين المرتبطة بالهجرة فقط، بينما تجاهل أوجه عدم المساواة الأخرى والتقاطعات بينها إلى حد كبير[1]، ويشير هذا الاهتمام بتجارب المرأة المرتبطة بالهجرة واحتياجاتها الخاصة وتضمينها في الاتفاق العالمي للهجرة، إلى تزايد الوعي والاهتمام في السنوات الأخيرة بحقوق المرأة المدعوم بشكل كبير من قبل المنظمات ذات الصلة وممثلي المجتمع المدني ذات الصلة بالمرأة.

تعتبر التفاوتات العرقية والإثنية في الهجرة لها أهمية عدم المساواة بين الجنسين وأحيانا أكثر أهمية، على سبيل المثال تشكل العنصرية وكراهية الأجانب المتجذرة في تاريخ العبودية والفصل العنصري تجارب العديد من المهاجرين في كثير من دول العالم، وبذلك يواجه المهاجرون بيئات معادية تلغى فيها حقوقهم القانونية والإنسانية[2]، وفي سياق الهجرة من المفروض أن تعمل الإجراءات التي أقرها الاتفاق العالمي للهجرة على المساواة في الوصول إلى حرية التنقل والأمن والحماية، والحد من الحواجز غير العادلة والتمييزية مثل الصور النمطية المتعلقة بالأجانب والعنصرية ضد الأخرين وما يتصل بذلك من زيادة الحوادث المعادية للأجانب والتعصب ضدهم.

في هذا الموضوع، نلاحظ أنه تم تخصيص الهدف رقم 17 للقضاء على جميع أشكال التمييز المدعومة بشكل أساسي بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولتعزيز هذا الهدف وضع

[1] United nations university centre of policy research ,***Equitable Development and Migration: Why we Need to Centre Equality in the Implementation of the Global Compact on Migration***,2022, https://cpr.unu.edu/publications/articles/equality-gcm.html#:~:text=For%20many%20migrants%20and%20their,opportunities%20to%20access%20social%20protection, seen 12/01/2023.

[2] refugee law initiative, ***The Global Compact for Migration is more than just its objectives***, school of advanced study university of london , 2019 , https://rli.blogs.sas.ac.uk/2019/09/26/the-global-compact-for-migration-is-more-than-just-its-objectives/

الاتفاق المسؤولية على عاتق الدول للتعامل مع هذا التحدي عن طريق إنشاء آليات لمنع وكشف العنصرية وكراهية الأجانب والوصم ضد المهاجرين.

غير أن الاتفاق العالمي للهجرة لم يضمن أن التشريعات المناهضة للتمييز تحمي من التمييز من قبل السلطات والمؤسسات العامة، كما لم يضمن إمكانية وصول المهاجرين إلى القضاء للطعن في السياسات التمييزية من قبل الدولة، إذ من الضروري تكون هناك آليات شكاوى وإبلاغ مستقلة وآمنة وفعالة تكون متاحة للمهاجرين.

من جهة أخرى حتى وإن كانت بعض أهداف الاتفاق العالمي للهجرة تهتم بمكافحة التمييز والعنصرية، غير أن الاتفاق العالمي للهجرة، احتوى على بعض الأهداف التي تعيد إنتاج التسلسلات الهرمية المكانية[1] من خلال تصنيف بعض المناطق على أنها إشكالية أو متدهورة أو مصدر للمشاكل كما جاء في فقرات مختلفة من الاتفاق، مثلما نجد ذلك في الهدف رقم 23، الذي أشار إلى التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان الافريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية والمتوسطة الدخل، وهي طريقة للحفاظ على تفوق مناطق معينة مقارنة بمناطق أخرى عبر العالم تعيش في مناطق معزولة وفقيرة تفتقر إلى الأمن و الحماية وغيرها .

3- تمثيل التوظيف اللائق والأخلاقي في الاتفاق العالمي للهجرة:

في سياق الممارسات التميزية التي يمكن أن تكون العوائق التي تحول دون الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والحقوق الأساسية للمهاجرين بما في ذلك التعليم والتوظيف دليلا إضافيا على الممارسات التمييزية من قبل الدول، ونلاحظ في هذا السياق أن الاتفاق العالمي للهجرة خصص الهدف رقم 06 لتيسير التوظيف المنصف والأخلاقي والالتزام بضمان الظروف التي تكفل العمل اللائق، ويمكننا عرض ذلك من خلال استخدام الشكل البياني التالي:

[1] refugee law initiative, **Promoting migration whilst preserving the hostile environment: inequality in the UK's implementation of the Global Compact on Migration**,2021, school of advanced study university of London, https://rli.blogs.sas.ac.uk/2021/08/31/promoting-migration-whilst-preserving-the-hostile-environment-inequality-in-the-uks-implementation-of-the-global-compact-on-migration/

الشكل رقم17: التركيز على التوظيف الأخلاقي والعمل اللائق

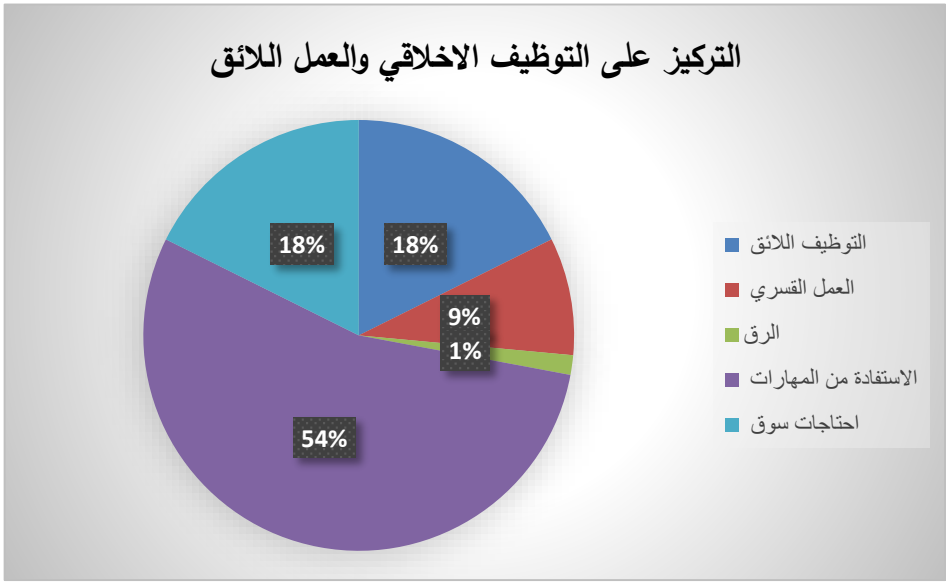

المصدر: من إعداد الباحثة

لقد ركز الاتفاق العالمي للهجرة على ضرورة توفير العمل اللائق والأخلاقي للعمال المهاجرين بالتساوي مع ضرورة مراعاة احتياجات الأسواق في البلدان المستقبلة للمهاجرين في محاولة للتوفيق بين مطالب الدول المستقبلة من تلبية احتياجات أسواق العمل مع اهتمام متفاوت بقضايا العمل، كالاستفادة من المهارات ومتابعة أوضاع العمل للمهاجرين، غير أن الاتفاق لم يتضمن إشارات واضحة حول الاستغلال الاقتصادي للمهاجرين غير النظاميين أو الأطفال غير المسجلين أو النساء الذي ينتهي بهم الأمر في كثير من الحالات إلى أشكال مختلفة من حالات الرق، وهي بذلك واحدة من القضايا التي لم يتم معالجتها في الاتفاق العالمي للهجرة .

بالإضافة إلى ذلك، لم يشر الاتفاق العالمي للهجرة إلى ضرورة أن تقلل دول المقصد من أسواق العمل السرية لديها، والتي تعمل كعامل جذب رئيسي للهجرة غير النظامية عن طريق استغلال العمال المهاجرين في أسواق عمل محددة [1]، كما هو الحال في قطاع الزراعة والرعاية والبناء والاستخراج وصيد الأسماك، على عكس العديد من الصناعات التي يتم نقلها إلى دول الجنوب من اجل الاستفادة من

[1] François Crépeau, Towards a Mobile and Diverse World: 'Facilitating Mobility' as a Central Objective of the Global Compact on Migration, ***International Journal of Refugee Law***, Volume 30, Issue 4, December 2018, p-p 650–656.

تكاليف العمالة الرخيصة ، ومن هذا المنطلق يغذي عامل الجذب هذا العديد من السلوكيات الإجرامية وعروض العمل ذات الطبيعة الاستغلالية والخطيرة التي ترسخها وكالات التوظيف غير الأخلاقية، وشبكات تهريب المهاجرين.

وفي نفس السياق لاحظنا أن ديباجة الاتفاق العالمي للهجرة أشارت إلى عدد كبير من الاتفاقيات والعهود الدولية، بالإضافة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة، في حين لم يتم الإشارة إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسراهم التي صدرت سنة 1990 –دخلت حيز التنفيذ سنة 2003–إلا كملاحظة هامشية في ذيل الصفحة الأولى من الديباجة.

يحمل تهميش الاتفاق العالمي للهجرة لهذه الاتفاقية العديد من المعاني والإشارات، أهمها أن الاتفاق العالمي للهجرة لم يعمل بجدية على تعزيز التوظيف المنصف والعادل والأخلاقي، وضمان الالتزام بقانون العمل الدولي منعا لجميع أشكال الرق والاستعباد والتمييز أو السخرة أو العمل القسري.

وعلاوة على ما سبق هذه الاتفاقية وصل عدد الدول التي صادقت عليها 55 دولة حتى ماي 2020، تحمل طابعا إلزاميا تجاه الدول التي صادقت أو انضمت إليها، وهي أكثر الاتفاقيات الرئيسية لحقوق الإنسان تفصيلا[1]، وما يفسر عدم توقيع أغلب الدول الأوربية التي تملك نسب مرتفعة من المهاجرين العمل على هذه الاتفاقية هو عدم رغبة هذه الدول بالالتزام بحقوق المهاجرين العمال، ومنه قام الاتفاق العالمي للهجرة بمسايرة هذه الوضع.

كما لاحظ العديد من الباحثين افتقار الاتفاق العالمي للهجرة إلى الحث على تكوين النقابات العمالية والجمعيات التي يمكن أن تلعب دورا حاسما في حماية حقوق العمال المهاجرين وضمان العمل اللائق لهم، والتي تسمح باستخدام الحوار الاجتماعي لتحقيق الاعتراف المتبادل بالمهارات في الوطن والدول المضيفة[2]، وكذا عن طريق الترويج لحقوق المهاجرين العمال والضغط على الحكومات

---

[1] الأمم المتحدة، صكوك حقوق الإنسان، ***الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم158/ اعتمدت بقرار الجمعية العامة 45المؤرخ في 18 كانون الأول / ديسمبر 1990***، في: https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-convention-protection-rights-all-migrant-workers، تم الاطلاع عليه:2022/02/15.

[2] International Trade Union Confederation, ***Global Compact for migration: good intentions but weak on labour standards***, 23/05/2022, https://www.ituc-csi.org/global-compact-for-migration?lang=en, seen 12/12/2022.

والمؤسسات الخاصة لتحسين حقوق المهاجرين وكذا تثقيف المهاجرين أنفسهم عن حقوقهم في العمل وغيرها.

4- تمثيل التعليم ضمن الاتفاق العالمي للهجرة:

يعد التعليم حقا أساسيا من حقوق الإنسان هو مضمون في عدد كبير من المواثيق الدولية يمكن أن يكون وسيلة جد فعالة في سبيل تحقيق كامل لحقوق الإنسان الأخرى للمهاجرين وأطفالهم وأسرهم، منها زيادة فرص الحصول على العمل وتحسين رفاهية وصحة المهاجرين وتعزيز قدراتهم على اتخاذ القرارات وتطوير حياتهم.

تمت الإشارة إلى التعليم في أكثر من 05 أهداف ضمن الاتفاق العالمي للهجرة، ضمن إشارات مترفقة حول أهمية الاستثمار في التعليم وأهمية أن يحظى أطفال المهاجرين بالتعليم بالإضافة إلى تعزيز النظم التعليمة الرسمية وغير الرسمية وتشجيع الشراكات بين القطاع الخاص والعام وأهمية ذلك في تعظيم فرص التعليم للمهاجرين وأسرهم.

يمثل التعليم أحد الجوانب الأساسية المرتبطة بقرار الهجرة وحياة المهاجرين، وإدراج التعليم في الخطط المتعلقة بالهجرة أمر مستجد[1]، فلم يسبق لأي منظمة دولية أن قدمت التعليم ضمن خططها المرتبطة بإدارة الهجرة، ولم يتضمن أي نقاش على مستوى المنتديات الدولية المعنية بالهجرة أهمية التعليم وارتباطه بتنظيم الهجرة على مستوى العالم، وبالإمكان عرض الأهداف بشكل مفصل من خلال الجدول الأتي:

الجدول رقم09: الأهداف المتعلقة بالتعليم ضمن الاتفاق العالمي للهجرة

الأهداف والالتزامات	الإجراءات
الهدف 2:	الاستثمار في التعليم
الهدف 5:	تعظيم فرص التعليم حصول أطفال المهاجرين على التعليم
الهدف 15:	تعزيز قدرات النظم التعليمية الرسمية وغير الرسمية

[1] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، **التقرير العالمي لرصد التعليم: الهجرة والنزوح والتعليم**، منشورات اليونيسكو، 2019، ص 07

الهدف 16:	تشجيع الشراكات بين القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية في البلدان الأصلية وبلدان المقصد
الهدف 20:	إدماج المهاجرين وأسرهم بواسطة التعليم والتدريب

المصدر: من إعداد الباحثة

أشار الاتفاق إلى أهمية الاستثمار في التعليم بالنسبة للمهاجرين وأطفالهم، وشجع على إدماج المهاجرين بواسطة التعليم وتعزيز القدرات التعليمية، غير أن هذه الأهداف لم تتضمن مقاربة منهجية حول الكيفية التي قد يعالج بها الاتفاق العالمي للهجرة التحديات التي هي موجودة بالفعل داخل بعض المدارس والمؤسسات التعليمية التي يتعرض لها المهاجرون، وكذا المناهج والمضامين التعليمية المستخدمة في المؤسسات التعليمية الخاصة والعمومية، والتي تؤدي إلى إعادة إنتاج الكثير من المفاهيم السلبية والاقصائية حول الهجرة والمهاجرين بشكل مستمر.

5- تمثيل العلاقة بين الهجرة وتغير المناخ في الاتفاق العالمي للهجرة:

تفرض التغيرات المناخية هي الأخرى تحديات كبيرة في مجال حقوق الإنسان كالصحة وتوفر سبل العيش والظروف البيئية التي تجبر الناس على مغادرة بلدانهم، وعلى الرغم من عدم وجود هدف مخصص حصريا لتغير المناخ أو المهاجرين البيئيين، إلا أن الاتفاق العالمي للهجرة تميز بتركيز قوي على القضايا المتعلقة بالمناخ في أكثر من 40 موضع، كما تمت الإشارة إلى تغيرات المناخ كواحدة من الدوافع الهيكلية التي تدفع بالناس إلى الهجرة.

الجدول رقم 10: المواضيع المرتبطة بقضايا المناخ ضمن الاتفاق العالمي للهجرة

تغير المناخ	10 مرات
كوارث الطبيعية	**16 مرة**
الجفاف	**03 مرات**
التصحر	**03 مرات**
تدهور بيئي	**06 مرات**
ارتفاع مستوى سطح البحر	**02 مرتين**

المصدر: إعداد الباحثة

مما سبق نلاحظ أن الاتفاق العالمي للهجرة قام باستخدام مفاهيم علمية مجردة مثل الجفاف، التصحر، التدهور البيئي، ارتفاع مستوى سطح البحر وهي مصطلحات تشير إلى موضوع تغيرات المناخ، هدف بشكل إساسي إلى إظهار تغيرات المناخ في سياق الظواهر الطبيعية التي تحدث دون تدخل بشري، وبالتالي هناك تجاهل متعمد لمسؤولية الدول الكبيرة في تغير المناخ، ما يعني أن الاتفاق العالمي للهجرة ساهم في جعل الدول تتهرب من مسؤولية اتخاذ الإجراءات بشأن تأثيرات تغيير المناخ المباشرة وغير المباشرة على الهجرة، ويمكننا توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم18: تركيز الاتفاق العالمي للهجرة على قضايا تغير المناخ

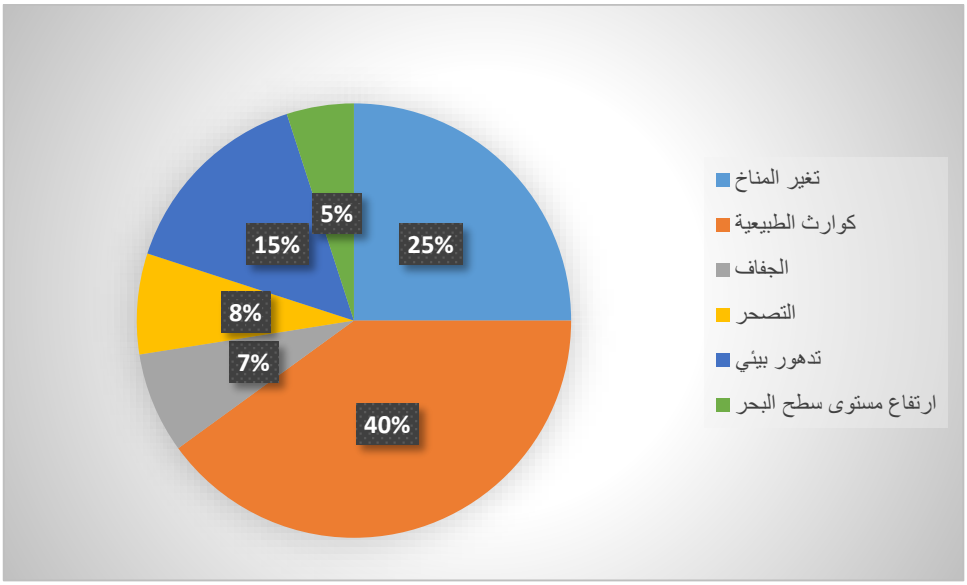

المصدر: من إعداد الباحثة

وما يؤكد الملاحظة السابقة هو أننا نجد في سلسلة تقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بأن 95 % من مسؤولية ظاهرة الاحتباس الحراري يتحملها البشر، كما أن إجمالي الانبعاثات التي تسببت في تغير المناخ تنتج من قبل الدول الغنية والتي تنقل خارج حدودها أكثر من نصف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون[1]، ما يعني أن الاتفاق العالمي للهجرة يساهم في تهرب الدول الغنية من تحمل المسؤوليات التي تقع على عاتقها بشأن الهجرة التي تحدث بسبب تغيير المناخ.

[1] الأمم المتحدة، **ما هو التغير المناخ**، https://bit.ly/3WvxgPU ، تم الاطلاع عليه: 2021/03/21.

المطلب الرابع: المجتمع السياسي العالمي المتصور ضمن الاتفاق العالمي للهجرة

أكد الاتفاق العالمي للهجرة على مركزية الدولة في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، معتبرا احترام سيادة الدول من الأمور الأساسية لجميع جوانب إدارة الهجرة الدولية، بما في ذلك حق الدول في تحديد التدابير التشريعية والسياسية التي تندرج في إطار تنفيذ ومراجعة وتقييم أهداف الاتفاق العالمي للهجرة.

ومن خلال مراجعة الصيغ التي استخدمها الاتفاق العالمي للهجرة مثل " نشجع"، "ندعو" "طوعي" نستنتج أن الاتفاق العالمي للهجرة حاول دعوة وتشجيع الدول على وضع خطة لإدارة الهجرة الدولية بما يتوافق مع سياسات الدول وأولوياتها الوطنية، ما يعني أن الاتفاق العالمي للهجرة لم يحاول تقديم تصور خارج الإطار الذي يحدد العلاقة بين الدول والمجتمع الدولي بشأن اتخاذ القرارات في السياسة الداخلية للدول وهو أمر مرتبط بشكل رئيسي بسيادة الدول.

خلال الجلسة الموضوعاتية المتعلقة بالحدود والعبور والدخول والعودة وإعادة القبول، بدأ جميع المندوبون مداخلاتهم حول الحق السيادي للدول في السيطرة على حدودها، موضحين بأنه لا ينبغي أن يودي الاتفاق العالمي للهجرة إلى فرض أي قواعد فوق وطنية على الدول[1]، يشير هذا إلى أن الدول عبرت عن مخاوفها وحرصها بشأن السيادة الوطنية والاثار المترتبة عن الهجرة من الناحية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

الجدول رقم 11: التصور العام لإطار العمل الخاص بالسيادة داخل الاتفاق العالمي للهجرة

الموضوعات	دول الشمال	دول الجنوب
السيادة	مندوب الدنمارك، مندوب الاتحاد الأوروبي، مندوب المملكة المتحدة، مندوب اسبانيا	الفلبين، الأردن، بنغلادش، مصر، غواتيمالا، اثيوبيا
عمليات تقودها الدول	الولايات المتحدة الأمريكية، الدنمارك	الفلبين

المصدر : https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/01436597.2022.2083600?tab=permissions&scroll=top

[1] Micheline van Riemsdijk, 'A collective commitment to improving cooperation on migration': analysis of a thematic consultation session for the Global Compact for Migration, ***Third World Quarterly***, Vol 43,n° 9,2022,p.p 2169-2187

يوضح الجدول أعلاه جانب من مواقف الدول خلال المفاوضات الخاصة بالاتفاق العالمي للهجرة أين ركزت الدول التي تضمنها الجدول على ضرورة اخضاع الإجراءات الطوعية التي تضمنها الاتفاق العالمي للهجرة لسيادة الدول أو أن تكون عبارة عن عمليات استشارية تقودها الدول، وهي في كتلا الحالتين إشارة إلى ضرورة بقاء الدول في مركز القيادة خلال جميع مراحل تنفيذ الاتفاق، كما يمكن أن نلاحظ أيضا أن مسألة السيادة هي قضية جوهرية بالنسبة لجميع الدول المشاركة في المفاوضات سواء تعلق الأمر بتلك الواقعة في الشمال العالمي أو دول الجنوب، ويمكننا تبيان ذلك من خلال الشكل البياني الاتي:

الشكل رقم19: تركيز الاتفاق العالمي للهجرة على سيادة الدول

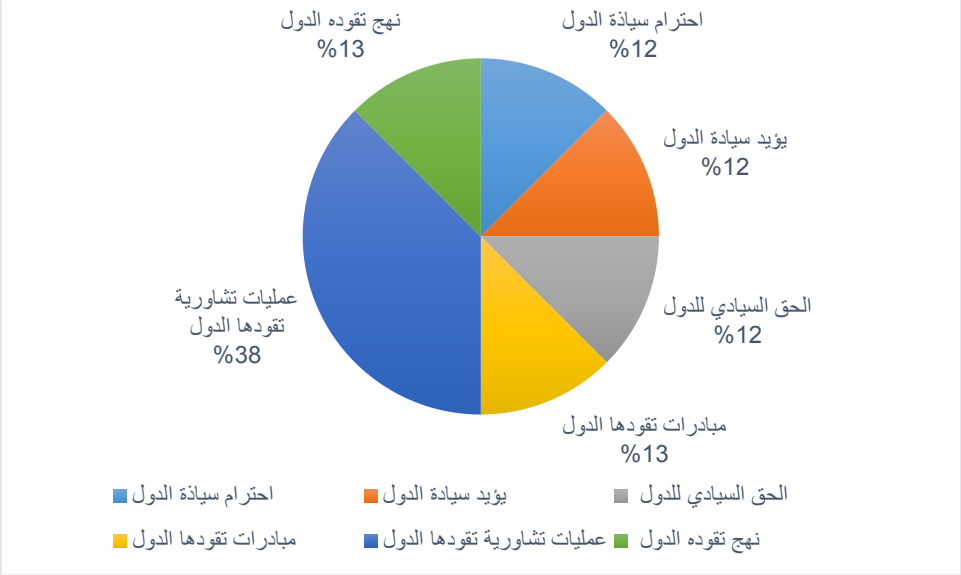

المصدر: من إعداد الباحثة

في الشكل أعلاه تتبين لنا مختلف الصيغ والعبارات التي تم استخدامها للإشارة إلى سيادة الدول أو للتأكيد على تأييد الاتفاق العالمي للهجرة لسيادة الدول، وهو ما يجعل الدول في صميم العمليات التي يطمح الاتفاق أن يقوم بها من أجل تنفيذ الأهداف التي تم الاتفاق عليها.

من الواضح أن الاتفاق العالمي للهجرة لم يعمل على تقديم تصور أو رؤية للعمل الجماعي خارج إطار السيادة، أو الإشارة إلى ضرورة تجاوز الحدود الوطنية وإعطاء الأولوية إلى القيم العالمية أو المسؤوليات المشتركة تجاه معالجة المشاكل المرتبطة بالهجرة بطريقة أكثر ترابطا وتعاونا بين الدول، ويوضح ذلك أن تمسك الدول بسيادتها بشكل جوهري يعد أحد التحديات التي تعيق التحول نحو مجتمع

سياسي عالمي يتم من خلال التغلب على جميع الاختلافات الموجودة بين الدول والمناطق في سبيل معالجة المشاكل العالمية التي تشكل قضية الهجرة أبرزها.

الجدول رقم 12: ممارسات أساسية للسيادة ضمن الاتفاق العالمي للهجرة

الممارسات	الأهداف	الالتزامات
تقييد الوصول إلى أسواق العمل	الهدف رقم 01	وضع واستخدام بيانات متعلقة باحتياجات سوق العمل والطلب على المهارات.
	الهدف رقم 02	خلق فرص عمل منتجة وفقا لاحتجاجات السوق
	الهدف رقم 05	الالتزام بتيسير تنقل اليد العاملة مع مراعاة حقائق سوق العمل
	الهدف رقم16	وضع أهداف سياسية وطنية تتعلق بإدماج المهاجرين في سوق العمل. السعي إلى إقامة أسواق العمل وفقا لمتطلبات سوق العمل المحلية والوطنية والمهارات المتاحة.
	الهدف رقم 18	التعاون مع القطاع الخاص للتوظيف في القطاعات ذات الطلب ومراعاة ديناميات سوق العمل.
الحفظ على الأمن الداخلي	المسؤوليات المشتركة	تعزيز أمن وازدهار جميع مجتمعاتنا المحلية.
	الهدف رقم 11	ضمان أمن الدول
الحفاظ على السيطرة على السكان	الهدف رقم 01	اصدار احصائيات الهجرة بالاستعانة بسجلات السكان والسجلات الإدارية
	الهدف رقم 02	تطوير قدرة السكان على الصمود والتكيف
	الهدف رقم 07	تمكين الدول من اكتساب معرفة أفضل عن السكان المقيمين فيها

	الهدف رقم 21	التعاون على تحديد هوية المواطنين ليتمكنوا من العودة بأمان وفي ظروف تحفظ كرامتهم وتسمح لهم بالدخول مجددا إلى بلدانهم.
تعزيز استخدام التكنولوجيا في مراقبة الحدود	الهدف رقم 11	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لغرض الإدارة المتكاملة الفعالة للحدود

المصدر: من إعداد الباحثة

حاولنا من خلال الجدول أعلاه تلخيص الممارسات الأساسية للسيادة، التي جاءت في الاتفاق العالمي للهجرة على شكل أهداف والتزامات والتي تهدف جميعها إلى تحقيق أهداف ترتبط بمصالح الدول وتتمثل في تقييد وصول المهاجرين إلى أسواق العمل، وكذا الحفاظ على الأمن الداخلي للدول مع السيطرة على السكان والحدود عن طريق استخدام التكنولوجيا.

المطلب الخامس: متطلبات الحوار غير القسري ضمن الاتفاق العالمي للهجرة

أدى الاهتمام بالهجرة في السنوات الأخيرة إلى الانطلاق في المفاوضات العالمية غير المسبوقة كمرحلة هامة ومفصلية في سياق تصميم اتفاق عالمي يعنى بالهجرة الدولية، ولكن جاءت هذه المفاوضات في ظل بيئة تميزت بعدائية شديدة، سادت مخاطر خروج بعض الدول من الاتفاقية خلال مراحل المفاوضات، تبين للعديد من المحللين أن النص النهائي أبعد ما يكون عن الإجماع بين الدول، بالرغم من اتفاق معظم الفواعل الدولية على أهمية المفاوضات للتعددية والتعاون العالمي.

تعد المفاوضات بشأن الاتفاق العالمي للهجرة، تصور مبتكر لإشراك مختلف أصحاب المصلحة والفاعلين في مجال الهجرة في تبادل مفتوح وخال من التأثيرات المهيمنة وغير المستبدة حول ما يمكن تقديمه في قضية الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

نحاول من خلال هذا المطلب تقييم المسار المتعلق بالتفاوض على الاتفاق العالمي للهجرة عن طريق التركيز على متطلبات الحوار النقدي الذي يحقق الإجماع والتواصل غير القسري وكيفية إدارة الحوار خلال المواقف التي تتضمن وجهات نظر مختلفة حول كيفية إدارة الهجرة.

تم التفاوض بشأن الاتفاق العالمي للهجرة تحت رعاية الأمم المتحدة، وكان من بين المسائل التي تضمنها الجدل حول الاتفاق العالمي للهجرة هو مجموعة من النقاط المبينة كما يلي:

1- المشكلة الفعلية التي ينبغي معالجتها.

2- شرعية المؤسسة التي جرت فيها المفاوضات.

3- سلطة المشاركين الرسميين في عملية التفاوض.

4- سلطة الخبراء الذين يقدمون ادعاءات موثوقة بالمعرفة

5- المؤسسات التي يمكنها الفصل في الاتجاهات المتنافسة[1].

بشكل عام يتطلب الحوار الذي يرجى منه نتائج إيجابية أن يستمع جميع المشاركين في الحوار إلى بعضهم البعض والرد بوضوح على الحجج التي يتم تقديمها وصياغة مقترحات مضادة[2]، يمكننا ملاحظة جزء من هذه العملية في المفاوضات بشأن الاتفاق خاصة ما يتعلق بالمشاركة الواسعة التي عرفتها المفاوضات من الدول والعديد من الجمعيات المدافعة عن حقوق المهاجرين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والمنظمات الدولية وغيرها، ولهذا يمكننا أن نعتبر عملية المفاوضات بشأن الاتفاق العالمي للهجرة خطوة إيجابية في الظاهر في اتجاه تعددية وتنوع الأصوات ووجهات النظر التي تم استيعابها بالفعل داخل الاتفاق العالمي للهجرة.

ولكن الانخراط في هذه العملية يتطلب في جزء أخر، فهما مشتركا لمعايير النقاش، التي قد تكون مفقودة في الخلافات المعقدة ومتعددة الجوانب التي تشمل المبادئ الأخلاقية والسياسية، في هذه النقطة أشار الاتفاق العالمي للهجرة إلى التزامه بحرية التعبير وفقا للقانون الدولي وتشجيعه لخطاب منفتح على الأخر ومبني على الأدلة بشأن الهجرة والمهاجرين، وتحليه بالحس الإنساني وإيمانه بأهمية النقاش المفتوح والحر الذي يؤدي إلى فهم جميع الجوانب المرتبطة بالهجرة من جهة وكذا يؤدي إلى تصورات أكثر إيجابية تجاه الهجرة والمهاجرين[3].

تضمن الاتفاق العالمي للهجرة تعهدات ووعود بإشراك المهاجرين وجميع أصحاب المصلحة في تشكيل السياسات للنهوض بحقوق الإنسان، ومع ذلك ما تمت ملاحظته هو الكثير من الحواجز والعراقيل

[1]Colin Grey, ***The Global Compact for Migration as social theodicy***, (Edward Elgar Publishing, uk 2021),pp 340-354.

[2]Grey, **op.cit**, p 354.

[3] الاتفاق العالمي للهجرة، ***مرجع سابق***، ص ص 28-29

أمام المشاركة الهادفة للمهاجرين والذي انعكس في عدم وجود المهاجرين في جميع المراحل سواء المراحل التحضيرية أو خلال المصادقة على الوثيقة النهائية.

من جهة أخرى، شكلت قضايا حقوق الإنسان لجميع المهاجرين بغض النظر عن وضعهم القانوني، وقضية احتجاز الأطفال أهم القضايا الخلافية بين جميع الكتلة التفاوضية، وجعلت هذه المواضيع من المناخ التفاوضي متدهور وشهد تصلب العديد من الدول في موقفها، ما جعل الاتفاق العالمي يعتمد على الإشارات البسيطة والغامضة والمتفرقة بدلا من التخلي عنها بشكل نهائي أمام الإصرار على المواقف[1]، وهي إشارة إضافية على عدم الرد بوضوح على الحجج التي يتم تقديمها من قبل الأطراف المتعارضة وعدم التمكن من صياغة مقترحات بديلة.

وتجدر الإشارة أن المحاضر الرسمية أو الموجزة للمحادثات الحكومية الدولية (المرحلة الثالثة) ليست متاحة للجمهور، على عكس مرحلة التشاور (المرحلة الأولى)، التي ضمنت إجراءات شفافة إلى حد ما، وأصبحت المحادثات الحكومية الدولية (المرحلة الثالثة) غير شفافة بشكل واضح وتم إجراؤها بطريقة دبلوماسية قديمة الطراز[2] التي تتضمن التفاوض المباشر بين المسؤولين الدبلوماسيين واستخدام الأشكال التقليدية للتواصل الدبلوماسي دون الكشف عن تفاصيل المفاوضات للعامة، وتتعارض هذه السرية مع المطلب الأساسي للشفافية والحوار المفتوح.

يمكن اعتبار الجهود المبذولة للإشراك أصحاب المصلحة في بعض مراحل إعداد الاتفاق العالمي للهجرة، خطوة جديرة الإشادة لاسيما بخصوص الحاجة إلى نقاشات أكثر انفتاحا، إلا أنها تبقى غير كافية، وتميزت النقاشات والمفاوضات بشأن الاتفاق العالمي للهجرة، في ظاهرها بلهجة مؤيدة للحوار والانفتاح حول جميع الآراء، وهي استراتيجية للتقليل من التناقض بين وجهات النظر واحتواء النقاشات السياسية الوطنية التي غالبا ما تهيمن عليها الرغبة في تقييد تدفقات الهجرة بشكل حازم دون تقديم تنازلات.

[1]Evalyn Tennant, ***Civil society and the struggle for a rights-based global compact***, Global Social Policy, 2018, pp1-6.

[2] Molnar, Tamas, *"*The EU Shaping the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration: the Glass Half Full or Half Empty?*"* ***International Journal of Law in Context*****, 16**, no. 3 (2020),pp. 321-38.

تم استبعاد العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الذين لا يمكنهم الوصول مكان المفاوضات، فقد تضمنت إجراءات انضمام المنظمات غير الحكومية إلى المفاوضات بشأن الاتفاق العديد من المهارات والمتطلبات، منها أن تتقدم هذه الجهات بطلب للحصول على الاعتماد لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة من أجل الوصول إلى العملية التحضيرية.

ويعتبر طلب الاعتماد عملية هرمية معقدة، حيث يختار المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه المنظمات بناء على نظام معقد يخض لمعايير محددة مسبقا، مثل مهارات اللغة الإنجليزية والفرنسية والعديد من الإجراءات البيروقراطية التي يتعين على منظمات المجتمع المدني التعامل معها لإسماع صوتهم[1]، يكشف لنا ذلك مرة أخرى الطرق والنماذج والترتيبات الهرمية التي يتواصل استخدامها والتي تعيق بشكل واضح تحقيق العديد من الأهداف والغايات المرجوة من المنظمات غير الحكومية.

المبحث الثاني: المصالح وعلاقات القوة ضمن الاتفاق العالمي للهجرة

سنحاول من خلال هذا المبحث الكشف عن المصالح المهيمنة التي سيطرت بشكل واضح على مضمون ومحتوى الاتفاق العالمي للهجرة عن طريق التطرق إلى الخطابات الرئيسية التي تضمنها الاتفاق العالمي للهجرة والفواعل المختلفة التي حاولت الحفاظ على مكانة معينة أو تحقيق مصالحها على حساب مصالح فواعل أو فئات أخرى.

المطلب الأول: الخطاب السائد ضمن الاتفاق العالمي للهجرة

الاتفاق العالمي للهجرة هو نتيجة لمفاوضات حول مختلف الأفكار التي تم تداولها بخصوص إدارة الهجرة، وقد تضمن النص النهائي للاتفاق مجموعة من الخطابات التي سعت الأطراف المشاركة في الصياغة النهاية للاتفاق، تضمينها والترويج لها بما يتناسب ومصالح هذه الأطراف[2].

[1] Susan F. Martin, ***Elizabeth Ferris Border Security, Migration Governance & Sovereignty***, Perry world house, University of Pennsylvania, 2017 ,https://global.upenn.edu/perryworldhouse/blog/border-security-migration-governance-sovereignty#:~:text=Sovereignty%20is%20the%20bedrock%20of,the%20affairs%20of%20other%20states.

[2] Christina Oelgemöller, ***The Responsible Migrant, Reading the Global Compact on Migration***, Law Critique, vol 31, (2020), p p 183–207

بالنسبة للخطابات التي سادت ضمن الاتفاق العالمي للهجرة، نلاحظ أن الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة قامتا بتعزيز الخطاب الموحد حول إدارة الهجرة الدولية والذي تلتزم به جميع الفواعل المعنية بالهجرة ولكن بطرق مختلفة، فقد تم الترويج لهذا الخطاب عن طرق توحيد الجهود والأهداف واستخدام عبارات مثل "جعل الهجرة تعمل لصالح الجميع"، ويعد هذا الخطاب أحد أهم الخطابات التي تم إنتاجها من خلال الاتفاق العالمي للهجرة والذي يرتبط برواية الفوز الثلاثي التي تطرقنا لها في السابق، وهي محاولة تهدف إلى ضم مصالح المهاجرين والدول المستقبلة ودول المنشأ في خطاب موحد، مع نزع الطابع السياسي لهذا الخطاب بهدف استيعاب المصالح المتباينة لهذا الفئات الثلاثة في نفس الخطاب بطريقة محايدة وغير متحيزة.

كما تضمن الاتفاق العالمي للهجرة العديد من العبارات على غرار "إدارة الهجرة لصالح الجميع" و"الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية "، العلاقة بين "الهجرة والتنمية"، "سيادة الدول" و"حقوق الإنسان" وغيرها من العبارات، التي تقدم صورة واضحة حول النموذج الذي يقدمه الاتفاق حول إدارة الهجرة الدولية[1]، وحول المصالح الذي حاول الاتفاق العالمي للهجرة استيعابها.

الوظيفة الأساسية لخطاب إدارة الهجرة هي تسهيل التعاون الدولي عن طريق نزع الطابع السياسي، لهذا قامت الأمم المتحدة بتوسيع ولايتها المؤسسية في مرحلة أولى وذلك عن طريق ضم المنظمة الدولية للهجرة، مباشر قبل الشروع في المفاوضات الخاصة بالاتفاق العالمي للهجرة[2]، من الواضح أن المنظمة الدولية للهجرة هي المستفادة بشكل رئيسي من هذه الولاية خاصة بعد أن تم تفويض المنظمة لقيادة شبكة الأمم المتحدة بشأن الهجرة للإشراف على تنفيذ الاتفاق، وتم تضمين معظم الخطابات والأفكار التي تدافع عنها في الاتفاق لاسيما العلاقة بين التنمية والهجرة وإدارة الهجرة لصالح الجميع وفكرة الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية .

في خطاب " إدارة الهجرة لصالح الجميع" يتم الجمع بين السيادة وحقوق الإنسان وزيادة التعاون متعدد الأطراف من خلال ربط «الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" بفوز ثلاثي للدول المرسلة والدول

[1] Raul Delgado Wise, The global compact in relation to the migration–development nexus debate, Global Social Policy, ***Globalizations***, vol 15, n6, (2018), pp 746–761,

[2] Andrej Frelin, Safe, ***Orderly and Regular Migration for Whom? A Struggle over Discourses and Interests in the Global Compact for Migration***,) Lund University, Department of Political Science, 2019),p15.

المستقبلة والمهاجرين عن طرق ربط الهجرة بالتنمية، هذا يجعل خطاب الإدارة بشكل أساسي غير سياسي ومتعدد الخطابات، قام الاتفاق العالمي للهجرة بإعادة صياغة جميع الخطابات المتضاربة حول السيادة وحقوق الإنسان العالمية بلغة تم استخدامها من قبل المنظمة الدولية للهجرة في السابق عدة مرات.

الشكل رقم20: يوضح الخطاب المرتبط بالمصالح ضمن الاتفاق العالمي للهجرة

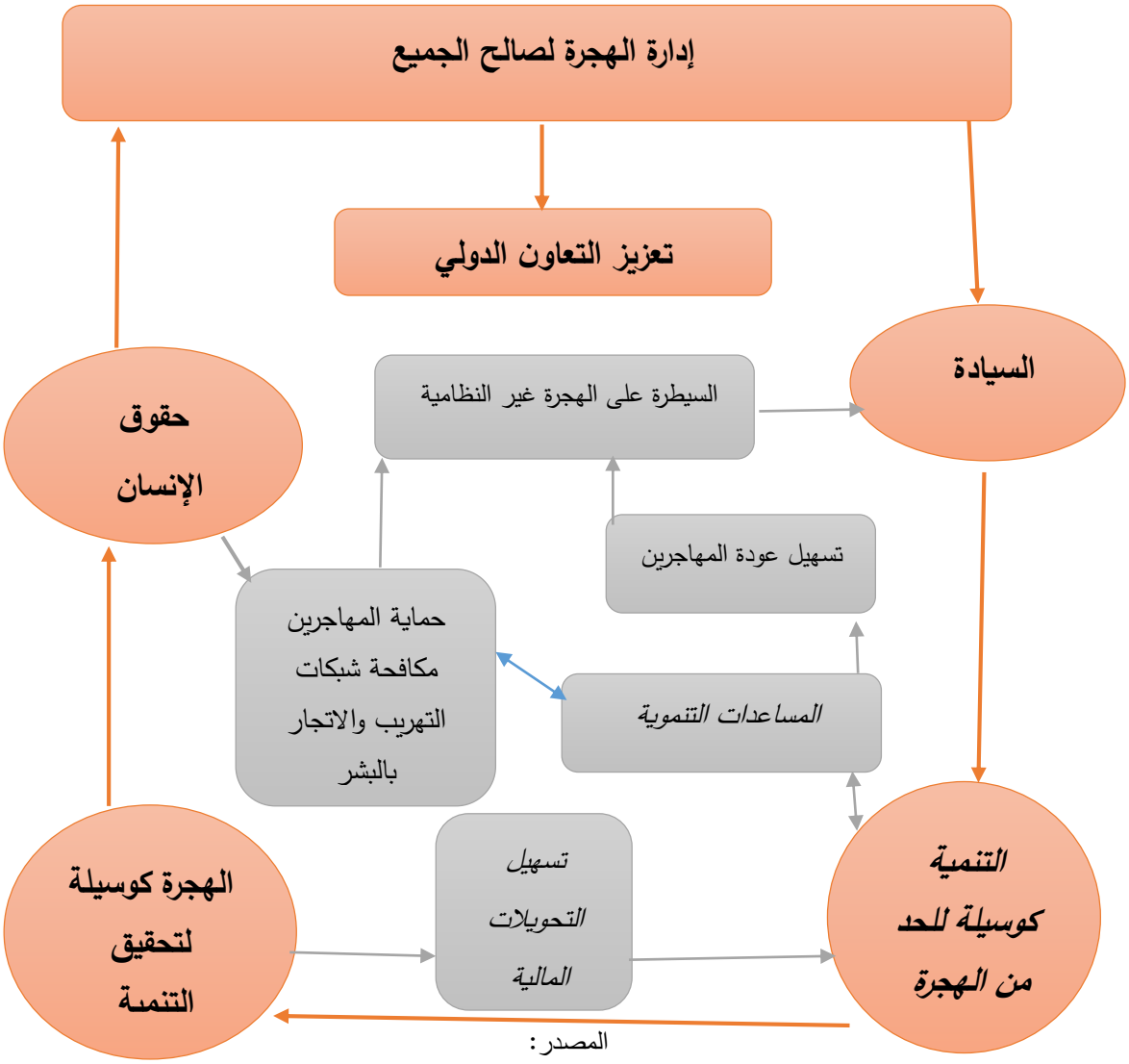

المصدر:

https://lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordOId=8978171&fileOId=8978172

يظهر الشكل أعلاه الخطابات الرئيسية التي تضمنها الاتفاق العالمي للهجرة وهي:

- إدارة الهجرة لصالح الجميع.
- السيادة (التركيز على الحق السيادي للدول في السيطرة على الهجرة).
- تعزيز التعاون الدولي .

- احترام حقوق الإنسان للمهاجرين.
- التنمية كوسيلة للحد من الهجرة.
- التنمية كوسيلة لتحقيق التنمية.

يرتبط كل خطاب مما سبق بمصلحة *معينة بمصالح الدول وتشير الأسهم إلى الكيفية التي ترتبط بها المصالح والخطابات ببعضها البعض، وكذا كيفية استيعاب كل هذه الخطابات والمصالح ضمن الإطار العام للنموذج الذي يقترحه الاتفاق العالمي للهجرة لإدارة العجرة الدولية، على سبيل المثال يتم استخدام خطاب حقوق الإنسان فيما يتعلق بمنع تهريب المهاجرين والاتجار بهم، هذا الأخير يرتبط بخطاب السيطرة على الهجرة غير النظامية الذي يرتبط بدوره بخطاب السيادة.

حاول الاتفاق العالمي للهجرة الترويج لرواية الفوز الثلاثي، عن طريق تصوير الأهداف والإجراءات التي يقدمها تعمل على جعل الجميع يستفيد، ومع ذلك لا يمكن أن تتضمن المصالح السياسية للدول مصالح جميع المهاجرين لا سيما الفئات الأكثر ضعفا والذين يتم تعزيز ضعفهم على عبر الحدود من خلال الممارسات التي تسعى إلى إدارة الهجرة الدولية، وهو تناقض كبير في المصالح بين هذين الطرفين على الأقل، إذن يمكننا أن نجادل أن الرواية التي تضمنها الاتفاق العالمي للهجرة بخصوص المكاسب الثلاثية هي رواية من الصعب تحقيقها على أرض الواقع .

المطلب الثاني: المصالح المهيمنة داخل الاتفاق العالمي للهجرة

تعد المصالح الوطنية من الأولويات الأساسية التي تسعى الدول إلى تعزيزها وفي سياق إدارة الهجرة الدولية لم يكن التعاون بين الدول ممكننا نتيجة للتباين الشديد في المصالح وتوازنات القوى، وهوما يفسر غياب نظام دولي خاص بالهجرة على مدار العقود الماضية[1]، ومن مثال ذلك في سياق الاتفاق العالمي للهجرة، المأزق الذي وصلت إليه المفاوضات بسبب تباين المصالح حاصة بين الدول الكبرى مثلما حدث مع الولايات المتحدة الأمريكية التي حاولت إعاقة العملية التفاوضية ، أو كما أظهر التصويت

* يتم تحديد المصالح بعدة طرق، وينظر إليها على أنها إما السبب الذي يحفز الانخراط في عملية تطوير الاتفاق العالمي للهجرة أوعن طريق الإحساس بالمسؤولية .

[1] Aymeric Faure, ***Global Compact for Migrations: A classical realist interpretation of the fragmented global migration governance***, Institute Open Diplomacy, 2018,in: https://www.open-diplomacy.eu/blog/global-compact-for-migrations-a-classical-realist-interpretation-of-the, seen 16/02/2022.

خلال المؤتمر الدولي الحكومي لاعتماد الاتفاق، بين الدول التي تعتبر الهجرة تهديدا أو خطر والدول التي ترى الهجرة والتنقل كفرصة للابتكار والنمو الاقتصادي والديمغرافي والتنمية.

واجه الاتفاق العالمي للهجرة تباين واضح في المصالح بين الأطراف المساهمة في إعداده ويمكننا أن نلخص ذلك فيما يلي:

- **المصالح المرتبطة بالأمم المتحدة:**

منذ نشأة الأمم المتحدة كمنظمة دولية ذات البعد العالمي، وفضلا عن أهدافها الأولية المتصلة بحماية السلام العالمي وحماية حقوق الإنسان وإنشاء إطار للعدالة الدولية وتعزيز التقديم الاقتصادي والاجتماعية، تسعى بشكل دائم إلى لعب دور محوري في مناقشة القضايا التي تتجاوز الحدود الوطنية والتي لا يمكن لبلد ما حلها بمفردها مثل تغييرات المناخ والهجرة والأمراض المتنقلة وغيرها.

تضمن الاتفاق العالمي للهجرة العديد من الفقرات التي تشير إلى أنه وثيقة عالمية تتمحور حول الناس، مثلما نجد في الفقرة: "يضع الاتفاق العالمي للهجرة الأفراد في صميمه"[1]، لكن الاتفاق ركز بشكل واضح على الدول على حساب المهاجرين، خاصة في مسألة السيادة وتحديد الدول لسياستها الوطنية الخاصة بالهجرة، واختيار الأهداف التي يمكن تنفيذها، كما عجزت الأمم المتحدة عن على جعل الاتفاق العالمي للهجرة كوثيقة دولية ملزمة للدول واكتفت بإعلان الاتفاق العالمي للهجرة كوثيقة طوعية.

وعلى الرغم مما سبق، فقد قام الاتفاق العالمي للهجرة بترسيخ بعض الأسس الإيجابية التي سمحت بإنشاء إطار للتعاون بين الدول يختص بالهجرة، هو الأول من نوعه ، بالإضافة إلى إمكانية تطوره في المستقبل إلى إطار ملزم، فعلى حد تعبير البروفسور فرنسوا كريبو(francois crepeau) المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة حول حقوق المهاجرين، بأن الاتفاق العالمي للهجرة يمكن أن يتحول من إطار معياري إلى إطار ملزم كما حدث في السابق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على مستوى الأمم المتحدة أو ميثاق الحقوق الأساسية داخل الاتحاد الأوروبي Charter of Fundamental Rights of the European Union.[2]

[1] الاتفاق العالمي للهجرة، ***مرجع سابق***، ص 05.

[2] Lina Vosyliute, ***What is the EU's role in implementation of the Global Compact for Migration?***, CEPS Papers in Liberty and Security in Europe, 2019, n°12, pp1-20.

وانطلاقا من مما سبق، تتبين لنا أهم المصالح التي حاولت الأمم المتحدة الدفاع عنها عبر رعايتها للاتفاق العالمي للهجرة وجميع مراحله التحضيرية، وترتبط المصلحة الأولى التي عملت الأمم المتحدة على تحقيقها هي تعزيز التعاون الدولي متعدد الأطراف في مجال إدارة الهجرة الدولية كواحد من المجالات والأنشطة التي تسعى إلى تنفيذها، والمصلحة الثانية ترتبط بتعزيز دورها القيادي في إيجاد الحلول للقضايا العالمية المشتركة والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

عملت الأمم المتحدة على أيضا على إنشاء معايير جديدة ضمن الاتفاق العالمي للهجرة بهدف تحسين إدارة الهجرة الدولية من خلال العمل المشترك بين الدول أصحاب المصلحة، وهي معايير تقنية مستمدة من المعرفة التي يقدمها الخبراء والمؤسسات الدولية[1] ونذكر من هذه المعايير ما يلي :

- مسؤولية الدولة عن مراقبة حدودها والاشتراك مع الدول في إدارة الهجرة من خلال التعاون الدولي عن طريق تبادل المعلومات والخبرات وأفضل التجارب عبر مجموعة من مجالات السياسة، بما في ذلك مراقبة الحدود ومسارات الهجرة والسجل المدني وحقوق العمل للمهاجرين[2].
- سلوك الدولة تجاه المهاجرين وضمان حصولهم على حقوقهم الأساسية بغض النظر عن وضعهم القانوني وضرورة مراعاة الدول للتوصيات الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، خاصة الطريقة التي يجب أن يعامل بها الأشخاص الذين يعبرون أو يسعون إلى عبور الحدود الدولية، نذكر منها على سبيل المثال إنشاء خطوط هاتفية لطلب المساعدة.

- **مصالح الدول المستقبلة:**

تضمن الاتفاق العالمي للهجرة انعكاس واضح لمصالح الدول المستقبلة ويظهر ذلك من خلال المجالات الرئيسية ذات الأولوية التي أصرت عليها هذه الدول، وفي طليعة ذلك نجد الدول الأوروبية التي تعد أكبر منطقة استقبال للمهاجرين في العالم، فوفقا لتقديرات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لسنة 2021، تستضيف القارة الأوروبية حوالي 87 مليون مهاجر دولي يمثلون 12 % من عدد السكان، وشهدت خلال الفترة ما بين 2000 و2020 نموا ملحوظا في عدد المهاجرين الدوليين

[1] Elspeth Guild, The UN's Search for a Global Compact on Safe, Orderly and Regular Migration,2019, ***German Law Journal***, vol 18(n°7), pp.1779-1796.

[2] **Ibid**, pp.1779-1796.

بزيادة قدرها 30 مليون مهاجر دولي[1]، وتشكل مواضيع الهجرة واللجوء أولوية قصوى بالنسبة للاتحاد الأوروبي خاصة بعد أزمة المهاجرين إلى أوروبا في عام 2015.

الخريطة رقم02: خريطة لعدد المهاجرين الذين تم استقبالهم في الفترة ما بين 1990-2020 حسب المناطق

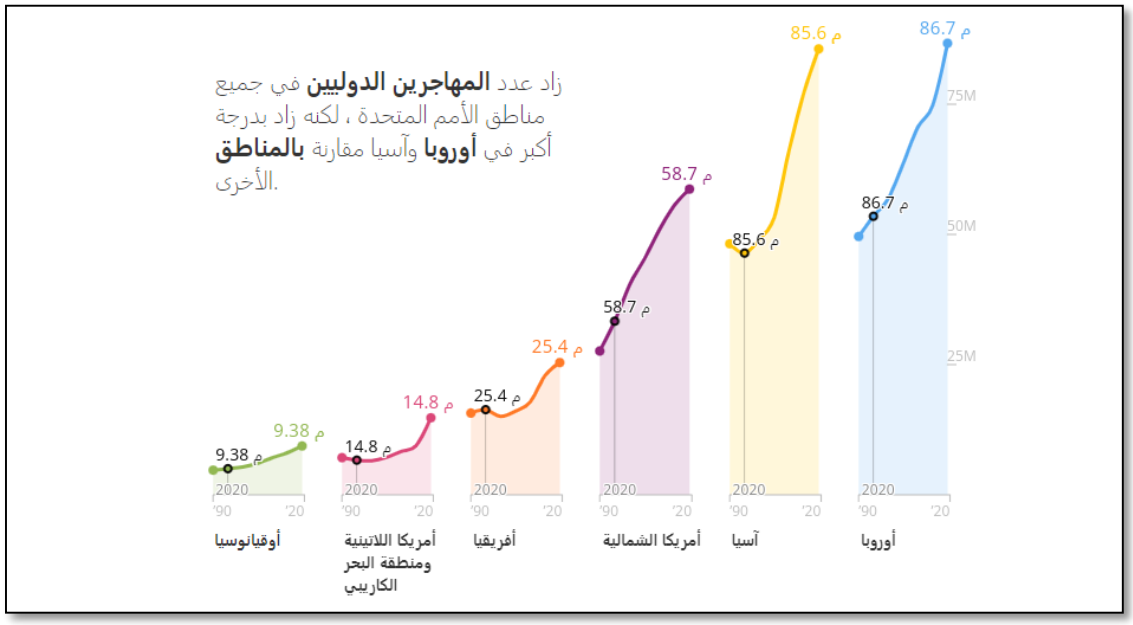

المصدر:

M. Maculiffe , A. Triandafyllidou , **world migration report 2022**,international organization for migration (iom) Geneva,2021,p

الجدير بالذكر هو تفاوت قدرة الدول الأوروبية على استيعاب المهاجرين واستقبالهم، بحيث تأتي في طليعة هذه الدول ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، إيطاليا واسبانيا، والتي تتميز بعدة مزايا تجعلها وجهات مفضلة بالنسبة للمهاجرين بسبب العمل أو الدراسة وغيرها.

خلال المفاوضات الخاصة بالاتفاق العالمي للهجرة حرصت دول الاتحاد الأوروبي على الأهداف المتعلقة بالعودة وإعادة القبول، دون أي شرط، عن طريق تعزيز التعاون مع دول المنشأ بشأن إعادة القبول، وبشكل عام تم توسيع عنصر إعادة القبول أيضا من قبل استراليا التي يعيش بها أكثر من 30% من المهاجرين من إجمالي عدد السكان.

[1] Maculiffe, ***op.cit***, p.15

كما قامت الدول المستقبلة بالتركيز على تعزيز مسارات الهجرة القانونية وتحديدا التنقل الأكاديمي مثل المنح الدراسية للطلاب والأكاديميين، والأساتذة، وبرامج التدريب المشتركة وفرص البحث الدولية وابرام اتفاقيات تنقل العمالة، والحرص على اختيار المهاجرين الذين يتمتعون بالمهارات والمؤهلات التي يحتاجها الاقتصاد في هذه الدول.

الملاحظ أيضا أن الاتحاد الأوروبي، ساهم بشكل كبير في جميع مراحل إعداد الاتفاق العالمي للهجرة، أين خصصت المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية 1.7 مليون أورو لدعم الاتفاق العالمي للهجرة في إطار برنامج العمل السنوي للمفوضية الأوروبية 2017،[1] كما تم تعزيز الدور القيادي للاتحاد الأوروبي في العملية، خاصة بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من المفاوضات.

كما تم منح الاتحاد الأوروبي –كمجموعة إقليمية–وضع العضو الدائم للمشاركة في المرحلة النهائية (الرسمية)، والتي سعى من خلالها الاتحاد الأوروبي إلى ممارسة تأثير ملموس على عملية صياغة الاتفاق العالمي للهجرة ووضع الأهداف والغايات التي تتمشى ومصالح الدول الأوروبية المستقبلة للمهاجرين.

تركزت مواقف الاتحاد الأوروبي على إعادة صياغة المعايير الدولية الحالية والتي ظهرت بوضوح في نص الاتفاق خاصة في الديباجة التي تضمنت الإشارة إلى أغلب المعايير الدولية الراهنة، ودعا إلى الالتزام بالأدوات والمبادئ القانونية المتفق عليها بالفعل[2]، ما يعني أن الاتحاد الأوروبي لم يسعى لوضع معايير جديدة في مجال إدارة الهجرة الدولية أو الخروج بمقترحات لتطوير نظام دولي للهجرة بشكل تدريجي، ويعتبر هذا الموقف من صميم المحافظة على الوضع الراهن.

كما عملت الدول المستقبلة على تحديد القضايا والإجراءات التي لا ينبغي أن يتضمنها الاتفاق لتجنب التزامات إضافية، خاصة في مسألة الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية والوصول إلى أسواق العمل وإنهاء احتجاز المهاجرين والمزايا الاجتماعية ذات الصلة[3]، مثل الحرية السياسية وحرية ممارسة المعتقد وغيرها.

---

[1] Molnár, Tamás. "***The EU Shaping the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration: the Glass Half Full or Half Empty?***" International Journal of Law in Context 16, no. 3 (2020),pp. 321–38.

[2] Loc. cit

[3] Tamás. "The EU Shaping the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration: the Glass Half Full or Half Empty?" ***International Journal of Law in Context*** 16, no. 3 (2020): 321–38.

- **مصالح الدول المرسلة للمهاجرين:**

تملك الدول مصلحة في السماح لمواطنيها بالهجرة ويمكن لهذه الدول أن تحقق العديد من النتائج الإيجابية مثل التحويلات المالية والمعرفة الفنية، كما يمكن أن تخفف الهجرة من الاكتظاظ السكاني والبطالة في هذه الدول، في عام 2020، كانت الهند والصين والمكسيك والفلبين ومصر (بترتيب تنازلي) من بين أكبر خمس دول متلقية للتحويلات، على الرغم من أن الهند والصين كانتا أعلى بكثير من البقية، حيث تجاوز إجمالي التحويلات الداخلية 83 مليار دولار و59 مليار دولار على التوالي[1].

ويظهر ذلك في تركيز الدول المرسلة للمهاجرين على الأهداف المرتبطة بالتحويلات المالية للمهاجرين كمصدر هام للعملة الصعبة في هذه الدول وتعزيز النمو الاقتصادي والاستثمار الخارجي، كما تعاملت هذه الدول بإيجابية كبيرة بخصوص الأهداف المرتبطة بالتعاون الإنمائي من خلال تبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا وتوفير الدعم المالي والفني لتعزيز القدرات والمؤسسات في هذه الدول.

- **مصالح المنظمة الدولية للهجرة:**

عملت المنظمة الدولية للهجرة معظم فترات وجودها خارج منظومة الأمم المتحدة وأظهرت درجة كبيرة من المرونة وإمكانيات العمل كمنظمة دولية تقنية.

لا يمنح دستور المنظمة الدولية للهجرة تفويضا بتقديم الحماية للمهاجرين، ولا يظهر المهاجر باعتباره حاملا للحقوق والواجبات، على العكس من ذلك تبرز مصالح الدول في دستور المنظمة بشكل واضح، وببساطة تتفوق مصالح الدول والمشاريع التي تبادر بها الدول وتمولها[2].

في الكلمة التي ألقاها المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة ويليام وينغ أمام الجمعية العامة في قمة نيويورك 2016، عبر عن سعادته بأن تصبح للأمم المتحدة وكالة متخصصة في الهجرة لأول منذ نشأتها، ومنذ الانطلاق في المراحل التحضيرية للاتفاق العالمي للهجرة، سعت المنظمة الدولية للهجرة إلى الحصول على مكانة رائدة في مجال إدارة الهجرة، وبرزت بوضوح أجندة المنظمة من خلال مساهمتها بمجموعة واسعة من الخبراء والتقارير والاحصائيات ، والمفاهيم التي سعت إلى ترسيخها في مضمون

[1] Maculiffe, ***op.cit***, .p15.

[2] Guy S. Goodwin-Gill, ***A Brief and Somewhat Sceptical Perspective on the International Organization for Migration*, Paper prepared for Oxford University's Refugee Studies Centre Workshop, 'IOM: The UN Migration Agency?'**, Oxford, 2 February 2019.

الاتفاق، مثل مفهوم الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وتعزيز إدارة الهجرة الدولية، والعلاقة بين التنمية والهجرة .

تحصلت المنظمة الدولية للهجرة على أدورا مميزة في مجال متابعة تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي للهجرة مثل قيادة مركز تحليل بيانات الهجرة العالمية الخاص بالاتفاق، ومنسق شبكة الأمم المتحدة للهجرة وبتالي عززت بشكل واضح من دورها القيادي كمنظمة متخصصة في الهجرة الدولية بالإضافة إلى محاولة البحث عن دور معياري جديد والذي يظهر بدعهما لمواضيع حقوق الانسان خاصة بعد انضمامها إلى منظومة الأمم المتحدة.

- **مصالح المجتمع المدني العالمي:**

سعت مختلف المنظمات غير الحكومية والمؤسسات غير الربحية وشبكات المهاجرين إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإنسانية والاجتماعية والبيئية التي تضمن حماية الحقوق الأساسية للمهاجرين وتحافظ على كرامتهم ورافاهم، ورأت في الاتفاق العالمي للهجرة فرصة لتغيير الوضع الراهن بشأن المشاكل والصعوبات التي يصادفها المهاجرون خلال جميع مراحل الهجرة.

وحاولت منظمات المجتمع المدني المختلفة وغيرها من أصحاب المصلحة العمل على تطوير أدوات وأليات تساعد في تحقيق الشفافية في تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي للهجرة، وزيادة المشاركة في عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بإدارة الهجرة على المستوى الوطني والدولي، عن طريق تعزيز دور المهاجرين والمنظمات التي تهتم بشؤون المهاجرين.

الجدول رقم 13: تباين المصالح داخل الاتفاق العالمي للهجرة

الفواعل	المصالح	الخطاب المستخدم	الأهداف
المنظمة الدولية للهجرة	▪ جلب الهجرة داخل منظومة الأمم المتحدة	إدارة الهجرة لصالح الجميع الهجرة والتنمية حقوق الإنسان سيادة الدول	سعي المنظمة الدولية للهجرة في الحصول على مكانة رائدة في مجال إدارة الهجرة

الأمم المتحدة الأمين العام للأمم المتحدة	▪ تعزيز التعاون متعدد الأطراف	إدارة الهجرة لصالح الجميع من خلال التعاون المتعدد الأطراف	تعزيز التعاون العالمي من خلال دور الأمم المتحدة في إيجاد الحلول للقضايا العالمية المشتركة
الدولة المستقبلة	▪ وقف الهجرة غير النظامية. ▪ تسهيل عودة المهاجرين. ▪ ضمان وصول اليد العاملة المهاجرة الرخيصة.	▪ الحد من الهجرة غير النظامية وتقليل أثارها السلبية ▪ منع الهجرة غير النظامية ▪ الهجرة غير النظامية خطر على الجميع ▪ تسهيل العودة	الحفاظ على الوضع القائم
الدول المرسلة	▪ تعزيز التعاون الإنمائي ▪ تسهيل التحويلات المالية ▪ نقل المهارات	▪ الهجرة كأداة للتنمية التنمية ▪ التنمية من أجل هجرة أقل	تحقيق التنمية
المجتمع المدني العالمي	▪ العمل على إنشاء آليات شفافة وخاضعة للمساءلة وتشاركية ووسائل لتنفيذ إدارة الهجرة الدولية، قائمة على الحقوق.	▪ خطة تحولية للتنقل البشري والهجرة والتنمية	تحدي الوضع القائم

المصدر: من إعداد الباحثة

يوضح الجدول التضارب الواضح في المصالح بين الجهات المشاركة في تصميم الاتفاق العالمي للهجرة، فبينما سعت الأمم المتحدة إلى تعزيز دورها القيادي في إيجاد الحلول للقضايا العالمية المشتركة،

حاولت المنظمة الدولية للهجرة الحصول على مكانة رائدة في مجال إدارة الهجرة، وسعت الدول المستقبلة إلى الحفاظ على الوضع القائم المتعلق بالهجرة، بشكل خاص ما تعلق السيادة، وتسهيل عودة المهاجرين غير المرغوب فيهم وضمان تدفق اليد العاملة المؤهلة والرخيصة بما يتناسب وأسواق العمالة في هذه الدول، واستمرت الدول المصدرة للمهاجرين في المطالبة بتعزيز التعاون الإنمائي في هذه الدول في حين حاول منظمات المجتمع المدني العالمي تحدي الوضع القائم واقترحت خطة تحويلية بشأن الهجرة والتنقل البشري.

المبحث الثالث: إنتاج المعرفة في الاتفاق العالمي للهجرة

اعتمد الاتفاق العالمي للهجرة على الخبرة والإنتاج المعرفي والمعارف التقنية بهدف جعل الهجرة ظاهرة يمكن التنبؤ بها والتحكم فيها، وشارك في هذه العملية العديد من الجهات والفواعل، أهمها الباحثين والأكاديميين والخبراء والجهات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية، التي ساهمت في المراحل التحضيرية للاتفاق عن طريق تقديم التحليلات والاحصائيات اللازمة وقامت بصياغة الوثيقة النهائية للاتفاق التي تضمنت مجموعة من المفاهيم والمصطلحات كجزء من عملية إنتاج المعرفة المرتبطة بالهجرة وكذا كوثيقة تقوم بإنتاج وإعادة إنتاج الفهم المشترك حول الهجرة.

يحاول هذا المبحث اكتشاف المعرفة التي تم انتاجها أو إعادة انتاجها من خلال الاتفاق العالمي للهجرة بتغطيته لمجموعة متنوعة من الموضوعات بما في ذلك جمع البيانات وتوفير المعلومات، وإدارة الحدود والتنمية المستدامة، ومسارات الهجرة وغيرها وهي المواضيع التي ركز عليها الاتفاق العالمي للهجرة معتبرا إياها الوسيلة الأنسب للاستجابة لجميع التحديات المرتبطة بالهجرة.

المطلب الأول: إنتاج المعرفة عن طريق سياسات قائمة على الأدلة

شدد الاتفاق العالمي للهجرة على الحاجة إلى بيانات موثوقة وتحليل دقيق يمكن على أساسه بناء خيارات سليمة، والتي تستند إلى الأبحاث والتحليلات والتقارير التي تثبت فعالية هذه الخيارات لتتحدد في النهاية أفضل السياسات والإجراءات التي يجب اتخاذها بشأن الهجرة.

خلال المراحل التحضيرية للاتفاق كان الهدف جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والتوصيات الملموسة لتوجيه عملية تطوير الاتفاق العالمي للهجرة، كانت المداخلات عبارة عن مجموعة واسعة

وغنية من الأفكار فيما يتعلق بالحاجة إلى البيانات السكانية المتعلقة بالهجرة وتحركات السكان، ودور تحليل اتجاهات الهجرة في معالجة الأبعاد المختلفة المرتبطة بالهجرة[1]، وكذا تعزيز الفهم الشامل والدقيق لمختلف جوانب الهجرة.

حاول الاتفاق العالمي للهجرة، التقليل من عدم اليقين، والتردد بشأن مضمون الاتفاق، فكان الهدف الأول للسياسات القائمة على الأدلة هو محاولة تطوير فهم مشترك حول الهجرة يستند على البيانات الدقيقة والخبراء، وهذا ما انعكس في الهدف الأول من الاتفاق، بشكل واضح، أين حث الدول على ضرورة جمع البيانات الدقيقة والمصنفة واستخدامها كأساس للسياسات القائمة على الأدلة.

ومما سبق يتبن لنا أن الهدف الظاهر من وراء جميع البيانات والمعلومات، هو إنتاج الحقائق والبيانات السليمة التي تساعد في تصحيح المفاهيم المرتبطة والتقليل من عدم اليقين بشأن الهجرة وتأثيراتها، وعلى هذا الأساس لا يمكن فقط التنبؤ بالهجرة بشكل دقيق ولكن يمكن أيضا إدارتها بشكل جيد.

من الضروري التأكيد هنا على التحيز الواضح في أنظمة البيانات والمعلومات عبر العالم، أين تفضل الدول أو مؤسسات معينة استخدام تقنيات المعلومات وجمع البيانات وتحليلها وتقديمها بما يخدم أهداف معينة لصالح الجماعات الوطنية أو القومية وعدم إدراج المعلومات التي تخالف أو لا تخدم المصلحة القومية في دولة ما، وكذا على الدور المركزي للدول في تنفيذ الاتفاق، ومنه نستنتج أن الدول تسعى إلى خلق المعرفة حول الهجرة بهدف السيطرة عليها لاحقا.

انطلاقا من هذه التفسيرات يمكننا القول بأن الاتفاق سعى إلى إنتاج معرفة حول الهجرة، عبر عمليات مفتوحة وشفافة وشاملة كشرط أساسي لإدارة الهجرة، بمعنى إنتاج مناقشات مدفوعة ببيانات كدليل على القيمة المنسوبة إلى المعرفة التقنية[2]، التي تستند إلى البحث العلمي والتحليل الدقيق للبيانات

---

[1] Ellen Percy Kraly, ***Data and research to inform global policy: the global compact for safe, orderly and regular migration***, Comparative Migration Studies vol 8, no: 11 (2020), pp.1-32.

[2] Scott D. Watson and Corey Robinson, ***Knowledge controversies of global migration governance: understanding the controversy surrounding the Global Compact*** ,in Research Handbook on the Law and Politics of Migration (uk, Edward Elgar Publishing2021) p.p 323-339.

في حل المشكلات وتحويل البيانات والمعلومات والاحصائيات إلى معرفة يتم تطبيقها في مجال إدارة الهجرة.

ويحيلنا هذا إلى الملاحظات التي قدمها الباحث بيكود أنطوان بخصوص نوع المعرفة التي تم انتاجها من خلال الاتفاق العالمي للهجرة، والتي بحسبه تندرج في إطار المعرفة التقنية العلمية (technico-scientifique knowledge)، بسبب استخدامه للمعلومات والبيانات والتقنيات في تطوير أهداف أكثر فعالية تستجيب للتحديات المرتبطة بالهجرة[1]، ويعتبر بيكود المعرفة التي يقدمها الاتفاق العالمي للهجرة عبارة عن معرفة مهيمنة وحاولت الحفاظ على الوضع الراهن عن طريق تعزيز مصالح جهات محددة، وقامت بتشوه بها جميع المعارف التي يمكن أن تشكل تحدي أو منافسة لمضمون الاتفاق من خلال اقتراح أنه طريقة مبتكرة لمعالجة الهجرة الدولية.

كما استخدم الاتفاق العالمي للهجرة معايير غير ملزمة اعتمدت على المعرفة التقنية والمهنية (technical and professional knowlege)، والتي سعت إلى إيجاد الحلول والأساليب الأمثل لتنفيذ أهداف الاتفاق، ويمكن وصف هذا النوع من المعايير بأنها معايير هجينة (hybridnorms) تتأرجح بين السياسي والقانوني والتقني[2]، وقد استخدمت الأمم المتحدة هذا النوع من المعايير بشكل متكرر في العديد من البرامج العالمية والمبادرات الإنمائية التي تقترحها أو تعمل على تطويرها بإشراكها لمجموعة الخبراء والأكاديميين، وإعادة ذكر القواعد القانونية الدولية مع ربط الأهداف المراد تحقيقها بالعوامل التقنية والفنية الحاسمة في التنفيذ.

يُنظر إلى هذا النمط من إنتاج المعرفة في سياق الحصول على الموافقة والذي يهدف إلى خلق توافق في الآراء وتجنب تسييس القضايا التي ينظر إليها بحساسية من قبل الأطراف المشاركة في النقاش، على سبيل المثال: يتم تعيين باحثين بشكل استراتيجي إما بسبب خبرة العمل السابقة مع المنظمة الدولية للهجرة أومن خلال التوصيات والعلاقات الشخصية مع موظفي المنظمة الدولية للهجرة

[1]Fiona B. Adamson and Gerasimos Tsourapas, ***State-Building, Sovereignty and Migration Management in the Global South***, E-International Relations, 2020, pp. 1-6

[2]Isobel Roele, What are the Forms of UN International Agreements/Understandings and what is Their Legal Effect? Sweden, ***Raoul Wallenberg institute***, 2017, p.15.

وهو ما حدث بالفعل في الاتفاق العالمي للهجرة عندما عينت المنظمة الدولية للهجرة خبراء ممن لهم خلفيات في الهجرة ولديهم علاقات جيدة مع مراكز الفكر الأوروبية[1] .

وانطلاقا من فهمنا للمصالح المكونة للاتفاق العالمي للهجرة وتصنيف المعرفة التي تم إنتاجها من خلاله على أنها معرفة تقنية، نستنتج أن عملية تطوير الاتفاق العالمي للهجرة لم تكن مدفوعة بتحقيق مصالح تحريرية بل على العكس من ذلك، قامت بالتأكيد على العلاقة الموجودة بين عملية إنتاج المعرفة والمصالح السياسية بهدف ممارسة السلطة والتحكم في المهاجرين وتم تقديمه على أنه طريقة مبتكرة ومميزة لمعالجة الهجرة بهدف تهميش أي عملية محتملة لإنتاج لمعرفة تنافس الاتفاق العالمي للهجرة.

المطلب الثاني: إنتاج عدم المعرفة في الاتفاق العالمي للهجرة

قام الاتفاق العالمي للهجرة بتعمد استبعاد مفاهيم معينة، كانت بحاجة إلى توضيح أو تفسير وهو بعد أخر مهم من المعرفة، يعرف بإنتاج عدم المعرفة (The production of non-knowledge) الذي يعد بنفس وأهمية عملية إنتاج المعرفة في تأييد وتعميم الوقائع، وخلق التفاهمات والاجماع المشترك حول القضايا، وفيما يلي سنرى مجموعة من المفاهيم التي قام الاتفاق العالمي للهجرة بتجاهلها أو حذفها وكذا عدم تقديم تفسيرات بشأنها:

- **أولا: حركات النزوح الكبرى**

في سنة 2016 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين للتعامل ما أسمته حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، ومن خلال هذا الإعلان تناول مفهوم مهم وهو "**حركات النزوح الكبرى**"، تم تعريف حركات النزوح الكبرى في إعلام نيويورك على أنها:

> **تجسد عددا من الاعتبارات من بينها عدد الوافدين والسياق الاقتصادي والاجتماعي والجغرافي وقدرة الدول المستقبلة على الاستجابة، وأثار النزوح الاقتصادي أو طول الأمد... وتشمل التدفقات المختلطة من الأشخاص سواء كانوا لاجئين أو مهاجرين**

[1] Karolina Kluczewska, ***Knowledge Production at the IOM: Looking for Local Knowledge in Tajikistan*** (London: Palgrave Macmillan2020) pp. 173-193.

الذين يستخدمون مسارات متماثلة، كما لا يشمل المصطلح التدفقات النظامية للمهاجرين من بلد لآخر[1].

الملاحظ في الاتفاق العالمي للهجرة، غياب مفهوم "حركات النزوح الكبرى" الذي ظهر بشكل واضح ضمن إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين، على الرغم من أن الاتفاق العالمي للهجرة دعم تفعيل إعلان نيويورك، وشكل مرحلة مهمة من مراحل تطوير الاتفاق، حتى أن إعلان نيويورك تم البناء عليه في مضمون الاتفاق، كما نصت عليه ديباجة الاتفاق.

الشكل رقم21 : الدلالة المفاهيم لحركات النزوح الكبرى

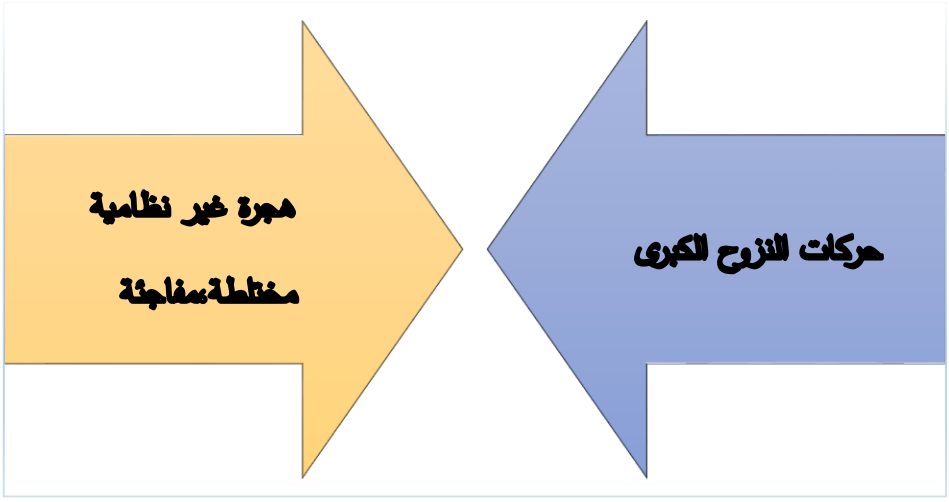

المصدر: من إعداد الباحثة

إن المتمعن في التعريف الذي جاء به إعلان نيويورك، يرى أن "حركات النروج الكبرى"، تختص بطرق الهجرة المفاجئة وغير النظامية والمختلطة بين الهجرة واللجوء، وهو ما يحيلنا إلى أن تجاهل الاتفاق العالمي للهجرة لإدراج هذا المفهوم في الاتفاق، والذي هدف إلى تجنب التركيز على فئة الهجرة غير النظامية، وحاول إتاحة الفرصة للترويج لفكرة مهمة داخل الاتفاق العالمي للهجرة وهي تغطيته

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، ***إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين***، مرجع سابق، ص 3.

لجميع أبعاد الهجرة الدولية بطريقة كاملة وشاملة، ومعالجة الهجرة الدولية بكافة فئاتها التي تم دمجها في مضمون الاتفاق العالمي للهجرة.

وبالتالي فقد جاء تركيز الاتفاق العالمي للهجرة على المفاهيم العامة والشائعة التي تنطبق على مجموعة واسعة من فئات المهاجرين، بدلا من التركيز على الجوانب الخاصة بكل فئة وتقديم تفسيرات أو تحليلات دقيقة ترتبط بخصائص أو التحديات والاحتياجات التي تواجهها فئة محددة من المهاجرين.

- **ثانيا: مفهوم الهجرة والمهاجر**

الاتفاق العالمي للهجرة، تجاهل أيضا فرصة تقديم تعريف دولي متفق عليه حول كل من "مفهوم الهجرة الدولية، و" مفهوم المهاجر الدولي"، بحيث يتم اعتماده من قبل غالبية كبيرة من الدول، فقبل الاتفاق العالمي للهجرة لم يكن هنالك تعريف دولي متفق عليه حول ماهية الهجرة الدولية أو من هو المهاجر الدولي، الذي قد يختلف تفسيره من بلد لأخر باختلاف قوانين الهجرة أو التشريعات بين الدول، وهي المسألة التي لم يتم تصحيحها في الاتفاق العالمي للهجرة.

والجدير بالذكر هنا أنه توجد مجموعة متنوعة من الأسباب التي قد تكون لدى أطراف معينة للحفاظ على الغموض في المصطلحات، وبناء عليه ينظر إلى هذا الغموض على أنه مفيد للدول التي ترغب في رفض تقديم بعض الحقوق لفئات محددة من المهاجرين[1] وتسهيل إقصائهم السياسي والقانوني والاجتماعي.

زيادة على ما سبق لم يقدم الاتفاق العالمي للهجرة تعريف بخصوص "الهجرة النظامية" و"غير النظامية"، بل على العكس من ذلك، أكد على الحق السيادي للدول في تحديد السياسات الوطنية الخاصة بالهجرة وحقها في إدارة الهجرة ضمن نطاق ولايتها القضائية، بما يتفق مع القانون الدولي ويشمل هذا حق الدول في التمييز بين حالة الهجرة النظامية وغير النظامية[2]، من الناحية العملية يترك هذا الباب مفتوح أمام الدول لتحديد فئات الهجرة وتحديد السياسات المناسبة للتعامل مع كل فئة.

---

[1] Tendayi Bloom, ***When Migration Policy Isn't about Migration: Considerations for Implementation of the Global Compact for Migration***, Ethics & International Affairs, vol 33, n 04,2019, p p. 481-497

[2] Alshoubaki Harris, Multiple streams theory: Insight into the global compact on migration, ***Journal of International Studies***, vol 14,n°1, (2021),pp.74-88.

في ذات السياق من المفترض أن مواطنو دولة ما لا يتم إخضاعهم إلى سياسات مراقبة الهجرة، ولكن في الواقع وفي كثير من الدول يتم اخضاع المواطنين لمراقبة الهجرة داخل بلدانهم الأصلية، بحيث يكون الأفراد مدعوون لإثبات جنسيتهم أو انتمائهم إلى تلك الدولة، وفي هذه الحالة يتم مراقبة تصورات سلبية وغير معلنة عن الأفراد[1]، وفي مثل هذه الوضعيات، يمكن أن يواجه مواطن ما بسبب لون بشرته أوزي معين، إلى مخاطر متعددة منها الاحتجاز، وطلب إثبات الجنسية بسبب افتراضات مسبقة حول المواطنين وغيرهم.

وبشكل عام، فإن افتقار الاتفاق العالمي للهجرة إلى تعريف واضح بين فئات الهجرة المختلفة وبشكل خاص الهجرة النظامية وغير النظامية، لا يخدم قضية معالجة الهجرة غير النظامية بالرغم من تشجيع بعض أهدافه على معاملة جميع المهاجرين على قدم المساواة وهوما اعتبره الكثير من الباحثين خطوة مهمة في سبيل تقديم معاملة لائقة لجميع المهاجرين بغض النظر عن وضعهم القانوني.

المطلب الثالث: إعادة إنتاج المفاهيم

تضمن الاتفاق العالمي للهجرة إعادة تقديم لمفاهيم موجودة بالفعل، سمحت بإعادة ترسيخها بشكل أوسع ومن بين أبرز هذه المفاهيم نجد " إدارة الهجرة " أو "الهجرة المدارة بشكل جيد"، "الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" وهي المفاهيم التي لها تاريخ طويل في المشاورات متعددة الأطراف كجزء من الأجندة الدولية لإدارة الهجرة، كما قام الاتفاق العالمي للهجرة بإعادة إنتاج الهجرة كواحدة من المشكلات العالمية التي تواجهها الدول وتشكل عبئا على المجتمع الدولي.

أولا: إعادة إنتاج مفهوم الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

في بداية العمل التحضيري الخاص بالاتفاق، اقترحت منظمات المجتمع المدني عنوانا مختلف للاتفاق العالمي للهجرة هو" الاتفاق العالمي للتنقل البشري والهجرة "[2]، وكان الهدف من هذا العنوان بالنسبة لتلك المنظمات هو النظر إلى الهجرة تندرج في إطار التنقلات البشرية سواء الطوعية أو القسرية،

[1] Bloom, ***op.cit***, pp. 481-497.

[2] MADE, ***ten acts for the Global Compact: A civil society vision for a transformative agenda for human mobility***, migration and development, 2017, http://madenetwork.org/sites/default/files/1-page%20graphic_Now%20and%20How_TEN%20Acts%20for%20Global%20Compact_0.pdf seen 12/2/2022.

مؤقتة أو دائمة، تتم داخل أو بين الدول وبغض النظر عن أسبابها، غير أن الملاحظ أن العنوان النهائي للاتفاق العالمي للهجرة تضمن عبارة " الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" وهي العبارة التي تميز بالفعل بين فئات الهجرة : (آمنة و غير آمنة / منظمة وغير منظمة /نظامية وغير نظامية).

قام الاتفاق العالمي للهجرة بإعادة إنتاج مفهوم "الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" من خلال دمجه لثلاثة مفاهيم مختلفة في فئة واحدة، كما رأينا في السابق، ويعتبر مفهوم الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، معارضة ضمنية للهجرة غير الآمنة وغير النظامية وغير المنظمة، وهو مفهوم مرتبط بشكل أساسي بالهجرة التي يتم تنظيمها والتخطيط لها بشكل رسمي من قبل الدول وبمساعدة المنظمات الدولية ويتم من خلالها التحقق من المهاجرين غير النظاميين عبر جملة واسعة من الإجراءات والسياسات للجعل الهجرة تتم بطريقة آمنة وبلا مخاطر.

ثانيا: إعادة إنتاج الهجرة كمشكلة عالمية

قام الاتفاق العالمي للهجرة بإعادة تصنيف الهجرة بشكل سلبي واقترح مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى التقليل من تدفقات الهجرة مثلما عبر عنه الهدف رقم 02 من الاتفاق بالذي عبر الالتزام بخلق ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية في البلدان التي تنشأ منها تدفقات الهجرة، وجعلها بيئية مواتية تضمن حياة سليمة ومنتجة للمهاجرين في بلدانهم بحيث لا يحاول الأفراد الهجرة إلى أماكن أخرى من أجل البحث عن فرص أفضل[1]، حاول الاتفاق العالمي للهجرة من خلال عرضه للهجرة بهذا الأسلوب، وتقديمها كمشكلة عالمية تنشأ بشكل منهجي من مناطق جغرافية محددة، وربط الحياة الهادئة والفعالة بالبقاء داخل البلدان الأصلية كخطة أساسية لتقليل من هذه المشكلة.

ومما سبق يمكننا الوصول إلى نتيجة مفادها أن الاتفاق العالمي للهجرة عمل على إعادة انتاج مفهوم الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وتأكيد التصورات السلبية عن الهجرة والمناطق التي تنشأ منها تدفقات الهجرة وإعادة إنتاجها كمشكلة، كجزء من عملية المحافظة على الوضع القائم بشأن الهجرة والمفاهيم المترسخة حول الهجرة وبالتالي الحفاظ على الهياكل المتحكمة في سياسات الهجرة ومصادر إنتاج المعرفة حول الهجرة.

[1] Anna Closas Casasampera, ***A Foucauldian Reading of the Global Compact for Migration, E-International Relations***,2021, https://www.e-ir.info/2021/04/26/a-foucauldian-reading-of-the-global-compact-for-migration/.

المبحث الرابع: الاتفاق العالمي للهجرة كمشروع هيمنة

سنحاول من خلال المبحث مناقشة مؤشرات مشروع الهيمنة داخل مضمون الاتفاق العالمي للهجرة عن طريق القيام بإسقاط للمفاهيم النظرية التي تمت مناقشتها في الفصول السابقة من الدراسة، وفي المقابل سنحاول استكشاف إمكانيات ومساحات مقاومة الهيمنة ومشاريع الهيمنة المضادة التي كانت موجودة خلال مراحل إعداد الاتفاق العالمي للهجرة، مع تحليل لبعض مشاريع الهيمنة المضادة وقراءة في الوسائل المستخدمة والأهداف المتوخاة منها.

المطلب الأول: الاتفاق العالمي كمشروع مهيمن لإدارة الهجرة الدولية

تم تقديم الاتفاق العالمي للهجرة كأول إطار تعاوني يهدف لإدارة الهجرة الدولية، وتمتلك الأمم المتحدة دورا محوريا في تحريك المفاوضات التي أدت إلى اتفاق نهائي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وقامت الأمم المتحدة بتقديم المقترح الأول للمبادرة انطلاقا من إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين وأطلقت العديد من الحملات الترويجية للاتفاق، عبر تسخير العديد الموارد التنظيمية والاستراتيجية والرمزية والخطابية في كل مراحل الاتفاق لاسيما مراحل التنفيذ ومتابعة الدول في التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف، وتوحيد الخطاب حول الهجرة الدولية وفي النهاية العمل على إرساء مبادئ والتزامات دولية موحدة تجاه إدارة الهجرة، للوصول الى مشروع يعتبر بمثابة الاستجابة الرئيسية لجميع مشاكل الهجرة.

1- الموارد التنظيمية للاتفاق العالمي للهجرة

تتجلى الموارد التنظيمية التي استخدمها للاتفاق العالمي للهجرة في اعتماده على مجموعة متنوعة من المنتديات السياسية خلال مراحل إعداد المفاوضات والتي شملت جلسات المشاورات ومرحلة جرد وتقييم المفاوضات الحكومية الرسمية وصولا إلى المؤتمر الدولي لاعتماد الاتفاق وتصديق الجمعية العامة للأمم المتحدة على الاتفاق، وفي الختام إلى التقارير وبرامج بناء القدرات.

قامت الأمم المتحدة برعاية الاتفاق العالمي للهجرة من الناحية التنظيمية وأوكلت العديد من المهام التنظيمية إلى المنظمة الدولية للهجرة، قامت هذه الأخيرة بإنشاء واستدامة هذه الأشكال التنظيمية، والقيام بدور منسق الأمانة العامة للشبكة المعنية بالهجرة، وتقوم بإعداد التقارير وتقديمها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

في هذا الصدد، يمكننا أن نلاحظ بروز المنظمة الدولية للهجرة كمنظمة مهيمنة أو مثلما عبر عن ذلك الباحث أنطوان بيكود بأنها قوة مهيمنة تكميلية للإطار الذي يقدمه الاتفاق العالمي للهجرة في مسألة إدارة الهجرة الدولية[1]، علاوة على ذلك فهي لا تهتم فقط بتصميم المعايير ونشرها فقط، بل تهدف بشكل أساسي إلى الحفاظ هيمنتها كمنظمة حكومية رائدة في مجال الهجرة وتمتلك حرية العمل في العديد من القضايا التي تعد إشكالية للمنظمات المنافسة، وحتى بالنسبة للدول.

لم تقم المنظمة الدولية للهجرة بخلق هذا الوضع المهيمن ولكنها استطاعت أن تستفيد منه بالشكل الذي يجعلها تظهر في كل القضايا المرتبطة بالهجرة كمنظم للمؤتمرات وناشر للتقارير وممول للمشاريع وتوفير الخبراء، ويعتبر مفتاح بروز المنظمة الدولية للهجرة كقوة مهيمنة تكميلية هو مفهوم إدارة الهجرة الدولية[2]، الذي نجحت في استخدامه وتطويره، كمفهوم لقي قبولا واسعا وسمح بتوحيد الخطاب وتشكيل الإجماع والموافقة، وهو الشيء يتناسب بوضوح مع مفهوم الهيمنة.

2- الموارد الرمزية والأيديولوجية والخطابية

استخدم الاتفاق العالمي للهجرة مزيجا من الموارد الرمزية والخطابية والأيديولوجية للتأثير على محتوى الاتفاق وجعله في النهاية يصب لصالح المشروع المهيمن الذي تم تبنيه من خلال مضمون وأهداف الاتفاق العالمي للهجرة، مثل استخدام الأساليب الإقناعية وانتقاء الجمل والالفاظ التي تركز على الدور الإيجابي الذي تلعبه التحويلات المالية والاجتماعية عبر الوطنية في تنمية بلدان المنشأ، وتجعل من المهاجرين وكلاء تنمية في بلدانهم الأصلية،[3] وتشير هذه الخطة التي تم تبتيها من خلال الاتفاق العالمي للهجرة إلى أن التنمية دول المنشأ، يجب أن تحد في نهاية من الهجرة وتسمح للناس بالبقاء داخل دولهم الأصلية.

تخدم الفكرة السابقة تحقيق أهداف الاتفاق العالمي للهجرة كمشروع لإدارة الهجرة خارج حدود الدول المستقبلة للمهاجرين، ويعد تجسيد هذه المقاربة ضمن الاتفاق العالمي للهجرة من أبرز الدلالات على

[1] Pécoud, (Pitfalls, ambivalences ….), ***op.cit,*** pp.206-207.

[2] Antoine Pécoud, Philosophies of migration governance in a globalizing world, ***Globalizations,***2020, pp.1-19.

[3] Pécoud, (***Philosophies of migration…***) **op.cit, p12-14.**

مشاريع الهيمنة التي تهدف إلى إعادة ترتيب الأرض والسكان[1]، وتظهر هذه الاستراتيجية من خلال الأهداف المرتبطة بزيادة عمليات الترحيل، ومشاريع التنمية في الدول النامية والاحتجاز عبر الحدود وانشاء قواعد البيانات الخاصة بالسجلات المدنية للمهاجرين وهو بمثابة استمرارية لمنطق استعماري يهدف إلى الهيمنة والسيطرة على مناطق معينة ، وفرض نظام مهيمن على السكان .

تعتمد هذه الرواية المهيمنة أيضا على التناقض الأساسي في أجندة صنع سياسة الهجرة الليبرالية التي تحاول تعزيز تحويلات أموال المهاجرين ومهاراتهم مع محاولة تقييد الهجرة والسيطرة عليها في الوقت نفسه[2]، بشكل عام قد تساهم هذه الأجندة في التقليل من التباين الشديد في الدخل بين البلدان المرسلة والمستقبلة وبلدان العبور، ولكن دون معالجة فعلية لأسبابها الجذرية للهجرة.

تم وضع الأساس الخاص بالاتفاق العالمي للهجرة، عندما كانت الهجرة موضوعا ساخنا في دول الأوروبية وتسبب في الكثير من الجدل السياسي والاجتماعي، وحاولت الدول الأوروبية تضمين وجهات نظرها والقضايا التي تمثل أولوية بالنسبة لها في العديد من أهداف الاتفاق.

على سبيل المثال، يسلط الاقتباس من مفوض الاتحاد الأوروبي على الطبيعة الأوروبية المركزية للنص النهائي للاتفاق العالمي للهجرة، حيث أكد وفد الاتحاد الأوروبي المشاركة في مراجل إعداد الاتفاق أن أولويات الاتحاد الأوروبي قد انعكست في النص النهائي:

> **"يعمل وفدنا في نيويورك بشكل وثيق مع الدول الأعضاء من أجل ضمان انعكاس أولويات الاتحاد الأوروبي في النص النهائي لقد فعلنا ذلك مع الدول الأعضاء الـ 27 التي ما فتئت تتفاوض وتتحدث بشكل واحد بنشاط، وقد سمح لنا ذلك بتقديم اتفال عالمي للهجرة يعكس إلى حد كبير الأهداف الأوروبية ويحترم اهتماماتنا الرئيسية"**[3]

يعكس التصريح أيضا، قوة الدول الأوروبية في معالجة القضايا التي تؤثر على مصالحها السياسية عن طريق استخدام القوة والسلطة في توجيه الأفكار والمفاهيم والمعرفة المنتجة، واستبعاد جميع المعارف التي لا تتوفق مع المعرفة الأوروبية المهيمنة.

---

[1] Oelgemöller, **op.cit** , pp.15-27.

[2] **Ibid.**

[3] Martin Diaz, Emma; Aris Escarcena, Juan Pablo: The European Union and the Background of the Global Compacts ,***international migration*** (2019),vol 57, n° (6), pp. 273-285.

3- الموارد المؤسسية والاستراتيجية

استعان الاتفاق العالمي للهجرة بمجموعة من الموارد المؤسسية والاستراتيجية عن طريق إعادة إنتاج الهيمنة المؤسسية، فقد قامت الأمم المتحدة برعاية الاتفاق العالمي للهجرة، الذي جرى اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية أعضائها.

الأمم المتحدة هي "جزء من النظام العالمي الأوروبي –الأمريكي" الذي تأسس عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وتمتلك فيه مجموعة من الدول نفوذا أكبر من باقي الدول،[1]، وهو بشكل عام يدل على اختلال في ميزان القوى، بحيث تتبع الأمم المتحدة نظاما عالميا يهيمن عليه الأوروبيون والأمريكيون، ومع ذلك تم اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة من قبل الجمعية العامة، ليتم بعد ذلك تنفيذه بشكل منفرد من قبل الدول، وبالرغم من انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة متقدمة من مراحل الاتفاق وعودتها في مرحلة لاحقة، وعلاقتها غير المستقرة مع بعض الوكالات التابعة للأمم المتحدة إلا أن الاتفاق يكرس بشكل واضح علاقات القوة الموجودة بين الدول.

كما قامت الأمم المتحدة باختيار مدينة مراكش المغربية من أجل احتضان المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي للهجرة، ويقع المغرب في قلب تدفقات الهجرة بين إفريقيا وأسيا وأوروبا، وقد اكتسب سمعة متراكمة مرتبطة بالهجرة، فهو بلد منشأ وعبور ومقصد للمهاجرين.

على المستوى الدولي عزز المغرب مكانته بصفة شريك أساسي للاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط في مجال الهجرة، على سبيل المثال كان المغرب والولايات المتحدة الأمريكية الدولتين الوحيدتين غير الأوروبيتين اللتان حضرتا اجتماعات وزراء الداخلية لمجموعة الدول الست التي عقدت في أكتوبر سنة 2018[2]، يعكس حضور المغرب في هذه الاجتماعات، أو اختياره كبلد محتضن لمؤتمر ترعاه الأمم المتحدة أهميته في ترسيخ الهيمنة الممارسة على مستوى النظام الدولي، على اعتبار أن المغرب تمت الاستعانة بها لأنها من الدول ذات ثقل اقتصادي هامشي لها دور هام في بناء التحالفات وتحقيق التعاون

[1] Agnes Ziegler, ***Colonial continuities and their influence on knowledge production on the migration and climate change nexus – A policy analysis of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration***,(Linkoping University , Department of Culture and society,2022),pp2-52.

[2] **Ibid**, p.45.

الدولي ، كما تلعب دورا هاما في امتصاص الأفكار المضادة للهيمنة عن طريق إشراكها في العملية الخاصة بالمصادقة على الاتفاق العالمي للهجرة.

المطلب الثاني: مساحات المقاومة والهيمنة المضادة داخل الاتفاق العالمي للهجرة

كانت قمة عام 2016 الخاصة بإعلان نيويورك التمهيدية، والمفاوضات الخاصة بالاتفاق العالمي للهجرة والتي استمرت لمدة سنتين، فرصة لمشاركة عدد كبير من المنظمات والحركات والجمعيات والنقابات من مختلف الجهات عبر العالم، خاصة تلك التي تناضل من أجل احترام الحقوق الأساسية للمهاجرين وأسرهم، الشيء الذي سمح لهذه الأخيرة بإبراز تحديات الوضع الراهن في موضوع الهجر ما يعني ازدياد مساحات عمل المجتمع المدني في البحث عن سياسات عادلة في مجال إدارة الهجرة الدو، وكان التحدي الأساسي والمتكرر لهذه منظمات المجتمع المدني هو تقديم موقف بصوت موحد للالتفاف حول الأطر من قبل الدول والمنظمات الحكومية، التي تم وضعها حول القضايا الخلافية خلال المفاوضات وفي مرحلة المصادقة والتنفيذ.

واذا افترضنا أن المجتمع المدني العالمي هو مركز المقاومة ضد التركيزات العالمية للقوة والسلطة وبديل لممارسة سياسات القوة، بين الدول أو داخلها، الملاحظ أن المجتمع المدني العالمي أنشأ مراكز قوة خاصة به تهدف إلى مقاومة التركيزات العالمية من خلال التعبير عن قيم ومصالح المهاجرين في المواقف المحفوفة بالمخاطر وتمثيليها[1]، على سبيل المثال في مواجهة تنامي الخطابات الشعبوية والممارسات التمييزية والعنصرية تجاه المهاجرين والنضال ضد التراجع على مستوى حقوق الإنسان للمهاجرين خاصة الفئات الأكثر ضعفا منها الأطفال والنساء وكذا المهاجرين غير النظاميين وحقوقهم الأساسية عندما يتعرضون لمخاطر الموت.

في كثير من الأحيان يتم التعامل مع منظمات المجتمع المدني على أنها عوامل تمكين للهجرة خاصة الهجرة غير النظامية، أين يتم احتجاز الناشطين في هذه المنظمات واتهامهم بموجب قوانين مكافحة التهريب أو الهجرة، بالرغم من أن العديد من هذه المنظمات بدأت العمل في بداية أزمة اللاجئين والمهاجرين في سنة 2015، ضمن عمليات البحث والإنقاذ، التي فرض عليها بعض قواعد السلوك من

[1]Kellynn Wee, Kudakwashe P. Vanyoro & Zaheera Jinnah, **Repoliticizing international migration narratives? Critical reflections on the Civil Society Days of the Global Forum on Migration and Development**, Globalizations, 2018, vol 15, no 6,p–p 795–808.

قبل الحكومات والتهديد بالاتهامات الجنائية وإعاقة محاولاتها للقيام بأنشطة إنسانية بهدف منع المهاجرين من عبور المتوسط[1].

وفي سياق الاتفاق العالمي للهجرة، رفض العديد من نشطاء المجتمع المدني الوضع الراهن الذي يتم فيه التركيز بشكل كبير على السيادة من قبل الدول، مع تجاهل بعض القضايا التي تحول وتوفير الحماية للمهاجرين وتأمين حقوقهم، مثلما تم رفض أجندة المساعدات التنموية التي هيمنة على صناع الاجندة الدولية للهجرة على مدى عقود ولم تظهر لها أيه نتائج ملموسة، وعلى هذا النحو شكلت هذه المنظمات تحديا جوهريا لجدول أعمال الاتفاق العالمي للهجرة مع تأكيدها في كل فرصة على عدم فصل العمل الإنساني على السياسي لتحقيق الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية[2]، ومن أمثلة ذلك نجد:

- **منظمات المجتمع المدني الإفريقية**

خلال أسبوع الهجرة في مراكش في ديسمبر 2018، وأثناء انعقاد المؤتمر الحكومي الدولي من أجل اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة، أطلقت العديد من منظمات المجتمع المدني الإفريقية ما يعرف بـ: (African civil society organizations appeal) والذي يعد بمثابة اعتراض واحتجاج بشأن عدم قدرتها على المشاركة بسبب الصعوبات في الحصول على التأشيرات[3]:

> **"في نفس الوقت الذي يستخدم زملاؤنا الأوروبيون والأمريكيون والأسيويون إعفاءات التأشيرة للمغرب وشراء تذكرة طيرانهم إلى مراكش، مازلنا نحن الأفارقة في طور انتظار إصدار تأشيرة لنا، في نهاية اليوم اضطرت الوفود الافريقية إلى دفع أسعار أعلى لتذاكر الطيران مقارنة بالوفود الأخرى لأننا اضطررنا إلى شرائها في اللحظة الأخيرة، وفي الوقت الذي تدعو فيه الأمم المتحدة في خطتها للتنمية المستدامة لعام 2030، إلى عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب، عندما يتعلق الأمر باعتماد الاتفاق العالمي للهجرة، فإننا نحن الأفارقة مازلنا نعاني من سياسات أمنية لمنعنا من التحرك بحرية مقارنة مع مواطنين من أجزاء أخرى من العالم"[4].**

---

[1] **Vicki Squire**, **A milestone missed: The global compact on migration and the limits of solidarity**, global affairs , vol 5, n°2,2018, pp155-162.

[2] Jaquemet, ***op.cit.***

[3] Statewatch, ***appeal by african civil society organisations to their states***, 2018, available at: https://www.statewatch.org/media/documents/news/2018/dec/appeal-by-african-civil-society.pdf

[4] Loc. **cit**

يؤكد هذا النداء على التمييز وعدم المساواة بشكل عام حول التحديات التي تواجهها المنظمات التي تنشط في القارة الافريقية، والتي تؤثر على حقها في التنقل بحرية بالمقارنة مع باقي المنظمات من أجزاء أخرى من العالم ، كما سلط النداء، الضوء على بعض أوجه عدم المساواة المتأصلة في سياسات الهجرة، خاصة تلك المرتبطة بتكاليف التذاكر والطابع الأمني والعنصري لمعايير قبول أو رفض التأشيرات وغيرها، كما يمكن أن يعتبر هذا النداء بمثابة تحدي مهم لهياكل السلطة المتحكمة في سياسات الهجرة والتنقل عبر العالم، خاصة أنه تزامن انعقاد المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق والذي سمح بلفت الانتباه إلى جانب مهم من عدم المساواة في المعاملة والفرص المتاحة للمهاجرين والمنظمات التي تدافع عن حقوقهم.

- **إعلان منظمات المجتمع المدني عبر العالم**

عقب المصادقة على الاتفاق العالمي للهجرة اعترضت مجموعة من منظمات المجتمع المدني على مضمون الوثيقة النهائية للاتفاق، عبر إعلان وكانت الانتقادات على مجموعة من المواضيع التي تعتبر بمثابة مواضيع للنضال والمقاومة بالنسبة لهذه المنظمات، والتي لم يتم حلها خلال الاتفاق العالمي للهجرة، ومن بين هذه المواضيع نجد:

- اعتقال المهاجرين ومراكز الاحتجاز.
- عدم إعادة النظر في السياسات والقوانين المجرمة للمهاجرين.
- الآلية غير ملزمة للاتفاق التي لا تعطي أي ضمانات فعلية للمهاجرين الأكثر ضعفا.
- تراجع حقوق الإنسان للمهاجرين المهاجرين بالنسبة للفئات الهشة مثل الأشخاص الذين لا يتوفرون على بطاقة إقامة أو الأطفال القاصرين والنساء المهاجرات.
- استغلال الحقوق الأساسية للمهاجرين كالحق في الجنسية، لوضع آلية للمراقبة والتتبع والتي تؤدي إلى انتهاك المعطيات الشخصية.
- تشجيع تبادل المعطيات والبيانات الشخصية يسهل الترحيل القصري للمهاجرين نحو بلدانهم الأصلية والذي يحقق أهداف المستقبلة[1].

*المنظمات الموقعة على الإعلان: La Plateforme Euro-Marocaine MDDC • Forum des alternatives Maroc – FMAS • Immigration Developpement Democratie – IDD • Comité pour le respect des libertés et des droits de l'homme

- **بيان التحالف الدولي للمهاجرين**

مثل بيان التحالف الدولي للمهاجرين* (the International Migrants Alliance)، أيضا، أحد أشكال مقاومة هياكل السلطة، والذي يمكن اعتباره بمثابة حركة مضادة للهيمنة، فقد قام البيان بإضفاء إشكالية على الاتفاق العالمي للهجرة باعتباره أحد أعراض علاقات القوة غير المتكافئة[1]، ويعد هذا البيان من بين أهم المضامين التي اعتبرت الاتفاق العالمي للهجرة يندرج في نطاق الحفاظ على الوضع القائم.

اتهم التحالف الدولي للمهاجرين الاتفاق العالمي للهجرة، بتجاهل ما يتعرض له المهاجرون من ظلم وعدم مساواة في العديد من المجالات بسبب الأولويات النيوليبرالية، التي تسعى للربح والنمو الاقتصادي، على حساب حماية حقوق المهاجرين والتي من المفترض أن تكون جوهر الاتفاق.

بحسب التحالف، لم يقدم الاتفاق أي أهداف قابلة للتنفيذ، تمكنه من حل المشكلات التي تواجه المهاجرين، كما أن الاتفاق لا يحاسب أي دولة على عدم التنفيذ، لكونه اتفاق طوعي وغير ملزم، واعترض التحالف على تجاهل الاتفاق لدوافع الهجرة غير النظامية والهجرة القسرية وتقديمها على أنها ظواهر يمكن الاستفادة منها واستغلالها لتحقيق أقصى درجات الربح[2]، ما يعني أن الاتفاق لم يركز على تحقيق العدالة والحقوق الإنسانية للمهاجرين.

أكد بيان التحالف، أن الإمكانية الوحيدة للنضال من أجل حقوق المهاجرين تتم عبر الحركات الشعبية على مستوى القاعدة عن طريق التثقيف والتنظيم والتعبئة، من أجل الوصول إلى الفوز بمطالب

---

en Tunisie (CRLDHT) • Transnational Migrant Platform –Europe • Forum tunisien des droits économiques et sociaux – FTDE.

[1] المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ***إعلان المجتمع المدني حول الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية***،2018، في: https://ftdes.net/ar/declaratiion-de-la-sociiete-ciiviile-sur-le-pacte-mondial-pour-une-migration-sure-ordonnee-et-reguliere/ ، ص ص 01-07 ، تم الاطلاع عليه :2021/12/30.

* يضم التحالف الدولي للمهاجرين أكثر من 158 منظمة عضو من أكثر من 30 دولة حول العالم وتضم أعضاء عاديون للمنظمات الشعبية بقيادة المهاجرين والمنظمات القائمة على العضوية والأعضاء المنتسبين للمنظمات والمؤسسات التي تدعم قضا المهاجرين

[1] Zaheera Jinnah, **op.cit**, pp. 481-497

[2] IMA, A World without Forced Migration: Statement of the International Migrants Alliance on the Global Compact on Safe, Regular and Orderly Migration, 2018. https://wearemigrants.net/2018/09/03/a-world-without-forced-migration-statement-of-theinternational-migrants-alliance-on-the-global-compact-on-safe-regular-and-orderly-migration-30-june2018/, seen 5/6/2022.

المهاجرين العادلة[1]، وهي إحدى طرق التوعية والتحفيز التي تعتمد على اقناع الناس بأهمية المشاركة في مثل هذه الأنشطة وتحفيزهم على ذلك.

الجدول رقم14: تحليل لبعض الحركات المناهضة والاحتجاجية ضد الاتفاق العالمي للهجرة

المنظمات	مجال النضال	الوسائل المستخدمة	الأهداف
منظمات المجتمع المدني الإفريقية	النضال من أجل المساواة والعدالة العالمية	حركة احتجاجية استخدام البيانات والدعاية	بناء تحالفات مع مجموعة متنوعة من الحركات الاجتماعية من إبطاء الهيمنة وعكس مسارها "**استراتيجية حرب المواقع وهي استراتيجية بطيئة**"
التحالف الدولي للمهاجرين	تحدي الوضع الراهن من علاقات القوة غير المتكافئة	الحركات الشعبية على مستوى القاعدة عن طريق التثقيف والتنظيم والتعبئة	
جمعيات المجتمع المدني من مختلف الآفاق وجهات العالم	التركيز على مواقع النضال المستمر بالنسبة للمجتمع المدني، مثل حقوق العمال المهاجرين، حقوق الإنسان	حركة احتجاجية استخدام الإعلان والدعاية	

المصدر: من إعداد الباحثة

حاولنا من خلال الجدول السابق تلخيص أهم وجهات النظر التي تحدت مضمون الاتفاق العالمي للهجرة، فمنظمات المجتمع المدني التي شاركت في إعداد الاتفاق، قامت بتشكيل كتلة مضادة لهيمنة

[1] Zaheera Jinnah, **op.cit**, pp. 481-497

الدول وبعض المنظمات الدولية على أجندة وأهداف الاتفاق، واستخدمت هذه المنظمات العديد من الوسائل التي تندرج في إطار حرب المواقع بحسب تعبير غرامشي، مستخدمة في ذلك الحركات الاحتجاجية والبيانات والحملات الدعائية وبناء التحالفات على مستويات مختلفة، لتشجيع العمل الجماعي المضاد، وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية تتميز ببطء الوصول إلى النتائج إلا أنها تعتبر مساحة العمل الوحيدة المستقلة التي تملك تصور حول نظام هجرة دولي عادل بالنسبة للمهاجرين.

خلاصة الفصل واستنتاجاته

حاولنا في الفصل الرابع من الدراسة تقديم تقييم نقدي لأهداف ومضمون الاتفاق العالمي للهجرة عن طريق اسقاط المفاهيم النظرية التي تمت مناقشتها في الفصول السابقة، في البداية حاولنا فحص واستكشاف الفرص التي تضمنها الاتفاق العالمي للهجرة في موضوع التحرر عن طريق تتبع تمثيل بعض المواضيع المرتبطة بمفهوم التحرر ضمن الاتفاق العالمي للهجرة.

كما تم فحص أنواع الخطاب الذي ساد ضمن الاتفاق العالمي للهجرة والمصالح التي هيمنت على مضمون الأهداف، بالإضافة إلى فحص وتصنيف المعرفة التي قام الاتفاق العالمي للهجرة بإنتاجها، كما حاولنا استكشاف مؤشرات الهيمنة داخل الاتفاق ومناقشته كمشروع للهيمنة مع تحليل لأهم الحركات المناهضة والاحتجاجية ضد الاتفاق العالمي للهجرة، وفي نهاية الفصل توصلنا إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

- قام الاتفاق العالمي للهجرة بإعادة انتاج المعايير الموجودة بالفعل ومنه إلى المحافظة على هياكل السلطة التي انتجت هذه المعايير والحفاظ على الوضع القائم في مجال حماية حقوق الانسان للمهاجرين.
- عالج الاتفاق العالمي للهرة مجموعة من القضايا الهامة مثل التعليم والتوظيف اللائق والأخلاقي والمساواة بين الجنسين والقضاء على أشكال التمييز ضد المهاجرين وإشكاليات تغير المناخ، كما تضمن إشارات هامة عن ضرورة الالتزام الأخلاقي تجاه المهاجرين وتوفير الحماية لهم ومعاملتهم بطريقة إنسانية وأخلاقية، غير أن هذه المعالجة تميزت بكونها سطحية وغير ملزمة من الناحية القانونية خاصة إذا نظرنا إلى الطابع غير الملزم للاتفاق العالمي للهجرة.
- ربط الاتفاق العالمي للهجرة معالجة الأسباب الجذرية للهجرة بتنفيذ أجندة تنموية
- قام الاتفاق العالمي للهجرة بالتركيز على سيادة الدول بشكل واضح ولم يقدم إلى تصور أو رؤية للعمل الجماعي المتعدد الأطراف خارج إطار سيادة الدول.
- ساهمت بعض الأهداف في تهرب الدول من تحمل المسؤولية بشأن بعض أسباب الهجرة مثل تغير المناخ والحروب وعدم المساواة.

- لم تحقق جميع مراحل المفاوضات بشأن الاتفاق العالمي للهجرة شروط الحوار المفتوح وغير القسري، بالرغم من إشراك العديد من الفواعل والجهات، فقد شهدت بعض المراحل عدم الكشف عن تفاصيل المفاوضات للعامة، كما تم استبعاد العديد من المنظمات غير الحكومية بسبب مجموعة من الإجراءات البيروقراطية والمعايير الاقصائية.
- حاولت الأطراف المشاركة في إعداد الاتفاق العالمي للهجرة أن تدافع على مصالحها بالرغم من التناقض الواضح في المصالح والأهداف، غير أن الاتفاق العالمي للهجرة عكس بشكل واضح أولويات ومصالح الدول المستقبلة.
- يظهر الاتفاق العالمي للهجرة استمرارية نفس علاقات القوة الموجودة بين الدول أين حافظت الدول التي تملك نفوذ وتأثير على الساحة الدولية على مصالحها وأولوياتها وقدرتها على توجيه أهداف الاتفاق العالمي بما يتوافق مع مصالحها وتأثيرها في الشؤون الدولية.
- واجه الاتفاق العالمي للهجرة تباين شديد في المصالح والأهداف بين الفواعل المشاركة في إعداد الاتفاق فقد سعت الأمم المتحدة إلى تعزيز دورها في إيجاد الحلول للقضايا العالمي المشتركة، وحاولت المنظمة الدولية للهجرة اكتساب مكانة رائدة في مجال إدارة الهجرة الدولية، وواجهت منظمات المجتمع المدني العديد من العوائق في محاولة الدفاع عن حقوق المهاجرين، بينما تمسكت الدول المستقبلة بأولوياتها المرتبطة بوقف الهجرة النظامية وتسهيل عودة المهاجرين، في حين كانت اهداف الدول المرسلة مرتبطة بتحقيق التعاون الإنمائي.
- لم ينشأ الاتفاق العالمي للهجرة أي حقوق جديدة للمهاجرين، كما لم يتضمن أي تعاريف محددة للمفهوم الهجرة أو المهاجر، كما افتقر إلى تقديم تعاريف واضحة حول فئات الهجرة.
- يمكننا تصنيف المعرفة التي تم انتاجها عن طريق الاتفاق العالمي للهجرة عبارة عن معرفة تقنية تساهم في المحافظة على الوضع القائم بشأن الهجرة ولم ينتج معرفة مدفوعة بتحقيق مصالح تحريرية.

الخاتمة

حاولت الأطروحة من خلال فصولها الأربعة تقديم تحليل نقدي حول مضمون الاتفاق العالمي للهجرة الامنة والمنظمة والنظامية، الذي تم إقراره سنة 2018 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، كأول اتفاق تفاوضي بين الدول ترعاه الأمم المتحدة، ويقدم إطار للتعاون الدولي في موضوع إدارة الهجرة.

وقد سعت الدراسة إلى اختبار صحة الفرضيات التي تم طرحها عن طريق تتبع الأهداف والأطر التي قام الاتفاق العالمي للهجرة بتوفيرها وتحليل علاقات القوة التي انطوى عليها الاتفاق واستكشاف الفرص والتحديات التي فرضها الاتفاق العالمي للهجرة في مجال إدارة الهجرة الدولية بالنسبة للمهاجرين والدول على حد سواء.

وبناء على الفصول السابقة خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كما يلي:

- توصلنا إلى أن الاتفاق العالمي للهجرة تأسس على المعايير الدولية الموجودة وقد لخصت ديباجة الاتفاق أغلب هذه المعايير، ما يدل على أن الاتفاق لم يعالج موضوع الهجرة الدولية وسبل إدارتها بشكل مختلف عما كان سائدا في السابق، بل على العكس من ذلك قام الاتفاق العالمي للهجرة بإعادة إنتاج نفس المعايير الموجودة وقام بإعادة صيغتها ووضعها في إطار للتعاون الدولي وانطلاقا منها نحو إعادة إنتاج نفس هياكل السلطة القائمة على تلك المعايير، التي تؤدي في النهاية إلى تثبيت وترسيخ العديد من الممارسات، وهنا من المهم أن نفهم أن الاتفاق العالمي للهجرة جاء منحازا بشكل واضح من خلال اعتماده على معايير محددة، وسمح بتبرير خيارات كانت مطروحة حول أفضل الطرق لإدارة الهجرة الدولية ولم يعمل في النهاية على تطوير نظام دولي خاص بالهجرة تراعى فيه حقوق وأرواح المهاجرين بالشكل الذي كان مرجوا منه.
- الاتفاق العالمي للهجرة احتوى على عدد من الأهداف التي تناولت جوانب مختلفة لإدارة الهجرة التي تملك تأثيرات مختلفة على حقوق الإنسان للمهاجرين مثل الاحتجاز التعسفي أو التعذيب، غير أن أهداف الاتفاق الـ23 لم تنطوي على أي حقوق جديدة للمهاجرين ولم تكن واضحة بشأن الطرق التي يمكن أن تتبعها الدول في سبيل منع المعاناة التي يتعرض لها المهاجرون بشكل حاسم وفعال، أو إمكانية وصولهم إلى أليات مستقلة وأمنة للطعن في القرارات التي تهدد حياتهم أو تنتهك حقوقهم، بل على العكس أبقت الأهداف التي تضمنها الاتفاق العالمي للهجرة على أغلب الممارسات التي كانت موجودة مثل احتجاز المهاجرين أو التمييز والعنصرية، وحاولت إضفاء الطابع الإنساني عليها بشكل سطحي وغير مركز.

- توصلنا أن الاتفاق العالمي للهجرة في شكله النهائي قام بتوفير الإطار الذي يسمح بتوفير خيارات سياسية مسبقة حول الهجرة الدولية، ذلك أن الاتفاق العالمي للهجرة عمل على صياغة الأهداف التي تسمح في النهاية بالسيطرة على تدفقات الهجرة، وبالرغم من وجود القليل من القواسم المشتركة مع المناهج التي تركز على العسكرة ، إلا أن هذا الشيء لا يعني التخلي على السيطرة أو أن النهج المستخدم لإدارة الهجرة قد تغير بشكل جذري ، على العكس من ذلك يضل الهدف الرئيسي هو الدفاع عن الخيارات السياسية والرؤية التي تتبناها الدول المستقبلة للمهاجرين، والمنظمات الدولية المتخصصة في الهجرة .
- يمكننا ملاحظة استمرارية لعلاقات القوة والهيمنة الموجودة بين الدول والتي لا بدى تأثيرها واضح في جميع مراحل إعداد الاتفاق العالمي للهجرة، بدءا من مرحلة التفاوض ووصولا إلى صياغة الوثيقة النهائية وحتى في الخيارات المطروحة لتنفيذه، وتقوم هذه العلاقة على السلطة والتحكم في الموارد المؤسسية والتكنولوجية والموارد المالية وعمليات إنتاج المعرفة.
- يعتبر التوفيق بين منع الضرر للمهاجرين وحماية مصالح الدول أحد أهم التحديات التي حاول الاتفاق العالمي للهجرة استيعابها من خلال أهدافه، ونلاحظ ذلك في الأهداف التي ترتبط بتوفير خيارات الهجرة الآمنة، والتعاون والتنسيق بين الدول في مجال حماية المهاجرين وتوفير الدعم والمساعدة على إدماج المهاجرين في الدول المستقبلة وتوفير العناية الصحية للمهاجرين بغض النظر عن وضعهم القانوني، غير أن تركيز الاتفاق على سيادة الدول وحماية مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية أضعف من الخيارات الإنسانية التي حاول الاتفاق أن يدافع عنها.
- استخدم الاتفاق العالمي للهجرة رواية الفوز الثلاثي كخطاب موحد للدلالة على أن الاتفاق يقوم باستيعاب المصالح المتبانية للمهاجرين والدول (المستقبلة والمرسلة) وهي الرواية التي يصعب تحقيقها على أرض الواقع بسبب التمسك الشديد للدول بمسائل السيادة والإجراءات والممارسات عبر الحدود والتي تزيد من أشكال الضعف لدى المهاجرين، ولا تخدم مسألة تحقيق حقوق الانسان لجميع المهاجرين بغض النظر عن وضعهم القانوني.
- إن مسألة التوفيق بين منع الضرر للمهاجرين وحماية مصالح الدول يتطلب معالجة جدية وحاسمة لمجموعة من القضايا مثل الهجرة غير النظامية والتهريب والاتجار بالبشر والعنصرية وكراهية الأجانب والحماية من العنف والاستغلال، والتي ينطلق من تحديد المفاهيم بدقة وكذا عبر تحديد

المسؤوليات التي تقع على الدول والمجتمع الدولي بجميع مكوناته وإلزامه بالتحرك ضد جميع الانتهاكات التي تمارس ضد المهاجرين.

- تعرض الاتفاق العالمي للهجرة في بداية توقيعه إلى حملة تضليل فيما يتعلق بأهدافه ومحتواه ونطاقه القانوني، أين تم الترويج إلى أنه أنشئ لتعزيز الحدود المفتوحة وبأن الدول ستكون ملزمة بتطبيقه والتخلي عن سيادتها، غير أنه ومن خلال الدراسة المعمقة لمضمون الاتفاق العالمي للهجرة تبين أنه اتفاق غير ملزم من الناحية القانونية وهو اتفاق طوعي بشكل كامل ولم ينشأ أي حقوق جديدة للمهاجرين.
- كما توصلت الدراسة إلى أن المنظمة الدولية للهجرة تملك مكانة رئيسية في إدارة الهجرة الدولية وتلعب العديد من الأدوار، أهمها تعزيز مصالح الدول في شمال الكرة الأرضية خاصة في مجالات تعزيز السيطرة على الهجرة غير الشرعية وعودة المهاجرين، مع تسهيل تنقل العمالة لصالح الرأسمالية العالمية، وتقديم الأولوية لهذه المصالح على حساب المهاجرين وحقوقهم، وبالرغم من أن المنظمة الدولية للهجرة أصبحت داخل منظومة الأمم المتحدة ، إلا أنها جلبت معها كل ممارساتها السابقة من سياسات الحدود والترحيل وبرامج العودة الطوعية وغيرها، بالإضافة إلى أن الاتفاق العالمي للهجرة وسع من صلاحياتها لصلاحيات واسعة وتفويض رسمي للعمل تحت غطاء الأمم المتحدة لتستمر في تنفيذ أجندتها.
- تعد المنظمة الدولية للهجرة من بين أكثر المساهمين في هذا الإنتاج المعرفي والتي تحدد الاتجاهات الرئيسية في إدارة الهجرة وتقترح التوصيات والحلول وتوضيح الإدارة الجيدة للهجرة لصالح الدول التي تمول هذه البحوث وتحولت مع مرور الوقت إلى قضية تجارية كما وصفها بعض الباحثين بحث تمكن من نمو رقم أعمال المنظمة الدولية للهجرة عن كريق بيع هده المصادر.
- رعاية الأمم المتحدة للاتفاق العالمي للهجرة والأدوار التي تقوم بها ما هو إلا استمرارية للعمل بنفس الأنماط السابقة لعلاقات القوى بين الدول، وبالتالي فإن الاتفاق العالمي للهجرة يقوم بتكريس منطق ازدواجية المعايير والانحياز لدولة أومجموعة من الدول لحماية مصالحها على حساب توفير أليات حقيقة لحماية حقوق المهاجرين، وقد يصل هذا المنطق إلى حد حرمان دول من التنمية الحقيقة وسيادتها على حد سواء.
- تندرج عملية الإنتاج المعرفي ضمن المجالات الجديدة لإدارة الهجرة الدولية ضمن مواضع تتعلق بالمجالات الإنسانية والأمنية والصحية والهجرة الطوعية والنوع الاجتماعي وتغيرات البيئة والتي

تتجنب إنتاج المعارف التي لا تخدم مصالح الدول، مثل إنتاج المعرفة حول الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العالمي مثل التوازنات الاقتصادية بين الدول والمناطق وتركيز الاستثمارات في دول ومناطق معينة دون غيرها، التي تؤدي إلى عدد كبير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة التي تعمل على تقويض النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي في بعض الدول وتشكل الأسباب المباشرة للهجرة، وتم الاستعانة بهذه المعارف من قبل الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني كمصادر رئيسية للمعرفة حول الهجرة الدولية، كما سلطت الدراسة الضوء على جانب مهم من انتاج المعرفة ويتعلق بإنتاج عدم المعرفة المرتبطة بالهجرة، فالحياد الذي التزمه الاتفاق العالمي للهجرة حول تحديد مفاهيم الهجرة والمهاجر بدقة وكذا عدم التطرق إلى الأسباب المباشرة للهجرة خاصة تلك التي تتسبب فيها الدول المتقدمة.

- صمت الاتفاق العالمي للهجرة بشأن الأمور المتعلقة بإدارة الاقتصاد العالمي ودوره في دفع الممارسات والاحتياجات للهجرة يمثل مشكلة لأنه فوت فرصة استجواب الأنظمة والهياكل الحالية المتعلقة بالتوزيع وإعادة التوزيع، وبالتالي فالاتفاق العالمي للهجرة اخذ الأنظمة والهياكل السياسية الحالية كما هي، ويشكل هذا فشل في معالجة طبيعة التوزيع غير المتكافئ للسلطة داخل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يرتبط بشكل وثيق بالدوافع الأساسية للهجرة، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ والبيئة التي لم تعد قادرة على الحفاظ على حياة البشر وسبل عيشهم والبحث عن الفرص الاقتصادية
- مسألة حقوق المهاجرين هي مسألة خلافية بين الدول خاصة الدول المصنعة والمتقدمة لاسيما بخصوص ظروف العمال المهاجرين وحرية الحركة بالنسبة للأفراد وغيرها من الحقوق، الشيء الذي يعكس التصادم الحاد والتناقض بين مخرجات العولمة الاقتصادية والقيم الأخلاقية.
- يعد الاتفاق العالمي للهجرة مرحلة مهمة في بناء الحوكمة العالمية للهجرة لأنه عمل على توفير الأهداف والإطار واليات المراقبة، ولكن نجاح الاتفاق العالمي للهجرة سيتم قياسه بدرجة تنفيذ أهدافه التي تقع في المقام الأول على عاتق الدول، ويبقى على الأمم المتحدة أن تثبت قدرتها على تحديد أولويات السياسة العالمية للهجرة عن طريق دور الدعم التقني للدول على أساس طوعي.
- يضل موقف ووظيفة الجهات الفاعلة من غير الدول ضمن الاتفاق العالمي للهجرة غير محددة، على الرغم من اعترافه بمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية وأصحاب المصلحة، ومع ذلك لم يتم تحديد المسؤوليات والمساءلة المحددة لهذه الفواعل، خاصة وأن الاتفاق العالمي

للهجرة من خلال تضخيمه للسيادة ومكان الدول يفشل في إعطاء الاعتراف الكافي للجهات الفاعلة عبر الوطنية.

قائمة المصادر

والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

- ***الكتب:***

1. بورتشيل .سكوت، وآخرون، ترجمة محمد صفار، **نظريات العلاقات الدولية**. القاهرة: المركز القومي للترجمة،2014.
2. جاكسون.روبرت. ميثاق العولمة: **سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول**. الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2003.
3. جوردن فينليسون. جيمس، **يورجن هابرماس: مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة أحمد محمد الدوبي. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1 ،2015.
4. الحديثي. طه حمادي. **جغرافية السكان**. الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، ط2، 2000.
5. غيدنر. أنتوني. فيليب صاتن، ترجمة الذوادي، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط2018،1.
6. كولبير بول ترجمة مصطفى ناصر، **الهجرة كيف تؤثر في عالمنا**. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطن للثقافة والفنون والآداب، 2016.
7. هلال. إياد. الكناني. حسين، الحكم_**العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة**. عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، ط2020.1.
8. الياس. جوانتيا و ستش .بيتر، ترجمة محي الدين حمدي: **أساسيات العلاقات الدولية**. دمشق: دار الفرقد للطباعة والتوزيع والنشر ط1، 2016.
9. يحي مهى والمعشر مروان، **أزمات اللاجئين في الوطن العربي**. بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي،2019.

- ***الوثائق الرسمية:***

10. الأمم المتحدة، **الإعلان العالمي لحقوق الانسان**،10 ديسمبر 1948 في:

https://www.un.org/ar/udhrbook/pdf/UNH_AR_TXT.pdf.

11. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، **إعلان نيويورك**.جنيف،2018.

12. الأمم المتحدة، **صكوك حقوق الإنسان، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم158/** اعتمدت بقرار الجمعية العامة 45المؤرخ في 18 كانون الأول / ديسمبر 1990، في:

https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-convention-protection-rights-all-migrant-workers.

- **المجلات والدوريات:**

13. عبد الكريم بابان. بريار شيركو، ***ملاحظات قانونية للاتفاق العالمي للهجرة لسنة 2018***، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 6، العدد4 ، (2022).

- **المواقع الالكترونية:**

14. الأمم المتحدة، "**حكومات العالم تعتمد الاتفاق العالمي للهجرة لمنع المعاناة والفوضى**"، 2018/12/10، في:

https://news.un.org/ar/story/2018/12/1023221.

15. الأمم المتحدة، "**الأمين العام: الاتفاق العالمي للهجرة يترسخ رغم التحديات التي تطرحها جائحة كورونا**"، في:

https://news.un.org/ar/story/2020/12/1066842.

16. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، **اللجوء والهجرة**، في:

https://www.unhcr.org/ar/4be7cc2765f.html.

17. الأمم المتحدة، **قضايا عالمية، اللاجئون**، في:

https://bit.ly/3chXwMn.

18. الاسكوا، **ورشة عمل لبناء القدرات حول الهجرة وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية**،2018، في:

https://bit.ly/33JYJY.

19. الأمم المتحدة، "**الهجرة ظاهرة دولية إيجابية وليست** جريمة"، في:

https://news.un.org/ar/story/2018/07/1012701

20. دوك كوانغغوبينو ستيفانيا سومّرماتر: **موجات الهجرة تصل إلى قلب أوروبا، حياة سويسرية**، 18 ديسمبر 2015، في:

https://bit.ly/3laMPw6.

21. الأمم المتحدة، **أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان**، في:

https://www.un.org/ar/about-us/udhr/foundation-of -international-human-rights-law .

22. المفوضية السامية لحقوق الإنسان والهجرة، **المعايير الدولية التي تحكم سياسات الهجرة**، في: https://bit.ly/3RnhaXc.

23. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، **اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم**، في

https://www.ohchr.org/ar/treaty-bodies/cmw/background-convention.

24. الأمم المتحدة، **شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة:** خطة العمل،2019، في :

https://migrationnetwork.un.org/sites/g/files/tmzbdl416/files/docs/arabic_1.pdf.

25. شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، **مبادرة الدول الرائدة**، ديسمبر 2020، في:

https://migrationnetwork.un.org/sites/g/files/tmzbdl416/files/docs/iom_ee_uu_-_faq_champion_countries_initiative_dec_2020_tracked-arabic.pdf.

26. الجمعية العامة للأمم المتحدة، **إعلان التقدم المحرز عن منتدى استعراض الهجرة الدولية**، 2022، في:

https://migrationnetwork.un.org/system/files/resources_files/Final-%20IMRF%20Progress%20Declaration-%20Arabic.pdf.

27. المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، إعلان **نيويورك حول اللاجئين" فرصة لا تأتي إلا مرة واحدة في العمر**"، في:

https://www.unhcr.org/ar/news/latest/2016/10/57fb4b044.html.

28. المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، **إعلان المجتمع المدني حول الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية**،2018، في:

https://ftdes.net/ar/declaratiion-de-la-sociiete-ciiviile-sur-le-pacte-mondial-pour-une-migration-sure-ordonnee-et-reguliere /.

29. الأمم المتحدة، **ما هو التغير المناخ**، في:

https://bit.ly/3WvxgPU .

- **التقارير:**

30. الجمعية العامة للأمم المتحدة، **تقرير الأمين العام الدورة السادسة والسبعون**، الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، 27 ديسمبر 2021.

31. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، **التقرير العالمي لرصد التعليم: الهجرة والنزوح والتعليم**، منشورات اليونيسكو، 2019.

32. المنظمة الدولية للهجرة، **تقرير الهجرة في العالم لعام 2020**، منشورات المنظمة الدولية للهجرة، 2019.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

- **Books :**

33. Andrew. Linklater, **The Transformation of the Political Community: Ethical Foundations of the Post-Westphalian Era**, Cambridge: Polity Press, 1998.

34. Anna .casaglia, **interpreting the politics of borders: a research agenda for borders studies**.uk, Edward elgar publishing, 2020.

35. Antoine .Pecoud, ***Depoliticizing Migration. Global Governance and International Migration Narratives*** .uk, Palgrave Macmillan, 2015.

36. B. Adamson. Gerasimos Tsourapas .Fiona and, **State-Building, Sovereignty and Migration Management in the Global South**, E-International Relations, 2020.

37. Baganha. Maria I. and others, **international migration and its regulation**. Amsterdam: Amsterdam university press, 2006.

38. Berttel .Caroline, **migration theory: talking across discipline**. New York: Rutledge, 3rd ed,2015.

39. Betts .Alexander, global migration governance. Oxford: oxford university press, 2011.

40. Betts .Alexander, **introduction: Global Migration Governance, in Global Migration Governance** .Oxford: Oxford University Press, 2012.

41. Bimal .Ghosh, **A Global Migration Agreement: Why So Important, Yet Why So Elusive** Geneva, Palgrave Macmillan, 2021.

42. Bimal .Ghosh, Managing Migration, **Time for A New International Regime**. Oxford, Oxford University Press, 2000.

43. Bridget. Anderson, **Them & Us? The Dangerous Politics of Immigration Control** .Oxford: Oxford University Press, 2013.

44. Burchill .Scott, **Theories of International Relations**. **Houndmills**, New York: Palgrave Macmillan, 2009.

45. Carmel. Emma, **The governance and politics of migration: a conceptual–analytical map** .uk, Elgar publishing, 2021.

46. Cox .Robert, **Social Forces, Sates, and World Orders, Neorealism and its Critics** (New York: Columbia Press, 1986.

47. Cox Robert W. J. Sinclair .Timothy, **Approaches to World Order**. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

48. D. Watson .Scott and Robinson. Corey, **Knowledge controversies of global migration governance: understanding the controversy surrounding the Global Compact** ,in Research Handbook on the Law and Politics of Migration .uk, Edward Elgar Publishing.2021 .

49. Devetak .Richard, **critical theory: theories of international relations.new York, Palgrave** macmillan,3rded, 2005.

50. F. Hollifield, James **"Migration and International Relations"**,in oxford handbook of the politics of international migration, Edited by Marc R. Rosenblum and Daniel J. Ticheno .new York :oxford university ,2012.

51. Farias ferreira .Marcos, theory **in action: critical theory and migration** .Bristol: E-International Relations publishing, 2017.

52. Ferris .Elizabeth, Donato .Katharine, **Refugees, Migration and Global Governance: Negotiating the Global Compacts**.New York: Routledge, 2020.

53. Georgi Fabian, **for the benefit of some, the international organization for migration and its global migration management** .UK: palgravemacmillan,1st ed, 2010.

54. Ghosh .Bimal, **The 2018 Global Migration Compact A Major Breakthrough, an Opportunity Lost, or Both?** Palgrave Macmillan Cham,2021 .

55. Gottardis. Andreas, **Reconsidering the Concept of Emancipation in Critical Theory**. Stockholm Department of Political Science, Stockholm University, 2014.

56. Grey .Colin, **The Global Compact for Migration as social theodicy** , Edward Elgar Publishing, uk 2021.

57. Gry .Freeman, **immigration and public opinion in liberal democracies** .new York: routledg, 2012.

58. Guizardi .Menara, **The Migration Crisis in the American Southern Cone Latin American Societies**, ***Springer International Publishing***, (2021).

59. Halistoprak .Burak Toygar, **Knowledge production and its politicization within International Relations and Peace Studies**.UK: Edward Elgar Publishing, 2021.

60. Inder. Claire, **International Refugee Law, 'Hyper-Legalism' and Migration Management: The Pacific Solution**.London Palgrave Macmillan,2010.

61. International organization for migration, ***migration*** **governance framework**. iom publications,2015.

62. James .Wilson, **The Politics of Regulation in: The Political Economy Readings in the Politics and Economics of American Public Policy**.New York: Harper, 1980.

63. Joe wills, **power, hegemony and world order, In Contesting World Order ? Socioeconomic Rights and Global Justice Movements**. Cambridge University Press, 2017.

64. Karolina Kluczewska, **Knowledge Production at the IOM: Looking for Local Knowledge in Tajikistan** .London: Palgrave Macmillan.2020.

65. Martin .GEIGER, **The transformation of migration politics. In : Disciplining the transnational mobility of people**. Palgrave Macmillan, London, 2013.

66. Megan Bradley, **The International Organization for Migration: Challenges, Commitments, Complexities**.uk, Routledge 1st ed, 2020.

67. Oelgemoller .Christina, **The Evolution of Migration Management in the Global North** .uk, Routledge, 1st ed, 2017.

68. Oelgemöller. christina, **The Evolution of Migration Management in the Global North**. Routledge New York, 2017.

69. Pécoud .Antoine , ***the politics of international migration management*** .uk,palgrave macmillan, 2010.

70. Pécoud .Antoine, ***informing Migrants to Manage Migration? An Analysis of IOM's Information Campaigns***.London, Palgrave Macmillan, 2010.

71. Pécoud .Antoine, ***Pitfalls, ambivalences and contestations of 'migration management'***, Handbook on the Governance and Politics of Migration, Edward Elgar Publishing, 2021.

72. Pécoud .Antoine. De guchteneire .paul, ***migration without borders :essays on the free movement of people*** . new York , Berghahn Books ,2007 .

73. Pettiford .Lloyd, **An Introduction to International Relations Theory: Perspectives and Themes** uk.Routledge, 3rd ed, 2013.

74. Pettiford. Lloyd, **An Introduction to International Relations Theory: Perspectives and Themes**.Routledge:3rd ed, 2013.

75. R. Micinski .Nicholas, UN Global Compacts Governing Migrants and Refugees, New York, Routledge.2021.

76. Roach .Steven, **Critical Theory: International Relations Theories, Discipline and Diversity**. Oxford, Oxford University Press, 2013.

77. Skinner .Quentin, ***The Return of Grand Theory in the Human Sciences*** (New York: Cambridge University Press, 1990.

78. Stierl .Maurice, **Do no harm? The impact of policy on migration scholarship: Politics and Space**.UK, University of Warwick, 2020.

79. Torpey. John : ***The invention of the passport. Surveillance, Citizenship and the State***. New York , Cambridge University Press, 2000.

80. Treitler .Vilna bushini , **migration as a response to global inequality** , new York : routledge ,2017 .

81. Van Meeteren. Masja, **Irregular Migration as a Fact of Life** .Amsterdam, Amsterdam University Press, 2014.

82. Weinar. Agnieszka, Bonjour .Saskia, Zhyznomirska. Lyubov. **the case for regional approach to study politics of migration**. uk, Routledge, 2018.

- **Reports** :

83. The economist intelligence unit, **measuring well-governed migration: the 2016 migration governance index**, London, 2016.

84. Unhcr, **global trends report** ,Geneva ,2021

85. UNGA, **New York Declaration for Refugees and Migrants**, [New York Declaration], UN Doc. 2016.

86. UN, **Report of the Secretary-General - In safety and dignity: addressing large movements of refugees and migrants** (A/70/59), available on: **http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp.**

87. World inequality database, **world inequality report 2022**.

88. UN network on migration, **migration multi-partner trust fund, annual report**, 2021.

- **Articles and studies**

89. Abozaid .Ahmed, Critical International Relations Theories and the Study of Arab Uprisings: A Critique Athens, ***Journal of Social Sciences***, Vol(08),(2021).

90. Acharya. Amitav , Race and racism in the founding of the modern world order, ***International Affairs,*** Vol (98), Issue (1), (2022).

91. Anderson .Bridget, New directions in migration studies: towards methodological de-nationalism, ***Comparative Migration Studies***, vol (7), n(36) ,(2019).

92. Ashley .Richard, Political Realism and Human Interests , Symposium in Honor of Hans J. Morgenthau, ***International Studies Quarterly***, Vol (25),No(02),(1981) .

93. Bartels .Inken, practices and power of knowledge dissemination : International Organizations in the Externalization of Migration Management in Morocco and Tunisia , ***journal for critical migration and border regimes studies***, vol (04),n°(1),(2018).

94. Bertossi. Christophe, The Regulation of Migration: A Global Challenge, ***Politique étrangère***, (no) 5, (2008).

95. Bieler .Andreas and david Morton. adam, A Critical Theory route to Hegemony, World Order and Historical Change: neo-Gramscian Perspectives in International Relations, ***Capital and Class***, vol (28),issue (1),(2004).

96. Bloom .Tendayi, When Migration Policy Isn't about Migration: Considerations for Implementation of the Global Compact for Migration, ***Ethics & International Affairs***, vol 33, n 04, (2019).

97. Boesten. Jelke, inequality, normative violence and livable life Judith buter and Peruvian reality. University of leeds .polis working papers. n°1, (2010).

98. Boucher .Gerard, A Critique of Global Policy Discourses on Managing International Migration, ***third world quarterly***, Vol (29),n(07), (2008).

99. Boucher .gerard,A Critique of Global Policy Discourses on Managing International Migration ,***Third World Quarterly***, Vol(29), No(7),(2008).

100. Brincat .Shannon, The Harm Principle and Recognition Theory: On the Complementarity between Linklater, ***Honneth and the Project of Emancipation, critical horizons***, vol(14), issue (02),(2013).

101. bucarrucman .ales, Structural Violence and Migration: Explaining Global and Local Total, I***nstitutions institute for Comparative Research in Human and Social,*** Vol (7), (2016).

102. Buckel. Sonja and others, The European Border Regime in Crisis: Theory, Methods and Analyses in Critical European Studies.Berlin: ***Rosa Luxemburg Stiftung***, 2017.

103. Bufalini Alessandro, The Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration: What is its contribution to International Migration Law? ***Zoom-in***, no(58) (2019).

104. Capone .Francesca, The alleged tension between the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration and state sovereignty: 'Much Ado about Nothing'?, ***Leiden Journal of International Law***, 33. (2020).

105. Cox .Robert Henry and Schilthuis .Albert, Hegemony and Counter hegemony. Boston, MA: ***Wiley Blackwell***, (2012).

106. Cox .Robert, Gramsci, Hegemony and International Relations : An Essay in Method. ***Millennium*** 12, no. 2, (1983).

107. Cox. Robert, Structural issues of global governance: implications for Europe. uk, ***Cambridge University Press***, (1993).

108. Crépeau .François, Towards a Mobile and Diverse World: 'Facilitating Mobility' as a Central Objective of the Global Compact on Migration, ***International Journal of Refugee Law***, Volume 30, Issue 4, December ,(2018).

109. De Haass .Hein, a theory of migration: the aspiration capabilities framework, ***comparative migration studies***, vol (n°09) ,(2021).

110. De hass. Hein, a theory of migration: the aspirations – capabilities framework, Comparative Migration Studies, vol 9, n: 8, (2021).

111. Del Castillo .Teresa María Fajardo, The Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration: A Soft Law Instrument for Management of Migration Respecting Human Rights***, Paix et Securite Internationales***, Num 8, janvier-décembre (2020) .

112. Diaz .Martin, Emma, Escarcena .Aris, Pablo .Juan: The European Union and the Background of the Global Compacts, ***international migration***, vol 57, n° (6) (2019).

113. Ellen Percy Kraly, Data and research to inform global policy: the global compact for safe, orderly and regular migration, ***Comparative Migration Studies*** ,vol 8, no: 11 (2020).

114. Frelin .Andrej, Safe, **Orderly and Regular Migration for Whom? A Struggle over Discourses and Interests in the Global Compact for Migration**, Lund University , Department of Political Science,(2019).

115. Fudge .Judy, (Re) Conceptualising Unfree Labour: Local Labour Control Regimes and Constraints on Workers' Freedoms, **Global Labour Journal**, vol (10), n°(02),(2019).

116. Gammeltoft Hansen .Thomas, The Normative Impact of the Global Compact on Safe, Orderly and Regular Migration .Sweden, ***Raoul Wallenberg institute, (***2017).

117. Gardiner Barber .Pauline, Catherine Bryan International Organization for Migration in the field: 'walking the talk' of global migration management in Manila, ***Journal of Ethnic and Migration Studies***, (2017).

118. Geiger .Martin and Pécoud. Antoine, the New Politics of International Mobility. Migration Management and its Discontents, ***IMIS–Beiträge Heft 40*** – Special Issue, (2012).

119. Geiger .Martin, World Organization in Migration Politics: The International Organization for Migration, ***journal of international organizations studies***, vol 9, n01, (2018).

120. Georgi .Fabian , Schatral .Susanne, Towards a Critical Theory of Migration Control: The Case of the International Organization for Migration, ***IMIS–Beitrage 40***, Osnabruck ,(2012).

121. Georgi .Fabian, **toward fortress capitalism :the restrictive transformation of migration and border regimes as a reaction to capitalist multi crisis**, vol 56,no 04,(2019).

122. Gottardo. Carolina, Cyment. Paola, The Global Compact for Migration: what could it mean for women and gender relations? ***Gender & Development***, vol27, no.01. (2019).

123. Grant .Stefanie, IOM and the UN: Unfinished Business (Queen Mary University of London, **School of Law Legal Studies Research Paper** No. 255, (2017).

124. Guild .Elspeth, The UN's Search for a Global Compact on Safe, Orderly and Regular Migration, ***German Law Journal,*** vol 18(n°7). (2019).

125. Guild. Elspeth, IOM and the UN: Unfinished Business, ***Queen Mary School of Law Legal Studies*** Research Paper No. 255, (2017).

126. Haniech. Adam, the contradictions of global migration, ***Socialist Register***, vol (55), (2019).

127. Harris. Alshoubaki, **Multiple streams theory: Insight into the global compact on migration**, Journal of International Studies, vol 14,n°1, (2021).

128. Henri .Labayle, « Le Pacte mondial sur les migrations : un pacte avec le diable ? », ***Revue trimestrielle des droits de l'Homme***, vol(118), no. (2), (2019).

129. Hess .Sabine, Introduction : Critical perspectives on migration and border management research, ***Cultural studies***, vol 29, (2015).

130. Higazi .Adam, integrating migration and development policies: challenges for acp-eu cooperation, ***european centre for development policy management***, n° 62 , (2005).

131. International Organization for Migration, **Migration Governance Indicators: A Global Perspective**. Geneva: ***iom publication***, (2019).

132. Iom , **dangerous journeys :international migration increasingly unsafe**. Global Migration Data Analysis Centre, ***iom publication***, Issue No. 4, (2016).

133. IOM, Global Compact for Migration implementation in practice: Successes, challenges and innovative approaches, ***International Dialogue on Migration*** No. 33, 2022.

134. Isobel .Roele, What are the Forms of UN International Agreements/Understandings and what is Their Legal Effect? Sweden, ***Raoul Wallenberg institute***, (2017).

135. Janik .Szabolcs and Orban .Balazs, The UN Compact as a catalyst of migration, ***migration research institute,*** March 7, (2018).

136. Janine. Dahinden . Disentangling entangled mobilities: refections on forms of knowledge production within migration studies, ***Comparative Migration Studies***, (2022).

137. Jeannette money, globalization, international mobility and Liberal international order, ***international affairs, vol*** (97), issue (05), (2021).

138. karin marie .Fierke, Critical Theory, Security, and Emancipation, ***international Studies Association Compendium Project,*** (2009).

139. Korneev .Oleg, "Exchanging Knowledge, Enhancing Capacities, Developing Mechanisms": the Role of IOM in the Implementation of the EU–Russia Readmission Agreement, ***Journal of Ethnic and Migration Studies***. Vol 40, Issue 6. (2014).

140. Kostas. Stylianos, irregular vs. Illegal immigration: setting the definitions .an overview of the European practice, essays, discussion, ***institute of ethnology***, vol. 4 n° .65, (2017).

141. Kusow .Abdi, Contesting Stigma: On Goffman's Assumptions of Normative Order, ***Symbolic Interaction*** Vol (27), N(2) ,(2004).

142. Lube Guizardi .Menara, The age of migration crisis, ***Tempo,*** vol (25), n°(03),(2019).

143. McCorkle .William, Introducing Students to Critical Border and Migration Theories in an Era of Xenophobia, ***Critical Studies in Education***,Vol11, Issue n°1,(2020).

144. Oberoi .Priyanka, View of Words Matter. But Rights Matter More, ***Anti-Trafficking Review,*** issue 11, (2018).

145. Oberoi. Pia, 'Words Matter. But Rights Matter More', ***Anti-Trafficking Review***, issue 11, (2018)

146. Oelgemöller .Christina, The Responsible Migrant, Reading the Global Compact on Migration, ***Law Critique***, vol 31, (2020).

147. Oleg Korneev. "International Organizations as Global Migration Governors: The World Bank in Central Asia." ***Global Governance***, vol (23), no. (3) (2017).

148. P. Murphy .Susan, Hard borders and soft agreements: evaluating governance within the Global Compact for Migration, **Third World Quarterly**, (2022).

149. Parshotam. Asmita ,the UN Global Compacts on Migration and Refugees: A New Solution to Migration Management, or More of the Same?, ***South African Institute of International Affairs***,(2017).

150. Pauline .Barber, Gardiner. Bryan .Catherine, "International Organization for Migration in the Field: 'Walking the Talk' of Global Migration Management in Manila." ***Journal of Ethnic and Migration Studies***, vol (44) no (10), (2018).

151. Pauline .Kleingeld, Brown .The Stanford Encyclopedia of Philosophy, Eric .***Stanford University Edward N. Zalta*** ed, Winter 2019 Edition.

152. Pécoud .Antoine, philosophies of migration governance in globalizing world ,***Globalizations***, vol (18),n°(6),(2020).

153. Pécoud .Antoine, The UN Convention on Migrant Workers' Rights and International Migration Management, in: Global Society. ***Journal of Interdisciplinary International Relations***, vol 23. No. 3, (2009).

154. Pécoud Antoine, What do we know about the International Organization for Migration? ***Journal of ethnic and migration***, vol. 44, no. 10, (2018).

155. Piché .Victor, Translated by Catriona Dutreuilh , Contemporary Migration Theories as Reflected in their Founding Texts ,***Population,*** Vol 68, n° 1, (2013).

156. Piché. Victor, Contemporary Migration Theories as Reflected in their Founding Texts, Translated by Catriona Dutreuilh. ***In Population.*** Vol 68, Issue 1,(2013).

157. R. Steinberg .Shirley, Power, Emancipation, and Complexity: employing critical theory, **Power and Education**, Vol (02), No (02),(2010).

158. Ramos .Valeriano, The Concepts of Ideology, Hegemony, and Organic Intellectuals in Gramsci's Marxism, ***Theoretical Review*** No. 27, 1982.

159. Roger Didier .Spegele," Emancipatory International Relations: Good News, Bad News or No News at All?"***International Relations***, vol (16), no (3), (2002).

160. S. Goodwin. Guy -Gill, A Brief and Somewhat Sceptical Perspective on the International Organization for Migration, ***Paper prepared for Oxford University's Refugee Studies Centre Workshop***, 'IOM: The UN Migration Agency?', Oxford, 2 February ,(2019).

161. Santos .Marcelo, Normative Political Theory and Global Migration Governance: An Assessment of the Global Compacts on Refugees and Migration, ***Belo Horizonte***, vol 16, n°03 , (2021).

162. sara .Kalm, Liberalizing Movements? The Political Rationality of Global Migration Management, The Politics of International Migration Management .***Basingstoke Eds,(***2010).

163. scheel .Stephan, the politics of non-knowledge in the un making of migration , ***journal of migration studies?*** vol (01), n (02) , (2021).

164. Squire .Vicki, A milestone missed: The global compact on migration and the limits of solidarity, ***global affairs***, vol 5, n°2,(2018).

165. Tamas .Molnar, ***"***The EU Shaping the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration: the Glass Half Full or Half Empty*?"* ***International Journal of Law in Context*** 16, no. 3.(2020.)

166. Tennant. Evalyn, Civil society and the struggle for a rights-based global compact, ***Global Social Policy***, (2018).

167. Thielemann. Eiko and Armstrong. Carolyn, Understanding European asylum cooperation under the Schengen/Dublin system: a public goods framework, ***European Security,*** Vol (22),n°(22),(2013).

168. Thouez .Colleen, The Role of Civil Society in the Migration Policy Debate, ***migration global perspectives***, no 12,(2004).

169. Van Riemsdijk .Micheline, ‘A collective commitment to improving cooperation on migration’: analysis of a thematic consultation session for the Global Compact for Migration, ***Third World Quarterly***, Vol 43,n° 9,(2022).

170. Vosyliute. Lina, What is the EU’s role in implementation of the Global Compact for Migration? , ***CEPS Papers in Liberty and Security in Europe***, n°12.(2019).

171. W.A .Degu, The state, the crisis of state institutions and refugee migration in the Horn of Africa : the cases of Ethiopia, Sudan and Somalia .***university of Amsterdam***,(2002).

172. Wee .Kellynn, P. Vanyoro .Kudakwashe & Jinnah. Zaheera: Repoliticizing international migration narratives? Critical reflections on the Civil Society Days of the Global Forum on Migration and Development, ***Globalizations,*** vol 15, no 6.(2018).

173. Wise .Raul Delgado, **The global compact in relation to the migration–development nexus debate**, Global Social Policy, ***Globalizations***, vol 15, n6, (2018).

174. Yalvac .Faruk, Critical Theory: International Relations' Engagement with the Frankfurt School and Marxism, ***oxford research encyclopedias international studies***, (2017).

175. Ziegler .Agnes, Colonial continuities and their influence on knowledge production on the migration and climate change nexus – A policy analysis of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration, Linkoping University , ***Department of Culture and society***,(2022).

- **Electronic sources**

176. International Organization for Migration, ***Key Migration Terms***, in:

https://www.iom.int/key-migration-terms.

177. Doctors without borders, **global migration and refugee crisis**, 2017,in:

https://www.doctorswithoutborders.org/refugees .

178. Hovy .Bela, Inaugural Meeting of the "Friends of Migration" Group 13 May 2016 (10.00-11.30am), Global Migration Group,:

https://policycommons.net/artifacts/2057614/inaugural-meeting-of-the-friends-of-migration-group-13-may-2016-1000-1130am/2810705/.

179. Bhabha .Jacqueline, Dottridge. ***Mike, initiative for child rights in the global compacts***,2017,IN:

https://refugeesmigrants.un.org/,

180. Transnational migrant platform, Agreement on an international pact of solidarity and unity of action for the full rights of all migrants and refugees, 2018,:

file:///C:/Users/PC/Downloads/EN-AGREEMENT-MARRAKECH.pdf

181. US Mission to the UN, ***National Statement of the United States of America on the Adoption of the Global Compact for Safe, Orderly, and Regular Migration***,2018:

https://usun.usmission.gov/national-statement-of-the-united-states-of-america-on-the-adoption-of-the-global-compact-for-safe-orderly-and-regular-migration/.

182. United Nations, “Press conference on the Global Compact on Migration". 2018. : https://press.un.org/en/2018/dev3375.doc.htm.

183. IOM, **Global Compact Thematic Paper, Safe, Regular and Orderly Migration**:
https://www.iom.int/sites/g/files/tmzbdl486/files/our_work/ODG/GCM/IOM-Thematic-Paper-Facilitation-of-Safe-Orderly-and-Regular-Migration.pdf.

184. UN network on migration, ***Migration Network Hub ,on***:
https://migrationnetwork.un.org/.

185. United Nations, Technical briefing by the UN Network on Migration,:
https://www.un.org/development/desa/pd/events/technical-briefing-un-network-migration.

186. European Commission, **managed migration**,
https://bit.ly/3JZ6auD.

187. Iom, **The Global Commission on International Migration**,
https://bit.ly/3eaguQZ.

188. Encyclopaedia Britannica , **The Global Commission on International Migration**:
,https://knowledge4policy.ec.europa.eu/organisation/gcim-global-commission-international-migration_en#:~:text=The%20Global%20Commission%20on%20International,9%20December%202003%20in%20Geneva.

189. UN , Department of Economic and Social Affairs , New York,(2005).

190. IOM, **Advancing Migration for the Benefit of All**, https://www.iom.int/civil-society .

191. The **UN refugee agency, the New York Declaration for Refugees and Migrants**, 2018,https://globalcompactrefugees.org/sites/default/files/2019-12/New%20York%20Declaration-%20Frequently%20Asked%20Questions%20%282017%29.pdf.

192. **Renewed .Madalina Chesoi**, ***International Solidarity: The New York Declaration for Refugees and Migrants***, Ottawa, Parliamentary Information and Research Service, Library of Parliament, no. 2019-21,20 May 2019: https://hillnotes.ca/2019/06/20/renewed-international-solidarity-the-new-york-declaration-for-refugees-and-migrants/.

193. International organization for migration, **global compact for migration**: https://www.iom.int/global-compact-migration .

194. UN Global Compact, **The Ten Principles of the UN Global Compact**: https://www.unglobalcompact.org/what-is-gc/mission/principles.

195. Migration data portal, GCM development process: https://www.migrationdataportal.org/themes/gcm-development-process .

196. Centre for Migration Studies of New York, **International Migration Review Forum (IMRF) 2022**, 24 may 2022, in: https://cmsny.org/imrf-summary-2022/.

197. Us department of state, Secretary Antony J. Blinken at the International Migration Review Forum, in:https://www.state.gov/secretary-antony-j-blinken-at-the-international-migration-review-forum/.

198. Ceradoy .Aaron, The Global Compact on Migration (GCM) & the Challenges to the Migrant's Movement, The Karibu Foundation, 2018, https://www.karibu.no/newsletter/2018/05/the-global-compact-on-migration-gcm-the-challenges-to-the-migrants-movement/.

199. Donoghue .David, The world's first global migration agreement: a view from the negotiations: //odi.org/en/insights/the-worlds-first-global-migration-agreement-a-view-from-the-negotiations/.

200. Hassan .Farida, Geiger .Martin, The International Organization for Migration: A Key Player in Global Migration Policy, ***Bundeszentrale für politische Bildung***,: https://www.bpb.de/themen/migration-integration/kurzdossiers/229621/the-international-organization-for-migration-a-key-player-in-global-migration-policy/.

201. European commission, ***Migration and Home Affairs***, in: https://ec.europa.eu/home-affairs/pages/glossary/migrant_en#:~:text=Definition(s),or%20irregular%2C%20used%20to%20migrate.

202. Iom, **key migration terms**:https://www.iom.int/key-migration-terms.

203. Migration data portal, irregular migration,09 June 2020 : https://www.migrationdataportal.org/themes/irregular-migration

204. norrlof .carla, **Hegemony** ,Oxford, Bibliographies,2015, at : https://www.oxfordbibliographies.com/view/document/obo-9780199743292/obo-9780199743292-0122.xml.

205. Saull. Richard, **Hegemony and the Global Political Economy**, Oxford Research Encyclopedias, 2010: https://oxfordre.com/internationalstudies/view/10.1093/acrefore/9780190846626.001.0001/acrefore-9780190846626-e-208 .

206. Whala. Joh, , critical theory and mass immigration ,centre for immigration studies,04/04/2021 : at https://cis.org/Wahala/Critical-Theory-and-Mass-Immigration .

207. Ifrc, **The Global Compact for Migration: From words to action**, Recommendations on humanitarian priorities from the International Red Cross and Red Crescent Movement, **2019, in:** https://www.icrc.org/sites/default/files/document_new/file_list/movement_messages_gcm_final.pdf .

208. MADE, **Ten acts for the Global Compact: A civil society vision for a transformative agenda for human mobility**, migration and development, 2017,in: http://madenetwork.org/sites/default/files/1-page%20graphic_Now%20and%20How_TEN%20Acts%20for%20Global%20Compact_0.pdf .

209. Amnesty international, **UN next week world leaders must take steps end child migration detention good, 2018:**

https://amnesty.org.nz/un-next-week-world-leaders-must-take-steps-end-child-migration-detention-good.

210. Amnesty, **International recommendations for the Global Compact on Migration**, 1 February 2018, AI Index IOR 40/7708/2018, in: file:///C:/Users/PC/Downloads/IOR40770820 18ENGLISH.pdf

211. United nations university centre of policy research ,**Equitable Development and Migration: Why we Need to Centre Equality in the Implementation of the Global Compact on Migration**,2022, https://cpr.unu.edu/publications/articles/equality-gcm.html#:~:text=For%20many%20migrants%20and%20their,opportunities%20to%20access%20social%20protection, seen .

212. Refugee law initiative, **The Global Compact for Migration is more than just its objectives**, school of advanced study university of London, 2019 , https://rli.blogs.sas.ac.uk/2019/09/26/the-global-compact-for-migration-is-more-than-just-its-objectives/ .

213. refugee law initiative, **Promoting migration whilst preserving the hostile environment: inequality in the UK's implementation of the Global Compact on Migration**,2021, school of advanced study university of London, https://rli.blogs.sas.ac.uk/2021/08/31/promoting-migration-whilst-preserving-the-hostile-environment-inequality-in-the-uks-implementation-of-the-global-compact-on-migration/ .

214. International Trade Union Confederation, **Global Compact for migration: good intentions but weak on labour standards**, 23/05/2022, https://www.ituc-csi.org/global-compact-for-migration?lang=en.

215. F. Martin. Susan, **Elizabeth Ferris Border Security, Migration Governance & Sovereignty**, Perry world house, University of Pennsylvania, 2017 ,https://global.upenn.edu/perryworldhouse/blog/border-security-migration-governance-sovereignty#:~:text=Sovereignty%20is%20the%20bedrock%20of,the%20affairs%20of%20other%20states.

216. Unhcr, « **undocumented** » **or** « **irregular** », 2018, www.unhcr.org.

217. Faure. Aymeric, **Global Compact for Migrations: A classical realist interpretation of the fragmented global migration governance**, Institute Open Diplomacy, 2018, in: https://www.open-diplomacy.eu/blog/global-compact-for-migrations-a-classical-realist-interpretation-of-the.

218. Closas Casasampera .Anna, **A Foucauldian Reading of the Global Compact for Migration, E-International Relations**,2021, https://www.e-ir.info/2021/04/26/a-foucauldian-reading-of-the-global-compact-for-migration/.

219. State watch, **appeal by african civil society organisations to their states**, 2018, available at: https://www.statewatch.org/media/documents/news/2018/dec/appeal-by-african-civil-society.pdf.

220. IMA, A World without Forced Migration: Statement of the International Migrants Alliance on the Global Compact on Safe, Regular and Orderly Migration, 2018. https://wearemigrants.net/2018/09/03/a-world-without-forced-migration-statement-of-theinternational-migrants-alliance-on-the-global-compact-on-safe-regular-and-orderly-migration-30-june2018/.

221. European commission, ***migration and home affairs***,https://ec.europa.eu/home-affairs/pages/glossary/irregular-migration_en .

ملخص:

تسعى هذه الأطروحة إلى تقديم دراسة نقدية حول مضمون الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي تم إقراره سنة 2018 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، كأول اتفاق تفاوضي بين الدول ترعاه الأمم المتحدة، ويقدم إطار للتعاون الدولي في موضوع إدارة الهجرة ، لذا جاءت الأطروحة تحت عنوان : (إدارة الهجرة الدولية من منظور نقدي: دراسة حالة الاتفاق العالمي للهجرة)

وقد حاولت الأطروحة دراسة الحقائق المرتبطة بإدارة الهجرة الدولية ونقد الإشكالات الحالية للحكم على ظاهرة الهجرة بمختلف أشكالها، باتباع منهجية النقد الجوهري (immanent critique) عبر التشكيك في مفهوم إدارة الهجرة والشروط التاريخية التي أدت إلى ظهوره ، وكيفية تطورها والظروف التي جعلته يصبح فكرة مهيمنة، والبحث أيضا في الصيغ البديلة التي تطرحها وجهات النظر النقدية بالتطبيق على حالة الاتفاق العالمي للهجرة، الذي أعتبر بمثابة لحظة تاريخية لمعالجة قضايا الهجرة والتعاون الدولي المتعدد الأطراف ، وعليه انطلق البحث من السؤال الاتي : هل قدم الاتفاق العالمي للهجرة مقاربة جديدة لإدارة الهجرة الدولية تختلف عن النموذج السائد؟

و قد حاولت الأطروحة إسقاط المفاهيم الأساسية التي تضطلع بها النظرية النقدية في العلاقات الدولية ،على مضمون الاتفاق العالمي للهجرة، أين تم فحص الخطاب السائد ضمن الاتفاق وتسليط الضوء على المصالح المهيمنة وعلاقات القوة ، كما تم التعرف على مصالح ومنطلقات الفواعل المتدخلة في تصميم الاتفاق العالمي للهجرة، و التطرق إلى أنواع المعارف التي تم انتاجها أو إعادة انتاجها من خلال الاتفاق العالمي للهجرة، بالإضافة إلى مناقشة الاتفاق كمشروع هيمنة والتعرف على مساحات المقاومة وعمل الهيمنة المضادة الممكنة خلال مراحل مختلفة من إعداد الاتفاق.

وفي نهاية البحث، توصلت الدراسة إلى أن الاتفاق العالمي للهجرة جاء منحازا بشكل واضح من خلال اعتماده على معايير محددة، وسمح بتبرير خيارات كانت مطروحة حول أفضل الطرق لإدارة الهجرة الدولية ولم يعمل في النهاية على تطوير نظام دولي خاص بالهجرة تراعى فيه حقوق وأرواح المهاجرين بالشكل الذي كان مرجوا منه.

الكلمات المفتاحية: إدارة الهجرة الدولية، الاتفاق العالمي للهجرة، التعاون الدولي، الدراسات النقدية حول الهجرة.

Abstract:

This thesis aims to critically examine the content of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration, approved in 2018 by the United Nations General Assembly. As the first negotiated agreement between countries with UN support, this compact provides a framework for international cooperation on migration management. Consequently, the thesis is titled: "Managing International Migration from a Critical Perspective: A Case Study of the Global Compact for Migration."

This thesis aims to study the facts related to the management of international migration and analyze the current issues in evaluating the phenomenon of migration in its various forms, using the methodology of immanent critique. It begins by questioning the concept of migration management, the historical conditions that led to its emergence, its development, and the circumstances that made it a dominant idea.

The research also explores alternative frameworks proposed by critical perspectives, applying them to the case of the Global Compact for Migration. This compact, considered a historical moment for addressing migration issues and multilateral international cooperation, prompted the central research question: Did the Global Compact for Migration present a new approach to managing international migration that differs from the prevailing model?

The thesis projects the fundamental concepts of critical theory in international relations onto the content of the Global Compact for

Migration, It examines the prevailing discourse within the compact, highlighting dominant interests and power relations. It identifies the interests and perspectives of the actors involved in the compact's design and addresses the types of knowledge produced or reproduced through the compact.

Additionally, the research discusses the compact as a hegemonic project and identifies spaces of resistance and potential counter-hegemonic actions during the various stages of its preparation. The study concludes that the Global Compact for Migration is clearly biased; relying on specific criteria that justify proposed options for the best ways to manage international migration. Ultimately, it failed to develop an international migration system that adequately considers the rights and lives of migrants as was hoped.

Key words: international migration management, Global Compact for Migration, international cooperation, Critical studies on migration.

الملاحق

الملحق رقم 01:

ملخص لأهداف الاتفاق العالمي للهجرة:

1) جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة.
2) تقليص العوامل والدوافع الهيكلية السلبية التي تضطر الناس إلى مغادرة بلدانهم.
3) تقديم معلومات دقيقة في حين وقتها في جميع مراحل الهجرة.
4) ضمان حيازة جميع المهاجرين ما يثبت هويتهم القانونية والوثائق الكافية.
5) تعزيز توافر ومرونة وسائل الهجرة النظامية.
6) تيسير التوظيف المنصف والأخلاقي وضمان ظروف العمل اللائق.
7) معالجة أوجه الضعف في الهجرة والحد منها.
8) إنقاذ الأرواح وتنسيق الجهود الدولية بشأن المهاجرين المفقودين.
9) تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين.
10) منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية.
11) إدارة الحدود بطريقة متكاملة وآمنة ومنسقة.
12) تعزيز اليقين والقدرة على التنبؤ في إجراءات الهجرة من أجل الفرز والتقييم والإحالة على نحو مناسب.
13) عدم اللجوء إلى احتجاز المهاجرين إلا كملاذ أخير، والعمل على إيجاد بدائل.
14) تعزيز الحماية والمساعدة والتعاون القنصلي على امتداد دورة الهجرة.
15) تيسير حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية.
16) تمكين المهاجرين والمجتمعات من تحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي الكاملين.
17) القضاء على جميع أشكال التمييز وتعزيز الخطاب العام المستند إلى الأدلة من أجل التأثير على تصورات العامّة عن الهجرة.
18) الاستثمار في تنمية المهارات وتيسير الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والكفاءات.
19) خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان.

20) تشجيع إرسال التحويلات المالية بوسائل أسرع وأكثر أماناً وأقل كلفة، وتيسير الاندماج المالي للمهاجرين.

21) التعاون على تيسير عودة المهاجرين والسماح بإعادة دخولهم بصورة آمنة تصون كرامتهم وكذلك إعادة إدماجهم إدماجا مستداما.

22) إنشاء آليات من أجل تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي والاستحقاقات المكتسبة.

23) تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية تحقيقا للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

للاطلاع على مضمون الاتفاق العالمي للهجرة كاملا في الرابط:

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N18/451/97/PDF/N1845197.pdf?OpenElement